وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر باتنة –1–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

النزاعات الإثنية في افريقيا وإشكالية الأمن والتنمية

"نيجيريا أنموذجاً"

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالب الباحث: حموته صابر

إشراف الأستاذ: أ.د: زغدار عبد الحق

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ/د. راقدي عبد الله	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة –1–	رئيساً
أ/د. زغدار عبد الحق	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة – 1–	مشرفاً ومقرراً
د/ محمدي صليحة	أستاذ محاضر – أ–	جامعة باتنة –1–	عضوا مناقشا
د/ منصوري سفيان	أستاذ محاضر –أ–	جامعة بومرداس	عضوا مناقشا
د/ البار أمين	أستاذ محاضر –أ–	جامعة تبسة	عضوا مناقشا
د/ بوستي توفيق	أستاذ محاضر –أ–	جامعة قالمة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية

2021/2020م

1442/1441هـ

الإهداء

الحمد لله على نعمة الإسلام وكفى بها نعمة، الحمد لله الذي قال" وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها"، فهي نعمة أن وفقني لإتمام هذا العمل، والصلاة والسلام على محمد صلى الله عليه وسلم الذي قال" أطلبوا العلم من المهد إلى اللحد" وبعد:

إلى والدي الكريم أطال الله عمره

إلى روح والدتي طيب الله ثراها وأسكنها فسيح الجنان

إلى عائلتي الصغيرة

إلى عائلتي الكبيرة

إلى كل طالب باحث عن العلم

الطالب الباحث

شكـــــر وتقديـــــر

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هدا العمل

قال تعالى" وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم أزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي شديد"

سورة إبراهيم الآية 7

عن أبي هريرة رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " اللهم أنفعني بما علمتني، وعلمني ماينفعني وارزقني علما ينفعني وزدني علما الحمد لله على كل حال وأعوذ بالله من حال أهل النار"

يقول عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم "من لا يشكر الناس لايشكر الله"، فشكري موصول إلى الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور: عبد الحق زغدار الذي شرفني بقبوله الإشراف على هذا العمل، والنصائح والتوجيهات التي قدمها لي طوال مدة انجاز هذا العمل، وإلى أعضاء لجنة المناقشة.

الطالب الباحث

خطة الدرسة: ـــــ النزاعات الإثنية في افريقيا وإشكالية الأمن والتنمية "نيجيريا أنموذجاً"

مقدمة

الفصل الأول: البناء الفكري والنظري لموضوع النزاعات الاثنية، الامن والتنمية

المبحث الأول: البناء الفكري للنزاعات الإثنية، الأمن والتنمية

المطلب الأول: النزاعات الاثنية؛ الدلالات ومفهوم

المطلب الثاني: مفهوم الأمن

المطلب الثالث: التنمية من المفهوم الضيق إلى المفهوم الشامل

المبحث الثاني: التصور البنائي لموضوع النزاعات الإثنية، الأمن والتنمية

المطلب الأول: الفكر البنائي من العلوم الاجتماعية إلى العلاقات الدولية

المطلب الثاني :الافتراضات الاساسية للفكر البنائي

المطلب الثالث :مرتكزات الفكر البنائي لتفسير النزاعات الاثنية، الأمن والتنمية

الفصل الثاني: تحديات ورهانات تحقيق الأمن والتنمية في افريقيا ما بعد النزاع

المبحث الأول: النزاعات الإثنية والتهديدات الأمنية في افريقيا

المطلب الأول: الثروة النفطية في أفريقيا ومثلث الأزمات

المطلب الثاني: الأمن والنزاعات الاثنية في افريقيا

المطلب الثالث: ما بعد النزاعات الاثنية في افريقيا

المبحث الثاني: آليات تحقيق الأمن والتنمية في افريقيا؛ الإمكانات والجهود

المطلب الاول: امكانات الأمن والتنمية في افريقيا؛ الحجم والمأمول

المطلب الثاني :جهود المنظمات الافريقية في تحقيق الأمن والتنمية؛ الواقع والآفاق

المطلب الثالث: دور الفواعل الدولية في تحقيق الأمن والتنمية؛ الفرص والتحديات

الفصل الثالث: نيجيريا مابعد النزاع الاثني وحتمية الأمن والتنمية؛ الآليات والعوائق

المبحث الأول: التطورات السياسية في نيجيريا وتأثيرها على الأمن والتنمية

المطلب الأول: فترة الاستعمار البريطاني والتأسيس للولاء الإثني

المطلب الثاني: نيجيريا بعد الاستقلال ومحاولات التأسيس للولاء الوطني

المطلب الثالث: قيام الجمهورية الرابعة والتحول نحو الحكم المدني

المبحث الثاني: آليات وعوائق تحقيق الأمن والتنمية في نيجيريا

المطلب الأول: آليات تحقيق الأمن والتنمية؛ الفعالية والفاعلية

المطلب الثاني: عوائق تحقيق الأمن والتنمية؛ الواقع والمأمول

المطلب الثالث: مستقبل النزاعات الاثنية في نيجيريا: نحو بناء الوحدة الوطنية

خاتمة

مقدمة

مقدمة .....

شهد النصف الثاني من القرن العشرين تغيرات هيكلية جذرية مست المنظومة الدولية، هذا بظهور العديد من الدول الجديدة، في ظل النظام العالمي المنقسم على نفسه؛ تكتل شرقي اشتراكي شيوعي يتزعمه الاتحاد السوفييتي وتكتل غربي رأسمالي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية، ما وضع هذه الدول الحديثة أمام تحديات كبيرة لايجاد مكانة لها على الساحة الدولية المظطربة، نتيجة سعي كلا من التكتلين كسب مناطق النفوذ، في إطار الحرب الباردة، من خلال دعم طرف على الطرف الآخر في هذه البلدان، أو مايعرف بالنزاعات بالوكالة بين التكتلين الشرقي والغربي، خاصة في دول – العلم الثالث– ولم تكن الدول الأفريقية بعيدة عن هذه الأحداث حيث شهدت نزاعات داخلية من أجل السلطة، ومع نهاية الحرب الباردة وتفكك التكتل الشرقي الذي شكل نقطة تحول في النظام الدولي القائم والعلاقات الدولية وظهور النظام الدولي الجديد، حيث تغير نمط النزاعات من النزاعات الدولية إلى النزاعات الداخلية البحتة ذات الأبعاد الإثنية، وبروز المجموعات الاثنية كفاعل جديد في حقل العلاقات الدولية، تطالب بحقوقها السياسية والاقتصادية والثقافية واللغوية والدينية، ما أدى إلى حدوث اضطرابات سياسية واجتماعية واقتصادية أدت إلى تفكك العديد من الدول إلى كيانات سياسية مستقلة على الأسس الإثنية.

إن هذه الأحداث والتغيرات التي عرفها العالم على مستوى العلاقات الدولية والبنى التفاعلية، كانت القارة الأفريقية المنطقة الأكثر تأثرا بهذه التغيرات، حيث زادت حدة النزاعات وأخذت المنحى الاثني في النزاعات التي عرفتها وكانت أكثر تهديدا لوجود الدولة في أفريقيا، هذا بالرغم من أنها عرفت نزاعات بين مختلف الإثنيات منذ الاستقلال، إلا أن الوضع الدولي الذي ساد بعد نهاية الحرب الباردة كان بمثابة الدفعة القوية والفرصة المواتية والأرض الخصبة لهذه المجموعات الاثنية في محاولة التعبير والمطالبة بحقوقها، وظهور المتغير الاثني كفاعل قوي في العلاقات الدولية له التأثير في التفاعلات على المستوى الدولي أو على مستوى داخل الدول، هذا لفرض وجودها وذاتها وتميزها عن باقي المجموعات الاثنية داخل الكيان السياسي الذي يجمعهم، حيث كان للقوى الاستعمارية الدور بطريقة أو بأخرى في تأجيج النزاعات بين مختلف المجموعات الإثنيات، انطلاقا من سياسة – فرق تسد – بين هذه المجموعات عن طريق منح الامتيازات السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية لمجموعة دون أخرى على أسس إثنية، ما أدى إلى حالة عدم الاستقرار في معظم البلدان الأفريقية.

وإن زيادة الاهتمام بالمجموعات الاثنية على الصعيد العالمي لتصبح إحدى أهم القضايا في حقل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية في مراكز البحوث، بسبب زيادة حدتها والآثار التي تخلفها

من انتهاكات ترتكب من قبل أطراف النزاع في حق المدنيين على أسس إثنية كما حدث في العديد من الدول الأفريقية حيث راح ضحيتها الملايين من البشر بين قتيل ومشرد ولاجئ.

فالقارة إفريقيا من بين أكثر المناطق تأثرا بظاهرة النزاعات الإثنية في العالم، حيث كانت أسبابها عديدة ومتعددة، ونتائجها واحدة، كان لها تأثير على الأمن وفرص تحقيق التنمية، من خلال توظيف الطاقات سواء الطبيعية أو البشرية التي تتمتع بها هذه القارة في غير موضعها.

1- أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى الإهتمام الكبير الذي توليه الدوائر الرسمية وغير الرسمية من مراكز الدراسات والأبحاث ومفكري ومنظري العلاقات الدولية والعلوم السياسية لمسالة الإثنيات والأقليات عبر العالم، نظرا لتغير المنظور التقليدي لدورها على الساحة الدولية – خاصة بعد نهاية الحرب الباردة- حيث ظهرت كيانات سياسية في الكثير من المناطق في العالم على أسس اثنية كما في أوروبا الشرقية وآسيا وأفريقيا، وظهرت أيضا نزاعات انفصالية على أسس اثنيه في العديد من الدول الأفريقية- السودان، وأثيوبيا، وأنغولا، ونيجيريا، وعرفت منطقة البحيرات الكبرى مجازر كبيرة وإبادة جماعية راح ضحيتها مايقارب المليون شخص من إثنيتي التوتسي والهوتو، حيث وصلت تلك النزاعات إلى حد الإبادة على الأسس الإنتماءات الإثنية بين المجموعات المتنازعة، انطلاقا مما تراه وتؤمن به هذه المجموعات، بأنه دفاع عن وجودها ومصيرها ومصالحها في هذه المناطق.

فأفريقيا قارة متعددة الإثنيات واللغات والديانات، وعرفت العديد من النزاعات الاثنية بعد موجة الحركات التحررية التي عرفتها مختلف بلداها، وبصفة خاصة مع نهاية الحرب الباردة، بين مختلف المجموعات الاثنية، الأمر الذي أثر على تطور وازدهار وتقدم هذه البلدان في مختلف المجالات، بالرغم من توفرها على كامل مقومات النهوض والتقدم سواءً من الناحية المقومات الطبيعة أو البشرية، وبالتالي من خلال هذه الدراسة، العمل على تشخيص والبحث في العلاقة بين هذه النزاعات الاثنية للوصول إلى كيفية تحقيق الأمن والتنمية لما بعد النزاع، والوصول إلى الحلول التي من خلالها يتم الخروج من ظاهرة النزاعات الإثنية والتخلف في مختلف المجالات التي تعاني منها القارة الأفريقية، فطموح كل مجموعة إثنية للحصول على امتيازات سواءً سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا أو حتى دينيا، على حساب المجموعات الاثنية الأخرى، يؤدي حتما إلى رد فعل المجموعات الأخرى لمنع تحقيق هذه المجموعة لغاياتها وقد يكون بأكثر حدة وعنف، ومثل هذه الأعمال تفتح المجال لنزاعات تؤثر على العمليات التنموية وتقوض الأمن وزيادة حدة النزاعات على أسس إثنية في تلك الدول، هذا

مايؤدي إلى تسخير مختلف الموارد لحفظ أو إستعادت الأمن، بدل توظيفها في مجالات التنمية والتطوير.

فموضوع النزاعات الإثنية والأمن والتنمية في أفريقيا، له أهمية كبيرة، تتجلى من خلال الآثار التي تنتج عنها على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي في بعض الأحيان، وبالتالي بحث ودراسة العلاقة التي تتحكم فيها، للوصول إلى تحديد الخلل للوصول إلى وضع الحلول للحد من النزاعات الإثنية عبر آليات واضحة من خلال سياسات وبرامج تنموية دقيقة وطموحة تراعي خصوصيات – التعدد الاثني– المجتمعات الأفريقية، لإعطاء تلك المجموعات الاثنية انطباع بعدم التهميش، والعمل على ترسيخ الاندماج المجتمعي بين مختلف الاثنيات، وتكريس مفهوم الوطن الواحد للجميع، والولاء للدولة كبديل لمفهوم الولاء للجماعة الإثنية، التي تؤثر بشكل أو بآخر على الإستقرار والأمن والبرامج التنموية في البلد، في إطار أوسع يشمل كل أطياف المجتمع ضمن بلدة واحد يستوعب التعدد والتنوع الاثني ويضمن لهم حقوقهم في اطار التساوي أمام القانون.

2– أهداف الدراسة:

إن أي دراسة أو عمل أكاديمي يقوم به الطالب أو الباحث أومراكز بحوث ودراسات، يكون له هدف أو مجموعة من الأهداف التي يصبوا للوصول إليها، سواء تبيان الخلل وإزالوة اللبس والغموض عن الموضوع محل الدراسة، وبالتالي محاولة طرح وإيجاد الحلول المناسبة للإشكالية المطروحة في الدراسة، وهذا وفقا لمنظور ورؤيا تكون متناسبة وخصوصيات موضوع الدراسة.

ومنه نحاول من خلال هذه الدراسة الوصول إلى تلك الأهداف الموضوعة لها، والخروج بالحلول والآليات المناسبة له.

3– مبررات اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من الأسباب التي دفعت إلى اختيار هذا الموضوع، ويمكن حصرها في سببين أساسيين هما:

السبب الذاتي: تتمثل في محاولة البحث والتخصص في قضايا الاثنيات والنزاعات الإثنية في العالم عامة وأفريقيا خاصة، ودراستها دراسة مفصلة، ذلك وفقا لتكونها وكيفية تأثيرها على المجتمعات والدول، خاصة مع ما يعرفه المجتمع الدولي من تغيرات على مستوى الساحة الداخلية والدولية، كما أن دراسة ظاهرة النزاعات الإثنية في أفريقيا تعد أكثر من ضرورة، نظرا لتأثيرها المباشر على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية للدول؛ وبالتالي فدراسة الأقليات والاثنيات في أفريقيا يمكن

أن يؤدي إلى إيجاد الحلول لهذه المعضلة المزمنة، وتوجيه الموارد الضخمة والامكانات التي تتوفر عليها القارة لصالح خدمة الإنسان الافريقي بدلا من أن تكون ضده، بالرغم من الغني الذي تتميز به القارة الافريقية.

الأسباب الموضوعية: تعود في الأساس إلى الرغبة في التعمق في دراسة النزاعات الإثنية من الناحية المفهوماتية وتصنيفاتها والوقوف على مسبباتها، وتأثيرها وتأثرها بالعمليات التنموية للدولة المتعددة الإثنيات، كما أن عدم وجود دراسات سابقة درست بشكل مباشر العلاقة بين النزاعات الإثنية أو بين مسألة المجموعات الاثنية والنزاعات الاثنية من جهة والعمليات التنموية وتحقيق الأمن من جهة اخرى، شكل دافعا للباحث للقيام بهذه الدراسة.

4- مجالات الدراسة:

- **المجال الموضوعي:** من خلال موضوع الدراسة الذي يتناول النزاعات الإثنية وإشكالية الأمن والتنمية في القارة الأفريقية، وبالتالي محاولة رصد التأثير الذي خلفته على مختلف مؤشرات الاستقرار من أمن وتنمية في أفريقيا.

-**المجال الزماني:** إن هذه الدراسة تركز على الفترة الممتدة من بدايات النصف الثاني من القرن العشرين وموجة الاستقلال التي عرفتها معظم الدول الأفريقية، إلى غاية 2020، وبالرغم من ذلك إلا أن الدراسة تطرقت للفترة الاستعمارية، هذا في محاولة لتتبع الظاهرة – ظاهرة النزاعات الاثنية والأمن والتنمية في أفريقيا- محل الدراسة للوصول إلى نتائج أكثر دقة حول هذا الموضوع.

- **المجال المكاني:** تدور هذه الدراسة حول رقعة جغرافية، هي القارة الأفريقية، هذه القارة الكبيرة الغنية بمواردها الطبيعية والبشرية الكبيرة، وبالتالي محاولة دراسة تداعيات النزاعات الاثنية، والعقبات التي تواجه هذه القدرة الهائلة من تحقيق الاستقرار والأمن والتنمية والسلام لشعوب هذه القارة.

5- اشكالية الدراسة:

الدراسات في مجال النزاعات الإثنية من بين الدراسات التي أخذت المجال الأوسع من اهتمام مراكز البحوث في مجال العلاقات الدولية، لما لها من التأثير السلبي على الكثير من الدول التي تتميز بالتعدد في المجموعات اثنية، فنيجيريا من الدول الأفريقية التي تتوفر فيها التعددية الإثنية، وتتوافر فيها موارد وثروات طبيعة كثيرة ومتنوعة، وفي المقابل نجدها تعاني من النزاعات بين مختلف الإثنيات

منذ السنوات الأولى للاستقلال عن الاستعمار البريطاني، من أجل التحكم والسيطرة على مصادر هذه الثروات؛ ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى استطاعت افريقيا ولاسيما نيجيريا من خلال المقاربة البنائية في ضمان الأمن والتنمية وتجاوز النزاعات الاثنية؟

انطلاقا من هذه الإشكالية يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية حول موضوع الدراسة:

– هل الاعتماد على المدخل التنموي الأمني يؤدي إلى تجاوز النزاعات الاثنية؟

– هل بناء دولة المؤسسات في افريقيا ولا سيما نيجيريا يساهم في ضمان الأمن والتنمية والتساند المجتمعي؟

– هل تؤدي السياسات التنموية المعتمدة من طرف نيجيريا خصوصا وأفريقيا عموما الهادفة إلى تحقيق الاستقرار والأمن إلى تجاوز النزاعات الإثنية التي تعاني منها؟

6- فرضيات الدراسة:

-كلما تم انتهاج للسياسات التي تراعي التركيبة الخصوصية للمجتمعات الاثنية، كلما أدى ذلك إلى إلى تحقيق الأمن التنمية.

– بناء مؤسسات تراعي وجود الذات (الأنا) دون اقصاء حقوق المجموعات الاثنية الأخرى (الآخر)، تؤدى إلى تحقيق الأمن والتنمية والحد من النزاعات الاثنية.

7- تبرير هيكلة البحث:

تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، الفصل الأول تم التطرق فيه إلى البناء الفكري والنظري لموضوع النزاعات الاثنية الأمن والتنمية، من خلال التطرق إلى المفاهيم المختلفة للدراسة؛ النزاعات الإثنية الدلالات والمفهوم، ثم مفهوم الأمن ومختلف التطورات التي عرفها، ومن بعد ذلك التنمية من المفهوم الضيق إلى المفهوم الشامل، هذا في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني، تناولنا النظرية البنائية لتحديد الأطر التي يمكن من خلالها الوقوف على مختلف جوانب موضوع النزاعات الاثنية والامن والتنمية في أفريقيا، من خلال التطرق لأهم المرتكزات التي تقوم عليها في محاولتها تفسير هذا الموضوع.

وفي الفصل الثاني عالجنا آثار النزاعات الإثنية موضوع الدراسة، على الدول الأفريقية، وبالتالي القارة بصفة عامة، وعلاقتها بتحقيق الأمن والتنمية، تحت عنوان تحديات ورهانات تحقيق الأمن والتنمية في أفريقيا ما بعد النزاع، وتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول التهديدات

الأمنية في أفريقيا، هذا لمعرفة مدى تأثير هذه التهديدات على العلاقات البينية التي تحكم هذه المجموعات الاثنية، ومن ثم الأسباب التي تحركها، وبالتالي قياس حدة النزاعات التي تنشأ في هذه الدول، أما المبحث الثاني، تناول آليات تحقيق الأمن والتنمية في أفريقيا كمدخل لما بعد النزاعات الاثنية، من خلال التطرق لدور مختلف الفواعل الوطنية الاقليمية والدولية.

بينما تتطرق الفصل الثالث إلى دراسة حالة نيجيريا، باعتبارها الانموذج المختار للدراسة، باعتبارها الدولة التي عانت وتعاني كثيرا من النزاعات الاثنية، بالرغم من توفرها على الموارد الطبيعية والبشرية لتحقيق الأمن والاستقرار والازدهار والتنمية ؛ وتم تقسيم الفصل إلى مبحثين، تطرق المبحث الاول إلى التطورات السياسية في نيجيريا ومدى تأثيرها على الأمن والتنمية، وهذا من خلال مجموعة من المراحل، حيث تم التطرق إلى المرحلة الاستعمارية لمعرفة الدور الذي لعبته في التكوين البنية المجتمعية والسياسية والاقتصادية في نيجيريا، ثم مرحلة الاستقلال التي حاولنا من خلالها التطرق لأهم المحطات التي تعرضت لها الدولة في نيجيريا، وصولا إلى قيام الجمهورية الرابعة والتحول نحو الحكم المدني.

وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى آليات وعوائق تحقيق الأمن والتنمية في نيجيريا، من خلال عرض مجموعة من الآليات التي من خلالها حاولت نيجيريا تحقيق الأمن والتنمية في البلاد، أما فيما يخص العوائق فتم التطرق إلى النزاعات التي شهدتها وتشهدها نيجيريا، خاصة في منطقة الشمال التي تعرف عدم استقرار شبه مستمر نتيجة للنزاع القائم في هذه المنطقة بين الدول والمجموعات الاثنية التي تنادي بتحسين أوضاعها، وأيضا النزاع في منطقة دلتا النيجر التي تمتد في الإقليم الجنوبي الشرقي لنيجيريا، وهذه المنطقة تعد الخزان الأكبر لنيجيريا خاصة الموارد الطاقوية، حيث اندلعت نزاعات في هذه المنطقة من أجل هذه الموارد، مما دفعها إلى تخصيص ميزانيات ضخمة للمسائل الأمنية، في حين تم التطرق في المبحث الثالث إلى مستقبل النزاعات الاثنية في نيجيريا، من خلال الآليات التي تنتهجها الدولة النيجيرية لتحقيق الوحدة الوطنية بين مختلف المجموعات الاثنية بالتالي الوصول إلى الأمن المجتمعي.

وفي الخاتمة توصلنا إلى عدة نتائج واستنتاجات إجابة على الإشكالية التي قامت على أساسها هذه الدراسة.

8- صعوبات الدراسة:

إن البحث الأكاديمي يتطلب التحليل والنقد والتمحيص، ولا يتأتى هذا إلا من خلال الإطلاع على مختلف المراجع والدراسات التي تناولت موضوع محل الدراسة، فأول ما واجهنا في هذا البحث هو النقص في المراجع التي تناولت موضوع النزاعات الاثنية الأمن والتنمية، خاصة من فئة الكتب، حيث أن البحوث التي ربطت بين متغيري النزاعات الاثنية الأمن والتنمية في إفريقيا قليلة جدا، ونجد أن أكثر الدراسات التي تناولت الموضوع هي دراسات أجنبية.

لذلك اعتمادنا في تحليل الموضوع على المعلومات التي استقيناها من المجلات المحكمة خاصة التي تعنى بالشؤون الإفريقية، ونظرا للتغير المستمر الذي يتسم به موضوع النزاعات الاثنية، حتم علينا الاعتماد أيضا على الشبكة العنكبوتية – الأنترنيت– في محاولة منا الحصول على المعلوات التي تتسم بالحداثة خاصة فيما يخص الاحصاءات.

9- المقاربة المنهجية:

إن أهمية موضوع النزاعات الإثنية وإشكالية الأمن والتنمية في أفريقيا، فطبيعة هذه الدراسة تتحتم مقاربة منهجية مركبة تحاول الموازنة بين فصول البحث ومختلف المحاور التي تم التطرق لهامن خلال مايلي:

– المنهج التاريخي: من خلاله يتم تتبع ظاهرة النزاعات الإثنية في أفريقيا، من حيث أسباب ظهورها وتطورها، وأيضا رصد العلاقة الموجودة بين النزاعات الإثنية والأمن والتنمية من جهة، ومن جهة أخرى دور الاستعمار والنخب الحاكمة في هذه العلاقة، وبالتالي فهم التطور الزمني والمكاني للنزاعات الاثنية في أفريقيا عامة وفي نيجيريا كنموذج للدراسة.

– منهج دراسة الحالة: فمن خلال هذا المنهج يمكن تسليط الضوء على النموذج موضوع الدراسة، وهو جمهورية نيجيريا عرفت العديد من النزاعات منذ استقلالها على أسس إثنية متخذة منحى مستمر ومتزايد، وبالتالي محاولة تحديد العوامل والأسباب المؤدية إلى هذه الاستمرارية مع التركيز على السياسات المتبعة من طرف السلطات الحاكمة للحد من النزاعات ومدى اعتبار تحقيق التنمية آلية في احتواء الظاهرة وإمكانية تعميمها على باقي الدول الإفريقية.

– المقاربة البنائية: لدراسة ظاهرة النزاعات الإثنية كان لابد علينا التركيز على تأثير المعتقدات الدينية أو الثقافية على البنية المجتمعية، وماهي العلاقة التي تحكم البناء المجتمعي الذي يتميز بالتعدد الاثني، وهذا ما يمكن التوصل إليه من خلال المقاربة البنائية التي اهتمت بالروابط التي تتحكم في تصرفات المجموعات الاثنية.

10- أدبيات الدراسة:

إن الدراسات السابقة التي يتم التطرق إليها نحاول من خلالها الوقوف على ما توصلت إليه حول الموضوع محل االدراسة، والجوانب التي يجب على هذه الدراسة إثارتها وإثرائها وإضافة معرفة جديدة أو تصحيح مفاهيم ومعارف كانت من قبل حول الموضوع محل الدراسة، وبالتالي فمضوع النزاعات الاثنية والأمن والتنمية من المواضيع التي زاد الاهتمام بها خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، ومن بين هذه الدراسات نذكر ما يلي:

- هاشم نعمة فياض، نيجيريا دراسة في المكونات الاجتماعية والاقتصادية، بيروت، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الطبعة الأولى 2016؛ وهي دراسة حديثة، حاول الكاتب من خلال هذا الكتاب الاحاطة بتاريخ نيجيريا، من خلال الارث الاستعماري البريطاني الذي كان له دور كبير تعميق مشكلات الدولة والمجتمع، وبناء الدولة الحديثة، حيث تتطرق أيضل للحرب الأهلية من خلال دراسة المسارات التي مرت بها، وتتطرق إلى نشوء الحركات المسلحة، وأيضا علاقات نيجيريا بمحيطها الاقليمي والدولي، ونجد أن الكاتب ركز كثيرا على التاريخ والسكان والاقتصاد والنزاعات الداخلية والحدودية، دون الغوص في العلاقة التي تربط كل هذه المتغيرات.

- عاشور، محمد مهدي، التعددية الإثنية: إدارة الصراعات وإستراتيجيات التسوية،الاردن، المركز العلمي للدراسات السياسية،الطبعة الأولى، 2002، ويحاول من خلال هذا الكتاب الإحاطة بأبعاد العلاقة بين التعددية الإثنية والنظام السياسي، والتحقق من مجموعة الأفكار والافتراضات في هذا المجال، مثل العلاقة بين مطالب الجماعات الإثنية وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية. كما يعرف الإثنية واتجاهات تحليلها ومطالب الجماعات الإثنية وألوياتها والمسار الذي تتخذه، ويعرض إستراتيجيات إدارة التعددية الإثنية ومؤسساتها وسياساتها.

- محمود أبو العينين، إدارة وحل الصراعات العرقية في أفريقيا، الطبعة الأولى،الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة، غريان، ليبيا، 2008 ،وقد تم التطرق في هذا الكتاب للأسباب التي تؤدي إلى النزاعات والصراعات الإثنية في أفريقيا، باستعراض بعض مناطق النزاعات، وقد تم تناول الظاهرة العرقية من منظور سياسي، أي العلاقة التي تحكم الجماعات الإثنية بالدولة والمحيط الخارجي ،ثم التطرق لدراسة حالة منطقة جنوب السودان.

-علي، عباس حبيب ،الفدرالية والانفصالية في أفريقيا، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ظاهرة النزعة الانفصالية في أفريقيا، وركزت الدراسة على مبدأ حق تقرير المصير كأحد محركات النزعات الاثنية في القارة مركزا على حالة تفكك إثيوبيا وانفصال جمهورية أريتيريا.

– نولي أكوديبا، السياسة والحكم في أفريقيا، وهو كتاب صادر عن الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية في سنة 2003، ويناقش القضايا المرتبطة بالسياسة والحكم في أفريقيا والتي جلبت اهتمام العديد من الباحثين في مجال الدراسات السياسية الأفريقية كمسألة الدولة والحزب الواحد والأيديولوجيا في أفريقيا، والدين و إدارة الصراعات وتأثير العولمة على واقع السياسة والحكم في أفريقيا، وهذا من خلال التطرق للعديد من الحالات في الدول الأفريقية ومنها نيجيريا، الجزائر، سويزيلاندا، السنيغال، أنغولا والصومال، في محاولة للتوصل إلى الأسباب والعوامل لمختلف النماذج التي تم التطرق لها في هذا الكتاب.

– رابح مرابط، أثر الصراعات العرقية على استقرار الدول:نيجيريا أنموذجا، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، ويناقش فيها الدور الذي تلعبه الصراعات العرقية في تقويض أسس الدولة في نيجيريا ذات التعدد الاثني والديني واللغوي، حيث ركز على الجوانب السياسية، ومحاولة المجموعات العرقية المختلفة في نيجيريا السيطرة على السلطة وذلك من خلال توظيف الاثنية في هذا السياق .

– حموته صابر، النزاعات الاثنية وعملية التنمية في إفريقيا نيجيريا أنموذجا، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة 01، حاول من خلالها الباحث الوقوف على مسببات النزاعات الاثنية والعلاقة التي تربط النزاعات الاثنية وعملية التنمية في أفريقيا، والوقوف على الموارد والامكانات الي تتوفر عليها أفريقيا، بالرغم من ذلك إلا أنها لاتزال تعاني من مشاكل النزاعات الاثنية وتوقف عجلة التنمية فيها.

ومن خلال ما تم التطرق له من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع النزاعات الاثنية ومشكلات التنمية وعدم الاستقرار واللاأمن في أفريقيا، نحاول من خلال هذه العمل الانطلاق مما توقفت عندها الدراسات السابقة، وسنحاول البحث في الآليات والميكانيزمات التي من خلالها يمكن لنيجيريا الاعتماد عليها للخروج من دائرة النزاعات الاثنية واشكاليةالأمن والتنمية، لأنها المنطقة التي تحوي على مختلف الموارد الكفيلة بإحداث تغيير جذري نحو الأفضل، لما تملكه مقومات طبيعية وبشرية تؤهلها لتحقق الأهداف التي تصبوا إليها دول القارة الأفريقية بصفة عامة وشعوبها بصفة خاصة.

الفصل الأول :

البناء الفكـــــري والنظري لموضوع النزاعات الاثنيـــة، الأمن والتنميـــــة

إن مصطلحي الجماعات الاثنية والنزاعات الاثنية، من المصطلحات التي استقطبت اهتمام الكثير من الباحثين والدارسين، على الرغم من أن معنييهما مبهمان وغامضان، إن معظم النزاعات العنيفة في العالم هي نزاعات داخلية، ويمكن أن يوصف معظمها ظاهرياً بالنزاعات الاثنية. كما حدث في القارة الافريقية خاصة مع نهاية النصف الثاني من القرن العشرين، حيث أثار الاضطراب السياسي في أوروبا الشرقية مشكلات الاثنية ووضعها في واجهة الحياة السياسية، إضافة إلى الحركات الاثنية العنيفة، تبرز أيضاً حركات اثنية غير عنيفة لكنها مهمة كحركة الاستقلال في إقليم كيبيك بكندا، ومع انقسام الاتحاد السوفياتي إلى مجموعة من الدول على أسس الاثنيات، برزت مشكلات الانتماء والأقليات بقوة لا سابق لها، إذ تخشى الكثيرمن المجموعات الاثنية فقدان هويتهم نتيجة سيطرت الجماعات الاخرى على السلطة، وتعطل عجلة التنمية، ومن هنا طفت إلى السطح المشكلة الأمنية نتيجة سعي كل من المجموعات الاثنية السيطرة على السلطة بشتى الوسائل، حتى العنيفة منها، وبالتالي بروز الاثنية كفاعل قوي في الدراسات الأمنية الذي يعد مجالاً أساسياً للبحث في حقل العلاقات الدولية، فخلال الحرب الباردة، سيطرت النظرة الواقعية، واعتبر الواقعيون أن أهم اللاعبين في النظام الدولي ليسوا الأفراد والجماعات بحد ذاتهم، ولكن الدول التي تحمل هماً أساسياً وهو حماية سيادتها، وبما أن الدول، كما يرى الواقعيون مشغولة بآفاق الحرب، يكون الأمن هو همها الأول .

ولكن واقع الفوضى نتيجة طهور فواعل جديدة على الساحة الدولية ولها تأثير كبير، على المستوى الأمني والتنموي للدولة، وبالتالي إذا كان على الدولة أن تحافظ على بقائها، فيجب أن تؤمن مقومات الدفاع عن نفسها.

فالتنمية هي من بين أهم المقومات التي يقوم عليها تأمين الدولة لنفسها من الأخطار، فهي عملية توسيع خيارات الدولة، وأهم هذه الخيارات الواسعة هو تحقيق العيش الأفضل للسكان بمختلف انتماءاتهم الاثنية في إطار الدولة الواحدة.

فمن خلال هذا الفصل سنحاول تحديد المفاهيم الاساسية لهذه المصطلحات المحورية النزاع، الاثنية، النزاعات الاثنية، الأمن والتنمية، والعمل على الوصول إلى العلاقة الموجودة بين هذه المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها هذه الدراسة.

المبحث الأول: البناء الفكري للنزاعات الإثنية، الأمن والتنمية

إن النزاعات الإثنية وباعتبارها أعقد وأخطر مظهر من مظاهر الصراع والتصادم، والناتجة غالبا عن تنافر في المصالح والإدارات بشكل مستمر ومتزايد مما خلق بؤرا للتوتر في العالم تختلف حدتها وخطورتها بحسب الأطراف المنازعة ووزنها الاستراتيجي وحتى في إستراتيجيتها المتبعة في النزاع وفي الوسائل المستخدمة لتحقيق أهدافها، وتأثيرها على الأمن والتنمة.

المطلب الأول: النزاعات الاثنية؛ الدلالات ومفهوم

مصطلح النزاع الإثني (Ethnic conflict)، من بين المصطلحات التي تعددت الآراء والتعريفات حولها من طرف الباحثين والدارسين والمفكرين، ويعود ذلك في الاختلاف إلى عدم وجود تفسير عام لظاهرة النزاعات الإثنية، لأن أغلب الدراسات والتحليلات هي دراسات حول منطقة معينة أوإقليم ما، أي هي تخص تلك الحلات فقط ولم تراعي خصوصيات المناطق الآخرى، وغالبا ما تلف بالطابع الأيديولوجي، وهذا مما لا يساعد على بناء فكر تنظيري موحد يمكن تعميم نتائجه في دراسة وتحليل الحالات الأخرى، وبالتالي سنحاول تفكيك ثم اعادة تركيبه.

الفرع الأول: دلالية النزاع: إن مصطلح النزاع يعود في جذوره وأصوله التاريخية إلى بداية التناقض في المصالح بين البشر، فالمقصود بالنزاع هو "الوضع الناشئ عن اصطدام وجهات النظر بين دولتين أو أكثر وتعارض مصالحهما حول موضوع أو مسألة ما.[1] وما يلاحظ على هذا التعريف أنه حصر أطراف النزاع بين الدول فقط، لكن من التجارب الواقعية التي حدثت وتحدث في مختلف الحقب الزمنية تؤكد أن النزاع قد يكون داخل الدولة الواحدة نتيجة تناقض أو تصادم المصالح.

ومن هنا نجد إن الكثير من المفكرين والباحثين والمؤلفين يؤكدون على تصورين للنزاع: تصور موضوعي وتصور ذاتي، فالتصور الموضوعي يحدد النزاع " بالوضع التنافسي الذي تكون فيه الأطراف واعية بتعارض المواقف الممكنة، ويريد فيه كل طرف احتلال موقع يتنافى والموقع الذي يحتله الطرف الآخر"،[2] ويعبر كينت بولدينغ Kenneth Boulding عن هذا التوجه بتعريفه للنزاع "بالحالة أو الوضعية التنافسية التي يكون فيها طرفان أو أكثر مدركان لعدم تطابق محتمل لوضعيتهم

(1) jurgen Heinz, Antonio Milososki and Oliver Shwars, Conflict: a Literature Review, institute of political science,Duisburg, 2006, p 2.

(2) Abdelkrim Kibeche, General Theories of International Conflit, Unpublished Work ,Constantine, 2005 ,p, 10.

المستقبلية، والتي يمكن لأحد الأطراف أن يحتل فيها مكان الآخر، بما لا يتطابق مع رغباته"، أما التصور الذاتي، فيحدد النزاع على أنه "ادراك للوضع الموضوعي ادراك مشوه أو خاطئ أو ادراك غير مبني على حقائق".[1] ففي هذه الحالة يكون أحد الأطراف غير مستوعب للوضع الذي يشغله الطرف الآخر، مما أدى إلى سوء الفهم والإدراك المؤدي إلى خلق ما يعرف باللايقين اتجاه الطرف الثاني.

ومن جهته يرى **جون بورتون J.Burton** "أن النزاع هو تلك الاختلافات الموضوعية للمصالح، ويمكن تحويله إلى نزاع له نتائج إيجابية على أساس وظيفي، من أجل استغلال الموارد المتنازع عليها".[2]

في حين **آلان فرجسون** يرى أن النزاع يبدأ عندما تقوم دولة ما بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخرى، وفي نفس الوقت تعتقد الدولة الأخرى أن بإمكانها تقليل خسارتها بالقيام بفعل مضاد اتجاه الدولة الأخرى المبادرة بالفعل، وعليه فإن النزاع حسب فرجسون هو"تناقض في المصالح غالبا ما تكون مفاجئة بين طرفين أو أكثر تؤدي إلى تصعيد هذا الموقف بهدف الحفاظ على المصالح المهددة، مع الاستعداد للاستخدام الفعلي لوسائل الضغط ومستوياته سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية"[3] ، فمن خلال تعريف فرجسون نجده يركز على النزاع الدولاتي(نزاع بين دولتين أو أكثر)، في حين نجد أن النزاعات قد تكون بين المجموعات الاثنية داخل الدولة الواحدة، ماجعل عدة هذه النزاعات تكون شديدة.

أما المعهد الدولي لبحوث النزاع في **هايدلبيرغ** فيعرفه على أنه "ظاهرة إنسانية تنشأ عن تصادم المصالح و اختلاف المواقف على بعض القيم و تكون على الأقل بين طرفين، قد يكونان جماعات منظمة أو دولا، وهي مصممة على السعي نحو تحقيق مصالحها والحصول على أهدافها".[4]، هنا نجد أن التعريف الذي قدمه المعهد الدولي لبحوث النزاع اشمل لمصطلح النزاع لأنه لم يحصره في الدول فقط بل أضاف أطراف أخرى يشملها التعريف، وهي الجماعات، في حين أهمل الحلقة الأهم وهو الفرد.

---

[1] عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، الجزائر، موفم النشر والتوزيع ،1992، ص 95.

[2] محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية: دراسة نقدية تحليلية، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ص37.

[3] غسان رعد، النزاعات الاثنية في الدول التعددية، بيروت، لبنان، 1997، ص 31.

[4] Heinz jurgen , Antonio Milososki and Oliver Shwars, op,cit, p, 2.

أدى هذا الاختلاف بين الباحثين في صياغة كل باحث لتعريف يتناسب وموضوع دراسته ويحقق فرضياته حول النزاع محل الدراسة، فاستخدم المصطلح للتعبير عن عدة معاني وعلى مسويات مختلفة منها الفردي والإقليمي والدولي.[1]

من خلال ما تم ذكره سابقا حول دلالية مصطلح النزاع يتضح أنه في التصور العام هوعدم اتفاق و تصادم بين الاتجاهات والآراء المختلفة أو عدم توافق للمصالح بين طرفين أو أكثر، سواء كانت دولا أو مجموعات أو أفراد، مما يدفع بهذه الأطراف المعنية إلى عدم القبول بالوضع القائم، وبالتالي محاولة تغييره، مستخدمة لتحقيق ذلك مختلف الوسائل والأساليب المتاحة.[2] وتجدر الإشارة إلى الفرق الجوهري بين دلالية النزاع والعنف هو أن النزاع أوسع من العنف إذ تتعدد صور النزاع وآلياته، إذ يعد العنف إحدى هذه الآليات في إدارة النزاع وحسمه وتتوقف شدة النزاع على كم وكيف العنف المستخدم فيه من قبل الأطراف المتنازعة.[3]

الفرع الثاني: محددات ومرتكزات تصنيف النزاعات:

إن تحديد أنواع النزاعات شديد التعقيد والتشابك، نظرا لتعدد المعايير وعدم تطابقها مع بعضها البعض، فهناك من يعتمد على الأطراف المشاركة في النزاع، وهناك من يعتمد على القضية محل النزاع من حيث خطورتها وأهميتها، وهناك من صنفها على أساس أنها داخلية أو خارجية، أو انطلاقا من الطبيعة التي يسلكها النزاع.

أولا: المحددات التي تقوم على الأطراف المشاركة: فالأطراف التي تشارك في هذا الصنف من النزاعات عادة ما تكون طرفان أو أكثر، لأن النزاع لا يمكن أن يكون فيه طرف واحد، ومن هنا نجد أن النزاعات قد تكون إما ثنائية أو متعددة الأطراف، فبالنسبة للنزاع الثنائي فبالرغم من أنه يحمل في طياته علاقات الدمار في بعض الأحيان إلا أنه أقل حدة، بل قد يصل إلى إعادة الحسابات قبل الوصول إلى حالة إنهاء الطرف الآخر، كما هو حاصل في العديد من النزاعات الثنائية التي وقعت، أما

---

(1) ناصيف يوسف حتي ، النظرية في العلاقات الدولية ، دار الكتاب العربي ، لبنان، 1985 ، ص293 .

(2) نبيل حاجي نايف، نحن والآخر والصراع: هل من سبيل للتعايش ، جريدة العرب الأسبوعي، جويلية 2005 ، ص 12.

(3) صابر حموتة، النزاعات الاثنية وعملية التنمية في أفريقيا نيجيريا انموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2015، ص 12.

النزاعات المتعددة الأطراف فإنها عادة ما تكون أخطر،[1] وهذا ما أثبتته الحربين العالمية الأولى والثانية التي أستخدمت فيها أسلحة متعددة في النزاع والأطراف المشاركة؛[2] نتج عنها هلاك أكثر من خمسين مليون شخص وهو ما يعادل فناء شعوب عدة دول بأكملها.

ثانيا: المحددات والمرتكزات التي تقوم على خطورة النزاع: إن خطورة النزاع يرجعها البعض إلى عدد القتلى الذي تخلفه هذه النزاعات، إذ يختلف النزاع عن نزاع آخر بحسب الخسائر في الأرواح، وبالتالي فالنزاع الخطير هو ذلك النزاع الذي يخلف متوسط ألف (1000) قتيل في العام في ميدان المعركة.[3]

بالإضافة إلى ذلك يمكن قياس خطورة النزاع عندما يأخذ أبعاد دينية أو إثنية أو أيديولوجية أو حضارية، مثل ما حصل في البوسنة والهرسك والبحيرات العظمى بين الهوتو والتوتسي مع تسعينات القرن الماضي، ويحصل الآن في كل من ليبيا وسوريا واليمن والعراق نتيجة النزاع المحتدم بين مختلف الجماعات في هذه البلدان. [4] والتي أدت إلى هلاك مئات الآلاف من الأشخاص.

ثالثا: محددات ومرتكزات الداخل أو خارج: فالنزاعات من هذا المعيار سواء كانت قديمة أو حديثة، تحدث داخل الدولة أي بين أفرادها ومختلف فئاتها المكونة للمجتمع، كما تحدث بين الدول مع بعضها البعض وخاصة بعد نهاية الحرب الباردة، والملاحظ أن العالم المعاصر مليء بالنزاعات من النوعين الداخلية والخارجية خلال الحرب الباردة، وبعدها خاصة مع الغزو الامريكي للعراق وحرب لبنان وحروب غزة ضد الكيان الصهيوني، وما يعرف بالثورات العربية التي تحولت في كل من اليمن وليبيا وسوريا إلى نزاعات داخلية خطيرة، تغذيها أطراف خارجية، كما نشير إلى التداخل بين النوعين،إذ أن الكثير من النزاعات الداخلية تتحول إلى خارج الحدود وتصبح بين الدول، وقد يتسبب في ذلك الخلافات حول الحدود أو الموارد الطبيعية أو المطالبة بالحكم الذاتي أو بالانفصال والذي عادة ما يكون بمساندة من دولة أجنبية، فتصبح طرفا في النزاع مما يجعله نزاعا خارجيا بعد أن كان داخليا. فالنزاع هو عبارة عن منافسة تتسم بالعنف تقوم بين فئات أو دول تعتبر كل منها أن أهدافها متناقضة مع الطرف الأخر، ولذلك تكون النزاعات بين جماعات وفئات داخل الدولة الواحدة، بينما

---

[1] عسان رعد، المرجع السابق الذكر، ص 33.

[2] Heinz jurgen , Antonio Milososki and Oliver Shwars, Op Cit, p 3.

[3] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص12.

[4] محمد أحمد عبد الغفار، المرجع السابق الذكر، ص112.

تكون في المجتمع الدولي بين الدول أو مجموعة من الدول، والفاعلين الدوليين الآخرين الذين لهم القدرة في التأثير على مجرى العلاقات الدولية.[1]

رابعا: محددات ومرتكزات تقوم على أبعاد النزاع: تصنف النزاعات من حيث طبيعتها إلى نزاعات قانونية، وسياسية، واقتصادية، وحضارية، وأيديولوجية...إلخ.

1- النزاعات ذات الأبعاد القانونية: تكون هذه النزاعات سواءً بين الدول أو بين الدول ومنظمات (انسانية، انفصالية، إثنية، دينية ....) أوشركات، أو بين هذه المنظمات فيما بينها، وقد يكون أحد أطرافها أفراد، فهذه النزاعات تخضع للقانون أو القضاء تنشأ بين طرفين أو أكثر نتيجة الخلاف حول تطبيق الأوضاع القائمة أو تفسير أحكامها، وهي النزاعات التي يمكن حلها بالرجوع إلى للقواعد القانونية المعروفة.[2]

2- النزاعات ذات البعد السياسي: وهي النزاعات التي تنشأ نتيجة طلب أحد الأطراف (الدول) بتعديل الأوضاع القائمة، وعادة ما تتعلق بالحدود الموروثة عن الاستعمار،[3] وتنتشر مثل هذه النزاعات في غالبا في أفريقيا وأسيا، ومثال ذلك المطالب المغربية حول قضية الحدود والدعوة إلى ضم منطقة تندوف إليها، والخلاف المصري السوداني حول مثلث حلايب والنزاع الاثيوبي الصومالي حول منطقة أوغادين والنزع بين الكوريتين في أسيا ...إلخ.

3- النزاعات ذات البعد الاقتصادي: وهي تلك النزاعات التي تندلع نتيجة تناقض المصالح الاقتصادية بالدرجة الأولى مثل الموارد الطبيعية، والأسواق، والطاقة، لأن المتحكم في هذه العناصر على صعيد العلاقات الدولية، سيتحكم في العالم لما تمثله من عناصر قوة الدولة، فبقدر ما تتصارع وتتنازع من أجل اكتسابها، فإنها تفعل ذلك للمحافظة عليها وتنميتها أكثر.[4] مثل النزاع الأمريكي الصيني بحيث تحاول الولايات المتحدة الأمريكية الحد من التوسع الاقتصادي الصيني بفرض الضرائب على السلع الصينية، الأمر الذي لن تتقبله هذه الأخيرة.

---

[1] غسان رعد، المرجع السابق الذكر، ص 40.

[2] كمال حماد، النزاعات الدولية: دراسة قانونية دولية في علم النزاعات، لبنان، دار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998، ص20.

[3] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص 13.

[4] جيرهارد فان غلان، القانون بين الأمم؛ مدخل إلى القانون الدولي العام، تر: عباس العمر، بيروت لبنان، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، 1980، ص202.

الفرع الثالث: النزاع والمصطلحات المترادفة: هناك العديد من المصطلحات التي يتم تداولها واستعمالها بين المفكرين والباحثين والدارسين للدلالة على مصطلح النزاع، وفي ما يلي نتطرق لبعض من هذه المصطلحات منها:

أولا: الاختلاف: الاختلاف هو تلك الحالة من التناقض في الآراء أو المصالح أو القيم بين طرفين أو أكثر، وإدراك هذه الأطراف للموقف ووعيها بالتناقض، ويتطلب توفر أو تحقيق الرغبة من جانب طرف أو أطراف أخرى في تبني موقف لا يتفق بالضرورة مع مواقف الأطراف الأخرى أو الطرف الآخر بل إن هذا الموقف قد يتصادم مع باقي المواقف الأخرى.

وإذا أدركت أن هناك نوع من الاختلاف في المواقف لطرفين أو أكثر في الصراع فليس بالمشكلة المستعصية، ولكن الاختلاف الحقيقي يكمن في التصور الذي قد يكون مختلفا تماما عن بعضه بعضا في الواقع ورافق الصراع مستويات كثيرة من سوء الفهم مما يؤدي إلى المبالغة في الاختلاف الكبير إذا ما تمكنا من فهم صحيح لمجالات الاختلاف.[1]

ثانيا: الأزمة: يرجع أصل كلمة أزمة إلى جذور يونانية وهي مشتقة من كلمة الأزمة(crises) من الكلمة الإغريقية (krino) التي تعني وسائل الإدارة لموضوع يتعلق بالقرارا لحاسم أو المهم.[2] يعرف بعض الكتاب الأزمة على أنها "تعبير عن موقف وحالة يواجهها طرف ما (في الغالب متخذ القرار) في أحد الكيانات (الدولة، المؤسسة،مجموعة ..... إلخ)، تتلاحق فيها الأحداث وتتداخل وتتشابك معها الأسباب بالنتائج، ويفقد من خلالها متخذ القرار قدرته في السيطرة عليها أو على اتجاهاتها وتوجهاتها المستقبلية".[3]

وبالتالي نجد أن للأزمة خصائص أساسية تتمثل في عنصر المفاجأة، والتعقيد والتداخل والتشابك، ونقص المعلومات لدى متخذ القرار، وأيضا تحمل لصفة التهديد.

ويرى البعض الآخر في الأزمة على أنها "تحدث فجـــأة وتطالب القادة بقرارات سريعة تحت ضغط شديد ومهددة للمصالح الحيوية".[4]

---

[1] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص 13.

[2] سامي الصمادي، إدارة الأزمات، عمان، معهد الإدارة العامة، 1997، ص 1.

[3] رجب عبد الحميد السيد، دور القيادة في اتخاذ القرارات أثناء الأزمات، مصر، مطبعة الإيمان، 2000، ص24.

[4] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص 14.

وفي تعريف آخر" هي تحول فجائي في السلوك المعتاد، تعني تداعي سلسلة من التفاعلات يترتب عنها نشوء موقف فجائي ينطوي على تهديد مباشر للقيم والمصالح الجوهرية للطرف الآخر،[1] سواءً كانت دولة أو مجموعة من الدول أو الاشخاص لهم نفس المصالح التي تجمعهم، مما يستلزم ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق وفي ظروف عدم التأكد وذلك حتى لا تنفجر الأزمة".

ويعرف **جون سبانير** الأزمة بأنها" موقف تطالب فيه كل دولة ما بتغيير الوضع القائم، وهو الأمر الذي تقاومه دول أخرى مما يخلق درجة عالية من الإدراك باحتمال المتخاصمين لايصل إلى حد الحرب، بالرغم من قوة المشاعر العدائية والحرب الكلامية بين الأطراف".[2]

وهناك من يرى بأن الأزمة هي "مواجهة متوترة بين مجموعات (دول، مجموعات اثنية ... إلخ) معبأة معنويا قد تصل إلى درجة التهديد وصدامات ظرفية آنية، تمهد هذه الأوضاع لحرب وشيكة أو انهيار للقانون وأنظمة الحكم".[3]

من خلال التعاريف السابقة نصل إلى أن الأزمة هي ذلك التحول الذي يطرأ على النطام المعتاد المرفق بعنصر المفاجأة الخارج عن السيطرة، والتحول المفاجئ في السلوك المعتاد، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث خلل في النظام وتهديد للمصالح والقيم السائدة في مجتمع أو نظام ما، ما يتطلب اتخاذ قرار محدد وسريع في ظل محدودية المعلومات وضيق الوقت المقترن بالتهديد.

ثالثا: العنف: يعتبر مصطلح العنف من المصطلحات التي عادة ما يطلق لوصف فعل ينافي الفطرة السليمة، فهو مضاد للرفق، وهو مرادف للشدة والقسوة، فكل فعل شديد يخالف طبيعة الشيئ ويكون مفروضا عليه من الخارج، فهو بمعنى آخر " فعل عنيف"، وبالتالي فالعنف كما تم تعريفه في العلوم الاجتماعية هو استخدام القوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقوانين والأعراف المتفق عليها من شأنه التأثير على إرادة فرد ما"، وفي قاموس ويبستر Webster يعرف العنف على أنه" استخدام القوة للإيذاء أو إلحاق الضرر" فالعنف هو ذلك الاكراه المادي الواقع على شخص لإجباره

---

[1] مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2] غسان رعد، المرجع السابق الذكر، ص 158.

[3] نبيل حاجي نايف، نحن والآخر والصراع، نقلا عن:

http://www.ahwar.org/debat/show.art?aid:143806, acceded : 13-9-2017.

على سلوك أو إلتزام ما" [1]وبالتالي فهو استعمال للقوة التي تلحق الأذى والضرر على السلامة الجسدية للشخص من قتل أو ضرب أو جرح، كما قد يستخدم العنف ضد الأشياء يشمل التدمير والتخريب.

ويرى عالم الاجتماع **جون جالتونغ** johan galtung أن العنف ضرر يمكن تجنبه بتوفير الاحتياجات الأساسية للإنسان مثل تعزيز سبل البقاء وتعزيز الرفاهية والحفاظ على الهوية والحرية، ويتوافق هذا الشكل من أشكال العنف مع الأساليب المنهجية التي من خلالها يقوم نظام مجتمعي أو مؤسسة مجتمعية معينة بقتل الأفراد عن طريق حرمانهم ومنعهم من اشباع احتياجاتهم الأساسية والتمتع بالحرية التامة.[2]

ومن خلال ما سبق فالعنف هو أي سلوك يؤدي إلى إلحاق الضرر سواءً مادي أو معنوي لشخص فرد أو مجموعة في مجتمع ما، لتحقيق مبتغى ما، نتيجة عدم الاتفاق أو اختلاف في الآراء أو الانتماءات، وهذا باستعمال القوة أو التهديد باستخدامها، وهو آلية من آليات النزاع، حيث يلجأ إليها عند الشعور بعد تحقيق الأهداف بالطرق الأخرى.

رابعا: الحرب: فعند الرجوع إلى المفاهيم والأدبيات المتعلقة بالحرب والأمن والقوة العسكرية، فإن الحرب تعتبر ظاهرة طبيعية ومتكررة ضمن النظام الدولي بصفة خاصة والنظام الانساني بصفة عامة، والتي تتسم باستخدام العنف المتبادل بين طرفين أو أكثر في ساحة المعركة باستخدام مختلف الأسلحة والوسائل المتاحة التي تضمن ربح المعركة، وغالبا ما اعتبرت الحرب أداة في أيدي السياسيين الذين يسعون إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من المصالح في ظل نظام دولي تسوده الفوضى.

وبالتالي فمفاهيم الحرب التي تمت صياغتها من طرف **كارل فون كلاوزفيتيز** في بداية القرن التاسع عشر(19)، الذي اعتبر الحرب بأنها "إمتداد للسياسة بوسائل أخرى وعمل من أعمال القوة يقصد منها إجبار العدو على القيام بإرادتنا".[3]

---

[1] سهير عادل العطار، المدخل الاجتماعي لدراسة الأزمات بين التصورات النظرية والتطبيقات العملية، القاهرة، مطبعة جامعة عين شمس، 2005، ص 194.

[2] Lenore E.Walker ,Psychology and Domestic Violence aronde the world American Psychological Association Vol-54.NO.1,January,1999,PP.21-29

[3] وليد عبد الحي، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية، الجزائر، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الطبعة الأولى، 1994، ص 41. أنظر كذلك: كارل فون كلاوزفيتيز، الوجيز في الحرب، ترجمة: أكرم ديري، الهيثم الأيوبي، بيروت، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، 1980، ص 74.

ويعطي تعريف آخر الحرب على أنه أيضا "ظاهرة استخدام العنف والإكراه كوسيلة لحماية مصالح أو لتوسيع نفوذ في منطقة ما أو لتحقيق هدف معين، أو لحسم خلاف حول مصالح أو مطالب متعارضة بين جماعتين أو أكثر من البشر".[1]

وفي أعقاب نهاية الحرب الباردة أصبحت المتغيرات التي تتحكم في الحروب غير تلك التي كانت سائدة وأثناء الحرب الباردة، حيث أصبح من الضروري الأخذ بعين الاعتبار النزاعات الإقليمية والنزاعات الاثنية والصراع على السلطة، لأن هذه النزاعات سببا لحدوث ونشوب الحروب.[2]

وفي هذا الشأن يأخذ طرح المنظور البنائي للحرب بعد نهاية الحرب الباردة بعد آخر يمكن القول أنه يتماشى مع التغيرات التي حدثت على الساحة الدولية وخاصة الحرب، فصياغة **ألكسندر وندت** هي ما تفعله الدول وغيرها من الوكلاء الدوليين فيها.وهذا يعني أن طبيعة الحرب تغيرت مع حدوث تغيرات حول الأفكار المتعلقة بالحرب، ورغم ذلك توجد بعض التعاريف التي تتسم بالمرونة والعمومية، والتي يمكن استخدامها في مختلف الفترات، منها تعريف **كوافيه رافيلا Coiffi Ravilla** للحرب: " وقوع أعمال عنف بين إثنين أو أكثر من الفئات الاجتماعية المتعارضة في الأهداف السياسية، تؤدي إلى وفيات على الأقل لدى مجموعة من المجموعات المتحاربة والمنظمة تحت إمرة قيادة موثوق بها".[3]

بينما **جونسون .أ.** يقدم تعريفا آخر للحرب على أنها "نزاع مسلح بين جماعات سكانية يمكن اعتبارها وحدات عضوية كالقبائل والأحزاب الدينية والسياسية والطبقات الاجتماعية وكذلك الدول". في يذهب برتراند راسل في تعريفه للحرب إلى أنها "نزاع بين مجموعتين تحاول كل مجموعة قتل أو تشويه أكبر عدد ممكن من المجموعة الأخرى للوصول إلى هدف معين".[4] وتعرف الحرب بأنها " قتال مسلح بين الدول يهدف إلى تحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو قانونية أو عسكرية، وتخضع لقواعد معينة يطلق عليها قواعد قانون الحرب".[5] وهي بذلك أحد أنواع العنف المسلح، وهي صراع عسكري مسلح بين الدول، وليس للأفراد سوى كونهم أدواة ووسائل لتنفيذ هذه الحروب.

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، بيروت، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الثاني، 1981، ص 170.

[2] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص 15.

[3] جير هارد فان غلان، المرجع السابق الذكر، ص 207.

[4] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص 16.

[5] سهيل حسين الفتلاوي، عماد محمد ربيع، القانون الدولي الإنساني، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2009، ص 63.

خامسا: الصراع: يعتبر الصراع ذلك الشعور عن عدم التوافق والانسجام في المصالح والقيم والمعتقدات، والتي تتخذ أشكال مختلفة تتسبب فيها عملية التغيير في مواجهة الظغوط الموروثة،[1] كما يعرف الصراع على أنه "تنافس أو صدام بين إثنين أو أكثر من الأطراف المتعارضة المصالح والأهداف (الدول، المجموعات الاثنية، ...إلخ) يحاول فيه كل طرف تحقيق أهدافه ومصالحه ومنع الطرف الآخر من تحقيق ذلك بوسائل وطرق مختلفة،[2] والصراع ظاهرة طبيعية في الحياه والمجتمعات الانسانية وفي كل الميادين وقد يكون مباشر أو غير مباشر سلميا أو مسلحا، واضحا أو كامنا".[3]

تنوع الصراع في مظاهره وأشكاله فقد يكون سياسيا أو أيديولوجيا أو اقتصاديا، وبهذا فالصراع هو حالة من عدم التوافق في المواقف والاتجاهات،[4] إذ يمكن اعتباره أعمق وأشمل من النزاع.

ومن جهة أخرى يعرف معهد هايدلبورغ الدولي لبحوث الصراع، بأنه "تصادم المصالح واختلاف المواقف على الأقل بين طرفين (الجماعات المنظمة، الدول، ...إلخ) التي هي مصممة على السعي نحو تحقيق مصالحها ونصرة قضاياها".[5]بينما يعرفها الباحث الاجتماعي **لويس كوزيه** بأنه "تنافس على القيم وعلى القوة وعلى الموارد، يكون فيه الهدف بين المتنافسين هو تحييد أو تصفية او إيذاء خصومه"، كما يرى أحمد فؤاد أرسلان أن الصراع هو" ظاهرة عدم التوافق أو التناقض في المصالح والقيم والأهداف القومية بين القوى الفاعلة في النظام الولي الذي تميزه حتمية التفاعل بين وحداته المتفاوتة في طاقاتها وامكاناتها المتناقضة في منطلقاتها القيمية والأيديولوجية"، أما الصراع في نظر **كارل دويتش** هو "وجود أنشطة حادثة وأفعال جارية تتعارض مع بعضها البعض وهو نشاط لايتفق مع الآخر وهو الذي يمنع ويعرقل حدوث أو فعالية النشاط للطرف الثاني، والصراع يمكن أن يكون صغيرا بوجود خلاف أو كبير بوجود حرب".[6]

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، بيروت، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الثالث، 1981، ص 632.

[2] مرجع نفسه، ص 632.

[3] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص 17.

[4] جيرهارد فان قلان، المرجع السابق الذكر، ص 19.

[5] Jurgen Heinz Melososki Antonio Schwary Oliver , (Conflict a literature review pdf duisburg). on :
http:// Europeanization. De/downlo ads/ conflict. Review _ fin_pdf :acceded : 05-09-2016.

[6] غسان رعد، المرجع السابق الذكر، ص 14.

ومن خلال ما تم التطرق إلى مختلف المصطلحات التي يرى الكثير أنها تشكل نفس الدلالة، يتضح أنه غير ذلك من خلال مايلي؛ الاختلاف يؤدي إلى نشوء الأزمة بين الأطراف التي ينشأ بينها الإختلاف، هذا الوضع المتأزم يؤدي إلى نشوب النزاع الذي يكون عادة قصير المدى أو متقطع بين الأطراف المتنازعة، أما الصراع فيكون عادة أيديولوجيا طويل المدى، وبالنسبة للحرب فهو الترجمة الفعلية على أرض الواقع باستخدام القوة لتحقيق الأهداف أو الابقاء على الوضع القائم الذي يخدم مصلحة أحد الأطراف، وهذا قد تستخدم فيه العنف الذي يولد خسائر أكثر تؤدي إلى الاذعان للأمر الواقع، وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

المصدر: إعداد الطالب الباحث

الفرع الرابع: النزاعات الاثنية، الدلالة والمفهوم

للوصول إلى تعريف النزاعات الاثنية لابد من التطرق إلى تعريف الاثنية ومن ثمة تعريف النزاع الاثني.

أولا: تعريف الإثنية: يعتبر مصطلح " الاثنية" من المصطلحات القديمة الجديدة، قديمة قدم الوجود البشري وتنوع الأجناس فيه، أي ذلك الشعور بالانتماء إلى جنس معين في ما يسمى بالإثنية، جديدة في الحقل الأكاديمي للعلاقات الدولية، وأول ظهور لهذا المصطلح كان في بداية النصف الثاني من القرن العشرين في سنة 1953 في قاموس أكسفورد، وترتبط من إلى اللغة الإنجليزية حيث استخدام

المصطلح منذ العصور الوسطى لدى الانجليز، حيث يرجع أصل مصطلح "الاثنية" إلى الكلمة اليونانية "Ethnos" والتي كانت تستخدم للإشارة إلى الفرقة، والقبيلة أو العرق أو الشعب، أو السرب.[1]

أما المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم **UNESCO** فإنها تميز بين نوعين من الاستخدام لمفهوم الإثنية الأول يراد به" العرق "وهو طبيعي، والثاني اجتماعي ويرتبط بالتكوينات الطبقية، ويشير هذا إلى أن عدد كبير من الباحثين كانوا قد استخدموا الاثنية كمفهوم مرادف أو مطابق للمفهوم العرقية Racial فالإثنية عندهم هي السلالة أو العرق سواء كانت سلالة رئيسية أو فرعية".[2]

في حين ذهب **سعد الدين إبراهيم**، في تعريفه للجماعة الإثنية بأنها عبارة عن كيان بشري يشعر أفراده بوحدة الانتماء لاشتراكهم الجماعي في امتلاك خاصية أو خصائص نوعية لا تشترك معهم الجماعات الأخرى أو الأغلبية في المجتمع وأن هذه الخاصية قد تكون اختلاف الدين أو المذهب أو اللغة أو الثقافة أو الخبرة التاريخية أو لون البشرة والملامح الجسمانية، كما أن أفراد الجماعة الأثنية أنفسهم يدركون هذا الاختلاف ويضفون عليه معنى، أو طالما يدرك غيرهم هذا الاختلاف ويترجمه إلى تفرقة في السلوك والمعاملات، أن الوعي بالاختلاف هو أساس تكوُّن أي جماعة أثنية .وطبقًا للضغوط والعوامل الجدلية المحيطة بهذه الجماعة وحجمها وتركزها الجغرافي يتوقف احتمال وتوقيت تحولها إلى حركة قومية. [3]

وهناك من قسم التعاريف إلى قسمين مثل **رولاند بروتون** الذي قدم تعريفان للجماعة الاثنية: التعريف الضيق الذي يؤكد على أن الاثنية هي:"جماعة من الأفراد يشتركون في نفس اللغة الأم "و هو ما يسميه اللغويون" جماعة اللغة الأم." وهنا يركز رولاند بروتون على عنصر اللغة في تعريفه للجماعة الإثنية، وجعلها السمة الأساسية التي تميز جماعة ما عن جماعة أخرى، ولكن الواقع غير ذلك فهناك إلى جاني اللغة سمات ومميزات أخرى لا يمكن إهمالها في تحديد الجماعة الاثنية.

---

(1) Timothy Baumann, (Defining Ethnicity), on: http://gbl.indiana.edu/baumann/Baumann%202004%20-%20Defining%20Ethnicity.pdf, acceded : 12-10-2017.

(2) ريان ستيفن، القومية والنزاع الاثني ، قضايا في السياسة العالمية، تر: مركز الخليج للأبحاث ، دبي، ص 180.

(3) سعد الدين ابراهيم، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، عمان، سلسلة دراسات الوطن العربي، مطابع، الرأى، اكتوبر 1988 ، ص ص 139،140.

والتعريف الواسع للجماعة الاثنية ويؤكد على أنها "جماعة من الأفراد مرتبطين بخصائص مشتركة مركبة – أنثروبولوجية، لغوية، سياسية تاريخية، ...الخ والتي يشكل اجتماعها نظام خاص في الثقافة".[1]

ونجد بعض الباحثين يركزون تعريفهم للاثنية على عنصري اللغة والدين كالباحث **جورج قرم** الذي يعرف الجماعة الاثنية "كجماعة بشرية تؤكد على مستوى مجمل أعرافها نوعية خاصة، موقفة عليها دون غيرها من الجماعات، وأهم نقطتين في النوعية الاثنية اللغة والدين، لأنهما يكفلان تواصلا أمثل بين جميع أعضاء الاثنية، وهذا بشرط أن تكون هذان العنصران نوعيَّيْن فعلا، ولا تشاطرهما فيهما جماعات أخرى".[2]

وبهذا فإن **جورج قرم** يرى بأن الجماعة الاثنية يشترط فيها أن تكون مقوماتها وسماتها الطبيعية اللغة والدين دون غيرها من المعايير الأخرى.

وتعرف الجماعة الاثنية على أنها " مجموعة من الناس الذين وضعوا أنفسهم بمنأى عن الآخرين، وتحديدهم الأصل الاثني والعرقي الذي يتفاعلون أو تتعايش على أساسه تصوراتهم بالتمايز الثقافي والأصل المشترك".[3]

في حين نجد أن **عبد السلام إبراهيم بغدادي** يختلف عن **جورج قرم**، حيث وسع في تعريفه للاثنية التي هي عبارة عن " جماعة بشرية تتميز بسماتها الطبيعية؛ اللغة، الدين،القومية، العرق، القبيلة، عن غيرها من الجماعات البشرية الأخرى داخل الدولة الواحدة، وبغض النظر عن حجمها أو عددها، فالجماعة الاثنية قد تكون أقلية في عددها، وقد تكون أغلبية في ذلك."[4]

ومن جهته نجد قاموس علم الاجتماع يرى في الاثنية على أنها عبارة عن جماعة ذات تقاليد مشتركة لها شخصية فرعية في المجتمع الأكبر ولهذا يختلف أعضاءها من حيث خصائصهم الثقافية عن

---

[1] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص 19.

[2] جورج قرم،" إنتاج الأيديولوجيات وصراع الهوية في المجتمع اللبناني"، دراسات عربية، السنة 14، العدد 11، سبتمبر 1978، ص 11.

[3] Timothy Baumann, op, cit.

[4] عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2000، ص 106.

الأعضاء الآخرين في جماعات أخرى أو في المجتمع وقد يكون لهم لغة خاصة ودين خاص وأعراف مميزة وربما يكون الشعور بالتوحد كجماعة متمايزة أهم ما يميز هذه الجماعة بوجه عام".[1]

وعليه يمكن القول أن الاثنية هي: " ظاهرة بشرية تاريخية تعبر عن هوية اجتماعية تستند إلى ممارسات ثقافية معينة ومعتقدات متفردة واعتقاد بأصل وتاريخ مشترك وشعور بالانتماء إلى جماعة تؤكد هوية أفرادها في تفاعلهم مع بعضهم ومع الآخرين".[2]

ثانيا: الجماعة الإثنية: بالرغم محاولة مفكري ودارسي الأقليات والجماعات الاثنية اعطاء تعريف للجماعة الاثنية، إلا أن هناك عدم توافق واتفاق حول تعريف موحد لها، نتيجة المنطلقات والمرتكزات والمحددات التي ينطلق كل مفكر منها لبناء تعريف شامل لها، وبالتالي هناك من العديد من التعريفات التي قدمت للجماعة الإثنية وفيما يلي جملة منها:

هي تجمع بشرى يشترك أفراده في بعض المقومات الفيزيقية–كوحدة الأصل– أو ثقافية –كوحدة اللغة أو الدين أو التاريخ – أو غيرها من المقومات الثقافية .[3] ما يميز هذا التعريف هو أن مقومات الذاتية الاثنية ليست بالضرورة مقومات فيزيقية أو بيولوجية، وإنما قد تكون كذلك مقومات ذات طابع ثقافي كوحدة اللغة أو الثقافة أو غيرها. وما يلاحظ على هذا التعريف انه أهمل اعتبارا هاما يتمثل في ضرورة كون الجماعة تعيش في مجتمع يضم جماعة أو جماعات أخرى، أما إذا كانت الجماعة تشكل منفردة الكيان البشري لمجتمعها لا تشكل بالضرورة تهديدا، لأنها تتوافق في جميع مقوماتها مع بعضها البعض.

في حين ذهب آخرون في تعريفهم للجماعة الاثنية بأنها جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد أو اللغة أو الدين أو أي سمات أخرى مميزة بما فيها ذلك الأصل والملامح الفيزيقية الجسمانية، كما يكون هؤلاء الأفراد – وكذا أفراد الجماعات الأخرى القريبة– مدركين لتباين الجماعة عن غيرها في

---

[1] محمد عاشور مهدي، التعددية الاثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية،2002، ص 27،28.

[2] أمل عبد الحميد علي، دور الأقليات العرقية في العلاقات الدولية، نقلا عن:

http://www.wata.cc/forums/showthread.php?45664-,acceded: 12-10-2017.

[3] أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر دراسة في: الأقليات والجماعات والحركات العرقية، الاسكندرية، أليكس لتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الخامسة، 2007، ص 105.

أي من هذه السمات وعلى نحو يخلق لديهم الشعور بالانتماء كل لجماعته. [1] ويتميز هذا التعريف عن سابقه من حيث التأكيد على كل المقومات الذاتية الاثنية الفيزيقية والثقافية، مشيرا لنقطة مهمة وهي إدراك أفراد كل جماعة إثنية لتباينهم عما سواهم من أفراد الجماعات الأخرى التي تشاركهم في المجتمع أو الدولة، ذلك الإدراك الذي من شأنه التأكيد على تماسك الجماعة واستمرارها.

أما الفريق الآخر من الباحثين والدارسين أكدوا في تعريفهم للجماعة الإثنية على أنها " فئة متميزة من السكان تعيش في مجتمع أكبر يتميز بتعدد الجماعات لها ثقافتها المتمايزة، تشعر بذاتيتها، ويرتبط أفرادها معها إما بروابط السلالة أو الثقافة أو القومية[2] "، وهو يتطابق مع تعريف أخر مفاده أن الجماعة الإثنية " هي تجمع بشري يترابط أعضاؤه فيما بينهم من خلال روابط مشتركة كوحدة الأصل أو القومية أو الثقافة، وهم يعيشون معا داخل إطار حضاري ثقافي مخالف لإطارهم الحضاري الثقافي في حين أنهم يظلون محتفظين بتميزهم الثقافي [3]، كالعديد من قبائل الهنود الحمر في أمريكا اللاتينية والهند وأفريقيا...إلخ.

فمن خلال التعاريف المختلفة المقدمة للجماعة الاثنية من مختلف الباحثين والمهتمين حسب اتجاهاتهم وانتماءاتهم الفكرية نجد أن الجماعة الإثنية هي مجموعة من السكان تتميز بمجموعة من المميزات سواءً عرقية أو لغوية أو دينية أو ثقافية، تجعلها مختلفة عن المجتمع الكبير الذي تعيش فيه، كالويغور المسلمين في الصين وكالروهينجا في بورما، والزنوج في موريتانيا، وعرب الأهواز في إيران، والأكراد في كل من العراق وإيران وتركيا وسوريا والغجر في العديد من البلدان...إلخ.

ثالثا: النزاع الإثني: شغلت النزاعات الاثنية الحيز الكبير خاصة بعد نهاية الحرب الباردة والمكانة الكبرى والمميزة على الساحة الدولية وفي العلاقات الدولية، وتمييز النزاعات الاثنية عن النزاعات الأخرى يحتم على الباحث الإلمام بمحدداتها ومميزاتها وخصائصها، فنجد **مايكل براون Michel Brown** يعرف النزاعات الاثنية بأنها" تناحر بين مجموعتين أو أكثر عن القضايا المهمة المرتبطة

---

[1] سعد الدين إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، الكويت، سعاد الصباح، 1992، ص 23.

[2] فاروق مصطفى إسماعيل، العلاقات الاجتماعية بين الجماعات العرقية: دراسة في التكيف والتمثيل الثقافي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975، ص 41.

[3] نولى أكوديبا، الحكم والسياسة في أفريقيا، ترجمة مجموعة من الباحثين، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، الجزء الأول، 2003، ص 409.

بمشاكل اقتصادية، وسياسية، واجتماعيه، وإقليمية أو ببساطة النزاع الاثني يمكن أن يفهم على أنه طريقة أو نمط لعنف منظم أين تقاس المجموعات و القيم بمنطقة الاثنية". [1]

فهنا **مايكل براون** لم يحدد نوع السمات التي تميز تلك المجموعات المتناحرة، بل ركز على الأسباب التي تؤدي إلى النزاع.

في حين **مايكل هاوارد Michael Haward** يعرف النزاعات الاثنية على أنها " تلك النزاعات التي تنشأ ما بين جماعات اثنية لم تحقق بعد دولتها، أو أن هذه النزاعات تظهر عندما تحاول مجموعات مقاومة إدماجها أو أن تعلن إستقلالها عن المجموعات الكبرى التي تراها كمهدد لثقافتها أو هويتها"،[2] فحسب **فيرون Fearon** النزاعات الاثنية مرتبطة بشطل أساسي بالانفصال، أي تظهر كشكل من أشكال الحرب الانفصالية وذلك نتيجة لخوف الأقلية التي لا تثق في الدولة التي يحكمها نظام الاغلبية التي لا تمنح حقوق الأقليات.

ومن جهة أخرى يرى **روتشيلد لاك Rotchild Lake** أن النزاع الاثني هو حرب من نتاج الشعور بانعدام الأمن عندما تظهر مجموعة إثنية غير متأكدة من نوايا المجموعات الاثنية الأخرى التي تبادلها العداء.[3]

بينما يرى **تيد غيير Ted gurr** خلافا لمن سبقوه أن النزاع الاثني على أنهاستخدام جماعة ما الاثنية كمعيار غب التعامل مع المجموعات الأخرى، وتعتمد على تقديم مطالب نيابة عن المصالح الجماعية ضد الدولة أو ضد الفاعلين السياسيين.[4]

وهنالك من يرى أن النزاع الاثني مرتبط بمطالب انفصالية ومن بينهم **جون انغسترون Jan Angstron** الذي يرى أن النزاع الاثني هو"تلك الرغبة في الاستقلال أو الانفصال التي تسمح بإيجاد الحد الفاصل للنزاع ما بين الدول ونزاع ما دون الدول، وكذلك القيام بالمقارنة ما بين النزاعات الاثنية والسياسية والإيديولوجية ،لكن ليس لكل الجماعات الاثنية هدف انفصالي".[5]

---

(1) Christian geiser , Les approches théoriques sur les conflits ethniques et les réfugiés,19.11.1998, p 9.

(2) Jurgen Heinz, Melososki Antonio and Schwary Oliver, op,cit, p, 10.

(3) صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص 21.

(4) المرجع نفسه، ص 22.

(5) Jurgen Heinz, Melososki Antonio and Schwary Oliver, op,cit, p11.

وبالتالي فالنزاع الاثني هو ذلك العنف المتبادل بين جماعتين أو أكثر – تختلفان عن بعضهما البعض بمجموعة من السيمات– نتيجة إحساس هذه الجماعة أو تلك بأن كيانها ومصالحها مهددة من طرف الجماعة أو الجماعات الأخرى انطلاقا من أسس الانتماء الإثني لهذه الجماعات.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن

يعتبر مفهوم الأمن من أكثر المصطلحات التي حظيت باهتمام كبير من طرف الكتاب والباحثين في مجال الدراسات الأمنية، لارتباط هذا المصطلح بعنصر البقاء سواءً الأفراد والجماعات والدول واستمرارها، وقد تعددت تعريفات الأمن من حيث المضمون أو مستوى التحليل أو الوسائل والأطراف المعنية به .

فنجد **محمد مصالحة** يعرف الأمن بأنه : " حالة من الإحساس بالطمأنينة والثقة بأن هناك ملاذاً من الخطر". أو أنه :" يَخلُ من وجود تهديد للقيم الرئيسة (سواء أكانت قيمًا تتعلق بالفرد أو بالمجتمع).

بينما **شارل سلاينشر sharle slaiencher** ويعرف الأمن بأنه : " يشير إلى قيم مثل الحرية والرفاهية والسلام والعدالة والشرف وأسلوب الحياة، وهذه القيم هي أهداف الأمن، ومن ثمة يصبح الأمن مجرد أداة لحمايتها " [1].

أما **بوث Both** و **ويلر Wheeler** فيؤكدان على أنه : " لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر ".

في حين **باري بوزان Barry Buzan** فيرى أنه : " في حالة الأمن يكون النقاش دائرًا حول السعي للتحرر من التهديد "[2].

بينما **هنري كيسنجر henry kissinger** فيعرف الأمن بأنه : " أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء "[3].

---

[1] حسين محمد الظاهر، الأمن القومي العربي : مدخل نظري ، مجلة دراسات يمنية ، العدد 48 (صنعاء : 1992) ، ص 158.

[2] Barry Buzan , People State And Fear : An Aganda For International Security Stadies In The Post Cold War (Bonlder : Lynne Rienner Publishers ,1991) , PP,18-19

[3] رفعت سيد أحمد ، الأمن القومي العربي بعد حرب لبنان : دراسة في تطور المفهوم، مجلة شؤون عربية، العدد 35(تونس: 1984)، ص 80.

في حين **فريدريك هارتمان fredrick hartman** يرى أن الأمن هو محصلة المصالح القومية والحيوية للدولة،[1] وبالتالي التفاعل الذي ينتج عن المصالح الوطنية الحيوية هو الأمن بصفة عامة.

أما كل من **ج هولسن و ج ويلبوك j holsen j waelboeck** يعرفان المن على انه" تلك الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال السياسات والبرامج، والعمل على توسيع نفوذها في الخارج، أو محاولة التأثير على سلوك الدول الأخرى أو تغييره" فهذا التعريف يضيف متغير السعي لتحقيق الأهداف.

أما **روبرت ماكنمارا Robert maknmara** في كتابه " جوهر الأمن " قدم تعريفا للأمن في قوله" الأمن عبارة عن التنمية، ومن دون التنمية لا يمكن أن يوجد أمن، وأن الدول التي لاتنمو في الواقع لايمكن ببساطة أن تظل آمنة"،[2] فروبرت ماكنمارا وسع في مفهوم الأمن بإدخاله مصطلح التنمية لكي تنعم الدول بالأمن لابد من وجود تنمية.

فالأمن هو القدرة على التحرر من أي تهديد للقيم العليا الفردية والجماعية، وذلك من خلال تسخير جميع الوسائل الممكنة للحفاظ على حق البقاء على الأقل، أو هو غياب التهديد للقيم الأساسية مع ضمان بقائها واستمرارها.

الفرع الأول: تطور مفهوم الأمن: من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الامن عرف مراحل عدة؛ وذلك راجع إلى تعدد وجهات النظر التي والزوايا التي انطلق منها كل مفكر. الأمر الذي أسهم في تعدد المدارس النظرية التي خاضت في مفهوم الأمن.

أولا: الأمن التقليدي (الدولة الوحدة الأساس في العلاقات الدولية): ويرتبط هذا المفهوم بالمدرسة الواقعية بشقيها الكلاسيكية والجديدة والتي ركزت على أمن الدولة من الأخطار الخارجية (الواقعية الجديدة أضافت البعد الاقتصادي كما سيتم توضيحه فيما بعد).

---

[1] ميلاد مفتاح الحراثي، تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط؛ دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئو الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط، كردستان، العراق، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2013، ص 23.

[2] روبرت ماكنمارا، جوهر الأمن، تر: يونس شاهين، القاهرة، الهيئة المصرية للنشر، 1970.

1- **مفهوم الأمن عند الواقعية الكلاسيكية:** إن الأمن لدى الواقعيين الكلاسيكيين – **هانس مورغانثو وفريدريك شومان وماكس فيبر ...إلخ**- ارتبط بالحقبة التي كانت سائدة – الحرب الباردة- لذى ركز على الجانب العسكري للأمن – الردع والسباق نحو التسلح وتطوير أنظمة الدفاع والتجسس للتفوق على الطرف الآخر- وهذا كله موجه لتحقيق التفوق العسكري على الخصم، مستندة على أفكار كل من **ميكيافيلي نيكولا ووتوماس هوبس وهوغو غروشيوس وكارل فون كلاوزفيتز**، الذين يرون أن الدولة هي الوحدة والفاعل الأساس والرئيس في العلاقات الدولية، وهي المسؤول عن تحقيق الأمن بالتصدي لكل التهديدات التي تواجهها من طرف الخصون، عن طريق تعظيم القوة العسكرية، فهي الفاعل العقلاني في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التي تتضمن تحقيق الأهداف بكل الخيارات المتاحة لإيجاد القدرات الازمة للدولة، فصانع القرار هو الذي يختار المخرجات التي تضمن الحد الأقصى من المنفعة لتحقيق الأمن الداخلي، مبنيا فرضياته على أن التهديد خارجي.[1] انطلاقا من فرضية أن العلاقات الدولية تتسم بالفوضوية، لغياب سلطة مركزية تحد من فوضوية النظام الدولي، وسعي كل دولة للحصول على القوة بأي وسيلة كانت، انطلاقا من مقولة ميكيافيلي " الغاية تبرر الوسيلة"[2]وهذا لانتشار المؤامرات والدسائس والفساد في العلاقات التي تربط الدول، وخاصة إذا امتلكت الدولة المجاورة والعدوة قدرات أكبر منها، وبالتالي فالأمن القومي لهذه الدولة يكون على قمة اهتمامات الدولة في القضايا الدولية، من خلال جعل المن العسكري هو السياسة العليا للدولة، وإذا اقتضى الأمر اللجوء إلى الحرب كوسيلة لتنفيذ السياسة الخارجية الدولة، والتي لا تستند إلى القوانين الدولية الخاصة بالمعايير الأخلاقية خلال الحرب، لأن القانون الدولي ومؤسساته مرهون بتوافقه مع مصالح الدول القوية، ولا يعتبر الواقعيين المنظمات غير الحكومية فاعلين مستقلين في العلاقات الدولية، لأنها في نظرهم تتحرك وفق ما تمليه عليهم دولهم في الغالب.[3]

2- **الأمن عند الواقعيين الجدد:** جاءت المدرسة الواقعية الجديدة نتيجة للتطورات التي شهدتها العلاقات الدولية وتركيز الواقعيين التقليديين على الأمن من الناحية العسكرية، ما شكل قصورا تفسيرهم للعلاقات الدولية، لأن هذه الأخيرة ليست محصورة فقط في الجانب العسكري، بل هناك جوانب أخرى

---

(1) Christion Geise, Approches théorique sure les conflicts ethniques et les refugies, on : www.dandurant.uqum .ca/donlood/gripci/geisr/porint.bosnie, doc, acceded, 01/12/2016.

(2) نيقولا ميكيافيلي، الأمير، تر؛ أكرم مومن، مصر، القاهرة، مكتبة إبن سينا للطبع والنشر والتوزيع، 2004، ص 10.

(3) Christion Geise, Op, cit.

كالجانب الاقتصادي وظهور فواعل أخرى إلى جانب الدولة، حيث أن السلاح الاقتصادي له دور كبير في توجيه العلاقات الدولية، كاستعمال البترول في سنة 1973 من طرف العرب- خلال حربهم مع الكيان الصهيوني-، وأيضا استعمال الحصار الاقتصادي كسلاح فعال في العلاقات الدولية.

ومن خلال هذه المؤشرات عمد الواقعيون الجدد إلى توسيع مفهوم الأمن وعلى رأسهم **ريتشارد ولمان** في كتابه " إعادة تعريف الأمن الدولي" الذي صدر عام 1983، والذي انتقد فيه من سبقوه، حين ركزوا على الجانب العسكري فقط للأمن وتجاهلهم الجوانب الأخرى، ففي بعض الأحيان التهديدات تكون متساوية كالقوة العسكرية في خطرها على الأمن،[1] فمشكلة التنمية التي تطرح نفسها في العديد من الدول وما لها من تبعات تشكل تهديد خطير لأمن الدول، فهذا الطرح لقي دعما من قبل **جيستيا توشمان** في كتابها" إعادة تعريف الأمن"، والذي دافعت فيه عن فكرة توسيع مفهوم الأمن ليشمل القضايا الجديدة، كالجوانب الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية.[2] وأيضا نجد **دافيد بالدوين** الذي يؤكد على أن التغيرات التي جاءت بعد نهاية الحرب الباردة، تتطلب إعادة النظر في مفهوم التقليدي للأمن، لأن الدراسات الأمنية للواقعية الكلاسيكية تفتقد للنظرة الشاملة لمفهوم الأمن الذي يركز على الجانب العسكري، بإدخال جوانب أخرى (الاقتصادية، البيئية، التكنولوجية، ...) ذات أهمية في مفهوم الأمن، وهذا ما ذهب إليه كل من داند دودني وستيفن وولت، فالأمن عندهما لا يقتصر على الجانب العسكري، بل لابد من توسيع مفهوم الأمن والتهديات التي تواجه الدولة،[3] وهذا ما ذهبت إليه **كارولين توماس** في كتابها" بحوث الأمن في العالم الثالث" الذي صدر عام 1987.[4] فالواقعيون الجدد اهتموا بالعلوم الاجتماعية التي أهملها الواقعيون الكلاسيكيون، ويرون فيها النظرة الشاملة للواقع الدولي، وبالتالي ليس الاهتمام فقط بالمجال الأمني من الناحية العسكرية، بل يقرون بالتداخل بين كل المجالات، ما يمكنهم من استيعاب النظرة الشاملة للأمن، وهذا ما يؤكد عليه **روبرت ماكنمارا**.[5] وعلى الرغم من أن الواقعيون الجدد وسعوا في مفهوم الأمن وأقروا بدور الفواعل الأخرى، إلا أنهم أبقوا على الدولة كفاعل رئيس ومركزي في العلاقات الدولية.

---

[1] Steve Smith, The concept of Security in world globaliziing,on: www.kafaya.org.translations/0 402 .instability .htm acceded 01/12/2016.

[2] Ibid.

[3] Steve Smith, Op, Cit.

[4] Ibid.

[5] روبرت ماكنمارا، جوهر الأمن، تر: يونس شاهين، القاهرة، الهيئة المصرية للنشر، 1970.

ثانيا: مفهوم الأمن؛ من الأمن التقليدي إلى الأمن المجتمعي(مدرسة كوبنهاغن):

جاءت مدرسة كوبنهاغن نتيجة للأوضاع التي آلت إليه العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، والتي عرفت ظهور تهديدات جديدة تواجه المجتمع الدولي، وبالتالي محاولة تجاوز المفهوم التقليدي للأمن الذي يركز على الجانب الصلب للقوة ومدى امتلاك الدول للترسانة العسكرية المتطورة والفتاكة، والذي يأتي من عدو خارجي، وطرح مفهوم أوسع وأعمق وهو الأمن المجتمعي، خاصة بعد الأحداث التي عرفتها أوروبا الشرقية وتفكك الاتحاد السوفيتي،[1] وظهور مشكلة الأقليات التي تنادي بالانفصال عن الدولة الأم انطلاقا من انتماءاتها الإثنية، ما جعل المجتمعات أمام تحد الانقسام (الأمن المجتمعي). وبالتالي ظهور نمط جديد من التهديدات التي تواجه الأمن، وهي التهديدات الحاصلة والنابعة من داخل الدولة، هذا الذي أسهم في ظهور المدرسة النقدية(مدرسة كوبنهاغن) للأمن، لأن المدرسة التقليدية لم تواكب هذه التطورات الحاصلة في العلاقات الدولية.

حيث ركزت هذه الأخيرة على المخاطر الأمنية النابعة من داخل الدولة خاصة النزاعات الإثنية، وما خلفته من دمار ومآسي في دول أوروبا الشرقية، خاصة في دولة يوغوسلافيا بين البوسنيين والصرب، وأدت إلى تصفية مئات الآلاف من البشر على أساس إثني بحت، فهي تهديد يواجه جميع دول العالم، لما فيها من خصائص التعدد الإثني.[2]ومن أبرز منظريها **باري بوزان Barry Bozen**، الذي اكد في كتابه "الشعب، الدولة والخوف" أن الأمن لم يعد يقتصر على الأمن العسكري فقط، بل يمتد إلى جوانب أخرى لم تبقى كما كان ينظر إليها على أنها مجالات ثانوية في القاموس الأمني لما قبل نهاية الحرب الباردة كالمجال الاقتصادي والبيئي الذين أصبحا أكثر أهمية وأولوية، وكل ما يمس ويستطيع احداث حالة اللاأمن في أي مجتمع كان، وهذا ما يطلق عليه الأمن المجتمعي أو المعضلة الأمنية المجتمعية، نتيجة لجملة من التهديدات التي تواجه المجتمعات حين تستشعر أن أحدا من مقوماتها التي تميزها عن الجماعات الأخرى –الإثنية– مهددة من طرف الدولة والتي هي الحاضنة الواسعة لمختلف المجموعات الاثنية، أو الجماعات الأخرى والتي هي بمثابة المنافس/ المهدد، فإنها ستعمل على تحييدها والدفاع عن وجودها، فعندها نكون أمام نزاعات إثنية بين جماعتين أو أكثر داخل

---

[1] Waver Williams et les autres, Analyse de sécurité, on :
www.vevues .org/conflicts / article-php3 ?id. article328 acceded, 05/12/2016.
[2]) Ibid

الدولة الواحدة،[1] ولا تستطيع التحكم في الوضع، نكون أمام الدولة العاجزة عن ضبط وتحقيق الأمن داخل إقليمها، ما يهدد بقاء واستمرار تماسك المجتمع، وقد يؤدي ذلك إلى التعقيد عندما يتعلق الأمن بتطور النزاع الأثني ليكون قابل للإنتقال إلى الدولة المجاورة، بحكم الامتداد الذي تحوزه مجموعة إثنية ما داخل الدول المجاورة، والأمثلة كثيرةكالأكراد في العراق تركيا ولإيران وسوريا، وأيضا التوارق في الجزائر ومالي وليبيا والنيجر، والهوسا في نيجيريا والكامرون، إلى غير ذلك خاصة في القارة الأفريقية،[2] فهذا يؤدي إلى وجود احتمالات النزاع بين هذه الدول، أو إلى تجزئة الدولة الواحدة.

في حين نجد أن وايفر في طروحاته حول الأمن يركز على المجتمع، فنهاية الحرب الباردة أفرزت وضع دولي جديد، تلعب فيه الجماعات الإثنية دورا كبيرا في العلاقات الدولية وتوجيه مساراتها، ما جعل المجتمعات داخل الدولة الواحدة أكثر عرضة للتهديد، نتيجة شعور " الأنا" بالخوف من "الآخر"، أي أن كل جماعة إثنية ترى في تصرفات الجماعة الأخرى تهديد لوجودها ومصالحها داخل الدولة الوحدة، ما يخلق شعور الأمن مجتمعي.

فباري بوزان ووالفر يؤكدان على أن مفهوم الأمن يتعلق بشقين أساسين هما أمن الدولة وأمن المجتمع.أي أن على الدولة القدرة على المحافظة على أمنها من خلال المحافظة والقدرة على جعل كل المجموعات الاثنية ترى فيها الحامي لخصوصياتها ومصالحا وفق التعدد (تعدد الإثنيات) في إطار الوحدة (الدولة).[3]

ثالثا: مفهوم الأمن في الدراسات النقدية (الأمن الانساني)

ظهرت هذه الدراسات كرد فعل للاخفاقات التي وقعت فيها المدرسة الواقعية، وكانت وأكثر نقدا لها، ومن أبرز روادها هورشايمر ووهونت وهابرماس، الذين يرون في تركيز الواقعيين على الجوانب العسكرية ومحورية الدولة في مفهومهم للأمن، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، وبروز تحديات جديدة لم تعد الدولة الأساس فيها، ولابد من جعل الفرد(الانسان) هو المحور والأساس في مفهوم الأمن، لأنه قد يكون المفهوم التقليدي للأمن (أمن الدولة) يخرق الخصوصية الفردية للمجتمع (الجماعات الإثنية).

---

(1) Christion Geiser, Op, Cit.

(2) Waver Williams et les autres, Op, Cit.

(3) Steve Smith, Op, Cit.

أنظر كذلك،: تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، تر: ديما الخضرة، الدوحة، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2016، ص 271.

1- تعريف الأمن الانساني: انطلق رواد الدراسات النقدية **كميخائيل ويليامز وجون اركسون وكايت كروز**، في محاولتهم تقديم مفهوم شامل للأمن يتضمن مختلف المجالات وبجميع الأبعاد، بتجاوز الدولة كوحدة تحليل رئيسة يدور حولها الأمن، بل الفرد (الانسان) كوحدة تحليل رئيسة، فالأمن التقليدي لم يعد يتوافق ومرحلة مابعد الحرب الباردة.[1]

فالأمن الانساني يتضمن حماية الحريات الأساسية للفرد التي تضمن للنوع البشري الحياة المقبولة، بعيدا عن كل التهديدات والمخاطر التي تزعزع الأمن كالنزاعات والحروب والفقر والمجاعة نتيجة عدم وجود مخططات تنموية.[2]

ويرى **اكسورتي لويد** أن الوضع الدولي ساهم في تغيير المفهوم التقليدي للأمن بشكل كبير، والوصول إلى المفهوم الأوسع وهو الامن الانساني الذي يهتم ويضع الفرد (الانسان) في الدرجة الأولى البيئة المحيطة به، والتركيز على الأوضاع التي يعيش فيها حيث تتوفر الحاجات الأساسية، التي تصون الكرامة الانسانية للفرد.[3]

ومن هنا يرى **محبوب الحق*** أن الأمن كان يتمحور سابقا على حل النزاعات القائمة ما بين الدول التي سعت إلى تعظيم القوة العسكرية من خلال برامج التسليح، لتأمين حدودها، وتعزيز امنها، إلا أن الأمن الانساني هو ذلك الشعور بالأمن الشخصي والأمن الغذائي والأمن الصحي والأمن البيئي وحتى الأمن المعلوماتي،[4] فهذا ما يريده الفرد، أما **رانيا المصري** ترى أن الأمن الانساني "هو صون كرامة الأنسان انطلاقا من حقوقه الأساسية كإنسان، فلكل فرد الحق في مستوى معيشي لائق وصحة، والحق في الضمان في حالة المرض والبطالة، وأي نقص في ضروريات الحياة لظروف خارجة عن إرادته ... كل ذلك جريمة قانونية وأخلاقية ... تهدد الأمن الانساني".[5]

وقد عرفت لجنة الأمن الإنساني "Human Security Commission" هذا المفهوم الذي أُنشأت من أجل إرساء دعائمه على أنه" حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته"، ورأت أن الجوهر الحيوي لحياة البشر هو مجموعة الحقوق والحريات الأولية

---

(1) Andreas Behank, Post moderning security,on.
www. Essex.c.uk/ecpr/events/jointsessions/pouperchive/w18/bhenk.pdf, acceded, 12/12/2016

(2) سمير أمين وآخرون، العولمة والنظام الدولي الجديد، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2004، ص 112.

(3) Aworty loyd, Canada et la securité humaine, un leadership nécessaire, Ottawa 1996, p 11.

* محبوب الحق مفكر إقتصادي باكستاني اهتم بنظريات تطور المجتمع الانساني وساهم في إنشاء مؤشر التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة.

(4) غسان حمزة سنو، علي الطرح، الدولة الوطنية والمجتمع العالمي، بيروت، دار ناشرون، ص 126.

(5) رانيا المصري، الاعتداء على البيئة في العراق، المستقبل العربي، العدد 259، المجلد 23، 200، ص 215.

التي يتمتع بها الأفراد، وضمان حمايتهم من أوضاع قاسية قد يجدون أنفسهم فيها ومن التهديدات واسعة النطاق.[1]

ورأت اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول في تقريرها الصادر عام 2001 عن مسؤولية الحماية أن الأمن الإنساني يعني" أمن الناس، أي سلامتهم البدنية ورفاههيتم الاقتصادية والاجتماعية، واحترام كرامتهم وقدرهم كبشر، وحماية حقوق الإنسان المملوكة لهم وحرياتهم الأساسية[2] "

أما **كوفي عنان** *فقد رأى أن أمن الإنسان يتضمن بأوسع معانيه" ما هو أكثر بمراحل من انعدام الصراعات العنيفة، فهو يشمل حقوق الإنسان والحكم الرشيد وإمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية وكفالة إتاحة الفرص والخيارات لكل فرد لتحقيق إمكاناته، وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضاً خطوة نحو الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي، ومنع النزاعات والتحرر من الفاقة والتحرر من الخوف وحرية الأجيال المقبلة في أن ترث بيئة طبيعية صحية، هي اللبنات المترابطة التي يتكون منها أمن الإنسان، والأمن القومي "[3]

وبدورها حاولت **Louise Frechette** مساعدة **كوفي عنان**، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، إعطاء معنى مبسطاً للأمن الإنساني على أنه" كل الأشياء التي يحبها الرجال والنساء في العالم أينما كانوا، من غذاءٍ كافٍ ومأوى مناسبٍ وصحةٍ جيدةٍ وتعليمٍ للأولاد وحماية من العنف، سواء أكان منشأه الأفراد أم الطبيعة، إلى جانب وجود الدولة التي لا تمارس أي نوع من القسر على مواطنيها إلا بموجب القانون"[4]

من خلال ما سبق نلاحظ أن جانباً كبيراً من التعاريف التي تناولت الأمن الإنساني قد اتخذت الطابع التعدادي الذي اعتمد على تعداد إما الأهداف التي يسعى لتحقيقها أو التهديدات التي يعمل الأمن الإنساني على التصدي لها.

---

[1] تقرير لجنة الأمن الانساني، أمن الانسان الآن حماية الناس وتمكينهم، نيويورك، 2003، ص 4.

[2] تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول"ICISS" عن مسؤولية الحماية، كانون الأول، 2001 ص15 .

* كوفي عنان غاني الجنسية شغل منصب الأمين العام للأمم المتحدة مابين 1997 – 2006 وحصل على جائزة نوبل للسلام سنة 2001 توفي في 2018.

[3] تقرير الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان " نحن الشعوب، دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين "عام 2000.

[4] Louise Frechette: the United Nations Deputy Secretary-General, a statement to a high-level panel discussion on the occasion of the twentieth anniversary of the Vienna International Centre (VIC), October 9, 1999, on.
http://www.un.org/News/Press/docs/1999/19991012.dsgsm70.doc.html, acceded, 12/05/2018.

وبالتالي إن تحليل مفهوم الأمن الإنساني ينطوي على عاملين، أولهما العامل الأمني، إذ يسعى لتوفير الأمن الذي يطال أبعاداً متعددةً، متداخلة ومتكاملة فيما بينها أما ثانيهما فهو العامل الإنساني الذي يجعل من الإنسان كفرد وحدة التحليل الأساسية في أي دراسة للسياسات الأمنية، لذلك فإن التعبير عن هذا المفهوم بمصطلح أمن الإنسان أو الأمن البشري أو الإنساني ليس القصد منه مجرد إضفاء طابع إنساني على مفهوم الأمن بل يتمحور حول عملية تحقيق الأمن للفرد.[1]

2- خصائص الأمن الانساني: يمكن حصر خصائص الأمن الإنساني في ثلاثة خصائص رئيسة وهذا من خلال التعاريف المقدمة:

- :**ذو طابع عالمي** "**Universal**": أي شامل لأن الأخطار التي يعدها تهديدا للأمن من السهل انتشارها عالميا.[2]

- **متعدد الأبعاد** "**multidimensional**":يسعى لحماية جوانب متعددة من حياة البشر والنهوض بها وهذه الأبعاد متكاملة ويتوقف كل منها على ضمان الآخر.[3]

- **يتمحور حول الإنسان**"**Human-centered**": ويهدف إلى تحسين نوعية حياته وضمان أمنه من كل الجوانب. [4]

3- أبعاد الأمن الانساني:

هناك مفردات أمنية متعددة أصبحت تعمل تحت عنوان واحد هو الأمن الإنساني تمس مختلف نواحي حياة البشر وهو المقصود لدى وصفه بأنه مفهوم متعدد الأبعاد "multidimensional"، وعلى ضوء تقرير التنمية البشرية للعام 1994، فإن هذه أبعاد الأمن الانساني كالآتي:[1]

---

(1) Kanti Bajpai, Human Security: Concept and Measurement, Kroc Institute Occasional Paper 19:OP:1, August 2000, p15.

(2) تقرير لجنة الأمن الإنساني" أمن الإنسان الآن :حماية الناس وتمكينهم"، مرجع سابق، ص 23 .

(3) Kanti Bajpai, Op.Cit, p17.

(4) Ibid, p 17.

(1) Sadako Ogata: United Nations High Commissioner for Refugees, "Inclusion or Exclusion: Social Development Challenges For Asia and Europe", a Statement at the Asian Development Bank Seminar, 27 April 1998,on.
http://www.unhcr.ch/refworld/unhcr/hcspeech/27ap1998.htm>, acceded,17/2/2017

أنظر أيضا: تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1994.

- **الأمن الاقتصادي:** الذي يتحقق من خلال تأمين فرص عمل للأفراد تؤمن لهم دخلاً أساسيا ومستمرا يضمن لهم الحياة الكريمة، وتوفر الحاجات الأساسية من الموارد للحفاظ على وجوده والتقليص من الندرة، وتقوية النوعية المادية في الحياة المجتمعية والقضاء على الفساد وتحقيق التنمية العادلة.

- **الأمن الغذائي:** ويتم بتأمين الحاجات الأساسية من الغذاء وضمان ما يكفل ذلك سواء من ناحية المال أم من حيث الوصول إلى مصادر الغذاء.

- **الأمن الصحي:** من خلال تأمين الحماية من الأمراض وضمان نظام رعاية صحية فعال، يضمن حق الأفراد والجماعات في الحفاظ على حياتهم، من خلال القضاء على التهديدات التي تواجهه كالأوبئة الخطيرة (الأنفلونزا، الكوليرا، الملاريا، الايدز...)، لأن الحق الأساس للإنسان هو الحق في الحياة.

- **الأمن البيئي:** الذي يتم بالحماية من المخاطر البيئية بأنماطها كلّها.، لأن أكبر تهديد يواجه الوجود البشري في الوقت الراهن هو التهديدات البيئية العابرة للحدود الوطنية، ولم تعد تخص دولة بعينها، ولكن تواجه جميع البشر، نتيجة الاستخدام اللاعقلاني للموارد، مايهدد العالم نتيجة الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية.

- **الأمن الشخصي:** ويتضمن الحماية من التهديدات المنطوية على العنف سواء أكان ناجماً عن سلوك صادر عن الدولة أم الأفراد أنفسهم، خاصةً إذا كان موجهاً ضد الفئات الأكثر عرضة للمخاطر كالنساء والأطفال.

- **الأمن المجتمعي:** ويهدف إلى مواجهة التهديدات الموجهة نحو الحياة المجتمعية كالمخاطر التي تهدد النسيج الاجتماعي في دولة ما كالنزاعات الاثنية التي تعد من أكبر التهديدات التي تواجهها الدولة المتعددة الإثنيات، وخاصة عندما يتم تسييس هذه الجماعات لخدمة المصالح الضيقة، ويمكن أن يندرج إلى جانب ذلك ضمان الأمن الثقافي للمجتمع، ما يضمن ممارسة الحقوق العامة المدنية والسياسية والاقتصادية المطالب بها من طرف الأفراد عبر العالم كله، كما يتضمن حماية الأفراد من الجريمة المنظمة التي أصبحت تهدد حياة البشر أكثر من أي وقت مضى كالاتجار بالبشر والجرائم الالكترونية.

- **الأمن السياسي:** وذلك بضمان انتهاج سياسات حكيمة من قبل الحكومات تجاه مواطنيها وتوفير الحق في المشاركة، الحق في التمثيل، والاستقلالية، من خلال فعلنة وتفعيل المشاركة السياسية، لأنها شرط من شروط الديمقراطية والتداول على السلطة والحكم الراشد.

ومن خلال عرض أبعاد الأمن الانساني نجد أنه يتحقّق عبر آليتين رئيستين هما الحماية"Protection"والتمكين "Empowerment":[1]

1- الحماية"Protection": الأمن الإنساني ذو طابع وقائي ويعمل بشكلٍ مسبق لمواجهة التهديدات التي تحيط بالأفراد، كالأزمات المالية العالمية والصراعات والنزاعات العنيفة والأعمال الإرهابية والأمراض وانحدار مستويات الخدمات الأساسية، وهو ما يتطلب وضع معايير وإنشاء مؤسسات على الصعيدين الوطني والدولي للتصدي لمختلف أوجه انعدام الأمن بطريقة شاملة ووقائية لا تقتصر على ردود الأفعال تجاه التهديدات، بل تعمل بشكل وقائي وتكشف ثغرات البنية الأساسية لتوفير الحماية.

2- التمكين" Empowerment ": أي إكساب الأفراد القدرة على التصرف والتخطيط سواء لصالحهم أم لصالح بقية أعضاء المجتمع، وجعلهم يمتلكون قدرة المطالبة باحترام حقوقهم وحرياتهم والتصدي المشكلات وإيجاد الحلول لها، الأمر الذي يتطلب النهوض بكل ما من شأنه تعزيز هذه القدرات.

ومن الملاحظ أن كلتا الآليتين مترابطتان؛ فالحماية تفسح المجال لإعمال التمكين والأفراد الممكنون قادرون على تجنب المخاطر والمطالبة بتحسين آليات الحماية .

الفرع الثاني: مستويات الأمن:

نتيجة للتغيرات التي طرأت على المنظومة الدولية وتحول مفهوم الأمن إلى مفهوم نسبي، فإن ضمان الأمن المطلق للدولة أمر لا يمكن تحقيقه، فليست هناك دولة تمتلك من الإمكانات مايسمح لها بتحقيقه، بسبب وجود متغيرات على الساحة الدولية والاقليمية والوطنية مستمرة تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على عناصر أمنها، وترجع النسبية في مفهوم الأمن إلى ديناميكيته من جهة وكونه سياسة ومفهوما من جهة أخرى، وأيضا تعدد المصادر التي تغذيه، مما يصعب التوصل إلى إجماع حول المفهوم، هذه العناصر تجعلنا نقسم الأمن إلى ثلاث مستويات رئيسة وهي الأمن الوطني والأمن الإقليمي والأمن الدولي.

أولا: الأمن الوطني: أن الحديث عن الأمن الوطني بمفهومه الحالي يؤدي بنا إلى الحديث عن بدايات ظهور الدولة الوطنية خلال القرن السابع عشر للميلاد، مع معاهدة **واست فاليا** لسنة 1648 التي وضعت حدا للحروب الاوروبية، وظهور القانون الدولي الذي تتحاكم إليه. فظهور الدولة الوطنية أدى إلى التحول في الولاءات، من الولاء للملك والمير إلى الولاء للوطن، وبالتالي ظهور مصطلحات تعبر

[1] تقرير لجنة الأمن الإنساني" أمن الإنسان الآن :حماية الناس وتمكينهم"،مرجع سابق، ص11

عن الفكر الوطني، كالمصلحة الوطنية والإرادة الوطنية والأمن الوطني، وأول ماظهر مصطلح الأمن الوطني كان في الولايات المتحدة الأمريكية على يد **والتر ليبمان** عام 1943.[1] وبما أن الدولة جهاز ذو شقين؛ شق نظامي، وهو السيادة، وشق أخر يعبر عنه بالمصلحة، وبالتاتلي لابد على الدولة من الحفاظ على هذين الشقين، بما يعرف بالأمن الوطني والتي تمثل قمة أولويات الدولة، هذا ما يركد الترابط القوي بين الدولة الوطنية والامن الوطني، فالسيادة والمصلحة الوطنية هما المنطلقان اللذان تنبني عليهما مبادئ الأمن الوطني.

وبالرغم من هذا يبقى الأمن الوطني من المفاهيم التي لم يحسم فيها من طرف الباحثين والمفكرين، نظرا لتشعبه وشموله على جوانب وأبعاد كثيرة، فنجد البعض يحصر مفهوم الأمن الوطني في حماية الدولة من التهديدات الخارجية بالطرق العسكرية، بينما هناك من وسع أكثر في مفهوم الأمن الوطني على أنه إنعكاس للمصالح الاقتصادية والتنموية، بينما قريق أخر أنه مواجهة التهديدات التي تمس بالهوية الوطنية وقيمها الراسخة.

ومع قلة الدراسات التي تناولت مفهوم الأمن الوطني قياسا بأهميته وحساسيته، إلا أن هناك طروحات جادة للمفهوم، حيث يعرف سمير خيري الأمن الوطني على أنه تطوير استراتيجي ينبع من متطلبات حماية المصالح الحيوية والأساسية لأي شعب، حيث يطرح في كل جوانبه المختلفة عناصر الحماية المركزية للمصالح الحيوية، ويقدم الاجابات النابعة من التطورات المستمدة من التاريخ والجغرافيا لكل المعضلات التي تواجه الوجود الحي لأي أمة من الأمم.[2] بينما **حامد ربيع** يرى أن الأمن الوطني يتمركز حول ثلاث دوائر أساسية، الدائرة الأولى تنبع من محاولة تحديد العناصر والمستويات المختلفة لمفهوم الأمن الوطني والتي تشمل التنظير والممارسة، أما الدائرة الثانية، فتكمن في التزامات الدولة المتمثلة في توفير عناصر الحماية المادية والمعنوية للفرد أولا ثم المجتمع ثانيا، أما الدائرة الثالثة فهي تتعلق بعالمية المفهوم ومرونته وعلاقاته التداخلية مع المصالح والقيم الوطنية،[1] فحامد ربيع يرى أن مفهوم الأمن الوطني يبدأ من الفرد الذي يشكل النواة الأولى والوحدة الرئيسة في

---

[1] عبد اللطيف فاروق أحمد، إنفصال جنوب السودان وتأثيراته على الأمن القومي المصري، القاهرة، مصر، المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، 2016، ص 14.

[2] سمير خيري، نظرية الأمن القومي العربي: دراسة في ضوء إعلان الرئيس صدام حسين، العراق، بغداد، دار القادسية للطباعة، 1983، ص 18.

[1] حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي، القاهرة، دار الموقف العربي، 1983، ص 33.

التحليل، والاهتمام به، ثم المجموعة التي ينتمي لإليها لأنه لايمكن عزل الجزء (الفرد) عن الكل (المجتمع) لتحقيق الأمن، وبالتالي لايمكن عزله عن المحيط الخارجي للدولة.

بينما **فاضل براك** يرى أن الأمن الوطني هو التصورالواضح لمصادر ومضامين التحديات والتهديدات التي تعترض الدولة، بالاعتماد على استراتيجية تمكن من تحويل عناصر القوة إلى القدرة المؤثرة، مع اتصافه بالمرونة والنسبية.[2] وبالتالي فهو قدرة الدولة على بناء تصور شامل للتهديدات التي تواجه قيمها ومصالحها، ومن ثم الاعتماد على عناصر القوة وتحويلها إلى القدرة المؤثرة.

في حين يرى **إدوارد عازار** أن الأمن الوطني هو مفهوم غربي، يقوم على مبدا تحقيق الحماية المادية للدولة من التهديدانت العسكرية الخارجية، وتتم الحماية من خلال بناء قوة عسكرية كبيرة تستطيع التعامل مع التهديدات الخارجية ومنعها، من خلال توافر محموعة من العوامل الفاعلة بين السياسة الخارجية والدفاع، بادراك مصادر التهديد وتحليلها، ما يستلزم تقييم القدرات الأمنية وأنظمة التسليح، وعقد التحالفات والتعاون الاستراتيجي،[3] فتعريف الأمن الوطني لعازار يركز على الجانب العسكري فقط ويهمل التهديدات الأخرى التي تواجه الدولة الوطنية.

من خلال التعريفات السابقة يمكن أن نصف المدارس الفكرية التي بحثت في مفهوم الأمن الوطني إلى مدرستين؛ المدرسة الاستراتيجية والمدرسة التنموية.

1- المدرسة الاستراتيجية: يرجع علم الدراسات الاستراتيجية الأمنية التقليدية للدول، جاءت في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى والثانية، وكانت تدور حول مفهوم ضيق، وهو القوة العسكرية واستخدامها كأداة وحيدة لمنع التهديد الخارجي المحتمل من قبل دولة أو مجموعة من الدول الاعضاء في النظام الدولي، لذلك نجد أن أصحاب المدرسة الواقعية الكلاسيكسية يولون أهمية كبيرة للجاني العسكري، باعتباره الأساس في منظومة الحفاظ على الأمن من جهة، ويعد العامل الأساس في عملية تشكيل القدرة من جهة أخرى، حيث حاول كل من **والتر ليبمان Walter lippmann و أرنولد ولفر Arnold Walfers وهانز مورغانثو Hans Morgenthau** وغيرهم،على بناء نظرية سياسية تركز على القوة " نظرية القوة"، فالقوة حسبهم هي القدرة على الفوز في الصراع وتجاوز الخصم. فلكي تتمكن الدول من فرض وجودها على الساحة الدولية، وتحقيق استراتيجياتها الأمنية لابد من امتلاك عوامل مادية متمثلة في القدرة العسكرية بالدرجة الأولى ثم الاقتصادية والبشرية والجغرافية،

---

[2] فاضل براك، أستراتيجية الأمن القومي: آراء وأفكار، بغداد، الدار العربية، 1986، ص 43.

[3] عبد اللطيف فاروق أحمد، المرجع السابق الذكر، ص ص 17،18.

وعوامل معنوية غير محسوسة مثل الايديولوجيا والقيم الوطنية، وأيضا عناصر الاعتماد المتبادل كالتحالفات الدولية والقانون الدولي.

وبالتالي فمفهوم الأمن الوطني عند المدرسة الاستراتيجية يقتصر على توفير الحماية العضوية للدولة، حيث أن التهديدات التي تواجهها الدول متشابكة ومعقدة، وأن جاهزية القوة العسكرية لاتعني بالضرورة الوصول لإلى تحقيق الأمن الوطني، فالتهديدات والمستجدات التي تفرضها الساحة الدولية، تكون فيه القوة العسكرية قاصرة على تحقيق الأمن الوطني.[1]

2- المدرسة التنموية: تختلف تصورات المدرسة التنموية لمفهوم الأمن الوطني عن المدرسة الاستراتيجية، فالأمن الوطني قد يواجه تهديدات داخلية أو خارجية، لذى فالجانب العسكري هو أحد جوانب الأمن الوطني، فروبرت ماكنمارا في حديثه عن الأمن الوطني يؤكد على التنمية الوطنية الشاملة، ودور القانون والنظام في تحقيق الأمن الوطني، فهو يتضمن القدر الادنى من النظام والاستقرار، لأنه إن لم توجد تنمية داخلية، أو على الأقل درجة أدنى، فإنه يقد النظام والاستقرار، فحسب ماكنمارا فإن الأمن هو التنمية، فهي المدخل لتحقيق الأمن، لأن هناك علاقة تداخلية وترابطية بين الأمن الوطني والتنمية الوطنية، فمفهوم الأمن الوطني مفهوم واسع ومتماسك، وله أطر داخلية وخارجية لكيان الدولة،[2] فالأمن الوطني هو منع التهديدات الداخلية والخارجية لكيان الدولة، وتحقيق الاستقرار والطمأنينة للمجتمع، وتوفير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمناسبة التي تكفل حقوق جميع المجموعات.

ثانيا: الأمن الإقليمي : برز مفهوم الأمن الإقليمي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وما نتج عنها من تغيرات في المفاهيم التي كانت سائدة قبلها، حيث نشأت هيئات ومنظمات أمنية إقليمية ودون إقليمية، كما ارتبط ظهورها بعوامل الجغرافيا السياسية (القارات، المناطق المحيطة بالبحار، المناطق دون الأقاليم) والتاريخ والثقافة وما تحمله من دلالات على مستوى التنظيم الدولي، وأيضا مجموعة من التصورات الذاتية والموضوعية، وهو ما يفسر – أحياناً – لماذا تستبعد المشاركة الإقليمية لبعض الدول المنتمية جغرافيًا للإقليم معين، ولماذا يوسع العديد من المجموعات ذات الصلة الأمنية بأعضائها

[1] محمد جاري ، القدرة في التنظيم الدولي، المجلة العربية للدراسات الدولية، السنة الأولى، العدد الثاني، 1988، ص 49.

[2] عبد اللطيف فاروق أحمد، المرجع السابق الذكر، ص 20 .

وأهدافها المختلفة التعايش في منطقة واحدة، ولماذا تتشكل المجموعات دون الإقليمية في بعض الأقاليم دون غيرها.

وفي محاولة لفهم التعاون الأمني والإقليمي، هناك بعض النماذج، منها:

– **الأنظمة الأمنية:** يعرفها **روبرت جيرفيس Rebert Jervis** بأنها " تعاون مجموعة من الدول على إدارة منازعاتها وتفادي الحرب عبر إخماد معضلة الأمن من خلال أعمالها وافتراضاتها المتعلقة بأعمال غيرها من الدول على السواء ". [1] وتشمل الأنظمة الأمنية قطاعاً عريضا من القواعد السلوكية مثل عدم استخدام القوة، واحترام الحدود الدولية القائمة، ويمكن أن توضع تشريعات أكثر وضوحًا بالنسبة لأنواع واستخدامات معينة من الأسلحة، أو أنشطة كالتحركات والشفافية العسكرية، ويمكن النظر إلى العديد من الهياكل الإقليمية على أنها أنظمة أمنية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأيضًا اعتبار بعض الإجراءات الإقليمية للحد من التسلح كتحديد المناطق الخالية من الأسلحة النووية أو معاهدة القوات المسلحة في أوروبا لعام 1990.[2] ويتوقف مدى نجاعة هذه الأنظمة على مدى احترام معاييرها من خلال درجة ما تفرضه مؤسساتها من حوافز والمكافآت.

– **الجماعات الأمنية والمجتمع الأمني :**يعرف **كارل دويتش Karl Deutsch** الجماعة الأمنية بأنها : " مجموعة بشرية أصبحت مندمجة، والمقصود بالاندماج هو تولد "الشعور بالجماعة"، ضمن أرض ما، وانبثاق مؤسسات وممارسات على درجة من القوة والاتساع تكفي لتأمين توقعات يمكن الاعتماد عليها بشأن " التغيير السلمي" بين سكانها والمقصود من " الشعور بالجماعة " اعتقاد أن المشاكل الاجتماعية المشتركة يجب حلها، ويمكن حلها، عبر عمليات " التغيير السلمي"[3].

كما يعرف المجتمع الأمني بأنه : " مجموعة من الدول يوجد بينها تأكيد حقيقي على أن أعضاء هذا المجتمع لن يدخلوا في قتال مادي مع بعضهم، وأنهم سيعمدون إلى تسوية خلافاتهم بالطرق السلمية

---

[1] مصطفى علوي، الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن الدولي، مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة العدد 4 ، القاهرة : 2005، ص 15.

[2] المرجع نفسه، ص 17.

[3] جون بيليس و آخرون، عولمة السياسة العالمية (دبي: مركز الخليج للأبحاث ، 2004م) ، ص 425

بعيدا عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها مهما كانت الظروف"[1]. وقد وضع كارل دويتش هذا المفهوم في الخمسينيات ليعكس أهدافاً طويلة الأمد تجعل من أوروبا مجتمع أمني واحد يضمن عدم العودة إلى الوضع السائد قبل الحرب العالمية الثانية، يبدأ بالقضاء على خطر قيام نزاع بين دول الجماعة الأوروبية.

وهو الأمر الذي يؤكد عليه باري بوزان Barry Buzzan حول مصطلح **المجمع الأمني** الذي يعرفه بأنه " مجموعة من الدول التي ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة كافية بحيث إن أوضاعها الأمنية الأساسية مع بعضها البعض بدرجة وثيقة كافية بحيث إن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض ".[2]

– **الأحلاف :** تعددت التعريفات لمفهوم الحلف حيث نجد بعض التعريفات تركز على البعد التعاقدي، فالحلف من هذا المنظور هو " معاهدة تبرم بين دولتين أو أكثر من أجل صد عدوان يقع على طرف أو أكثر من أطراف المعاهدة "[3]. كما يعرفه قاموس العلوم السياسية بأنه "علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتعهد بموجبها الحلفاء بالمساعدة المتبادلة في حالة الحرب". وسياسة الأحلاف هي بديل لسياسة العزلة التي ترفض أية مسؤولية عن أمن الدول الأخرى، وهي تتميز كذلك عن سياسة الأمن الجماعي التي تجعل الأمن عالميًا بحيث تردع العدوان وتتصدى له عند الضرورة "[4] .

وهناك من يسقط البعد التعاقدي للدلالة على تفاعلات وعلاقات معينة في إطار تحالف ضمني، أو ما أسماه جون سولفيان John Sullivan بالانحياز غير الرسمي، الذي عرفه بأنه: " سلوكات متوقعة في علاقات دولتين أو أكثر "[5].

---

[1] أليسون ج . ك. بيلز و أندرو كوتي ، التعاون الأمني الإقليمي في أوائل القرن الحادي والعشرين، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2006(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2006م) ، ص 327 .

[2] Barry Buzan , Op Cit , PP,18-19

[3] مصطفى ناصف، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، الكويت : 1978، ص11.

[4] المرجع نفسه، ص 13.

[5] مصطفى ناصف، المرجع السابق ،ص 11.

ويوجد تعريف آخر للحلف يؤكد على أنه " علاقة رسمية أو غير رسمية للتعاون الأمني بين دولتين أو أكثر لمواجهة تهديدات أولتحقيق مصالح مشتركة، وتشمل التوقعات المتبادلة بدرجة ما من درجات التنسيق السياسي في القضايا الأمنية المشتركة التي تهدد الاستقرار الذي تصبوا إليه هذه االدول في ظل ظروف معينة في المستقبل على المدى المنظور أو البعيد "[1].

وهو نفس المعنى الذي استخدمه **ستيفن والت Stephen Walt** وأضاف إليه في ما بعد التعهد بالمساعدة العسكرية،[2] وهو ما ركز عليه **باتريك جيمس Patric James** حيث عرف الحلف بأنه " اتفاق رسمي بين دولتين أو أكثر للتعاون في المجالات الأمنية والعسكرية ". أو هو معاهدة عسكرية دولية تبرم بين دولتين أو أكثر لإيجاد منظمات تنسق التعاون والتعاضد في المجال الدفاعي أو تنظم الدفاع والهجوم معًا في حالة الاعتداء، فتكون الأهداف المعلنة دفاعية في الغالب، إذ أن الأحلاف الهجومية تتخذ طابع السرية.[3]

ومن بين التعريفات التي تتسم بنوع من الدقة والشمولية نجد تعريف **ديفيد إدواردز David Edwards** حيث يرى أن الأمن " إلتزام تعاقدي بين عدد من الدول، يوجه عادة ضد دولة – دول – محددة وينشأ عنه منظمة تعمل على تنفيذ أهداف الالتزام، وهي عادة تتسم بالطابع الرسمي، وبوجود معاهدة أو اتفاق"[4].

– **التكتل الدولي:** هي اتباع عدد من الدول لخط مشترك في مجال السياسة والدفاع والتجارة، ويكون في أغلب الأحيان موجه ضد مجموعة أخرى من الدول تضطر هي الأخرى إلى انتهاج خط مشترك لمواجهة المجموعة الأولى. وتختلف عن الحلف من حيث:[5]

– درجة الاختيار.

– الاختصاصات والصلاحيات.

---

[1] عماد جاد، حلف الأطلنطي : مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة ، رسالة دكتوراه منشورة، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1998م ، ص 18.

[2] المرجع نفسه، ص18.

[3] المرجع نفسه، ص19.

[4] عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، ج7 ، 1981، ص224 .

[5] عماد جاد، المرجع السابق الذكر، ص 19.

– درجة التكافؤ في القوة والقدرة على التأثير.

– **الائتلاف الدولي:** هواتفاق بين مجموعة من الدول على تحقيق هدف أو أهداف محددة وهي في العادة علاقة غير رسمية، عادة ما تكون في مجال محدد لمدة قصيرة، ولا وجود للعلاقات التعاقدية فيه، أو لا تمثل عنصرًا أساساً لوجوده .

ويختلف الائتلاف عن الحلف في النقاط الآتية : [1]

– غياب الطابع التعاقدي .

– محدودية مجالات التعاون .

– نشأة الائتلاف وانتهائه مرتبط بعامل الحرب .

– مرونة الانضمام أو الانسحاب من الائتلاف .

– **التعاون الإستراتيجي الدولي:** هو صيغة تعاونية دولية تجمع بين التكتل أوالحلف الدولي، تشمل مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة، لكنه يقوم في الأساس على التعاون العسكري الذي يتمثل في الصيغ الآتية:[2]

– التسهيلات العسكرية .

– تبادل المعلومات الاستراتيجية والاستخبارية .

– إقامة تدريبات ومناورات مشتركة .

– الدعم العسكري والإمداد بالمعلومات والبيانات الإستراتيجية .

– الوجود العسكري ولمدة محددة على أراضي الدول المنخرطة في برنامج التعاون الإستراتيجي.

– إنشاء مخازن إستراتيجية للمعدات والأسلحة الثقيلة في دول التعاون الإستراتيجي لفترة محدودة.

---

[1] ممدوح منصور، سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودورالأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1997، ص ص 256– 257 .

[2] عماد جاد، المرجع السابق الذكر، ص 20.

- الحرب بالوكالة لتحقيق مصالح دولة أو دول التعاون الإستراتيجي.

كما ظهرت مفاهيم أخرى كالأمن المتكامل الذي يتضمن كل أشكال التهديد والشراكة الأمنية حيث يتم إشراك الدول بما فيها دول غير عربية؛ والأمن المتبادل الذي يقوم على عدم النزوع المنفرد للدول في تعظيم أمنها على حساب باقي الدول، والأمن التعاوني الذي يشير إلى تقاسم الأعباء الأمنية لاحتواء التهديدات المشتركة.

ثالثا : الأمن الدولي : يعتبر الأمن الدولي أكبر وأوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية، كونه مرتبطاً بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي، الذي هو مجموعة من الوحدات المترابطة نمطيًا من خلال عملية التفاعل، فالنسق يتميز بالترابط بين وحداته، كما أن التفاعل يتسم بالنمطية على نحو يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبأ به.[1]

وتحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية، منها: نظام توازن القوى ونظام الأمن الجماعي.

- نظام توازن القوى : ظهر نظام توازن القوى بعد اتفاقية وستفاليا لعام 1648م، وتقوم فكرته الأساسية على أن الصراع هو الطابع المميز للعلاقات الدولية، حيث تتفاوت الدول في القوى النسبية، وكذا التباين في مصالحها القومية وسعي كل منها إلى تعظيم مكاسبها على حساب الأخرى، خصوصًا إذا ما اكتسبت دولة ما تفوق كبير في قواتها وقدراتها على كل المستويات وفي كل المجالات، – ما يعرف بالتجميع الفريد للقوة–، فإنها ستهدد باقي الدول وهو ما يدفع بالأخيرة إلى التجمع في محاور مضادة للدولة مصدر التهديد.

فنظام توازن القوى هو الحالة التي يتسم بها توزيع القوة بين عدد من الدول بشكل متعادل نسبيًا، حيث لا تكون لأية دولة القدرة على فرض هيمنتها على ما عداها من الدول [2].

ويتحقق توازن القوى في حالتين هما :

---

[1] محمد نبيل فؤاد، حلف شمال الأطلسي (الناتو) : النظام العالمي الأحادي ومشروع الشرق الأوسط الكبير، القاهرة، دار الجمهورية للصحافة، 2007 ، ص ص 14– 15.

[2] محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية ، 1998، ص 257.

– حفظ السلم الدولي من خلال التجمع في محاور مضادة ضد قوى التهديد لتحقيق الردع، واستمرار الوضع القائم.

– إيجاد محاور متعادلة في القوة لدول مختلفة الأهداف، لمنع تفادي أي اخلال بتوازن القوى القائم والمحافظة على استقلال وحداته المكونة له.

وهناك العديد من الوسائل التي تحقق مبدأ توازن القوى منها:[1]

– التدخل؛ كما حدث في البوسنة والهرسك في تسعينيات القرن الماضي، وأيضا في ليبيا في العشرية الثانية من القرن العشرين.

– المناطق العازلة، كما هو بين لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة.

– الأحلاف الدولية؛ مالحلف الأطلسي وحلف وارسو الذي انهار مع سقوط الاتحاد السوفييتي.

– التسليح؛ أي دعم أحد الأطراف بالسلاح لتحقيق الغلبة على الطرف الأخر كما حدث في كوريا والفيتنام وكثير من الدول الأفريقية، وكما يحدث في سوريا واليمن حاليا.

– التعويضات الإقليمية.

– سياسة فرّق تسد؛ من خلال دعم الجماعات الاثينة على حساب جماعات أخرى، وما حدث في أفريقيا.

2– نظام الأمن الجماعي :

ظهر نظام الأمن الجماعي كرد فعل للنظام القديم القائم على نظام توازن القوى، وكان أول تطبيق له في ظل عصبة الأمم، ثم في إطار منظمة الأمم المتحدة لمنع نشوب الحروب واحتوائها، وهو لا يعني انتهاء الاختلافات والتناقضات القائمة في مصالح الدول، وإنما انكار العنف المسلح كأداة لحلها، والتركيز على الوسائل والأساليب السلمية، ويمكن تعريفه بأنه : " التزام جميع الدول بأن تشارك بقواتها ضد الدولة المعتدية، فور تقرير هذا العدوان عن طريق إجراءات خاصة بذلك". وهذا التعريف يقتصر فقط على دور الدول في حفظ السلم والأمن الدوليين ".[2] كما عُرف أيضًا على أنه " ذلك النظام

[1] محمد السيد سليم ، المرجع السابق الذكر، ص257.

[2] إبراهيم أبوخزام، الحروب وتوازن القوى، عمان : دار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998، ص 60.

الذي تتحمل فيه الدول الأعضاء في المنظمات أو الهيئات الدولية مسؤولية حماية كل عضو من أعضائها "[1].

فهذا التعريف أشمل لأنه يركز على دور الدول و المنظمات الدولية التي تكون عضويتها متاحة لكل أعضاء المجتمع الدولي، وهو ما يميز الأمن الجماعي عن التحالف[2].

ولتطبيق الأمن الجماعي يشترط ما يلي:

– اعتبار السلام غير قابل للتجزئة، وهذا المبدأ يترتب عليه قبول الدول التضحية بحرية العمل والتنازل عن حق اتخاذ القرارات الوطنية، والتقيد بنمط العمل الذي يفرضه نظام الأمن الجماعي واستعدادها للحرب من أجل النظام القائم وعدم الاعتداء بقدر وزن الدولة المعتدية أوالدولة المعتدى عليها[3]. وهذا يتطلب حظر اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، ويستثنى منها جهاز دولي هو مجلس الأمن الدولي، الذي هو بموجب المادة (24) من ميثاق الأمم المتحدة هو الجهاز المسؤول عن حفظ السلم والأمن الدوليين والعمل على تسوية النزاعات بالطرق السلمية، وفقًا للفصل السادس والسابع من الميثاق، وجاءت المادتان (41) و(42) لتعطيه سلطة فرض الجزاءات سواء أكانت جزاءات عسكرية أم غير عسكرية[4]، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات والترتيبات الجماعية بالطرق السلمية (التفاوض ، التحقيق، التوفيق، الوساطة، التحكيم، القضاء) أو باستخدام القوة (الردع أو المنع) .

وفي حالة الدفاع عن النفس وفق ما تنص عليه المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة من احترام الالتزامات الدولية المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين، و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية.

– اتساع نطاق عضوية الأمن الجماعي لجميع الدول، أي يمكن لجميع الدول ذات سيادة الحق في الانضمام إلى هذا التجمع الدولي.

---

[1] إبراهيم أبوخزام، المرجع السابق، ص 61.

[2] نشأت عثمان الهلالي: الأمن الجماعي ، مجلة مفاهيم الأسس المعرفة العلمية، القاهرة ، العدد 9 ، 2005، ص 9.

[3] محمد طه بدوي ، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، بيروت : الدار المصرية للطباعة ، 1971، ص252.

[4] أينيس كلود، النظام الدولي والسلام العالمي ، ترجمة د– عبد الله العريان، القاهرة : دار النهضة العربية، 1964، ص 350.

– في حالة إقرار مجلس الأمن استخدام القوة يجب على الدول الأعضاء في نظام الأمن الجماعي أن تتفوق في حجم القوة العسكرية وغير العسكرية على الدولة المعتدية والمخلة بنظام الأمن الجماعي[1].

رغم أن المحافظة على السلم والأمن الدوليين هو ما يهدف إليه كل من نظام توازن القوى

ونظام الأمن الجماعي، إلا أنهما يختلفان في الوسائل، ويمكن توضيح ذلك في ما يلي:

- **أوجه التشابه** : وتتمثل في :

* المحافظة على الوضع القائم من خلال الاستعداد للحرب.
* مركزية إستراتيجية الردع.
* تحقيق السلم والأمن الدوليين مرتبط بالجهود الجماعية المشتركة.

- **نقاط الاختلاف:** يمكن ابراز نقاط الاختلاف بين نظام الأمن الجماعي ونظام توازن القوى من حيث؛

أن العلاقات الدولية في نظام الأمن الجماعي ذات طابع تعاوني، ويركز على عالمية الأحلاف، التي تكون موجهة ضد الدولة المنتمية للنظام نفسه، حيث تكون المصالح منسجمة تخضع لمركزية التشغيل والتوجيه لأن مركزه سلطة التنظيم الدولي، في حين توازن القوى العلاقات الدولية ذات طابع صراعي، حيث تكون فيه الأحلاف ذات طابع تنافسي موجهة ضد الدول والمجتمعات على حد سواء غير المنضمة إليه، في إطار صراع المصالح، لأن الاستقلال نسبي لذى لابد أن تكون الأحلاف تتميز بالمرونة بما يتماشى ومصالح الدولة.[2]

الفرع الثالث: التهديدات التي تواجه الأمن: إن التهديد يعني تعرض أمن الدولة إلى الخطر، وهناك تهديد مباشر لحدودها السياسية وأراضيها، ومياهها الاقليمية ومصالحها الاقتصادية، أما التهديد غير المباشر فيتمثل في حدوث تغيرات داخل الدولة وخارجها تؤدي على المدى المتوسط والبعيد إلى الإضرار بالأمن بجميع جوانبه، وتنقسم التهديدات إلى تهديدات داخلية وتهديدات خارجية.

أولا: التهديدات الداخلية: هناك عدة تهديدات داخلية تواجه الأمن نذكر منها:

1- العوامل الجيوبوليتيكية: ويقصد بالعامل الجيوبوليتيكي الخصائص الجغرافية التي تميز دولة ما، من موقع وحدود وتضاريس ومصادر المياه وغيرها، وتكون الدول التي تتميز بموقع استراتيجي

---

[1] إبراهيم العناني، النظام الأمني الدولي، القاهرة، دون مكان الطباعة ، 1997، ص 87 .

[2] المرجع نفسه، ص 88.

لامتلاكها معابر على البحار والمحيطات أو اشرافها عاى الممرات المائية الهامة والحيوي، أو تلك التي تكون أراضيها منفذا لما خلفها من أقاليم تكون تلك الدولة أكثر تهديدا، كما أن الدولة المحاطة بجيران كثيرين يكون أمتها على المحك، أكثر من دولة منعزلة محاطة بالبحار والمحيطات، كما أن الدول الحبيسة تكون تحت تأثير الدول التي تنفذ من خلالها على العالم الخارجي، كما أن المناخ يعد عاملا مؤثرا على درجة تقدم الدولة في كثير من الحالات.[1]

2- **العامل السياسي:** يعد عامل عدم الاستقرار السياسي، وكثرة القوى التي تؤثر في صناعة القرار، واختلاف الايديولوجيات السياسية، من أبرز العوامل المهددة للأمن، فعدم وجود مؤسسات، وغياب اليديولوجيا الواضحة، وانقسام الطبقة المحكومة، على الحاكمة، يؤدي في النهاية إلى حالة من الاضطرابات وعدم الاستقرار يسهل استغلالها من جانب الدول الأخرى لتحقيق مصالحها تجاه هذه الدولة غير المستقرة، مما ينتج عنه تهديدا للأمن، كما تعد النزاعات من بين العوامل المهددة للأمن، كالنزاعات الاثنية أو المذهبية أو الأيديولوجية.[2]

3- **العامل المجتمعي:** يؤثر التجانس والتركيب المجتمعي، وعدد السكان، لأية دولة في سياساتها الداخلية والخارجية، حيث انه كلما كان عدد السكان مناسبا لحجمها وامكاناتها، تكون هذه الدولة أكثر استقرارا وقدرة على تحقيق امنها، والعكس صحيح، يكون الأمن مهدد في الدولة التي تعاني من تعدد الاثنيات والأقليات، ما يفسح المجال للتدخلات الخارجية، حيث عادة ما تكون الاختلافات الاثنية، والتباينات بين شرائح المجتمع، عوامل لتشتيت المجتمعات، وتدخل الدول الأجنبية، ما يؤدي في النهاية إلى عدم الاستقرار وفقدان الأمن.[3]

4- **العامل الاقتصادي:** إن العامل الاقتصادي من أهم العوامل التي تهدد الأمن، فمثلا التبعية الاقتصادية لدولة ما للخارج، والمساعدات والقروض من المؤسسات الدولية، والعجز المستمر في ميزان المدفوعات، ونقص رؤوس الموال في كثير من الأحيان، تؤدي إلى تبعية سياسية، وتبلغ قمة

---

[1] محمد رياض، الأصول النظرية للجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014، ص 15.

[2] سالم ممدوح ، التهديدات والمخاطر التي تواجه الأمن القومي المصري في المرحلة الراهنة، مجلة اوراق الشرق الوسط، القاهرة، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، العدد 60، جويلية 2013، ص 124.

[3] عبد اللطيف فاروق أحمد، المرجع السابق الذكر، ص 22.

التهديد للامن عندما تكون الدولة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها، وبالتالي الضعف الاقتصادي الذي يؤدي إلى عدم القدرة على بناء القدرات العسكرية وحماية حدودها وسلامتها الاقليمية.[1]

5- **العامل العسكري**: إن الجانب العسكري أحد أهم الجوانب غي الحفاظ على الأمن، لذلك فإن ضعف القوة العسكرية، يهدد الأمن، ويجعل تلك الدولة مطمعا للدول الأخرى، وأيضا عدم التجانس في المؤسسة العسكرية، يؤدي إلى الانقسام في الجيش، وبالتالي الدخول في الحرب الأهلية.[2]

ثانيا: العوامل الخارجية: تتنوع العوامل الخارجية المهددة للأمن، وتختلف من دولة للأخرى حسب ظروفها، وتتلخص العوامل الخارجية المهددة للأمن في التدخل الخارجي من جانب دولة أوأكثر في دولة ما كما حدث مع العراق سنة 2003، لعدة دوافع كالموقع الجغرافي أو الموارد الطبيعية أو الموقع الجغرافي، وقد تكون دوافع ايديولوجية وفكرية ودينية، وقد تكون القوة الاقتصادية للدولة دافعا لبحثها عم مجال تصريف الفائف من المنتجات والبحث عن الموارد، كما تشكل التحالفات الموجه ألى طرف معين، (التحالف الغربي ضد العراق سواء في سنة 1991أو 2003) أحد التهديدات الكبيرة للأمن، وأيضا تشكل التهديدات الجديدة كالجريمة المنظمة والإرهاب والهجرة أحد أكبر التهديدات التي تواجه الأمن الدولي.[3]

المطلب الثالث: التنمية من المفهوم الضيق إلى المفهوم الشامل

إن مفهوم التنمية من بين أهم المفاهيم التي حظيت وتحظى باهتمام كبير من طرف الباحثين والمنظرين والدارسين في القرن العشرين، حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم إقتصادية وسياسية متماسكة بـــ "عملية التنمية"،وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وترابطه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل النمو الاقتصادي والتخطيط والإنتاج والتقدم.

الفرع الأول: تعريف التنمية:

نجد أن ظهور وبروز مفهوم التنمية Development بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الإقتصادي البريطاني **آدم سميث** في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استُخدما

---

[1] عبد اللطيف فاروق أحمد، المرجع السابق الذكر، ص 23.

[2] Barry Buzan , People State And Fear : An Aganda For International Security Stadies In The Post Cold War (Bonlder : Lynne Rienner Publishers ,1991), p 54.

[3] عبد اللطيف فاروق أحمد، المرجع السابق الذكر، ص 23.

للدلالة على حدوث التطور في المجتمع كانا التقدم المادي Material Progress أو التقدم الإقتصادي . Economic Progress، وعندما أثيرت مسألة تطوير بعض إقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر استحدث مصطلح التحديث Modernization ، أو التصنيع Industrialization .[1]

فمفهوم التنمية Development استُخدم للدلالة على" عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين"؛ في علم الإقتصاد بهدف إكتساب المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لإستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الإستغلال[2].

ويعبر مصطلح التّنمية على تغيير اجتماعي إرادي للانتقال بمجتمع ما إلى وضع أفضل مما هو عليه واقعا، و هو معنى وثيق الصلة بمعاني الزيادة والنماء والتكثير.[3]

وبالتالي نجد أن الكثير من الباحين حاولة إعطاء تعريف وتحديد أطر شاملة للتنمية، حيث نجد أن المفكر **إدجار مونتيل** يرى أن التنمية ليست عملية الهدف منها مجرد التسابق للإلتحاق بالأمم الأكثر حظا على المستوى الاقتصادي، بل هي نتاج للطاقات الكامنة فى المجتمعات النامية بالإضافة إلى توزيع أكثر عدلاً للثروات على المستوى القومي والدولي، ومن ثم فإن هذه التنمية الكاملة تعبر عن قيم الحضارة النابعة من التاريخ ومن الثقافات المجتمعية الخاصة ولذا فقد أصبحت أشكال الأصالة والحفاظ وإحياء التراث تعتبر فى حد ذاتها عوامل تنموية غاية فى الأهمية.[3] فهذا التعريف يؤكد على أن التنمية ليست سوى تلك المظاهر من الرقي المادي فقط بل لابد من أن يرافقه التطور والرقي الأخلاقي.

وبما أن التنمية مفهوم يتسم بعدم التوافق بين المفكرين – الغرب-الشرق- نجد **محمد شفيق** يعرفها على أنها "عمليات مخططة وموجهة في مجالات متعددة، تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده، بمواجهة مشكلات المجتمع ، وإزالة العقبات، وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانيّات والطّاقات، بما يحقّق التّقدّم والنمو للمجتمع والرفاهية والسّعادة للأفراد".[4]

---

[1] نصر محمد عارف، (في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها): نقلا عن:

http: //www. Islamonline.net/iol-arabic/ dowalia /mafaheem, acceded : 09-12-2013.

[2] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص23.

[3] جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، دار صابر، بيروت، لبنان، ، مج 15،2003، ص341.

[3] كاترين فيدروفيش وآخرون، التنمية تجارب وإشكاليات، قسم الترجمة بالقاهرة، القاهرة، دار العالم الثالث، 1993، ص 16.

[4] محمد شفيق، دراسات في التنمية الاقتصادية، الإسكندرية، مصر، المكتب الجامعيّ الحديث، د.ت ن، ص18.

وفي نفس السياق نجد كذلك **قيس المؤمن** يعرف التنمية بأنها " تلك العمليّة المتعددة الأبعاد، التي تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية السلوكية و الثقافية والنظـــم السّياسية والإدارية، جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، و تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما ".[1]ومما تقدم فالتنمية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال التغيير في كافة هياكل المجتمع، ومن جهة أخرى يعتقد **سعد الدين إبراهيم** أن التنمية انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات في كيان معين، بشكل كامل ومتوازن، سواء كان هذا الكيان فرد أو جماعة أو مجتمع.[2]

وهناك من المفكرين الذين يربطون بين التنمية والحضارة، حيث يرى في هذا الصدد **عبد المنعم شكرى أحمد** أن التنمية "عملية تغيير حضاري يهدف إلى الارتقاء بالمجتمع اقتصادياً وتكنولوجياً وثقافياً وتوظيف كل موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية من أجل صالح الكل.[3]

في حين ركز **Cyril Belsaw** في تعريفه للتنمية على عنصر الاستهلاك بقوله" هي عملية اجتماعية تهدف لتحقيق زيادة تراكمية في معدلات الاستهلاك بين أفراد المجتمع الذي تنفذ فيه مشروعات التنمية".[4] أما يرى **جاكوب فينير Jacob vener** أن التنمية هي هدف لأسلوب التخطيط الاقتصادي يتحقق باستغلال الامكانيات المتاحة للمجتمع للوصول إلى أعلى نصيب لدخل الفرد، عن طريق أقصى استخدام للموارد الاقتصادية الممكن استغلالها لصالح المجتمع.[5]

بينما يرى **طلال بابا** أن التنمية " عملية اقتصادية واجتماعية تقضي على التخلف بكل مؤشراته وأسبابه كما ونوعا والتي لا يمكن أن يتم إلى في إطار نمط معني، حيث تحدد القوانين المحددة لهذا النمط والمسيرة لإنجاز مهام التنمية".[6] وهنا ربط عملية التنمية والتي هي تمس الجوانب الاقتصادية

---

[1] مؤمن قيس، التنمية الإدارية، عمان، الأردن، دار زهران للنشر، 1997، ص9.

[2] سعد الدين ابراهيم، التنمية فى مصر ، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1982، ص 53.

[3] عبد المنعم شكرى أحمد، (التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق)، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 1993، ص 1.

[4] أحمد أبو زيد، "التنمية عن طريق المجتمعات المستحدثة"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر علم الاجتماع والتنمية فى مصر، 5- 8 ماي 1983، القاهرة، المركز القومي للبحوث القومية، 1983، ص 8.

[5] محمود الكردي، التخطيط لتنمية المجتمع:دراسة لتجربة التخطيط الاقليمي في أسوان، القاهرة، دار المعارف للنشر والتوزيع، 1997، ص82.

[6] طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار الطليعة بيروت،1981،ص 74.

والاجتماعية، للمجتمع التخلف مايفضي إلى تحقيق نسب معينة من التطور التي تكون حسب نمط يتوافق وبنية ذلك المجتمع.

بينما هناك من يرى في التنمية ذلك التغير في البنيان الشامل للمجتمعات، ومن بينهم الشافعي الذي يرى بأن التنمية "تغير بنياني يكون من شأنه تحقيق معدل مرتفع في الدخل عبر الزمن ودفعة قوية يتهيأ بفضلها للتغلب على عوامل المقاومة الداخلية التي يموج بها الاقتصاد المتخلف وإستراتيجية ملائمة يتسنى بمقتضاها توفير أسباب الدفعة من أجل تحقيق ذلك التغيير البنياني الذي تطلبه التنمية".[1]

ومن جهة أخرى هناك من يؤكد على محور أساس في التنمية وهو الإنسان، **فأمارتيا صن*** يرى أن التنمية ما هي إلاَّ توسيع لقدرة الانسان –الفرد– على بناء وتحقيق حياة أكثر حرية وأكثر تقديرا لقيمتة كبشر له الحق في ذلك دون أي عراقيل تحد من ذلك،[2]لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس.[3] فأمارتيا صن يرى بأن الحرية هي أساس بناء التنمية الحقيقة وتحقيق الأمن م، من خلال توسيع هذه الحؤيات بشكل حقيقي يضمن للفرد تقديم المنتج الذي يصبوا إليه المجتمع الذي ينتمي إليه، وبالتلي فالتنمية حسبه ماهي إلا تلك الحرية التي يشعر بها الفرد داخل مجتمع معين.

وهناك من يرى بأن التنمية "ما هي إلا تغير اجتماعي إداري ومقصود للانتقال بالمجتمع من الحال الذى هو عليه فعلاً إلى الحال الذى يأمل أن يكون. [4]

وتعرف أيضا التنمية على أنها ذلك الشكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية المستمرة التى يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما فى مضمون واتجاه وسرعة التغير الثقافى والحضاري.[5]وهذا التعريف يركز على الجانب الثقافي، وأنه العامل الأساس في إحداث التنمية، بينما لتحقيق التنمية لا يمكن إغفال أي عنصر، لأن الجانب الثقافي ما هو إلا جزء من مجموعة أجزاء ترتكز عليها التنمية.

---

[1] رمزي علي إبراهيم، اقتصاديات التنمية، الأردن، مركز دلتا للطباعة، 1998 ،ص 65.

* **أمارتيا كومار صن** هو عالم اقتصاد وفيلسوف هندي متحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد، قدم اسهامات عديدة حول اقتصاد الرفاه ونظرية الخيار الجماعي والعدالة الاجتماعية

[2] أمارتيا صن، التنمية حرية، ترجمة: شوقي جلال، الكويت، مطابع السياسة، 2004، ص 322.

[3] المرجع نفسه، ص 29.

[4] سوسن عثمان عبد اللطيف، التنمية المحلية: أسس– مجالات– تجارب، القاهرة، مكتبة عين شمس، 1993، ص 8.

[5] أحمد خاطر ،تنمية المجتمعات المحلية، الإسكندرية ، مصر ، المكتب الجامعى الحديث ، 1999، ص 76.

فالتنمية هي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة، وتتضمنه مقرونا بحدوث تغير في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعلاقات الخارجية للمجتمعات والدول [1]

وبالتالي فالتنمية تمثل تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية.[2]

ومنه فالتنمية على أنها مجموعة من العمليات الديناميكية المتكاملة والشاملة، المتعددة الأبعاد التي تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية بنائيا ووظيفيا، مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما، من خلال تكاتف الجهود الرسمية وغير الرسمية وبأساليب ديمقراطية، وفق سياسات محددة وخطط واقعية، معتمدة على الموارد المادية والطبيعية والبشرية المتاحة، قصد الوصول إلى الاستغلال الأمثل لهذه الموارد لتحقيق أكبر قدر ممكن من حاجات* المجتمع، وبالتالي فالتنمية ليست هدف في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة لزيادة قدرة المجتمع علي البقاء والنمو وتحقيق الرفاه والاستقرار في كل جوانب الحياة.

الفرع الثاني: التنمية* والمصطلحات المشابهة؛ تحديد الدلالة :

ارتبط مصطلح التنمية في عديد من الدراسات التي أسهمت وأسهبت في تحديد وتعريف التنمية من طرف العديد من الباحثين والمفكرين والمهتميم بالشأن التنموي، بمصطلحات تبدو مرادفة لها إلا أن هناك إختلاف بين المصطلحات، وبالتالي سنحاول تحديد الدلالات لكل من هذه المصطلحات:

---

[1] إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الثانية، 2001، ص17.

[2] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص26.

* **الحاجات نوعان:** حاجات فردية وهي التي تضمن للإنسان حياته وكرامته وقدرته على الاستمرار، وهي الطعام والشراب واللباس والسكن والأمن.

– حاجات عامة وهي التي تسهم في قيام مجتمع قوي من جميع النواحي الصحية والثقافية والتربوية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية.

* يجب التفرقة بين مصطلح التنمية والنمو، فالتنمية هي مصدر مشتق من الفعل "نمّى" بتشديد الميم، أما النمو فهو مشتق من الفعل "نما" دون تشديد الميم، فتنمية الشيء تعني فعل وإحداث النمو بفعل فاعل، أما النمو فيعني زيادة الشيء وتغيره إلى حال أحسن من تلقاء نفسه.

أولا: النمو الاقتصادي: فهذا المصطلح يعبر عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية المتاحة ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي، والعكس صحيح كلما انخفضت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية كلما انخفضت معدلات النمو في الدخل القومي.[1]

وفي هذا الصدد نجد **إبراهيم العيسوي** في تعريفه للنمو الاقتصادي يرى أنه" مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية".[2] وبالتالي لا يهتم بالتغير على مستوى البنى الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات والدول.

ثانيا: التحديث: تعددت التعريفات وتباينت باختلاف توجهات العلماء والمفكرين؛ فمثلا يرى الاقتصاديون التحديث من خلال استخدام الإنسان التكنولوجيا للسيطرة على المصادر الطبيعية من أجل الزيادة في دخل الفرد، بينما ينظر علماء الاجتماع والانثروبولوجيا إلى التحديث من خلال التمايز بين المجتمعات؛ حيث درسوا وحللوا الأساليب والنظم المكونة للبناء الاجتماعي، وظهور الوظائف الجديدة ونموها، بينما يهتم علماء السياسة بمشكلات بناء الدولة وبعض عناصر التحديث الهدامة.كما ذهب البعض إلى تحديد مدلول التحديث من خلال التغير والتنمية، أي أن التحديث يشير إلى العملية التي يتحول من خلالها المجتمع من مرحلة وحالة معينة إلى مرحلة وحالة مختلفة عن المرحلة التي سبقتها، بافتراض أن المجتمع يسير نحو الأفضل.[3] أي أن مفهوم التحديث يلتقي مع مفهوم التنمية في التغير الإيجابي الذي يحدث في المجتمع .

بينما يرى **إيفرت روجرس Everett Rogres** في كتابه " social change in rural societies" "التغير الاجتماعي في مجتمعات الريف" بأن التحديث هو تلك العمليات التي يتحول بها الأفراد من الشكل التقليدي للحياة، لإلى نمط أكثر حداثة وتقدما، ويتسم بالتغيير والتقدم التكنولوجي، ويعتبر الاتصال من أهم العوامل الرئيسية التي تمهد للتحديث وتثبته".[4]

---

[1] إسماعيل عبد الرحمن، حربي موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، عمان، دار وائل للنشر، 1999، ص 373.

[2] إبراهيم العيسوي، المرجع السابق الذكر، ص 18.

[3] كمال التابعي، تغريب العالم الثالث– دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، القاهرة، دار المعارف، 1985، ص 42–43.

[4] Everett Rogers, Rabel Burdeg, social change in rural societies, New York, Megraw Hill Company, 1973,p 404.

وفيما يلي توضيح بياني للعلاقة بين التنمية والتحديث والنمو الاقتصادي:

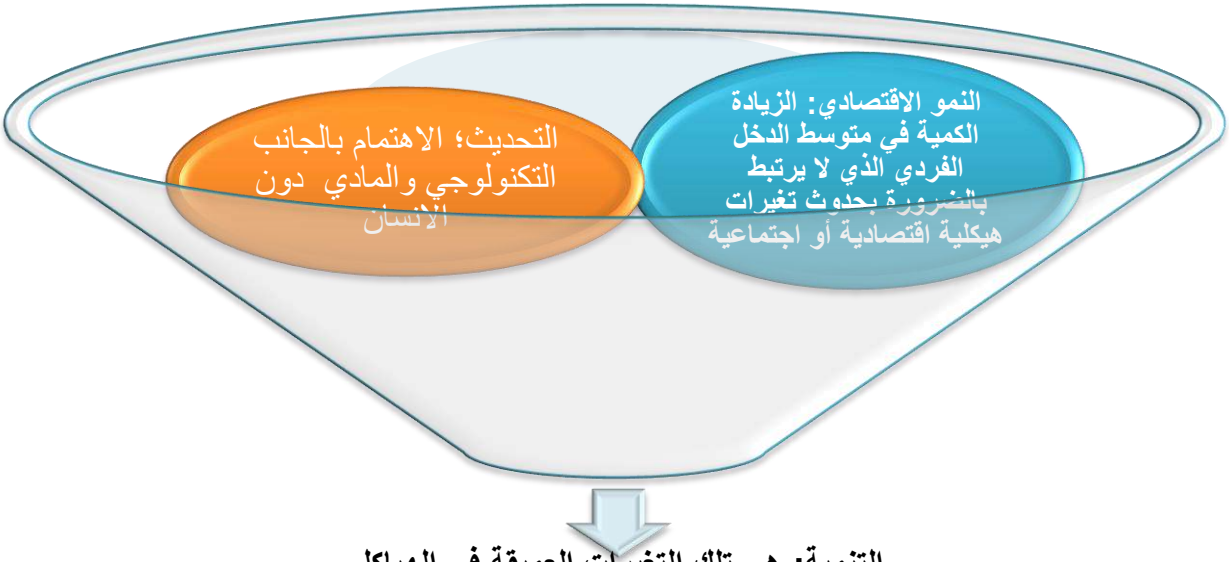

التنمية: هي تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة بما يضمن مستقبل الأجيال القادمة.

إعداد: الطالب الباحث

من خلال هذا المخطط يتضح جليا العلاقة بين التنمية والمفاهيم التي يرى الكثير أنها مرادفة لها، فالتنمية في الوعاء الذي يحوي تلك المفاهيم، فالتنمية تشمل كل جوانب الحياة للإنسان دون إغفال أي جانب، وبالتالي فالنمو الاقتصادي والتحديث هي الجزء، لأنها تقوم على جانب معين من جواني التنمية التي تشتمل على التغيير في جميع المجالات وضمان تواصلها ورقيها، فالتنمية لا ترتكز على جانب واحد من التغيير بل تشمل عدة عناصر كالاقتصاد والاجتماع والصحة والسياسة ... الخ.

الفرع الثالث: تحول التنمية؛ من التنمية بالانسان إلى التنمية للانسان:

إن التغيرات التي طرأت على المنظومة الدولة والمستجدات التي ظهرت خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، وظهور الأصوات التي تنادي بحفظ حقوق الإنسان وصيانتها وتوسيع القدرة على تحقيق أكبر قدر ممكن من الحاجيات للفرد –الانسان – بصفة خاصة، في مختلف الجوانب من خلال مجموعة من الأبعاد التي تُعْنى بها التنمية.

أولا: التنمية الاقتصادية: فالتنمية الاقتصادية من بين أبعاد التنمية التي تسعى لإحداث تغييرات جذرية في بعض المتغيرات الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق معدلات نمو أسرع من معدلات نموها الطبيعي، بها يحقق الرفاه.

وبالتالي حاول الكثير من المفكرين تحديد دلالة التنمية الاقتصادية، كبعد من أبعاد التنمية، لذا نجد **نيكولاس كالدون Nicolass Kaldon** يعرفها على أنها "مجموعة من الإجراءات والسياسات والتدابير المعتمدة والموجهة لتغيير بنية وهيكل الاقتصاد الوطني[1]، وتهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي لفترة ممتدة من الزمن تستفيد منها الغالبية العظمى من شرائح المجتمع.[2]

وهناك من يرى في التنمية الاقتصادية مجرد آلية تعتمد عليها الدولة، ونجد من هؤلاء **سيل سو فورداتو Silso Fourdato** الذي يرى أن التنمية الاقتصادية تبحث في أسباب الزيادة الدائمة لإنتاجية العمل وآلياتها، وانعكاسات زيادة هذه الإنتاجية على تنظيم الإنتاج، والتوزيع وتوظيف الناتج القومي.[3]

وهناك اتجاه آخر يعرف التنمية الاقتصادية باعتبارها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في متوسط الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسين في نوعية الحياة و تغيير هيكلي في الإنتاج[4]

بينما يعرفها صلاح الدين نامق اعتمادا على مراحل تطورها التاريخي فهي عملية تطورية تاريخية طويلة الأمد، يتطور خللها الاقتصاد القومي من اقتصاد ساكن إلى اقتصاد متحرك، يزيد فيه الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط، أنها عملية التغيير بكل ما تتضمنه هذه الكلمة من أبعاد، أي أنها تغير اقتصادي واجتماعي وسياسي، يؤدي في النهاية إلى تغييرات جذرية كلية في المجتمع.[5]

---

[1] طلال البابا، المرجع السابق الذكر، ص 121.

[2] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص27.

[3] المرجع نفسه، ص 28

[4] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الاسكندرية، الدار الجامعية،1999 ، ص17.

[5] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل، عمان، 2007، ص 73.

وعلى هذا الأساس يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها إجراءات و سياسات و تدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان و هيكل الاقتصاد الوطني وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة و دائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن و بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع.

وبالتالي فالتنمية الاقتصادية تتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي، وكذلك في نصيب الفرد منه، وهذا التحسن في الدخل يساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي للمجتمع وتساعد هذه بدورها على دعم الإنتاج والدخل، ما ينعكس على حياة الرفاه لدى الأفراد، وبالتالي تكوين أفراد أعضاء إيجابيين تزول فيه الطبقية واللاعدالة في المجتمع، مايخلق التضامن المجتمعي، والولاء للدولة ككيان أوسع، بالإضافة إلى هذه التغيرات تشتمل التنمية الاقتصادية تحسين كل من مهارات وكفاءة وقدرة الإنسان –كعضو في منظومة مجتمعية واسعة – الحصول على الدخل وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل وتطوير وسائل النقل والمواصلات وتقدم المؤسسات المالية وزيادة معدل التحضر؛ أي أن التنمية الاقتصادية لا تتحقق فقط في (التغيير الكمي) المتمثل في زيادة دخل الفرد وإنما تنطوي كذلك على (تغيير كيفي) يتمثل في تغيير و تطوير بنيان الاقتصاد الوطني.[1]

ثانيا: التنمية الاجتماعية: من بين الأبعاد المهمة في التنمية، وظهرت لأول مرة وبطريقة علمية ورسمية في هيئة الأمم المتحدة سنة 1950، ومنذ سنة 1955 بدأ الاهتمام الأممي بالتنمية الاجتماعية عن طريق أحد مجالسها الدائمة وهو المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فالمجتمع كمصطلح من المصطلحات المحورية التي تدورحوله قضايا التغييرمن خلال التنمية، فالتنمية الاجتماعية هدفها هو الوصول بالمجتمع إلى أقصى درجة ممكنة من التقدم والرفاهية والاستقرار، وعليه تعرف التنمية الاجتماعية بأنها "تلك العملية التي تنطوي على إحداث بعض التغييرات التنظيمية المخططة لتحقيق تلاؤم أفضل بين الاحتياجات الإنسانية والسياسات والبرامج الاجتماعية، فهي بذلك هدف معنوي لعملية ديناميكية تتجسد في إعداد وتوجيه الطاقات البشرية للمجتمع عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية العامة كالتعليم والصحة والإسكان...الخ، بحيث يتيح لهم هذا القدر فرصة للمساهمة والمشاركة في النشاط الاجتماعي وتحقيق الأهداف المنشودة".[2]

---

[1] نصرمحمد عارف، المرجع السابق الذكر.

[2] محمود كردي، المرجع السابق الذكر، ص 98.

وتهدف التنمية إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع والفرد والجماعة والمؤسسات الاجتماعية المختلفة والمنظمات الأهلية. فالتنمية تسعى للارتقاء بالجانب الاجتماعي للأفراد وتحسين مستويات معيشتهم و هذا بتبني سياسات اجتماعية مناسبة.

ويعرفها عبد الوهاب إبراهيم بأنها " وسائل لتغيير الواقع الاجتماعي عما هو عليه وذلك في اتجاه محدد هو خلق المجتمع الصناعي الحديث." [1]

كما تعرفها هيئة الأمم المتحدة على أنها "العملية التي بواسطتها تتوحد الجهود من أجل تحسين الظروف الاقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية وتكامل هذه المجتمعات في حياة الأمة وجعلها قادرة على المساهمة في التقدم القومي". [2]

وهناك من يعرف التنمية الاجتماعية بالعملية الديناميكية التي تتم على مستوى المجتمعات في الريف أو المدينة وفق سلسلة من التغيرات توجه إلى بنية مجتمع ووظائفه باستشارة سكان المجتمع حتى يدركوا بأنفسهم احتياجاتهم ومشكلاتهم، وبالتالي التشخيص لمشكلات المجتمع كوحدة واحدة واستثمار كافة الموارد الأهلية والحكومية في المجتمع الأكبر.[3]

مما سبق نستخلص أن التنمية الاجتماعية مجموعة من الإجراءات المتخذة لتطوير المجموعات البشرية قصد ضمان الاستقرار الاجتماعي الذي يشكل أرضية لتحقيق أفضل مستويات التنمية؛ ويكون ذلك بتنمية الأفراد اجتماعيا، بتحسينَ المستوى الفكري لأفراد المجتمع من خلال تعميم التعليم والمساواة بين الجنسين، والتكفل بالجانب الصحي أي معدل التأطير الطبي من خلال نسبة المواليد والوفيات وتوقعات أمد الحياة والخصوبة.

ثالثا: التنمية السياسية: التنمية السياسية من بين أحد الأبعاد التي تحظى باهتمام واسع من طرف الباحثين والمفكرين لما لها من تأثير على البنى السياسية على المستوى المحلي والاقليمي والدولي، ومن هنا نجد المفكر **عبد الحليم الزيات** يعرف التنمية السياسية بأنها "العملية السوسيو تاريخية متعددة الأبعاد والزوايا تستهدف تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري يستمد أصوله الفكرية من نسق

---

[1] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص29.

[2] منال طلعت محمود، التنمية والمجتمع ، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص14.

[3] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص31.

أيديولوجي تقدمي ملائم يتسق مع الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع ويشكل أساسا مناسبا لعملية التعبئة الاجتماعية ويتألف بناء هذا النظام من مجموعة من المؤسسات السياسية(الرسمية والطوعية) التي تتمايز عن بعضها وتتبادل التأثير فيما بينها، وتتكامل مع بعضها وتهيئ المناخ الملائم للمشاركة في الحياة السياسية بشكل ايجابي وفعال يساعد على ترسيخ وتعميق حقائق وإمكانيات التكامل الاجتماعي والسياسي ويتيح الفرصة لتوفير الاستقرار داخل المجتمع".[1]

بينما يرى **اوركانسكي Organski** أن التنمية السياسية هي زيادة الكفاءة الحكومية على استخدام الموارد الإنسانية والمادية اللازمة لتحقيق أهداف قومية [2].

في حين نظر إليها **ايزنستات Eisenstadt** من جانبين، جانب وظيفي من خلال تنمية أبنية أساسية عالية التخصص والتنوع، إضافة إلى حدوث توسع مستمر في أنشطة الحكومة المركزية، وجانب تاريخي باعتبار التنمية السياسية تتضمن مرحلتين أساسيتين، مرحلة التحديث المحدود و المتمثلة في وصول الطبقات الوسطى إلى الحكم، ومرحلة التطور التكنولوجي العلماني.[3]

أما **أحمد وهبان** فيرى أن التنمية السياسية هي" عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار داخل المجتمع وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها وسياستها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة، فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة، بحيث تستند إلى أساس قانوني حق فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية، بحيث تكون كل منهما هيئة مستقلة على الأخرى، فضلا عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين".[4]

التنمية السياسية هي عملية تهدف لتطبيق مداخل ومنظورات التنمية الاجتماعية والثقافية على الجانب السياسي باعتباره يشكل أحد جوانبها الرئيسية، وعلى هذا الأساس فإن كل عمل في هذا المجال يسعى إلى إقامة نظام سياسي قادر على التعبير عن أراء القطاعات العريضة من المجتمع، بحيث يعتمد

---

[1] أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2003، ص 108.

[2] نداء مطشر صادق، التخلف والتحديث والتنمية السياسية :دراسة نظرية، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس، 1998 ، ص137.

[3] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص31.

[4] أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية، نفس المرجع ، ص 140– 141.

على الديمقراطية المنهجية، وتحفيز المشاركة وحل المشاكل ومواجهة المتغيرات أسلوبا، وفي الوقت نفسه يعمل على ترشيد أسلوب اتخاذ القرار، وأسلوب متابعته بدقة وفعالية،كل هذا بشكل عام يؤدي إلى تحسين صورة النظام داخليا وخارجيا، ويؤدي إلى الإرتقاء به مع الوعي بكل ما من شأنه ألاَّ يتعارض مع الوضع التاريخي والمعاصر للمجتمع[1]

فالتنمية السياسية تهدف إلى تحسين قدرات الأفراد في المشاركةِ السياسية و الإسهام في اتخاذ القرارات ورسم سياسة الدولة وإبداء الرأي في الانتخابات والاستفتاءات، وبالتالي تكوين الوعي السياسي لدى المجتمع لصنع الخطوط الرئيسة لسياســات الدولة، والوصول إلى إرساء الفكر الديمقراطي.

رابعا: التنمية الإدارية: يعد هذا البعد من التنمية ذو أهمية قصوى، فهو تعني تكوين قيادات محلية تكون لها كفاءة عالية و مهارة كبيرة و خبرة واسعة، للقيام بتنمية نظم الإدارة والدولة والإشراف على مرافقها وإرساء قواعد للمحاسبة والمراقبة بشكل من شأنه أن يؤدي إلى القضاء على جميع أشكال الفساد الإداري المالي والمعنوي.

لا يمكن أن تتحقق أهداف التنمية على أرض الواقع إلا من خلال العمليات والوظائف الإدارية التي تتمثل في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة والتنسيق...إلخ. فبالتخطيط يمكن تحقيق المواءمة بين الحاجات المادية والاجتماعية التي يصبو المجتمع إلى إشباعها، والموارد المادية والطبيعية والبشرية المتاحة التي تمكن للمجتمع من تحقيق طموحاته، ووضع الخطط التي تجسد مطالبه وتتسق مع موارده، وتعبأة تلك الموارد لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية. [2]

والواقع أن المقدرة الإدارية تعتبر ثروة الأمم التي يجب تنميتها، كما يستثمر رأس المال، فتحسين أسلوب الإدارة ونوع التنظيم الذي يؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى ارتفاع الإنتاجية. فقد جاء في كتابات **كلارك كير Clark Kerr** أن نسبة الإداريين في الصناعة الأمريكية ضعف نسبتها في الصناعة البريطانية ودول أوروبا الغربية، ويضيف بأن الإدارة كعلم قد ساعد كثيرا في خلق تنمية القدرات العقلية الادارية التي تعمل على البحث عن أسباب المشكلة لوضع الحدود المناسبة لها.[3]

---

[1] عبد الهادي محمد والي، التنمية الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة، 1988، ص 43- 44.

[2] كمال التابعي، المرجع السابق الذكر، ص 59.

[3] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص33.

خامسا: التنمية الإنسانية: يعتبر تقرير التنمية الإنسانية لسنة 1990 نقطة تحول في الدراسات التنموية و المؤشرات التنموية للبلدان حيث بدأ التقرير بعبارة " الناس ثروة الأمم" [1] و هو ما يشير إلى تحول الاهتمام من الاقتصاد إلى الإنسان أي من الرأسمال المادي إلى الرأسمال الإنسان.

فالتنمية الإنسانية كمفهوم هو أكثر اتساعا و شمولا من المفاهيم التنموية السابقة، فهي لا تقاس بمعيار الدخل، بالرغم من كونه أحد الوسائل الرئيسة في زيادة الخيارات و الرفاه.

إن التنمية الإنسانية هي عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس، فمن حيث المبدأ هذه الخيارات غير محدودة و تتغير بتغير الزمن.أما من ناحية التطبيق فالخيارات الأساسية تتركز حول:[2]

- أن يحيا الناس حياة طويلة و خالية من العيوب، و أن يكتسبوا المعرفة.
- أن يكتسب الناس على المواد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة.

و هو ما أكده تقرير التنمية الإنسانية لعام 1990 حينما عرف التنمية الإنسانية على أنها عملية توسيع خيارات الناس.[3]

كما أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1993 الذي أقيم تحت عنوان " التنمية الإنسانية المستدامة" أن الإنسان يوضع في قمة سلم أولويات التنمية فهي تنسج حوله، فالناس هم الثروة الحقيقية للأمم، و أن الناس هم وسيلة التنمية و غايتها في نفس الوقت.[4]

وقد شهد مفهوم التنمية الإنسانية تطورا تدريجيا من خلال التقارير الصادرة، و التي يمكن أن نوجزها في:[5]

- تقرير التنمية الانسانية لسنة1990 ؛ مفهوم التنمية الانسانية وقياسها.
- تقرير التنمية الانسانية لسنة1991 ؛ تمويل التنمية الانسانية.
- تقرير التنمية الانسانية لسنة1992 ؛ الآبعاد العالمية للتنمية الانسانية.

---

[1] UNDP, Human Development Rapport 1990, New YORK, Oxford University Press, 1990, p 09.

[2] قوى بوحنية، نحو منظور متكامل لفهم التنمية البشرية، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية، ورقلة، 2004، ص 02.

[3] UNDP, op cit, p 10.

[4] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة و التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، الأردن،، دار دجلة، 2008، ص 63.

[5] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ، 1990-2019

- تقرير التنمية الانسانية لسنة1993 ؛ مشاركة الناس.
- تقرير التنمية الانسانية لسنة1994 ؛ أبعاد جديدة للأمن البشري.
- تقرير التنمية الانسانية لسنة1995؛ التنمية الانسانية والمساواة بين الجنسين.
- تقرير التنمية الانسانية لسنة1996 ؛ النمو الاقتصادي والتنمية الانسانية.
- تقرير التنمية الانسانية لسنة1997؛ التنمية الانسانية والقضاء على الفقر.
- تقرير التنمية الانسانية لسنة1998؛ التنمية الانسانية والاستهلاك.
- تقرير التنمية الانسانية لسنة1999؛ العولمة بوجه إنساني.
- تقرير التنمية الانسانية لسنة2000؛ حقوق الإنسان والتنمية الانسانية.
- تقرير التنمية الانسانية لسنة 2001؛ توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية الانسانية.
- تقرير التنمية الانسانية لسنة 2002؛ تعميق الديمقراطية في عالم مفتت.
- تقرير التنمية الانسانية لسنة 2003؛ أهداف التنمية للألفية :تعاهد بين الآمم لإنهاء الفاقة الانسانية.
- تقرير التنمية الانسانية لسنة 2004؛ الحرية الثقافية في عالمنا المتنوّع.
- تقرير التنمية الانسانية لسنة 2005؛ التعاون الدولي على مفترق طرق : المعونة والتجارة والآمن في عالم غير متساو.
- تقرير التنمية الانسانية لسنة 2006؛ ماهو أبعد من الندرة :القوة والفقر وأزمة المياه العالمية.
- تقرير التنمية الانسانية لسنة 2008/2007؛ محاربة تغيّ ر المناخ :التضامن الإنساني في عالم منقسم.
- تقرير التنمية الانسانية لسنة 2009؛ التغلب على الحواجز :قابلية التنقل البشري والتنمية.
- تقرير التنمية الانسانية لسنة 2010؛ الثروة الحقيقية للأمم :مسارات في التنمية الانسانية.
- تقرير التنمية الانسانية لسنة 2011؛ الاستدامة والإنصاف :مستقبل أفضل للجميع.
- تقرير التنمية الانسانية لسنة 2013؛ نهضة الجنوب :تقدّم بشري في عالم متنوّع.
- تقرير التنمية الانسانية لسنة 2014؛ المضي في التقدّم :بناء المنعة لدرء المخاطر.
- تقرير التنمية الانسانية لسنة 2015؛ العمل من أجل التنمية الانسانية.
- تقرير التنمية الانسانية لسنة 2019؛ ماوراء الدخل والمتوسط والحاضر، أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين.

ومن خلال هذه التقارير الصادرة عن برنامج الآمم المتحدة الإنمائي(UNDP) إن التنمية الإنسانية هي تلك التنمية التي تهتم بتوسيع خيارات الناس وتنمية قدراتهم، فهي تُعنى بتنمية الإنسان من أجل الإنسان، وبواسطة الإنسان. وهذا يعني الاستثمار في قدرات البشر سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، و التنمية من أجل الإنسان معناها كفالة توزيع

ناتج النمو الاقتصادي الذي يحققوه توزيعا واسع النطاق و عادلا، والتنمية بواسطة الإنسان معناها إعطاء كل فرد فرصة المشاركة فيها.

و بالتالي فالتنمية الإنسانية تركز على جانبين:[1]

1- جانب تكوين القدرات من خلال الاهتمام بالمجالات (الصحة والتعليم والمعرفة ومستوى الرفاه).

2- جانب الاستفادة من هذه القدرات من خلال تمكين الانسان من استثمار قدراته سواء للتمتع في أوقات الفراغ أو في الإنتاج، أو للمساهمة في المجالات السياسية و الاجتماعية و الثقافية...الخ".

وللتنمية البشرية مقاييس أو مؤشرات تقاس عليها هي:[2]

- توقع الحياة عند الميلاد .
- معدل أمية لدى البالغين .
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، المرجع السابق الذكر، ص49.

[2] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص32.

المبحث الثالث : التصور البنائي لموضوع النزاعات الإثنية، الأمن والتنمية

لقد ظهرت البنائية في بداية الأمر في مختلف العلوم الاجتماعية ، ثم تطورت لتصبح نظرية للعلاقات الدولية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة ، وفشل النظريات التقليدية بالتنبؤ بنهايتها بطريقة سلمية.

بينما تمتلك البنائية تفسيرا لذلك خاصة الثورة التي أحدثها غورباتشوف في السياسة الخارجية أو ما يعرف بالأمن المشترك بالإضافة إلى صعود البعد الثقافي في العلاقات الدولية ، وما تملكه البنائية من أطر تحليل لتفسير ما يحدث في عالم ما بعد الحرب الباردة.

المطلب الأول : الفكر البنائي؛ من العلوم الاجتماعية إلى العلاقات الدولية

توضح الدارسات الحديثة اهتماما واضح بتيار البناء الاجتماعي المنافس للمدرستين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة الذي بدأ في البروز، حيث قل أن يخلو عدد من أعداد المجلات العالمية المتخصصة في العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة من موضوع يناقش مدخل البناء الاجتماعي. [1]

أولا: الفكر البنائي في العلوم الاجتماعية: تعود جذورها إلى القرن الثامن عشر إلى كتابات الفيلسوف الايطالي" **جيامبا باتيستا فيكو** "الذي جادل بأن العالم الطبيعي من خلق الله والعالم التاريخي من صنع الإنسان، وأن التاريخ كعملية تطورية يخضع للتأثير الإنساني، كما اعتبر الدول بنى تاريخية ،مّما يؤكد أن البنائية هي فكرة قديمة في تاريخ الفكر السياسي.[2]

فالبنائية ولدت وتطورت في ظل العلوم بعيدة عن علم السياسة ، خاصة علم الاجتماع، الفلسفة الأنثروبولوجية ؛من خلال إنتاج و إعادة الإنتاج في الممارسات الاجتماعية في ظروف تاريخية واقتصادية[3]، حيث كان لها وجود مؤثر في مختلف فروع العلوم الاجتماعية وتم تناوله في علم الإجتماع من خلال النظرية البنائية الوظيفية والتي شغلت حيزا كبيرا في أدبيات علماء الإجتماع خاصة في بدايات القرن العشرين على يد كل من **إميل دور كايم** والذي اهتم أكثر بالبنية والوظيفة ، كما وضح أن المجتمع يتكون من القواعد الإجتماعية والتي تضبط السلوك الانساني لتحقيق هدف المؤسسة المجتمعية[4]، كما

---

[1] حسن الحاج علي أحمد، العالم المصنوع؛ دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية، مجلة الفكر، السنة الرابعة، العدد 33 أفريل 2005، ص 03.

[2] klotz ,et ol, le constructivisme dans la theorie des relations internationales, in critique internationale, la formation de Europe ,1999,p51

[3] Ibid, p 53.

[4] نبيل حميدشة ،البنائية الوظيفية ودراسة الواقع والمكانة النظرية والواقع ، نقلاعن:

. www.bsociology.com/2016/11/blog-post-57.html, p, 484

ركز على المعتقدات والوعي العام، كما اهتم بدور الأفكار في الحياة الإجتماعية وكيف تكون مسببا إجتماعيا، ويرى أن الحقائق الإجتماعية تتكون بتجميع الحقائق الفردية عبر التفاعل الإجتماعي[1].

أما" **تالكوت بارسونز** "فإنه وضع أسس البنائية الوظيفية ويرى أن الفعل الإجتماعي يتكون من فاعلين وكل طرف أو فاعل له فاعليته، يؤثر في السلوك ، وتشارك الأطراف المعنية في أنساق وفق ما لها من قيم ومعتقدات ومعايير ورموز،[2] فحسب **بارسونز** :فبناء النسق الإجتماعي يضم مجموعة من المكونات البنائية وهي :السلوك(هو وحدة داخل النسق ،وجزء من عملية التفاعل)، والمكانة(مركز الفاعل أو موقفه)، والد ور(وهو ما يقوم به الشخص فعلا).

كما يركز على النسق والذي هو نمط منظم من العلاقات بين الفاعلين (التفاعل) تحدد فيه حقوقهم وواجباتهم اتجاه بعضهم البعض ،وتشهد إطا را من القيم والمعايير المشتركة.[3]

كما طرح" **أنطوني غدينز** " نظريته في السبعينيات من القرن الماضي بعنوان" التشكيل البنائي " وظهرت أكثر من كتابه" تكوين المجتمع "عام 1984 من خلال تأكيده على ربط الفعل بالبناء، وليس أن البناء يحدد الفعل أو العكس، كما ركز في نظريته عن الممارسات الاجتماعية المنتظمة عبر الزمان والمكان، وعلى العلاقة التبادلية بين الظواهر التي تحدث، وأن تشكيل الفاعلين والأبنية ليس ظاهرتين مستقلتين بل يوجد هناك ترابط وعلاقة بينهما، كما ربط أيضا الفعل بالقوة، بمعنى أن الفاعل لديه القدرة على التأثير.[4] حيث ركز كثيرا على مفهوم البنية؛ أين انتقد النظريات العقلانية خاصة الواقعية، [5]كما يتحدث غيدنز عن البني والأنساق الإجتماعية ، وأن المجتمع ينتجه ويعيد إنتاجه فعل البشر، ويكمن الفعل في الممارسات الإجتماعية المنتظمة عبر الزمان والمكان .[6]

أما في مجال التاريخ استخدمه" **هايدن وايت** " وفي مجال السياسة الخارجية من خلال بحثه حول الدور الذي يلعبه الإدراك والمعتقدات في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية،[7] وفي علم النفس نجد

---

[1] حسن الحاج علي أحمد، المرجع السابق الذكر، ص 06.

[2] صيام شحاتة، النظرية الاجتماعية من المرحلة الكلاسيكية إلى ما بعد الحداثة، مصر: العربية للنشر والتوزيع، 2009 ،ص61

[3] محمد الجوهري ، قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع ،القاهرة: مركز البحوث للدراسات الاجتماعية، 2002، ص 371.

[4] المرجع نفسه، ص 372.

[5] uilufer karacasulu , elifuzgoren,explaining social contructivist contributions to security studies,perception,summer2007,p05

[6] ايان كريب ، النظرية الإجتماعية من بارسونز الى هابرماس ، ترجمة محمد حسين غلوم، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، 1999، ص154

[7] المرجع نفسه، ص 154.

"**جين بياجت** "وفي الأنثروبولوجيا" **بيندكت اندرسون**"، أما" **بيتر بيرجر وتوماس لوكمان** "ساهما في فتح الطريق للفلسفة البنائية في العلوم الاجتماعية من خلال مؤلفهما" البناء الاجتماعي للواقع "حيث اعتمدا لفهم الواقع على أسس المعرفة للحياة اليومية على عدة مسلمات أهمها اللغة والمجتمع كحقيقة ذاتية مماثلة للأخر.[1]

لكن منظرين نقديين يرجعون البنائية إلى النظرية النقدية الاجتماعية خاصة إلى " يورغن هامبرماس ، ميشال فوكو "وأسلافهم نتشه وماركس فهي تحمل جزء من أفكارهم، [2]فحسب" **روس سميث وبريس برون** "أن البنائية مذهب إجتماعي نقدي وسمي بهذا الاسم نظرا لخصائصه المتعلقة ببنية المجتمع وعالم السياسة[3].

ثانيا: الفكر البنائي في العلاقات الدولية

يرى الكثير من المنظرين أن الفكر البنائي هو ثمرة تطور الفكر النقدي للحوار الثالثقي العلاقات الدولية خلال الثمانينات، حيث تحولت محاور النقاش بين البنائين والعقلانيين وبين البنائين والمنظرين النقديين من جهة أخرى ، حيث ساعد على إلمام البنائية بكل متغيرات وعناصر النظرية بغية تقديم منظور متكامل يؤسس لبناء نظرية عامة للعلاقات الدولية[4].

كما أن هناك أربع إسهامات أساسية أثرت في تأسيس التوجه النظري البنائي ،حيث نجد **أولها** من خلال كتابات **جون راجي john ruggie** " حول مركزية الأفكار والمعايير في السياسة الدولية وما كتبه سنة 1983 ردا على أعمال **كنيث والتز** " نظرية السياسة الدولية " حيث وجه انتقاده إلى البنية التي اعتمدها **والتز** وتجاهله لدور التفاعلات الداخلية ضمن عناصر المنظمة لنسق الدولة المعاصرة ، حيث نجده ساهم في وضع أسس حركة مضادة[5].

وثانيا نجد منشور "**ريتشارد آشلي richard ashly** " سنة 1984، حيث وجه انتقادات شديدة للفكر الواقعي الجديد وتمسكه بالدولة كفاعل أساسي والذي لا يساعد على رؤية عالم تشغله فواعل غير دولاتية.

---

[1] حسن الحاج علي أحمد، المرجع السابق الذك ،ص 09.

[2] renand de house, zaki laidi,vers un contructivisme tempéré le constructivisme et les européen nes, centre d'etudes européennés,avril2008,p5

[3] Uilufer karacasulu ,elifuzgoren:op,cit,p33

[4] Ibid, p 33.

[5] Ibid, p 34.

وثالثا نجد" الكسندر واندت Alexander Wendt في عام 1987 أدخل إلى دراسات العلاقات الدولية إشكالية الفاعل بالبنية وعلاقتها بالسياسة الدولية؛ حيث أكد على فشل رؤية أن البنية تفعل أكثر من مجرد تقييد للفواعل، فهي أيضا تشكل الهويات ومصالح الفواعل.

ورابعا أعمال" فريدريك كرا تشويل حيث أدخل لدراسة العلاقات الدولية مسألة التمييز بين القواعد المناظمة والقواعد المؤسسة، كما اهتم بتبني مناهج لفهم كيف أن العوامل تعطي معنى لهذه القيم وتفهمها . لكن من يعود له الفضل في ظهور البنائية كنظرية هو" نيكولاس أونيف "الأول مرة في تخصص العلاقات الدولية في كتابه: Wourld Of Our Makimg: Rules And Rul In Sociol Theoring "عالم من صنعنا : القواعد وتحكّمها في النظرية الإجتماعية" الصادر عام 1989،[1] إلا أن مع نهاية الحرب الباردة وعجز نظريات الاتجاه التفسيري على بلورة اتجاه نظري متكامل في العلاقات الدولية ،وكذا فشل مفكريها في التنبؤ بانتهاء الحرب الباردة، أو حتى إعطاء تفسير مبدئي لنهايتها بشكل سلمي، ما قيض أسس نظريات العلاقات الدولية ،هذا كان من بين الأسباب التي مهدّت الطريق أمام ظهور النظرية البنائية والتي حاولت تقديم منظور متكامل يؤسس لبناء نظرية شاملة لتفسير العلاقات الدولية.[2]

بالإضافة إلى الأسباب التي ذكرت نجد الردود القوية لدعاة الإتجاهات العقلانية على الإنتقادات التي وجهها المنظرون النقديون ،حيث أقر "روبرت كيوهان "أن العديد من مظاهر العلاقات الدولية تتحدى بشكل ضيق نمط التحليل العقلاني، وأن المفكرين النقديين كانوا أكثر براعة في توضيح ما تم حذفه في النظرية العقلانية ، بدلا من تطوير نظرياتهم الخاصة بمضامين متقدمة ، كما يقر أيضا أنهم في حاجة إلى تطوير نظريات قابلة للإختبار وأن يكونوا واضحين بخصوص أهدافهم؛ هذه الإنتقادات، قد ردّدها باحثون آخرون،[3] بالإضافة إلى حدود النظرية النقدية في المحاور الثالثة مما أدى إلى فتح فضاء تحليلي أوسع من توجيه الإنتقاد إلى بناء تحليل ذو توجه جديد وهو البنائية.

والسبب الأخير ذو طابع سوسيولوجي أي بظهور جيل جديد من المنظرين، حيث صاغوا توجّهاتهم الفكرية والبحثية سنوات التسعينات فكانوا أكثر حركية ومواكبة بفعل التحّديات التنظيرية التي فرضتها التحولات الدولية السريعة، مواكبين السياق الزمني، وأعادوا توجيه النظرية النقدية وعّوضوا اهتمامهم

---

[1] عبد اللطيف بوروبي، تحول النظرية والأفكار في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة ،اطروحة دكتوراة في العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة، 2008، ص211

[2] المرجع نفسه، ص 212.

[3] Uilufer karacasulu ,elifuzgoren: op cit, p37

ذات الميول الفلسفي خلال سنوات الثمانينات مع التشديد على التحليل في المسائل الأنطولوجية من أمثال " ألكسندر واندت "والذي يعتبر أب البنائية من خلال مقاله بعنوان "الفوضى هي ما تصنعه الدول the social construction of Anarchy is what states making of it" "حيث تكلم عن البنائية وحاول تلخيص أفكاره فيها، والتي تدور حول إشكالية الهوية والانتماء، [1]أي حول أفكارنا وعن أنفسنا ومحيطنا ، وهي بذلك تشكل تفاعلاتنا وبذلك تنشئ الواقع المجتمعي.

بالإضافة إلى "**كرا تشويل فريديريك** "والذي ركز على المعايير التي تحكم وتوجه السلوك الإنساني، فهي تعطي للأفعال معنى وتفسير، كما أنه ركز على الفعل السياسي من ناحية المغزى والمعنى بدل من النظرة الآلية الصرفة للفعل ، لذلك نجد "**ماجازيفوس** maja zebfuss" قد وضع ثلاث أقسام للبنائية نسبة إلى الرواد الثلاثة للبنائية؛ بنائية أونيف ، بنائية واندت وبنائية كرا تشويل،[2] بحيث يعتبر كل واحد منهم مرجعا للآخر ، بالرغم من الاختلاف الموجود بينهم، إلا أنهم يستعملون البنائية كتيار اجتماعي متجانس يجعله يغطي الاختلاف فيما بينهم ، خاصة أنهم يرون أن العلاقات الدولية عبارة عن مجتمع دولي يتكون من دول، منظمات دولية وحركات اجتماعية مثل الحركات الإثية والدينية .

كما سمحت أبحاثهم في إثراء الفكر البنائي من بنائها يكون لها معنى يكون لها معنى واستخدام محّدد ضمن سياق ما.[3]

وينطبق ذلك على الظواهر الإجتماعية كالدول أو التحالفات أو المؤسسات الدولية، حيث تأخذ أشكالا تاريخية وثقافية وسياسية معينة، وهي نتائج للتفاعل البشري في عالم اجتماعي. [4]

كما يقر البنائيون على أن العلاقات الدولية لا يمكن حصرها بأفعال ،وتفاعلات عقلية ضمن قيود مادية كما يقرها الواقعيون أو ضمن قيود مؤسسية كما يقرها الليبراليون، فالتفاعل بين الدول يتم إدراكه بصفته نمطا من الأعمال يصوغ الهويات وتعمل هي على صوغه عبر الزمن، كما أنهم يرون أن النظام الدولي

---

[1] عبد اللطيف بوروبي ،المرجع السابق الذكر، ص211

[2] Maja Zebfuss ,constructivisme in internationale relation : the politics of reality (UK cambidge university press;First Edition ;2002,p p 10,11,12.

[3] تيم دان وآخرون ، نظريات العلاقات الدولية ، التخصص والتنوع، تر : ديما الخضرا، ط 2 ، لبنان المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، جانفي 2016 ، ص433.

[4] المرجع نفسه، ص 435.

يقوم على العلاقات الاجتماعية والقدرات المادية، حيث أن العلاقات الاجتماعية تعطي معنى للقدرات المادية.[1]

حيث أن البنائية تقدم نموذجا عن التفاعل الدولي الذي يدرس التأثير المعياري للهيكليات المؤسسية الأساسية وللصلة القائمة بين المتغرات المعيارية وهوية الدولة ومصالحها، ومع ذلك في الوقت نفسه إعادة إنتاج المؤسسات بصورة مستمرة وتغيرها عبر أنشطة الدول وغيرها من اللاعبين، فالمؤسسات واللاعبون كيانات متبادلة .[2]

فالمؤسسات الدولية عند البنائيين هي وظائف تنظيمية وإنشائية، فالتنظيمية تحدد القواعد الأساسية لمعايير السلوك من خلال السماح لبعض التصرفات أو النهي عنها، والإنشائية تكون الأعمال غير واضحة، هذه المؤسسات كالقانون الدولي، الدبلوماسية، السيادة ،والتي تأتي من المجتمع الدولي، هي مهمة تنتج الوظائف أو القواعد الإنشائية والتنظيمية وتساعد على إنشاء عالم اجتماعي مشترك لتفسير معاني التصرفات وتفترض طريقة العمل الخاصة بالأنظمة والتي تستفيد من الآثار التعاونية الناتجة من الهيكليات.[3]

تركز البنائية على تأثير الأفكار والبعد الاجتماعي والتذاتانية للسياسة العالمية، كما تركز أيضا على دور الهوية في تكوين المصالح والأفعال من خلال التفاعل عبر عمليات اجتماعية،[4] لكنهم لا يستبعدون القوة ويعتبرونها كعامل ثانوي مقارنة بدور الأفكار والهويات والكيفية التي تتفاعل بها مع بعضها البعض، فالفرد يستغل ما يوجد في البيئة من ماديات لإشباع الحاجات المعنوية،[5] فالبنائية هي نظرية هيكلية للنظام الدولي تعتمد على مايلي:[6]

- الدول هي فواعل أساسية للتحليل في نظرية السياسية الدولية.
- الهياكل في نظام الدول مثالية وجماعية مشتركة أكثر من كونها مادية، فمصالح وهويات الدول يتم صنعها وبناؤها بواسطة هذه الهياكل المجتمعية، أكثر من كونها مسلمات خارجية المنشأ دخلت

---

[1] Renaud de housse , Zaki laidi , op,cit, p5.

[2] خليل حسين ،العلاقات الدولية، النظرية والواقع، الأشخاص والقضايا، ط 1 ، لبنان :منشوارت الحلبي الحقوقية، 2011، ص 25.

[3] مارتن غريفيش، تيري اوكلاهان ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ، ط 1 ، دبي: مركز الخليج للأبحاث،2008، ص 108

[4] المرجع نفسه، ص 109.

[5] Nilufer karaca sulu, elifuzgoren ,op cit ,p31

[6] محمد أنور فرج ، نظرية العلاقات الدولية ، دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة ، مركز وكردستان للدراسات الإستراتيجية، 2008، ،ص437

على النظام بواسطة الطبيعة الإنسانية، فتحدد هياكل المجتمعات البشرية بالأساس من خلال الأفكار المشتركة وليس من خلال القوى المادية حسب المفكرين العقلانيين.

- تتشكل مصالح وهويات الفواعل من قبل هذه الأفكار ولا تأتي من البيئة الخارجية، حيث تشكلها البنى المجتمعية.

وبالتالي فالبنائية عملت على تحليل تأثير الكلمات وتحليل المبادئ والقواعد والتطبيقات العملية لها، والدور الإنساني في وضع التركيبات المجتمعية، وتظل المبادئ والقواعد الحاكمة هي مفتاح الفهم والتحليل، كما أن هناك أنظمة سياسية وايديولوجيات وديانات وآراء مختلفة عبر أنحاء العالم فإنه يمكن تحليلها وفقا لنوعية الخطابات التي تدعمها .[1]

لكن تصنيفها يطرح إشكالية حقيقية، فتوجهاتها الإبستمولوجية تضعها ضمن تيار الوضعيين، وأنطولوجيا نجدها تنتمي إلى ما بعد الوضعيين محاولة منها وضع جسر رابط بينهما، وتكون أكثر تحديا لما يطرحه العقلانيون، خاصة أن إعادت التفكير في الموضوعات المركزية لهذا التخصص خاصة الفوضى، توازن القوى ، المصلحة ،دور المؤسسات، المعضلة الأمنية ، المساعدة الذاتية .[2]

كما أن البنائية كنظرية تحتوي على اتجاهين ؛ الإتجاه الحداثي ومن مفكريه **الكسندر واندت، وكراتشويل، كاتز نشتاين** و **ارجي** ،والذين اهتموا بالبناء السوسيو لغوي والخطابي للمواضيع ،هذا الإتجاه الذي يبرز كأحد أهم المرا حل النظرية في دراسة العلاقات الدولية، أما الثاني هو الإتجاه ما بعد حداثي وأهم رواده **دافيد كامبل، ريشارد آشلي، روبرت ولكر**، والذين ركزوا على الشروط السوسيو تاريخية(اللغة ،القوة ، المعرفة) من خلال تفاعل القوة والمعاني المجتمعية خاصة الشروط السوسيو لغوية لبناء الأشكال المعرفية المهيمنة وتمثيلها في الحياة ، لكنهم يندرجون ضمن الإتجاه البنائي الإجتماعي وضمن النظرية الما بعدية ويشتركون في أن بنية السياسة العالمية هي إجتماعية، ليست مادية تشكل هويات ومصالح الفواعل. [3]

---

[1] جهاد عودة، النظام الدولي: نظريات واشكالات ،ط 1 ،مصر :دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005 ،ص162

[2] المرجع نفسه، ص 165.

[3] مارتن غريفيش، تيري اوكلاهان، المرجع السابق الذكر، ص 109.

المطلب الثاني :الافتراضات الأساسية للفكر البنائي

كغيره من النظريات والاتجاهات الفكرية في العلاقات الدولية، ينطلق الفكر البنائي على مجموعة من الافتراضات الأساسية التي يستند إليها في محاولته لتفسير وتحليل العلاقات الدولية، وهذا من خلال مجموعة من الاتجاهات التي حاولت وضع تلك الأسس والافتراضات.

أولا: الافتراضات الأساسية للفكر البنائي: يقوم الفكر البنائي حسب **بول فيوتي ومارك كوبي** على أربعة افتراضات أساسية تنطلق منها البنائية في تفسير وتحليل العلاقات الدولية: [1]

- تتخذ البنائية موقفاً مغايراً لموقف النظريات الوضعية من مفاهيم أساسية في العلاقات الدولية مثل (المصلحة الوطنية، والهوية، والأمن القومي)، إذ يرفض البنائيون قبول هذه المفاهيم كما هي معطاة .كما يهتم البنائيون بالقوى الفاعلة غير الدولة، مثل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية .فضلاً عن ذلك يركز أتباع البنائية على العوامل المعرفية والذاتية التي تنتج عن تفاعل هذه الوحات في علاقاتها البينية.
- يرى البنائيون بنية النظام الدولي على أنها بنية اجتماعية تتضمن مجموعة من القيم والقواعد والقوانين .هذه البنية تؤثر في الهوية والمصلحة للفاعلين.
- البنائية كما يستدل من اسمها، تنظر إلى النظام الدولي بأنه عملية دائمة مستمرة من البناء الحاصل من التفاعل بين الفاعلين والبناء نفسه .فبالنسبة إلى البنائيين العالم دوماً هو قضية متجددة ليس شيئاً تم وانتهى وعلينا قبوله كما هو .وهذا – بالطبع –موقف مختلف عن موقف الواقعيين والليبراليين وحتى الراديكاليين بنظرتهم إلى البناء.
- قدم أتباع النظرية البنائية إسهامات جادة في الحوار والجدل الابستمولوجي– معرفيا– والانطولوجي –وجوديا– في العلاقات الدولية، إذ يرفض البنائيون الافتراضات الوضعية بوجود قوانين وشبه قوانين تحكم الظاهرة الاجتماعية والسياسية بعيدة عن إرادة الفاعل وقدرته في التأثير في محيطه، كما ترفض البنائية افتراضات الوضعية بإمكانية الموضوعية، أي فصل الذات عن الموضوع.

فالبنائية تنطلق من افتراض أساسي هو أن الانسان كائن اجتماعي بطبعه، بمعنى أنه لا يمكن لنا أن نكون أناساً دون علاقاتنا الاجتماعية، أي أن العلاقات الاجتماعية هي التي كونت

[1] Paul R. Viotti, International Relations Theory, 5th ed, London, Pearson, 2012, p.278

الناس على ماهم عليه الآن، وبالمقابل، نحن نكون العالم من حولنا بما نفعل بما تمنحه الطبيعة من موارد، وبما نقول لبعضنا بعضاً .وفعلاً القول بعض الأحيان كالفعل .فما نقوله لبعضنا بعضاً يصبح جزءاً مهماً من تركيبة العالم من حولنا.[1]

بهذا الاتجاه كتب **نيكولاس انوف** كتابه" عالم من صنعنا" الذي يعد من البدايات الأولى للبنائية في العلاقات الدولية .فالدول، والمجتمعات والعالم، بالنسبة إلى أنوف ما هي إلا من صنع الناس من خلال تفاعلاتهم البينية ومع البناء .فجوهر البنائية هو أن الناس "الأفراد "يصنعون المجتمع والمجتمع يصنع الناس .هذا الطريق ذو الاتجاهين أو هذه العملية المتبادلة بين المجتمع والناس هي محور اهتمام البنائية.

يرى أتباع البنائية أنه من أجل دراسة هذه العملية أي التأثير المتبادل بين الفرد والمجتمع لابد من أن نبدأ في الوسط، أي من آلية التأثير بين الجهتين،[2] ولذلك يقدم البنائيون مفهوم القاعدة بمعنى الضابط التي بنظرهم تربط وتصل بين الفرد والمجتمع .

فالقاعدة بالنسبة إلى أتباع الفكر البنائي هي تلك العبارة التي تسيطر على الأذهان " ماذا يجب أن نفعل" وهنا كلمة "ماذا" تؤلف المعيار أو المقياس أو النموذج الذي يجب أن يفعله الانسان أو الفرد في ظروف متشابهة للظروف التي صادفته في مراحل معينة من حياته.[3]

أما بالنسبة لكلمة" يجب" فهي تؤدي بنا إلى ضرورة القيام والالتزام بالقاعدة أو الأساس المتفق عليه مسبقا، وإلا سنتحمل النتائج غير مرغوب فيها، والالتزام بقاعدة أخرى تطبق علينا مخصصة لمثل هذا الوضع من عدم الالتزام بالقاعدة الأولى، وهذا ما يؤدي إلى فقدان ما يعرف بالتفرد أو التميز عن الآخر.[4]

والطرائق جميعها التي يتخذها الناس سواء بإتباع القواعد أو بمخالفتها، بالحفاظ عليها أو بتغييرها، تسمى الممارسات .ويسمى القائمون بالفعل على هذه الممارسات بأنهم فاعلون، أي وحدات داخل المجتمع، والمجتمع هو البناء وفي العلاقات الدولية الفاعل هو الدولة والبناء هو النظام الدولي، ويعتقد بعض البنائيين أن المنظمات الدولية وبعض القوى الفاعلة غير الدولة يمكن أن تكون) فاعلاً أيضاً كالدولة (وجزءاً من عملية التفاعل في العلاقات الدولية، ولكن لا يمكن لأي فاعل أن يكون فاعلاً في

---

[1] Nicholas Onuf, "Constructivism: a User's Manual" in Nicholas Onuf, Vandulka Kabalkuva, International Relations In a Constructed World, London, Sharp, 1999, 38

[2] مارتن غريفيش، تيري اوكلاهان، المرجع السابق الذكر، ص 112.

[3] Nicholas Onuf, op cit, p. 59

[4] أيان كريب، المرجع السابق الذكر، ص154

الأوضاع جميعها وفي الحالات جميعها وإنَّما في بعض الحالات التي من خلالها يجري التفاعل بين هذا الفاعل والبناء في مسار سلوك هذا الفاعل .مما سبق نستنتج أن البنائية تحاول أن تسلط الضوء على ما أسماه أنتوني غدنز بالثنائية أي العلاقة المتبادلة بين الطرفين، فلا سلوك الفاعل يأخذ الأولوية ولا البناء يطغى على الفاعل، وإنَّما عملية التبادل والتفاعل بين الاثنين هي المهمة لفهم المجتمع ودراسته،[1] بذلك يكون غدنز قد وقف موقف الوسط بين التقليد الذي أسسه ماكس فيبر والذي يتخذ من فعل الوحدة أو الفرد نقطة انطلاقه في دراسة المجتمع التي سميت بنظرية الفعل .وفي الطرف الآخر التقليد الذي يعود إلى أعمال إيميل دوركهايم الذي يركز على المجتمع بوصفه نظاماً مستقلاً بذاته يصبح تأثيره كبيراً ومباشراً في الأفراد.

في عام 1984 ظهرت كتابات أنتوني غدنز الذي أشار من خلالها إلى ما أسماه النظرية البنائية أو عملية البناء التي من خلالها يؤثر الفرد في بناء المجتمع والبناء يؤثر في سلوك الفرد والآلية التي تربط الطرفين هي القواعد، والأعراف، والرموز والمؤسسات التي يبنيها الأفراد،[2] هذا يعني أن البنائيين يرون أن البناء هو بناء اجتماعي ناتج عن ممارسات الفاعلين التي بدورها تتأثر بهذا البناء، ويشير أحد رواد هذه النظرية **فريدرك كراتشويل** إلى أن القيم والقواعد ليس فقط تؤسس لنا معياراً للتصرف، ولكن أيضاً تساعدنا كفاعلين على تحديد مساعينا وأهدافنا وتوجهاتنا من خلال هذه القواعد والقيم المتفق عليها وتؤسس معاني لهذه القيم لتصبح أساساً يوجه الفاعلين ويحدد سلوكهم تجاه بعضهم بعضا، [3]في حين يحاول **أمانويل أدلر** التركيز على دور الهوية والقيم في تحديد المصلحة الوطنية وتشكيلها وبذلك ينطلق **أدلر** من رؤية أوسع إ ذ يعرف البنائية بأنها نظرية اجتماعية تبحث في دور المعرفة والفاعل العارف في تحديد الواقع الاجتماعي وتشكيله، والهدف هنا هو فهم دور العلاقة بين مجموعة التفاعلات الفردية من قبل الفاعل والبناء الاجتماعي أو البيئة الاجتماعية .ويتضح مما سبق أن أدلر يشارك أغلب البنائيين في أن العالم من حولنا ليس شيئاً معطى بعيداً عن تأثير الفاعلين أو نتاجاً قد تم وله آثاره الحتمية في سلوك الفاعل، بل هو يرى أن هذا العالم عبارة عن عملية مستمرة من البناء الدائم ناتج عن التفاعل بين البناء والفاعل،[4] فضلاً عن الاتجاه المذكور يضيف **جان جرارد رجي** اتجاهين آخرين من البنائية في العلاقات

---

[1] تيم دان وأخرون، المرجع السابق الذكر، ص433.

[2] Anthony Giddens, Sociology, 5th, London, Polity, 2011, 64

[3] Ibid, p 66.

[4] Immanuel Adler, Security Communities, New York, Cambridge University Press, 1998, p. 41

الدولية .الاتجاه الأول يطلق عليه اسم البنائيين أتباع ما بعد الحداثة ويشمل كلا من **ديفيد كامبيل**، و**جيمس ديردريان**، و**روبرت ولكر** وبعض أتباع النظرية النسوية مثل **سبايك بيترسون**. أما الاتجاه الثاني وهو الاتجاه الطبيعي فيمثله **الكسندر ويندت** و**ديفيد دسلر**، وقد برز هذا التيار خلال السنوات العشر الماضية بوصفه أحد أهم المداخل النظرية في دراسة العلاقات الدولية ومختلف التفاعلات بين النظم[1].

ثانيا: ألكسندر ويندت البنائية الطبيعية: يعد من بين أبرز المفكرين والباحثين في هذا الاتجاه، حيث كان للمقالة التي كتبها(الأناركية – كما تصنعها الدول) من أهم الإسهامات في هذا الموضوع والتي من خلالها أشار ويندت إلى أن الفوضى(غياب السلطة المركزية عن النظام الدولي) أو حالة الاعتماد على الذات في الأمن هي عبارة عن رؤية ناتجة عن عملية تفاعل اجتماعي أنتجتها الممارسات التي قام بها الفاعلون في النظام الدولي والتي أثرت وتأثرت بالوقت نفسه في بنية هذا النظام، بمعنى آخر إن رؤية الدول لطبيعة النظام الدولي والنتائج المترتبة على هذه الطبيعة هي نتاج عمليات وعلاقات اجتماعية بين الوحدات الفاعلة، وهي الدول وتفاعلها مع بنية النظام الدولي[2] .

إن نظرية ألكساندر ويندت بكاملها وضعها في كتابه " نظرية اجتماعية في السياسة الدولية وقبل أن نستعرض هذه النظرية نود أن نشير إلى نقطة مهمة في دراسة العلاقات الدولية، وهي أننا عندما نقرأ عنوان كتاب ويندت المذكور لابد لنا من أن نتذكر كتاب (كينث وولتز) نظرية السياسة الدولية وهذا يدعونا إلى المقارنة بين النظريتين، ونعتقد أن هذه المقارنة ضرورية لأنها تلخص أهم النقاط التي يركز عليها كل من التيارات الوضعية والبنائية الاجتماعية[3] .

يمثل كتاب **ولتز** التيار الوضعي في دراسة العلاقات الدولية بما فيه من افتراضات ابستمولوجية ومنهجية مستمدة من العلوم الطبيعية، فقد جاء كتاب **ولتز** في النصف الثاني من العقد السابع من القرن العشرين في ذروة ما عرف بالجدل الثالث في العلاقات الدولية، وهو جدل بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة .ومن الجدير بالذكر أن طرفي هذا الجدل هم من التيارات الوضعية التي تعتقد بإمكانية دراسة الظاهرة السياسية دراسة علمية تعتمد على الملاحظة والتجريب، وبإمكانية فصل الذات عن الموضوع

---

(1) Immanuel Adler, ob cit, p. 41

(2) Alexander Wendt, "Anarchy What States Make of It", *International Organizations,* Vol. 46, No 2 Spring 1992 P. 391-425

(3) Alexander Wendt, Social Theory of International Politics, New York Cambridge University Press, 1999, p 452.

بينما كتاب **الكسندر وندت** جاء للرد على الواقعية الجديدة المتمثلة بكتاب **ولتز** نظرية السياسة الدولية التي تعد مثالاً للدراسات الوضعية، ولذلك وضع وندت عنوان كتابه نظرية اجتماعية في السياسة الدولية، ولم يضع عنوانه نظرية اجتماعية في العلاقات الدولية، أو أي شيء آخر، إشارة منه إلى أن نظريته التي شرحها في كتابه هي مساوية لنظرية **ولتز**، ولكنها تضيف أشياء عديدة من بينها مسألة الهوية التي يقصد بها الانتماء الضيق – الاثنية على حساب الدولة– والعلاقة بين الفاعل والبناء، التي أصبحت تعرف في أدبيات العلاقات الدولية جدلية (الفاعل – البناء).[1]

هنا تجب الإشارة إلى أن **الكسندر وندت** كان قد أفاد من كتابات **أنتوني غدنز** في مجال البنائية في علم الاجتماع .ويجب أن لا يغيب عن أذهاننا أن الوضع الذي ساد منذ الثمانينيات وحتى الآن في مجال دراسة العلاقات الدولية يتسم بتعدد الرؤى و المداخل التي أعطت **وندت** الفرصة ليطلع على أكثر من اتجاه في العلاقات الدولية.[2]

فبالعودة إلى إسهامات **الكسندر وندت** في البنائية، فقد كان واضحاً منذ البداية – حسب **وندت** – أن التحدي الأساسي الذي يواجه الباحث بشكل خاص والإنسان بشكل عام، هو أن يجد فهماً صحيحاً للعالم من حولنا الذي نسهم في بنائه ونعد جزءاً منه، فنحن نفترض أن هناك عالماً مستقلاً عن إرادتنا كما يعتقد الوضعيون، ولكن هذه الرؤية، يقول وندت إنَّها محددة وتتأثر بتفسيراتنا ورؤانا المتعددة التي جاءت نتيجة التفاعل بيننا كفاعلين وبين العالم من حولنا كبناء ومواقفنا الانطولوجية– المتعلقة بالوجود– والابستمولوجية – المتعلقة بالمعرفة– عن هذا العالم.[3]

ومن خلال ما سبق يرى كل من **بول فيوتي ومارك كوبي** أن أهم إسهام قدمه ألكسندر وندت يتمثل في نقتطان هما:**النقطة الأولى** تتمثل في رؤية وندت بأن البناء أو الإطار الذي ينتج عن العلاقات الإنسانية يحدد تحديداً كبيراً بالأفكار أكثر مما يحدد بالأمور المادية، أما **النقطة الثانية** في إسهام **الكسندر وندت** هي فكرته حول المصلحة والهوية والانتماء للفاعل سواء فرد، أو مجموعة أو دولة تبنى أو تتشكل عن طريق هذه الأفكار المشتركة والتفاعلات المتبادلة أكثر مما تتشكل عن طريق الأمور المادية أو الطبيعة .[4]

---

(1) Colin Wight, Agent Structure and International Relations: Politics as Ontology, Cambridge University Press, New York, 2006, P64.

(2) Ibid, p 66.

(3) Alexander Wendt, Social Theory of International Politics, op cit, p 454.

(4) Paul Viotti, Mark Kuppi, International Relations Theory, 5th ed, London, Pearson, 2011, P. 389

من هنا يتضح أن الرؤية التي طرحها "وندت "حول نشأت وكينونة العلاقات الدولية على أنها اجتماعية ناتجة عن الأفكار والقيم والممارسات والقواعد التي تحكم العلاقات بين الوحدات (أفراد، جماعات أو دول)، والبناء هي أهم من البناء المادي أو العوامل المادية، وبالتالي **ألكسندر وندت** يرى أن الدول أو الأفراد كفاعلين باسم الدول، فبمرور الزمن تنسج وتربط العلاقات الدولية بشكلها الذي هي عليه.

ثالثا: الاتجاهات الاساسية للفكر الأناركي: من خلال ما سبق لا يعني إن تركيز وندت على الجانب الاجتماعي من البناء أنه ينفي أهمية دور الجانب المادي للبناء أو يلغيه في تحديد سلوك الدول، بل على العكس هو يرى أن هذا الجانب مهم ويميز بين ثلاثة أنواع من الرؤى لمفهوم الأناركية أو غياب السلطة المركزية من النظام الدولي:

1-**الاتجاه الهوبسي(توماس هوبس) في تفسير النظام الدولي:** حيث يتميز هذه الاتجاه بأنه ينسجم ويتطابق مع الاتجاه الواقعي الجديدة لبنية النظام الدولي التي ترى أن غياب السلطة المركزية من النظام الدولي يجعل الدول تعيش في حالة عدم وضوح وخوف من تزايد قوة أي دولة أخرى؛ ولذلك تسعى كل دولة إلى زيادة قوتها الذاتية التي تقود إلى نظام (الاعتماد على الذات)، وهذا يقود إلى السباق نحو التسلح وسلسلة من الإجراءات المتتالية من السياسات التي تقود إلى النزاعات،[1] من منطلق أن زيادة القوة العسكرية لدى الدولة (أ) تعني بالضرورة شعور الدولة (ب ، ج ، د ....إلخ) بعدم الرضى وبالتالي زيادة القوة العسكرية بما يوازي أو يساوي القوة لدى الدولة (أ) أي منطق الكل ضد الكل.[2]

ثانيا: الاتجاه الكانطي (ايمانويل كانط) في تفسير النظام الدولي: ينطلق هذا الاتجاه من أفكار الفيلسوف الالماني **إمانويل كانط** الذي يرى أن النظام الدولي يشكل مجتمعاً أو نظاماً عالمياً فيه قيم مشتركة مقبولة من الوحدات جميعها، والعالم بكامله هو موطن للإنسانية فهو لا يرى أن غياب السلطة المركزية تعني الدخول في النزاعات وعدم تطبيق القوانين الدولية[3].

ثالثا: الاتجاه اللوكي(جون لوك) في تفسير النظام الدولي: يحتل هذا الاتجاه موقع الوسط بين الاتجاهات الثلاث، إذ تستند إلى الفلسفة السياسية **لجون لوك** و بدورها تعتمد على أفكار **هوغو غروشيوس** الذي يعد الدولة وحدة فاعلة مستقلة في ظل غياب السلطة المركزية من النظام الدولي، وهذه الدول تتنافس

---

[1] خليل حسين ،المرجع السابق الذكر، ص 29.

[2] Alexander Wendt, Social Theory of International Politics, op cit, p 457.

[3] Maja Zebfuss ,op cit, p 12.

وتتصارع من أجل تحقيق مصالحها، [1]ولكن هذا التنافس يكون من خلال مجموعة من القواعد المتفق عليها بين الدول.

من خلال طرح الاتجاهات الثلاث السابقة يتضح أنه في حال تبني الفاعل أو الدولة للاتجاه الأول، وهو الأقرب إلى الواقعية الجديدة التي ترى فيه الدول إلى النظام الدولي على أنه فوضوي تحكمه قوانين القوة، والفاعل الذي يمتلك القوة بإمكانه أن يفعل ما تمنحه قوته والضعيف يقبل ما تفرضه القوى الأخرى عليه.

وبالمقابل إذا كان الفاعل يتبنى الاتجاه الثالث الذي يعتمد الفكر الليبرالي **لجون لوك**، فهذا يعني أن الفاعل يرى أن بنية النظام الدولي تقود إلى التعاون واحترام القانون الدولي والشرعية الدولية، وأن الدول من مصلحتها أن تطبق القانون الدولي وتتعاون لحل التحديات المشتركة، لذلك يرى أصحاب هذا الاتجاه أن هناك مجتمعاً دولياً وليس نظاماً دولياً،[2] وهذه الفكرة تؤسس لأحد أهم الافتراضات الأساسية للمدرسة البريطانية" الانجلوساكسونية "في العلاقات الدولية.

أما الاتجاه الثاني الذي يرى في العلاقات الدولية على أنها تتسم بالعالمية، وترى ضرورة وجود حكومة عالمية كالحكومة المحلية، وهنا لا تتفق والاتجاه الواقعي الذي يؤمن بحتمية التنازع الأبدي بين الدول.[3]

في حين **الكسندر وندت** يرفض هذه الاتجاهات التي ترى أن طبيعة النظام الدولي" الفوضوية "لها وبشكل حتمي أثرها في سلوك الفاعلين، دون التطرق إلى آلية تكوين الرؤية من عملية تفاعل أسهم من خلالها الفاعلون بتكوين هذه الفكرة .بمعنى آخر يقول وندت: إن الاناركي(غياب السلطة المركزية) تعني ما يراها الفاعلون، وهذه الرؤية ليست ثابتة وبشكل معطى سواء إيجابية أم سلبية، بل هي ناتجة عن العلاقات والتفاعلات الاجتماعية وعمليات التفاعل بين الوحدات بعضها بعضاً والوحدات و البناء[4].

فضلا عن ذلك ركز **وندت** على العلاقة بين الأفكار التي تنتجها مختلف الوحدات والعوامل المادية في العلاقات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي، واهتمامه هذا جاء لأنه كان يسعى لفهم كيف تتفاعل العوامل

---

[1] خليل حسين ،المرجع السابق الذكر، ص 31.

[2] محمد أنور فرج ،المرجع السابق الذكر، ص437

[3] جهاد عودة، المرجع السابق الذكر، ص162 .

[4] Alexander Wendt, Social Theory of International Politics, op cit, p 459.

المادية والأفكار مع بعضها بعضاً في الطبيعة بشكل عام والعلاقات الإنسانية بشكل خاص ليتم تعميمها على النظام الدولي[1].

حيث ينطلق وندت من مجموعة من التساؤلات وهي تلك العلاقة بين العقل والجسد ومسألة الوعي الإنساني في هذه العلاقة، وفي هذا المجال يرفض **وندت** مسلمة أن العقل دوماً مهيمن عليه من قبل العوامل المادية الخارجية التي تعود إلى الافتراض بأن نظرة الفرد بسبب هذه الهيمنة المادية إلى أن الحقيقة والواقع من حولنا ليست إلا بيئة أو عالماً مادياً.[2]

فالوعي حسب **وندت** هو أساس(الحياة الاجتماعية) وفي تكوين الوعي يشترك فيه ما هو مادي وما هو فكري وهو ليس منفصلاً عن الفعل الإنساني، بل على العكس هو جزء من هذا الفعل في رده على أتباع نظرية **الخيار العقلاني**، الذين يستبعدون دور العوامل الشخصية والفكرية وأثرها في سلوك الفاعل أو الفرد، ويعتقدون أن العوامل المادية هي السابقة وهي التي تحدد الأفكار لدى الفرد؛ وذلك يعني أن الوعي يأتي في الدرجة الثانية بالنسبة إلى أتباع نظرية الخيار العقلاني، لكن **ويندت** يرى أن هذه الرؤية – إلى حد ما –غير صحيحة، وهو يرى أن في تكوين الوعي تؤدي الأفكار والعوامل المادية دوراً ثنائياً بعملية لا يلغي أحدهما الآخر.[3]

المطلب الثالث :مرتكزات الفكر البنائي في تفسير النزاعات الاثنية،الأمن والتنمية

إن لكل نظرية من النظريات أدوات تحليل ومفاهيم تستند إليها في رؤيتها وفهمها لظاهرة معينة فالواقعية على سبيل المثال لديها مفاهيم مثل الأمن القومي، والقوة، والمصلحة وغيرها، في حين تعتمد النظرية الليبرالية على مفاهيم مثل التعاون الدولي، والتكامل، والاعتمادية المتبادلة، وفي رؤيتها للعلاقات الدولية توظف النظرية البنائية بعض المفاهيم المشتركة مع النظريات الأخرى وإن اختلفت رؤيتها في معنى هذه المفاهيم ودورها[4].

أولاً: الدولة والقوة عند البنائيين: يرى أصحاب النظرية البنائية، أن السياسة الدولية لا يمكن تحليلها وفهمها بالتركيز فقط على بنية النظام الدولي، كما يعتقد الواقعيون الجدد الذين يرون أن بنية النظام الدولي **(توزيع القوة في النظام الدولي)** بشكل آلي وسلس يؤثر في سلوك الدول والذي يتجسد في السياسات التي تتبناها، بل يرفض البنائيون هذا التعميم في أثر النظام الدولي في سلوك الدول، وبالمقابل يرى البنائيون أن

---

(1) Alexander Wendt, Social Theory of International Politics, op cit, p 457.

(2) Nicholas Onuf, op cit, p41.

(3) تيم دان وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص435.

(4) مارتن غريفيش، تيري اوكلاهان، المرجع السابق الذكر، ص 111.

الدول تتصرف بهذا الشكل نتيجة العلاقات الاجتماعية بين مختلف الفواعل، وتفاعلها مع بنية النظام الدولي بشكل عام، والتي تشكل إطاراً اجتماعياً من القواعد والقيم التي تتصرف الدول من خلالها، من ذلك نستنتج أن البنائيين يؤكدون على أن السياسة الدولية ليست بالضرورة محكومة بالقوة والمصلحة فقط، فهناك مبادئ وقيم ومفاهيم مثل السيادة وعدم التدخل التي أصبحت جزءاً من الإطار الاجتماعي لسلوك الدول والتي تشكل ضابطا مهما لهذه الوحدات وإن كانت تخترق- بعض الأحيان- ، فمخالفة القاعدة لا يعني عدم وجودها.[1] فعلى سبيل المثال مفهوم توازن القوى لا يصبح قانوناً كما يعتقد به الواقعيون، بل هو مفهوم أو قاعدة تقبله الدول على مر الزمن نتيجة استخدامه المتكرر من قبل الدول والوحدات الأخرى، وتتصرف بناء على هذه القاعدة أو العرف؛ مما يجعله يبدو كالقانون الملزم في العلاقات الدولية تأخذه الدول على أنه نافذ في كل زمان ومكان.

إن مفهوم القوة كما يراه البنائيون ليس كما يراه الوضعيون أو بشكل خاص أتباع النظرية الواقعية، إذ يعد الواقعيون القوة جوهر العلاقات الدولية وخاصة القوة العسكرية التي تعد بنظرهم هدفا ووسيلة في تحقيق المصالح الوطنية، لكن هذه النظرة المادية لمفهوم القوة جعلت الواقعيين يركزون على عوامل تسهم في مقدرة الدول مثل (الأرض، والسكان، والاقتصاد، فضلاً عن – طبعاً – عن القوة العسكرية) ومع أنه لا يوجد تعريف موحد لمفهوم القوة حتى بين الواقعيين أنفسهم، إلا أن أكثر التعاريف تداولاً هو تعريف **روبرت دوول** الذي يقول، إن القوة هي قدرة الفاعل (أ) على أن يجبر الفاعل(ب) على أن يفعل شيئاً أو يمتنع عن فعل شيء ما كان ليفعله (ب) لولا قدرة(أ) ،[2] أما بالنسبة إلى البنائيين فمفهوم القوة هو بناء اجتماعي بحد ذاته يتحدد معناه وأثره من خلال التفاعل بين الوحدات الفاعلة في النظام الدولي والبناء الذي يحتوي هذا التفاعل، أما ما يتعلق بالدولة فهي بالنسبة إلى البنائيين بناء اجتماعي ووحدة سياسية تشكل الفاعل الأساس ولكن ليس الوحيد في العلاقات الدولية.

ثانياً: المصلحة عند البنائيين: يعد من أهم المفاهيم ومن أكثرها غموضاً هو مفهوم المصلحة الوطنية، إن مفهوم المصلحة الوطنية يعد من المفاهيم المركزية للواقعية إذ ينظر إليه على أنه شيء تملكه الدول ويبنى على مر الزمن ويرتكز على بعض الأسس أهمها موقع الدولة الجغرافي، والموارد التي تحتويها الدولة، وعدد السكان، والأهداف الإستراتيجية للدولة، وعوامل أخرى، [3]أما التيارات النقدية في العلاقات

---

(1) Martin Griffiths, International Relations for 21 century, London, Routledge, 2012, P 67

(2) Robert Dahl, Politics: Who GetsWhat, When and How, Yale, New Haven, 1966,p. 45

(3) Ibid, p 47.

الدولية فتثير العديد من الأسئلة عن مفهوم المصلحة الوطنية والذي لا ترى فيه معطى أو محدداً مسبقاً، بل تشير إلى مجموعة من النقاط والتساؤلات مثل مصلحة من، لأن أتباع النظريات النقدية لا يعتقدون بأن الدولة وحدة متكاملة وتتصرف موحدة بل هناك العديد من الفواعل الأخرى من جماعات ومراكز القوى الكثيرة التي تسهم في تعريف المصلحة الوطنية.[1]

أما بالنسبة إلى البنائية فالمصلحة الوطنية ليست شيئاً محدداً بشكل موضوعي، بل هي مشروع دائم التكوين يخضع لمجموعة من المتغيرات، ويختلف مع اختلاف الزمن والعلاقات الاجتماعية للفواعل، فالبنائيون يركزون اهتمامهم الكبير بالعلاقة بين المصلحة والهوية وكيف تحدد الأفكار المصلحة، أو بالعكس، إذ يربطون بشكل وثيق المصلحة بمسألة الهوية أو الانتماء الذي بدوره يحدد من خلال الأفكار والمعتقدات لدى تلك الجماعات، ومعنى آخر فإن أتباع النظرية البنائية يعتقدون أن الهوية والأفكار والمصلحة مفاهيم لا يمكن الحديث عن إحداها دون الأخرى،[2] أي هناك رابط وثيق لا يمكن فصل أي منهما على الآخر، لأن أي فصل يعني اختلال العلاقات.

ثالثا: الهوية –الانتماء الضيق والانتماء الأوسع– في الفكر البنائي: يعد مفهوم الهوية والانتماء من المفاهيم المهمة لأتباع النظرية البنائية ليس فقط لأنها تساعد على تحديد المصلحة للفاعل لكنها مهمة أيضاً لصناعة السياسة العامة للدولة، إذ يفترض البنائيون أن الهوية تمنح أو تحدد للفاعل دوراً في العلاقات الدولية؛ وبذلك سيتصرف الفاعل دوماً بما يراه ملائماً لهذا الدور، فعلى سبيل المثال أظهرت مجموعة من الدراسات أن الاعتقاد السائد بين الألمان بعد الحرب العالمية الثانية بأوروبية ألمانيا وبأهمية التكامل الأوروبي أدى إلى سياسات مختلفة عما سبق،[3] كذلك اعتقاد البريطانيين وتحديد هويتهم بالعلاقات الأطلسية حدد دور بريطانيا في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن ذلك يركز أتباع البنائية على العوامل والطرائق التي تحدد الهوية للفاعل وكيف تتغير هذه الهوية؟ .فهم قريبون بذلك– إلى حد ما –من أتباع ما بعد الحداثة؛ وذلك بتوصيف ما يسمى بالآخر وتوظيفها لهذا المنهج بتحليل الهوية وتوصيفها .وهذا الأسلوب يعتمد على أن لكل هوية نقيضاً أو معياراً مخالفاً له أو مغايراً .فعدم وجود الآخر يلغي وجود الأنا والهوية، ولكن يتميز البنائيون عن أتباع ما بعد الحداثة بأنهم لا ينطلقون من أسس لغوية أو فلسفية، بل من علم النفس الاجتماعي .فالدراسات العديدة لمجموعات أو جماعات إنسانية

---

[1] تيم دان وآخرون المرجع السابق الذكر، ص437.

[2] جهاد عودة، المرجع السابق الذكر، ص 166.

[3] Alexander Wendt, Social Theory of International Politics, op cit, p 461

أظهرت أن هذه الجماعات تفرق بين من ينتمي إلى المجموعة ومن هو خارج هذه المجموعة ويكتسبون هويتهم من هذا التفريق، وهناك أمثلة عديدة تعطى على ذلك مثل الهوية الأوروبية ضد الهوية التركية، أو الهوية البريطانية ضد الهوية الأوروبية أو الهوية الأمريكية في مواجهة جماعات وأمم أخرى،[1] والهوية–الانتماء– بالنسبة إلى البنائيين لا تتغير بشكل سهل إلا إذا كان هناك تغير كبير جعل الوحدات الفاعلة تنخرط بعلاقات اجتماعية جديدة تسهم في تحديد هوية جديدة مثل الحرب العالمية الثانية بالنسبة إلى أوروبا، وهجمات الحادي عشر من سبتمبر من سنة ألفين وواحد بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية؛[2] وبالتالي هنا يمكن أن نميز ثلاث نقاط أساسية:

1–العلاقة بين الهوية والمصلحة والقاعدة.

2–الهوية تحدد سلوك الفاعل، وهي بدورها تتحدد من خلال التفاعل بين الفاعل والبناء.

3–ليس من السهل تغيير الهوية إلا في حالات كبيرة جداً تستدعي بروز هوية جديدة على حساب هويات أخرى.

رابعاً :الأمن والتنمية عند البنائيين: اهتم أنصار النظرية البنائية بدراسة الأمن والتنمية، وقد تركزت دراسات البنائيين على ثلاثة محاور:

المحور الأول: فيه حاول بعض البنائيين الاشارة إلى ما يسمى بثقافة الأمن الشامل –الاستقرار والتنمية– لدى بعض البلدان التي تحدد الرؤية والسياسات الأمنية والتنموية التي تضعها هذه الدول فيما يتعلق بأمنها القومي، انطلاقا من كتابات البنائيين الأوائل عن الثقافة والقيم والهوية،حيث يحاول أتباع النظرية البنائية دراسة الأثر التراكمي لتشكيل نوع من الثقافة ملامحها الأساسية" الأمن والتنمية"، أي إن ارتكازاتها الأساسية المنطقية هي تحقيق الأمن والسلام والتنمية للمجتمعات كأولوية للحكومة المركزية، وخاصة إذا كانت هذه الدول تعاني من العديد من الأزمات والنزاعات والتحديات وعدم الاستقرار؛[3] وهذا يقود إلى تداول مفاهيم وقيم تتعلق كيفية تحقيق الأمن والتنمية وتصبح هذه المفاهيم و القيم جزءا مسيطرا من الإطار الاجتماعي" البناء "الذي يتفاعل معه الأفراد والجماعات والدول، وفي ظل ذلك التفاعل تصبح ثقافة ضرورة تحقيق الأمن والتنمية هي العامل الأساسي في رسم السياسات العامة.[4]

---

[1] Colin Wight, op cit, P71.

[2] Ibid, P71.

[3] خليل حسين ،المرجع السابق الذكر، ص 31.

[4] المرجع نفسه، ص 32.

المحور الثاني: حاول مجموعة من أساتذة العلاقات الدولية تحت عنوان" التجمعات الأمنية "أو الجماعات الأمنية رسم مجموعة من الدراسات التي استمدت من دراسات **كارل دويتش** كثيراً من الأفكار والمبادئ،[1] من منطلق أن التجمعات الأمنية عندما تشعر مجموعة من الدول بأنها مجموعة واحدة ولديها الإحساس بالانتماء إلى هذا التجمع، وتبدأ هذه الدول بتأسيس مؤسسات و هيئات للحفاظ على السلام والأمن داخل هذا التجمع،[2]وقد ميز الباحثون بين عدة أنواع من التجمعات الأمنية أهمها التجمعات الكبيرة التي يعكسها نظام الأمن الجماعي على الصعيد الدولي، والنوع الآخر هوا لأصغر أو التجمع الإقليمي الذي ينشأ عندما تجتمع مجموعة من الدول لتنشئ نظاماً مشتركاً للأمن، مع احتفاظ كل منها بسيادته واستقلاله .وقد تركزت أغلب الدراسات في هذا المجال في عدة أسئلة مثل :كيف تؤثر القيم والمؤسسات للمجتمعات الأمنية في السياسات الأمنية للدول. وكيف تتغير التجمعات الأمنية .

المحور الثالث: في إسهام البنائية في الدراسات المتعلقة بالأمن والسلام والتنمية، تتمثل في انخراط مجموعة من البنائيين في الجدل المتعلق بمفهوم الأمن القومي فمن المعروف أن مفهوم الأمن القومي كان دوماً يركز على الجانب العسكري ولاسيما خلال الحرب الباردة الذي ارتبط ارتباطاً كبيراً بأدبيات النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، إذ يشكل الأمن القومي المفهوم الأساسي للواقعية في دراسة العلاقات الدولية، إلا أن الاتجاهات الجديدة منذ الثمانينيات من القرن العشرين وبشكل خاص بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي برزت مجموعة من الاتجاهات التي تدعو إلى توسيع هذا المفهوم أي مفهوم الأمن القومي ليشمل جوانب عديدة فضلاً عن الجانب العسكري كالجانب التنموي والثقافي والصحي والسياسي ...إلخ من الجوانب الأخر التي لا تقل اهمية عن الجانب العسكري، وبرز في هذا الاتجاه كتابات **باري بوزان وريتشارد ألمان** فضلاً عن تيار يسمى الدراسات النقدية في الأمن التي تضم مجموعة من الكتاب من أتباع النظرية النقدية أو ما يسمى بمدرسة فرانكفورت،[3] وقد نُشِر العديد من الكتب في هذا الاتجاه الذي يدعو ليس فقط توسيع المفهوم، بل إلى تحويل الاهتمام لهذا المجال من الدراسات، وجعل الاهتمام يتركز على موضوعات أخرى مثل التنمية، الديموقراطية، والبيئة، وحقوق الإنسان، والاقتصاد، والهجرة غير الشرعية والأمراض المستعصية مثل الأيدز وغيره، ومن أبرز الكتاب في هذا المجال نجد **ديفد كامبل** و **كين بوث** وفي خضم هذا الجدل برز مفهوم الأمن الإنساني

---

(1) Immanuel Adler, Security Communities, Cambridge University Press, New York, 1998, P.44

(2) Ibid. p.197

(3) Barry Buzan, The Evolution of International Security Studies, Cambridge University Press, New York, 2009, p16.

الذي يعبر عن أن جوهر الدراسات الأمنية يجب أن يكون الإنسان وليس المادة؛ وهذا ما يعرف بالأمن الإنساني والمنطق الفكري الذي يبني عليه أنصار هذا التيار الجديد رأيهم هو الآتي :[1] ماهو الشيئ الذي نحاول أن نحافظ على أمنه، بمعنى آخر موضوع الأمن بالنسبة إلى أنصار هذا الاتجاه هو الفرد أو الفاعل الأساس في النظام ككل وهو الإنسان، وإذا كان الهدف هو أمن الإنسان فإن مصادر الخطر في هذا المجال متعددة كالاحتباس الحراري، والتمييز العنصري،انتهاك حقوق الإنسان ومشاكل التنمية، هذه الموضوعات كلّها يجب أن تكون الحلقة الأهم من اهتمام الدراسات الأمنية، وفي هذا الاتجاه يكتب **أوليه ويفر وباري بوزان** أن الأمن يجب أن يشمل قطاعات أخرى مثل الأمن الاقتصادي والاجتماعي للإنسان[2]، أما بالنسبة إلى أتباع البنائية فمفهوم الأمن كمفهوم الأناركي أي إن معناه وقيمته تعتمد على ما تجعل منه الدول، وكما قال **الكسندر ويندت** أناركي هي كما يراها ويجعل منها الفاعلون أو الدول ". فبالنسبة إلى الأمن(الأمن كما تراه وتجعل منه الدول) إذاً هو مفهوم يعتمد على عملية البناء الناتجة عن تفاعل الدول مع البناء الاجتماعي في النظام الدولي.[3]

فبعض الأحيان الدول تعتقد في مرحلة معينة أن الأمن القومي بمعناه التقليدي هو الأفضل في حين في وقت آخر أو مرحلة وظروف مختلفة) التطور الاقتصادي، والحفاظ على البيئة، وبناء مؤسسات المجتمع المدني، ونشر الديموقراطية تأتي على أولويات الأمن القومي، بمعنى آخر إن الأمن القومي ليس شيئاً معطى بل هو حصيلة العملية التفاعلية بين الوحدات والبناء ويعكس القيم والقواعد التي تضبط التفاعلات، مما سبق نجد أن النظرية البنائية ترفض افتراض الواقعية عن العلاقات الدولية أو مايسمى بالبلياردو كتصور للعلاقات بين الدول في النظام الدولي،[4] لأنه أغفل العوامل الاجتماعية والثقافية وعلى رأسها مسألة الهوية في سلوك الفاعلين.

هذا يعني أن أنصار البنائية يعملون على وضع منهج أو تصور اجتماعي للعلاقات الدولية مقابل البناء المادي الحتمي الذي تقوم عليه النظريات الوضعية، هذا التصور يعكس العلاقة الجدلية بين الوحدات والبناء، ومحور هذا التصور هو الأفكار التي تربط الطرفين، بذالك نجد أن البنائيين يهتمون بمسألة التغيير ولاسيما دور الأفكار في تشكيل الوعي المجتمعي لما يدور حوله من تغيرات وتفاعلات.

---

[1] محمد أنور فرج ،المرجع السابق الذكر، ص 441.

[2] Barry Buzan, The Evolution of International Security Studies, Cambridge University Press, New York, 2009, p16.

[3] Alexander Wendt, Social Theory of International Politics, op cit, p462.

[4] تيم دان وآخرون المرجع السابق الذكر، ص445..

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن البنائية كنظرية أو مدخل لدراسة العلاقات الدولية وفهمها قد ازدهرت ازدهاراً كبيراً في السنوات العشرين الماضية أي مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إذ وجد فيها العديد من الأكاديميين النظرية الأكثر قدرة على تفسير العديد من الظواهر وفهمها في هذه المرحلة مثل الحروب الأهلية، وانفصال بعض الدول عن دول أخرى وحركات تطالب بالاستقلال وتحمل لواء هويات جديدة، كذلك هناك عودة للثقافة في العلاقات الدولية تعكس طبيعة المرحلة والقضايا التي شهدتها هذه المرحلة، فمن أطروحة صراع الحضارات **لصومائيل هنتنغتون** إلى العديد من الاتجاهات الفكرية الجديدة التي تعكس دور العوامل الاجتماعية في العلاقات الدولية، ذلك كلّه يعبر عن هيمنة الاتجاهات الجديدة في دراسة العلاقات الدولية ومختلف التفاعلات بين مختلف الفواعل.

الفصل الثاني:

تحديات ورهانات

تحقيق الأمن

والتنمية في أفريقيا

مابعد النزاع

إن التعدد الاثني في أفريقيا غالبا ما يمثل أزمة تعايش مختلف الاثنيات واندماجها داخل الدولة الوطنية وعجز الأنظمة السياسية عن التعامل مع الواقع التعدد للمجتمع (الإغراء، أو الإكراه)، بشكل أدى إلى تغير الولاء الوطني إلى الولاء الضيق أي الولاء الإثني، مما فسح المجال لانتشار الظاهرة النزاعية بين الجماعات الاثنية المختلفة، أو بين هذه الجماعات والنظام السياسي، على نحو حال دون خلق ولاء وطني عريض يؤدى إلى التماسك والوحدة الوطنية، وبالتالي فإن أزمة الاندماج الوطني تبدو واضحة حين يظهر النظام السياسي عجزا عن بناء الدولة الوطنية، وحيث تضمحل الرغبة فى العيش معا لدى الجماعات الاثنية المختلفة المشكلة للمجتمع كشركاء متساوين، بشكل يجعل من الصعوبة بمكان إطلاق مصطلح "شعب" على تلك الجماعات التي تعيش على إقليم هذا المجتمع، بل ويجعل من الصعوبة حتى إطلاق مصطلح "دولة" على ذلك الكيان.[1]

المبحث الأول: طبيعة النزاعات الإثنية والتهديدات الأمنية في أفريقيا

إن فشل السياسات واللآليات المنتهجة من قبل الدولة في أفريقيا في انتاج الانتماء الوطني المشترك لأفراد المجتمع والتغلب على معضلة النزاع الإثني والولاء للاثنية، بل في أحيان كثيرة يعتبر جهاز الإدارة في الدولة مصدر لتكريس هذه النزاعات بحكم سياسات التمييز والتفضيل بين الجماعات الإثنية، المتمثلة في التوزيع غير العادل لنواتج التنمية، [2]واحتكار المناصب–المناصب الحساسة خاصة– لجماعة إثنية على حساب الجماعات الأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى نتيجة حتمية وهي اللجوء استخدام العنف كوسيلة تجبر الطرف الآخر للاعتراف بحقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ...إلخ .[3]

وبالتالي فإن عجز الأنظمة السياسية في افريقيا عن حل هذه الأزمات، يكمن إما في فساد هذه الأنظمة وتحيزها لجماعة إثنية على حساب أخرى، مما يضعف قدرتها التوزيعية العادلة على المجتمع – ولو بالحد الأدنى– بمطالب مختلف الجماعات الإثنية، أو لاتساع مساحة أقاليم العديد من الدول، وهو ما يعرقل تحقيق السيطرة على كامل الإقليم ولو كرها، وذلك لضعف البنية التحتية، إما نتيجة لتداخل

---

[1] إبراهيم أحمد نصر الدين، " التنمية والإصلاح السياسي وتعزيز حقوق الإنسان كمداخل وقائية لحل مشكلات اللاجئين في أفريقيا"، بحث مقدم إلى ندوة قضايا اللاجئين فى أفريقيا التحديات الراهنة وسبل المواجهة، القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقيةبكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 20 جوان 2005، ص 6.

[2] أكرم ألفي، "كوت إيفوار :هل ينجح اتفاق باريس في إنهاء الأزمة ؟"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 152 ، أفريل 2003 ، ص224 .

[3] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص 49.

الجماعات الأثنية عبر الحدود مع الدول المجاورة بشكل حال دون إمكانية تحقيق السيطرة على كامل الشعب، وإما نتيجة لتدخلات قوى إقليمية ودولية من مصلحتها تقويض الاستقرار في هذه الدولة أو تلك داعمة الاختلافات الاثنية، وتعرض هذه الجماعة أو تلك للاضطهاد والتهميش على يد الجماعة المسيطرة على السلطة حتما سيؤدي لاندلاع النزاعات على أسس اثنية تكون عادة مدمرة. [1]

من خلال ما سبق نجد أن الجماعات الاثنية في المجتمعات الإفريقية تتحكم فيها العديد من المتغيرات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، ما جعلها تتميز بأربعة خصائص وهي:[2]

الخاصية الأولى: أن الرابطة الإثنية تتميز عن غيرها من الروابط الاجتماعية بكونها رابطة وراثية وليست مكتسبة؛ ومن ثم فهي تقوم على أساس الوعي بالذات.

الخاصية الثانية: أن الجماعة الإثنية تتميز بوجود إيمان جمعي بمجموعة من القيم والمعتقدات يتم التعبير عنها بشكل مؤسسي.

الخاصية الثالثة: تتميز الرابطة الإثنية في إفريقيا بوجود تمايزات واضحة داخل الجماعات الإثنية، ولعل هذا ما يسوِّغ الصراعات الداخلية داخل كل جماعة إثنية، وهو الأمر الذي يزيد من تعقيد ظاهرة التعددية الإثنية في القارة الإفريقية.

رابعا: تتميز الإثنية في إفريقيا بأنها يمكن أن تتلاءم مع المواقف والسياسات المتنوعة والمعقدة بحكم ما تنطوي عليه من ولاءات فرعية متعددة تخلق أزمة الشرعية في الدول الافريقية.

فالتعددية الإثنية طبيعة أصيلة في واقع المجتمعات الإفريقية، الأمر الذي جعلها أحد أهم أسباب الحروب والنزاعات في القارة، ما خلق نوع من عدم الرضا لدى المجموعات الاثنية من السلطة الحاكمة نتيجة الانتماءات الاثنية، وبالتالي مواجهه أزمة الشرعية لدى السلطة الحاكمة، وفي الغالب هده الازمة ينتج عنها نزاعات اثنية، للوصول إلى السلطة في الدولة الواحدة أو دعم الاثنيات في الدولة الأخرى، وبالتالي نجد أنفسنا في تصنيف النزاعات الاثنية في أفريقيا انطلاقا من الحيز الجغرافي الذي تشغله إلى نزاعات اثنية داخل الدولة والنزاعات الاثنية العابرة لحدود الدولة.[3]

---

[1] إبراهيم أحمد نصر الدين، " التنمية والإصلاح السياسي وتعزيز حقوق الإنسان كمداخل وقائية لحل مشكلات اللاجئين في أفريقيا"، بحث مقدم إلى ندوة قضايا اللاجئين في أفريقيا التحديات الراهنة وسبل المواجهة(القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقيةبكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 20جوان 2005)، ص 6.

[2] حمدي عبد الرحمن حسن، التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية، القاهرة، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996، ص 25 – 26.

[3] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص 50.

المطلب الأول: الثروة النفطية في أفريقيا ومثلث الأزمات

تحتل أفريقيا، موقعا مهما في خريطة النفط العالمية، حيث بلغ إنتاج القارة اليومي، 9 ملايين برميل حسب تقرير الجنة الأفريقية للطاقة – أفراك– أي 11 في المائة من الإنتاج العالمي .أما احتياطيات القارة من النفط الخام فتبلغ 80 مليار برميل وفقا التقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أي ما نسبته 08 في المائة من الاحتياطي العالمي الخام، وتتركز هذه الاحتياطيات في خليج غينيا والصحراء الكبرى التي تمثل 05 في المائة من الإنتاج العالمي للنفط اليوم .وتعتبر منطقة نفطية واعدة فهي تعرف نموا قويا في إنتاج النفط كما تستقطب مستثمرين دوليين[1].

كما يتميز النفط الأفريقي بالمميزات التالية:[2]

– إن حقول النفط في الأحواض البعيدة عن الشاطئ في خليج غينيا سهلة التأمين واقل عرضه لخطر التخريب من قبل المجموعات التي تناوئ الدولة الوطنية .

–إن تكلفة استخراج البترول ونوعيته، تلعب دورا كبيرا في جلب المستثمرين الأجانب في افريقيا، إذ أن استخراج البترول أغلى منها في الشرق الأوسط فهذه الحقول تبقى مع ذلك قريبة من مناطق التزود بالنسبة للدول الكبرى.

– ميزة بترول الدول الأفريقية عامة ودول خليج غينيا *أنه من النوع الخام الخفيف الذي يقدم نسبا عالية من البنزين الممتاز .

حيث تعتبر نيجيريا المنتج الأكثر أهمية في المنطقة بنسبة 3.2 في المائة من الإنتاج العالمي و28 في المائة من الإنتاج الافريقي حسب تقرير« BP statistical perview of energy ».

– يعرف إنتاجها تصاعدا سريعا مع الاكتشافات الحديثة في المنطقة أنغولا وغنيا الاستوائية ثم الكونغو برازافيل ثم الغابون والكامرون،[3] كل هذه الثروات بدل أن تكون مصدر تنمية للأفارقة فقد أثارت النزاعات الاثنية.

---

[1] خالد ،حنفي علي"الشركات العالمية..لعبة الصراع و الموارد في أفريقيا ".السياسة الدولية، العدد 169 جويلية، 2007 المجلد 42، ص90 .

[2] حسن، المصدق .البترول الأفريقي يدخل حلبة المنافسة الدولية نقلا عن:

http//www.alnahela.com/misc/nor.php id=2689-0-14-0-n, acceded, 11-04-2018 .

* خليج غينيا هي": منطقة سفلية حدودها الحقيقية أو تعريفها يصعب ضبطه .من الناحية الجغرافية تقع خليج غينيا جنوب شرق الأطلسي كما تستفيد من وضع جيوستراتيجي مهم .فهي على اتصال بكل المناطق الداخلية في أفريقيا .فمن يتحكم في خليج غينيا يتحكم في أفريقيا.

[3] Jean Christophe, servant. Offensive sur l›or noir africain. Op.cit.

حيث شهدت أفريقيا نزاعات داخلية وحروب تضم مختلف تراكيب القوى الفاعلة المحلية والإقليمية تتعلق بالموارد، [1] فالعديد من الدراسات حول النفط في القارة الأفريقية تسميه لعنة الموارد فبدل أن يكون مشجعا للنمو الاقتصادي والتنمية وفرت الموارد النفطية أفريقيا نتائج سلبية .[2]

ففي دراسة قامت بها مجموعة بحث في الإستراتجية الاقتصادية في تحقيق واسع تساءلوا عن كيف أن الذهب الأسود في أفريقيا لا يشجع النمو الاقتصادي والاجتماعي ويمتص الموارد المالية والبشرية للدول المعينة .فهي من أكثر الدول المدينة والأكثر تخلفا، وتعيش حروبا غير منتهية. [3] فهناك علاقة ارتباطية بين اندلاع النزاعات الداخلية المسلحة من جهة، وامتلاك الدول لموارد نفطية، من جهة أخرى كما في حالات عديدة كالسودان والكونغو الديمقراطية وأنغولا والموزمبيق ونيجيريا وسيراليون.[4]

يشير بول كولير Paul collier " سوق الحرب الأهلية" " the market of civil war " أن عدة باحثين قاموا بإجراء تحليل شامل لنحو 45 حربا كبيرة في العقود الأربعة الأخيرة في العالم، ومنها أفريقيا حيث وجدوا أنه كلما زادت نسبة الصادرات من المواد الأولية بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي فان ذلك يزيد من مخاطر حدوث نزاعات .وتلك العلاقة شهدتها القارة الافريقية في منتصف عقد التسعينات من القرن العشرين أصيبت القارة بنحو 16 نزاعا من مجموع 35 نزاعا على مستوى العالم كله، ومثلت المواد الأولية" النفط خاصة"، احد المغذيات الرئيسية لهذه النزاعات[5] .

ومن الإشكاليات التي تعاني منها أفريقيا في مجال النفط ،هي وجود نخب حاكمة فاسدة تستغل عائدات هذه المادة لمصلحتها الخاصة فمن المفارقة انه مع الطفرة البترولية في أفريقيا تتزامن مع فقر متزايد للجماهير وثراء اكبر للنخب الحاكمة وشركائها الدوليين، [6] وبسبب هذه العصابات الانتهازية الانتفاعية في الحكم فقد تدهورت أوضاع الغالبية العظمى من السكان نتيجة لنمو ديمغرافي سريع ونمو

---

[1] مايكل، كلير .مرجع سابق .ص167 .

[2] Enjeux pétrolières en Afrique, on :.
www.politique-africaine.com./ numéros/PDF conjunctures /089127.pdf, acceded, 09-03-2018 .

[3] Group de recherche et de stratégie économique alternative, « le pétrole en Afrique, la violence faite au peuple». Le monde diplomatique, décembre, 2000.

[4] خالد، حنفي علي، المرجع السابق الذكر، ص91

[5] المرجع نفسه، ص 91.

[6] Pétrole, sécurité internationale des états unis et défi du développement en Afrique de l‹ouest, .on :
www.fr stratégie.org/barre frs/publications/ colloques/ 20040914 / pierre-noël .PDF, acceded, 12-03-2018

اقتصادي بطيء إن لم يكن سلبيا .تضاف إلى ذلك كله أثار التوزيع غير العادل للمداخيل، [1] فعلى سبيل المثال في انغولا استقال السيد أنطونيو بييرا Antonio piera من منصبه كأمين المجلس الوزاري الانغولي بعد إعلان منظمة بريطانية لمراقبة الشفافية أنه تم استغلال أموال النفط الانغولي في الدعاية الحكومية للانتخابات العامة سنة 2006 ،[2] أما في السودان فقد ظل النفط احد أهم أسباب النزاعات التي مزقته ورغم أن النزاعات هي تاريخية فالحرب بين الشمال والجنوب هي لأسباب ثقافية ودينية بين المسلمين والمسيحين إلا أنهم توصلوا إلى اتفاق سلام عام 1972 في" أديس أبيبا"، تتمتع بموجبه ثلاث مقاطعات جنوبية باستقلال نسبي في إطار كونفيدرالي غير أن الاكتشافات البترولية في الجنوب عاما بعد ذلك جعل الرئيس السوداني جعفر النميري يلغي بشكل أحادي الطرف اتفاقية أديس ابيبا .وهكذا عادت الحرب من جديد حتى جانفي 2005 أين وقعت اتفاقية سلام نصت على اقتسام السلطة وعائدات النفط ثم اجراء استفتاء في 2011 على استقلال الجنوب الذي استحوذ على 75 في المائة من النفط في السودان.[3] وأيضا في نيجيريا التي تعد ثالث بلد أفريقي يتوفر على امكانات هائلة من البترول دخل في حرب على فيما يعرف بحرب بيافرا انتهت في 1970.

إن عدم الرضى لدى المجموعات الاثنية من السلطة الحاكمة نتج عنه أزمة الشرعية، ففي الغالب هده الازمة ينتج عنها نزاعات اثنيه، وذلك للوصول إلى السلطة في الدولة الواحدة أو دعم الاثنيات في الدولة الأخرى، وتحول الولاء من الوطني إلى الولاء للإنتماء الاثني، وبالتالي أزمة الهوية والاندماج الوطني، ما يجعل السلطة توجه موارد الدولة للجانب العسكري على حساب التنمية، وبالتالي أزمة في التوزيع والفشل الاقتصادي.

أولا: أزمة الشرعية: ارتبطت هذه الأزمة ارتباطا وثيقا بعملية بناء الدولة في إفريقيا والتي كان لها تأثير كبير على السياسات العامة للدولة على المستوى المجتمعي، وتظهر بصورة جلية **بمستويين؛** يرتبط **المستوى الأول** بما يسمى بـــ" أزمة الشرعية السياسية (Political legitimy Crisis) ، والتي تتجسد عبر القضايا المتعلقة ببناء الدولة كالتحول الاجتماعي والتطور الاقتصادي وقضايا

---

[1] بيير بيارنيس، القرن الواحد والعشرين لن يكون أمريكيا، تر: مدني قصري، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003، ص 287.

[2] Braude, pierre Antoine. La chine en Afrique ; Anatomie d'une nouvelle stratégie chinoise, on :. www iss-eu org/ new/anaysise/analy 124 PDF, acceded, 12-02/2018.

[3] Gérard, prunier " Paix fragile et partielle au soudan ", Le monde diplomatique, février, 2005.

الديمقراطية[1]، ويمكن إبراز ذلك من خلال رؤية التفاوت الحاصل في مستويات الشرعية في هذه الدول، إذ فقد الكثير منها التواصل بين الأنظمة السياسية وشعوبها كما سجلت حالات عجز أمني وعدم التوصل لحلول للمشاكل السياسية، الاقتصادية والإجتماعية، وهذا ما يشير لتغير طبيعة السلطة العليا نحو اتجاه أزمة الشرعية .

قد عوضت السلطة أساليب المشاركة السياسية والفعالية بأساليب القمع والإرهاب وفرض قوانين الطوارئ وإلغاء العمل بالدساتير (عادة ما تُعلّق ويتم العمل بالأحكام العرفية)، بحيث نجد في كثير من الأحيان القيادات الحاكمة تقوم بغلق المجال السياسي وتصادره، أو على الأقل تقننه بما يخدم مصالحها وأهدافها، فالانتخابات عادة ما تؤجل عدة مرات مثلما حدث في موريتانيا والنيجر وتشاد.[2]

إن أزمة الشرعية، تعود إلى غياب عملية التنشئة السياسية وفقدان الثقة بالقيادة السياسية، ولعل هذا ما تبرره المظاهرات الشعبية المتواصلة والحركات الانفصالية في نيجيريا والصومال وأنغولا وموريتانيا و مالي والنيجر على سبيل المثال، الصراع لأجل القوة وأخير الخلاف على السلطة، ويبرز ذلك من خلال ظاهرة الإنقلابات العسكرية المتكررة ، وتتصدرها موريتانيا ، حيث بلغت خمسة عشر انقلاب حظي بعض منها بالنجاح فيما مني البعض الآخر بالفشل [3].

أما **المستوى الثاني:** فهو ناتج عن **المستوى الأول،** ويتميز ببروز " أزمة شرعية دولية " international legitimay crisis التي كان أحد إفرازاتها نهاية الحرب الباردة مما أدى في نهاية الأمر لتدخل عدد من الدول القوية في الشؤون السياسية الداخلية للدول الأفريقية كالمشروعان* الفرنسي والأمريكي.[4]حيث تحاول هذه الدولتان التفرد بمناطق النفوذ انطلاقا من خلفية تاريخية بالنسبة لفرنسا، ما يعطيها المسوغ لذلك، أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العظمي بعد انهيار

---

[1] محمد بشير، - الشرعية ممارسة السلطة – دراسة في التجربة السياسية المعاصرة ، في مجلة المستقبل العربي ، العدد 94 ، (ديسمبر 1986) ، ص 36 .

[2] حمدي عبد الرحمن حسن، - المشهد الديمقراطي الراهن في افريقيا "، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، العدد 169 (جويلية 2007) ، ص 56 .

[3] عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية، دراسة في علم الاجتماع السياسي، البنية والأهداف، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، السنة 2002، ص63

* العمل على انشاء القواعد واعادة التموقع في القارة الافريقية.

[4] محمد بشير ، المرجع السابق الذكر، ص 36

الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة، وهذا لضمان تدفق المواد الأولية وتصريف السلع في السوق الأفريقية الواسعة.

ثانيا: أزمة الهوية والإندماج الوطني : هذه الأزمة من الأزمات التي رافقت هذه الأزمة عملية بناء الدولة في أفريقيا، وظهرت في ظل عجز الأنظمة السياسية الإفريقية على خلق وبناء الولاء الوطني حيث عجزت تلك الأنظمة على التعامل مع الواقع الاجتماعي، مما أدى إلى بروز موجات عنف سياسية، إلى درجة أن الدولة أضحت غير قادرة على تحقيق أمن مواطنيها، إن لم نقل أنها أصبحت مصدرا من مصادر اللاأمن.[1]

ما جعل الانتماء الوطني الذي هو في الحقيقة شعور متبادل بين الأفراد يجعلهم متأثرين في سلوكهم بفكرة الوطنية، لأنهم ينتمون لرقعة جغرافية واحدة، ومصالحهم السياسية والاقتصادية واحدة، يتأثرون بمؤثرات واحدة بصرف النظر عن ميولاتهم الطائفية أو الدينية أو مصالحهم الفردية، بمعنى أن الشعور القوي لا يشترط فيه إتحاد الجنس، اللغة، الدين، والتقاليد، لكن لا يمكن إنكار تأثيرها في إذكاء الروح الوطنية .[2]

و تعود أزمة بناء الدولة الوطنية Nation State في إفريقيا إلى التنوع الإثني ، إذ نجد أن معظم الأفارقة في الدولة الإفريقية يعتبرون أنفسهم من اليوروبا، الولوف أو الأكان في المقام الأول ثم الدولة التي ينتمون إليها في المقام الثاني، ما صعّب قضية الولاء الذي حال دون بناء دولة تحقيق وحدة وطنية.[3]

لقد لجأت الدولة الإفريقية ما بعد الاستعمارية، إلى فرض إيديولوجية تنموية تقوم على الترابط مع الغرب، أي أنها احتفظت بكثير من ملامح الفترة الاستعمارية، سيما سياسات القمع والإكراه، فكانت التنمية مجرد وسيلة لتغطية هيمنة الحزب الواحد على الحياة السياسية، بينما مؤسسات المجتمع المدني مع الأحزاب والنقابات والتنظيمات الشعبية حرمت من فرص التعبير عن نفسها، كما فشلت آليات الدولة الحديثة في خلق الحس القومي من خلال الاعتراف بحق المواطنة للجميع على أساس المساواة،

---

[1] عبد الحليم الزيات ، المرجع السابق ، ص 152 .

[2] محمد عبد الغني سعودي ، قضايا افريقيا ، الكويت ، عالم المعرفة ، 1980، ص 193 .

[3] المرجع نفسه، ص 204.

والتغلب على معضلة النزاع الاثني، لأن الأنظمة السياسية في إفريقيا في غالبها مصدر تكريس لنمو هذه النزاعات بحكم سياسات التمييز والتفضيل بين الجماعات الاثنية، سيما من خلال التوزيع غير العادل لنواتج التنمية والتي تتصدر أسباب الاضطرابات الاجتماعية والنزاعات الإثنية، بدل ترقية مفهوم المواطنة، ويبرز ذلك من خلال النقاط التالية :[1]

- العمل على شخصنة الدولة واعتبارها ملكية خاصة من قبل النخبة الحاكمة .
- العمل على إلغاء المعارضة بكل مظاهرها، رغم أنها مرآة النظام السياسي .
- هيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات بما يحول دون استقلالية السلطات الأخرى(التشريعية والقضائية) .
- إتباع أساليب الإكراه ضد الشعب، وذلك لعدم شرعية الحكم بدلا من الاعتماد على سياسات الإقناع التي تدعم الوحدة.
- غلبة المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، واستشراء الفساد بكل أنواعه.
- ربط عملية التغيير بالسلطة دون الأخذ بعين الاعتبار دور القاعدة في ذلك باعتبارها غير مؤهلة، فعادة ما نجد الانتخابات غائبة – كوسيلة ديمقراطية تشاركية لاعتلاء السلطة– مما يدفع لاعتماد وسائل مغايرة كالانقلابات العسكرية أو الإغتيالات.

أو كما يرى بعض المحللين أن مشكل " الدمقرطة" للأنظمة السياسية في دول الساحل الإفريقي، تشدد أشكال الحكم الديمقراطي على حق المواطنين في المساهمة في صنع القرار، لأن دول ذات حكم الفرد الواحد تمارس قبضة ضيقة على السلطة، حتى تحصل على الاستقرار بواسطة التسلط والرعب، مع الإشارة أن الانتقال من حكم الفرد الواحد (الأوتوقراطية) إلى الديمقراطية غالبا ما يترك الدولة من دون رؤية واضحة للطرف الذي يجب أن يمسك بالسلطة، حيث أن الدخول في حالة فراغ في السلطة، يقدم الفرص للجماعات الساخطة كي تحاول الاستيلاء على الحكم.[2]

ومن جانب آخر، إذا ما تم النظر إلى الواقع المجتمعي في أفريقيا، نجده يتكون من قبائل، ترجع أصولها إلى ثلاث انتماءات عرب ، أمازيغ ، وزنوج (نجد تعدد إثني كبير)، ينتشر العرب والأمازيغ في المناطق الشمالية والشرقية لمنطقة الساحل وتوطين زنجي يشمل بافي أفريقيا، مع انتشار العنصر

---

[1] وليم توردوف، ترجمة كاظم هاشم نعمة ، الحكم و السياسة في افريقيا، ليبيا : أكاديمية الدراسات العليا، الطبعة 1، 2004 ، ص 89.

[2] المرجع نفسه، 89.

الأسيوي، هذا التعدد الإثني هو تنوع طبيعي إذا ما تم توظيفه بطريقة فعالة لن يشكل خطرا بل يمكن أن يثري أي منظومة اجتماعية، فالولايات المتحدة الأمريكية تمكنت من تحقيق التجانس الاجتماعي من خلال ضمانها لحقوق كل الأجناس المتواجدة بإقليمها، وأيضا الهند التي يتواجد فيها طيف ديني وإثني، عانت الكثير من الأزمات إلا أنها أستطاعت تجاوز ذلك وتحقق معدلات نمو كبيرة، على عكس إفريقيا المتميزة بتعدد الولاءات نتيجة تعدد الإثنيات و سيادة النظام القبلي، رغم توفر مؤسسات دولاتية ، لكنها لا تؤدي دورها بشكل فعال، لأنها تفتقد إلى الانسجام والتجانس الاجتماعي و التوافق الوطني[1] .

يعود أصل الاختلافات الإثنية في إفريقيا إلى النمط الاستعبادي وتجارة الرقيق التي كانت سائدة قديما، رغم صدور قوانين تمنع الاسترقاق، غير أن النظرة الاستعلائية لا تزال موجودة بين شخص ذو نسب نبيل و بين آخر كان أهله في الماضي عبيدا، كما وُرّث الاختلاف الاثني من الفترة الاستعمارية، إذ قام المحتل بتقسيم الساحل الإفريقي إلى مقاطعات إدارية تخدم الدولة المستعمرة بدون مراعاة الخصوصيات الإقتصادية، الاجتماعية والإنتروبولوجية للمنطقة، وقامت الإدارة الاستعمارية بالتمييز بين الإثنيات، فكانت تستخدم الإثنيات التي تعلن ولائها للسلطة ضد الإثنيات الأخرى المقاومة، وهذه المعطيات منعت الدولة المستقلة من تشكيل هويتها الوطنية.[2]

إن جوهر النزاعات الإثنية وغياب الأمن، يكمن في أن الدولة في إفريقيا لم تعرف عملية تمدن مثلما عرفتها أوروبا إبان المرحلة الصناعية، ثم عصر النهضة والعصر الحديث، بالمقابل كانت الثقافة السياسية السائدة تمثلت في الولاء للقبيلة والإثنية بدلا من الولاء الدولاتي، وكان النمط المعيشي العام السائد هو النمط الزراعي والذي يتناسب مع التنظيم القبلي والإثني، رغم محاولة إنشاء مؤسسات تمثيلية لغرض تحقيق التنمية التي باءت بالفشل في نهاية الأمر.[3]

إن التصدع الإثني والديني أدى إلى الصراع على السلطة والموارد (وهي نادرة) فقد يوجد أحزاب سياسية وجمعيات المجتمع المدني في إفريقيا، لكن ما يحركها هو الاختلاف الديني والإثني، أي الولاء للجماعة الإثنية الضيقة بدل الدولة الوطنية، وهذا ما يعني بأنه في حالة فوز حزب بالسلطة هو في الحقيقة فوز إثنية على إثنيات أخرى،[4] مما يؤدي بالإثنية الفائزة إلى احتكار السلطة، وتهميشها

---

(1) François Tual , **Les Conflits Identitaires ,** (Paris : Ellpses , 1995) , P 155.
(2) Ibid, 156.
(3) Ibid, 156.
(4) Ibid,P.157

لباقي الإثنيات سواء في بناء الدولة أو ترقية السياسات التنموية، وهذا ما يلاحظ في الكثير من الدول الأفريقية.

هذا النموذج النزاعي الإثني القائم على كل اثنية ترى بأن ضمان وجودها الهوياتي يكون فقط من خلال محاربة الاثنيات الأخرى يختلف تماما عن نموذج الدولة – الأمة و التي يتطلب لقيامها توفر توافق مجتمعي، وهذا يعني أن التجمعات الدولاتية في منطقة الساحل الإفريقي مجرد تنظيم اجتماعي فوضوي في الداخل .

بالتأكيد أن واقع منطقة الساحل لا تشهد حياة سياسية فعالة طالما العامل الإثني هو السائد في العلاقات العامة بدلا من العامل الوطني (الروح القومية)، وفي ظل الضعف الحكومي وهشاشة الاقتصاد وهيمنة الإثنية على كافة ميادين الحياة فإن المنطقة تشهد أزمة هوية حقيقية، مادامت القيم الإنسانية (من الحرية ، المساواة و العدالة...) ضعيفة أمام العامل الديني و الإثني .[1]

إن التوظيف السياسي للإثنية بطريقة سلبية لخدمة أطراف داخلية على حساب أخرى، والذي يسهّل لتدخل القوى الدولية خدمة لمصالحها في المنطق، قد عرقل مسار التحول الديمقراطي في المنطقة الذي يدعم الدولة، سيما من حيث مراقبة مجالها الجغرافي والتحكم في مختلف التهديدات، فقد يكون ما يسمى بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يتعلق أساسا بفاعلين يسعون إلى البحث عن الربح من خلال الفوضى السائدة في منطقة الساحل الإفريقيا، مثلما هو الحال لشبكات التهريب المحلية والإقليمية المستفيدة من ضعف المراقبة .

إن إفريقيا تشكل موقع رئيسي للصدمات السياسية والاقتصادية ليس فقط بين النحب الداخلية، وإنما أيضا بين القوى الدولية الكبرى مستغلة العامل الإثني والتردي التنموي كأداة ناجعة في الاختراق والتغلغل في المنطقة، إلا أن النزاعات الاثنية في إفريقيا ليست كلها نزاعات إثنية هوياتية في عمقها، بالنظر إلى أن النزاع الإثني الهوياتي يعني تهديد مجموعة أو أقلية من خلال الإلغاء والتهميش إلى حد الزوال، فالعامل الإثني يعمل على محورين،[2] فقد يكون عامل محرك للصراع على السلطة أو على

---

[1] عبد الرحمان حسن حمدي ، المرجع السابق ، ص 10 .

[2] Mehdi Taje," la réalité de la menace d'armi à l'autre des révolutions démocratiques au Maghreb",on :
WWW.strategie.international.com/3220.pdf , acceded, 29-03-2018

المواردأشكالها والثروة وقد يكون عاملا محركا لمجموعة من المجموعات ضد التهميش بكل أشكاله (السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية، والإثنوهوياتية) نتيجة الضغوط الجغرافية والديمغرافية .

ثالثا: أزمة التوزيع والفشل الاقتصادي: تعكس أزمة التنمية في إفريقيا أحد أهم مداخل التهديدات الأمنية، بسبب حالة اللاعدالة الاجتماعية التي شكلت حلقة مفرغة أبقت المجتمعات الإفريقية رهينة أزمات دائمة، وبسبب اعتمادها على اقتصاديات بيئية ضعيفة يعتمد على المواد الأولية، وطبيعة هذا الاقتصاد لا يساعد على النمو (رغم وجود قدرات وإمكانيات غير مستغلة كالطاقة الشمسية والكهربائية)، حيث قدرت صادرات الخامات بـــ 92 في المائة من مجموع الصادرات، بينما يقل نصيب المنتجات المصنّعة وشبه المصنّعة عن8في المائة، وهو ما أدى للتبعية الاقتصادية وأزمة الفشل الاقتصادي، سيما بروز مهددات جديدة للأمن.[1] فقد تشهد أغلب الدول في إفريقيا انخفاض الناتج الداخلي العام،الأمر الذي يعني بأن النمو الاقتصادي لأغلب الدول ضعيف جدا، بالمقابل انتشار الفقر والمجاعة في المنطقة التي لها انعكاس لبروز التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المنطقة.

المطلب الثاني: الأمن والنزاعات الاثنية في أفريقيا

شكلت النزاعات الاثنية الهاجس الكبير بالنسبة لتحقيق الأمن في الدول الأفريقية، لما لها من تداعيات كبيرة على جميع المستويات، وتقويض لأسس الدولة غير المستقر أساسا، حيث أن هذه النزاعات تأخذ أشكال مختلفة، انطلاقا من التركيب الإثني للمجتمعات.

أولا: النزاعات الإثنية داخل الدولة: لقد أدت السلطوية والتردي الاقتصادي داخل الدولة الوطنية في أفريقيا إلى ايجاد مناخ شديد التنافس بين الجماعات الاثنية على درجة عالية من الشحن، مما تسبب في وجود قدر كبير من القلق لدى الجميع، أفرادا كانوا أو جماعات، ونتيجة لذلك أخذ الناس يتعلقون بهويات أولية جديدة، أدنى من الدولة، كالهويات الاثنية والقبلية والدينية وغيرها، من الهويات الطائفية، ومن خلال هذه الهويات ينتج لديهم إحساس وشعور بالتغلب على حالة عدم اليقين والالتباس والقلق الناتجة عن القمع السياسي،[2] الذي تمارسه السلطة أو لضعف السلطة السياسية وعدم قدرتها على توفير الحاجات الأساسية لأفراد الجماعات الاثنية المختلفة.

---

[1] Seyoum Harneso , " issues and Dilemmas amulet-party democracy in African, I, west African Review , N°2(2002) , P.10.

[2] نولى أكوديبا، الحكم والسياسة في أفريقيا، ترجمة: مجموعة من الباحثين، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، الجزء الأول، 2003، ص 28.

فخلال المدة من 1990 إلى أبريل 1997 اندلعت في إفريقيا أكثر من 30 حربا، كان معظمها داخلياً، وفي العام 1996 وحده، دخلت 14 دولة إفريقية في نزاعات داخلية مسلحة، ناجمة عن عوامل عديدة في مقدمتها العوامل الإثنية التي باتت محفزا أساسيا لإثار النزاعات والحروب في إفريقيا، فبالرغم من وجود عوامل أخرى للصراع مثل الخلافات الدينية، والمصالح الاقتصادية، والصراع على السلطة؛ فإن تلك العوامل لا تحدث في الغالب إلا بعد التفاعل مع العوامل الإثنية، فالإحساس بانعدام العدل من جانب جماعة أو جماعات إثنية معينة يؤدي إلى اندلاع النزاعات والحروب في مجتمع ما،[1] فبالعامل الإثني؛ يستطيع قادة الجماعات الإثنية تعبئة الموارد وحشد طاقات جماعاتهم الإثنية ضد النظام الحاكم أو ضد الجماعات الإثنية الأخرى، وبذريعة الإثنية أيضاً يصوغ أطراف النزاعات مطالبهم، ويؤسسون تحالفاتهم الداخلية والخارجية، وكذا تتكون رؤيتهم لخصومهم بصفة خاصة، وللعالم الخارجي بوجه عام.[2]ومن خلال ما سبق يمكن عرض نموذجين عن النزاعات الداخلية في الدولة الأفريقية المتعددة الاثنيات.

1- المصالح السياسية والنزاع الإثنوديني في كوت ديفوار: معظم سكان كوت ديفوار من العناصر الزنجية، وينقسمون إلى أربعة مجموعات عرقية كبيرة، تنقسم إلى أكثر من 60 مجموعة اثنية، وهي مجموعة كانا(kana) والتي تضم كل من (abron,baoule,) atie, abe,agni)، ثم مجموعة ماندي الشمال(the north mandi) التي تضم dioula, senoufou، والمجموعة الثالثة ماندي الجنوب (the south mand) والتي كل من (yacouba,gagaoa,toura,gouro) ، والمجموعة الرابعة كرو(krou) والتي تضم كل من (dida,goure,bete)،[3] أما بالنسبة للأديان يتقسم السكان إلى 38.6 في المائة من المسلمين و32.8 في المائة من المسحيين و11.9في المائة من الديانات المحلية التقليدية، بينما هناك 16.7في المائة لايتبعون أي ديانة.[4]

---

[1] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص 51.

[2] أيمن السيد شبانة،" الصراعات الاثنية في أفريقيا: الخصائص- التداعيات- سبل المواجهة"، مجلة قراءات إفريقية، المنتدى الإسلامي، العدد السادس، سبتمبر 2010، ص 96.

[3] سيلا علاسان، "ساحل العاج تطورات أزمة مابعد الانتخابات وانعكاساتها على المسلمين"، مجلة قراءات أفريقية، المنتدى الاسلامي،العدد الحادي عشر، جانفي 2012، ص 46.

[4] حسين سيد سليمان، "الأزمة السياسية في كوت ديفوار"، مجلة كلية الاقتصاد العلمية: جامعة افريقيا العالمية، الخرطوم، العدد الأول، جوان 2011، ص 9.

ونتيجة لهذا التنوع الاثني والديني دخلت كوت ديفوار دائرة النزاعات الإثنية عقب وفاة الرئيس هوفيه بوانيه عام1993 حين فشل خليفته هنري بيديه في فرض سيطرته على البلاد التي تضم تشكيلة سكانية مكونة من قبيلة أكانا 42 في المائة، وقبائل" الفولتا "في الشمال الأقل غنى من القسم الجنوبي من السكان، وقد نجح بوانيه في ظل ظروف الانتعاش الاقتصادي وقبضته الحديدية في فرض صيغة، التعايش والبقاء في ظل انقسام البلاد إلى شمال مسلم فقير وجنوب مسيحي غني، إلا أن الأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد جراء تراجع أسعار المواد الخام في السوق العالمية في النصف الثاني من التسعينات أدت إلى تدهور مستوى المعيشة و وارتفاع نسب الفقر في البلاد ليشمل أغلب سكان الشمال، حيث أدى هذا إلى انفجار النزاع الذي أخذ الطابع الإثني، خاصة بعد منع هنري بيديه المسيحي المنتمي للجنوب الحسن أوتارا وهو مسلم من الشمال خوض الانتخابات الرئاسية لعام 1995 بزعم أن أصوله تعود إلى بوركينافاسو، وهو ما يفهم على أنه محاولة لإقصاء الشماليين من الاشتراك في الحكم يدعمه في ذلك البعد الديني ومنه استمرار دوامة العنف[1].

ولقد تجدد النزاع الاثني في كوت ديفوار مع إجراء الانتخابات التي أجريت في 28 نوفمبر 2010 لبتي فاز فيها الحسن واتارا على منافسه لوران غباغبو،[2]حيث أنه في هذه الانتخابات طفت إلى السطح تلك النزعة الاثنية بثوب ديني نتيجة عدم تقبل الرئيس المتنهية ولايته منذ 2005 تنائج الإنتخابات، ما أدى إلى نشوب أعمال عنف في ديسمبر 2010 بين أنصار الطرفين، حيث أعلنت الأمم المتحدة أن 173شخصا قتلوا و471 أعتقلوا و90 شخص تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة، و24 شخص اختفوا قسريا، وهذا كله في الفترة الممتدة من 16إلى21 ديسمبر من العم 2010.[3] كل هذا إن دل إنما يدل على هشاشة الأوضاع في هذا البلد وأنه معرض للنزاع والاضطرابات في أي فرصة سانحة، ويؤكد علة الدور الكبير الذي تلعبه الاثنية في تأجيج هذه النزاعات، تحت الذريعة التنموية من خلال المطالبة بالتوزيع العادل للثروة بين الشمال والجنوب أو سياسية وهي تولي السلطة في البلد .

2- سياسة الإقصاء والنزاع الإثني في غينيا بيساو: تعد دولة غينيا بيساو من الدول ذات التعدد الاثني، حيث تضم أكثر من 25 اثنية، وتشكل الجماعات الإفريقية الأصلية نحو 95 في المائة من

---

[1] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص52.

[2] حسين سيد سليمان، "الأزمة السياسية في كوت ديفوار"، مجلة كلية الاقتصاد العلمية: جامعة افريقيا العالمية، الخرطوم، العدد الأول، جوان 2011، ص12.

[3] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص53.

السكان،[1] البالغ عددهم حسب إحصائيات 2017 حوالي 16 مليون نسمة،[2] ومن أبرز هذه الجماعات الديولا Dyola والتي تضم البلانتا Blanta وهي أكبر جماعة اثنية في البلاد من حيث عدد السكان حيث تمثل حوالي 32 في المائة من عدد السكان، و كذلك البيافدا Byafda، ويتركز البلانتا في منتصف البلاد، ويتفرعون إلى عدة فروع مجموعات صغيرة مثل اثنية الماندينجو Mandingo التي تشكل 13 في المائة من السكان، هذا بالإضافة إلى اثنية بولز peuls ويطلق عليها احيانا فولا fula والمانجاكا Manjaca التي تشكل 14.5 في المائة من السكان،[3] و هناك اثنية البابل papel أو بيلي pele وتمثل 08 في المائة من السكان.[4]

ولقد لعبت الانقسامات الاثنية دورا مهما في اندلاع النزاع في البلاد بسب سياسة التمييز والاضطهاد التي تقوم بها اثنية البيلي – التي تمثل الأقلية – ضد الأقليات الأخرى خاصة البيافدا والبلانتا التي تمثل الأغلبية، مما دفع بالرئيس كومبا يالا الذي ينتمي الى البلانتا الى ممارسة سياسة الاضطهاد الاثني ضد الاثنيات الأخرى خاصة الماندينجو، الانر الذي جعل ماني انسومانى يقوم بمحاولة انقلابية ضد الرئيس كومبا يالا في 22 نوفمبر 2000 لكنها باءت بالفشل ومقتل ماني اتسوماني.[5]

وكانت الجذور الأولى للتمييز الاثني في غينيا بيساو مع وصول الرئيس فييرا إلى الحكم (1980–1986) وشهدت السنوات الأولى من حكمه ثلاث محاولات انقلابية، خاصة بعد قيامه بتعديل الدستور عام 1984 الذي أعطي لحزبه وبالتالي للإثنية التي ينتمي إليها–البيلي– السيطرة على السلطة في البلد، الأمر الذي دفع بنائبه ياولو كوريرا المنتمي لقبيلة البلانتا إلى القيام بمحاولة انقلابية ضده عام 1985 التي باءت بالفشل. وفي جوان 1998 قام أتسوماني ماني بانقلاب على فييرا، ومما ساعده على الانقلاب هو أن معظم أفراد القوات المسلحة من قبيلة الماندينجو التي أيدت ماني ضد فييرا المنتمي لقبيلة البيلي، بالإضافة إلى العامل الاقتصادي نتيجة لتأخر رواتب الجيش، مما دفع فييرا إلى الإعتماد

---

[1] C. I .A .(world fact book 2005),on : www.odci.gov/cia/puplications/factbook/geos/pu.html. acceded:15/03/2018.

[2] (غينيا بيساو)، نقلا عن:

http://www.unicef.org/arabic/infobycountry/guineabissau_26491.html, acceded:15/03/2018.

[3] [1] Tobias Engel, Guinea Bissau, A Seething Country, African Geopolitics, Vol 14, Spring 2004,pp 135,136.

[4] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص

[5] Adekye Abebajo, Building peace in west Africa :Laiberia-Sierra Leon and Giunia Bssau, USA & London, Lynne Rienner Publisher, 2002, pp 131,132.

على الشباب دون سن التجنيد المنتمين لقبيلته لتشكيل مليشيا عرفت بـــ **مليشيا جونتاس**، الأمر الذي أدى بالجيش إلى الانقسام على أساس إثني،[1] كما كان للإثنية دورا مهما في الانتخابات التي جرت في نوفمبر 1999، حيث أن فوز **كومبا يالا** وحصوله على نسبة 72 في المائة من أصوات الناخبين في الدورة الثانية كان نتيجة حصوله على أصوات قبيلة البلانتا التي ينتمي إليها، حيث عمد إلى تمكين أفراد قبيلته على مقاليد السلطة في البلاد(الرئيس- رئيس الوزراء- وزير الدفاع)، فضلا عن هيمنتها على 35 قطاعا من إجمالي 38 قطاع في البلد، بدلا من إحداث توازن بين مختلف العرقيات والاثنيات ما دفع بـــ ماني للقيام بانقلاب عسكري فاشل في 23 نوفمبر2000.[2] وهناك من يرجع النزاع في غينيا بيساو إلى العامل الديني بين المسلمين اللذين يمثلون ما نسبته 50 في المائة من عدد السكان والمسيحيين اللذين يمثلون ما نسبته 10 في المائة والوثنيين اللذين ويمثلون ما نسبته 40 في المائة من عدد السكان،[3] غير أن الواقع يؤكد على الجانب الاثني، حيث أن هناك تحالف بين متمردي غينيا بيساو بزعامة ماني التي أغلبها من المسلمين ومتمردي كازامانس التي ينتمي أغلب أعضائها إلى المسيحيين الكاثوليك، غير أن الرابط بينهم هو الانتماء إلى اثنية البلانتا واثنية البيافدا.[4]هذا مايوضح دور العامل الاثني في غينيا بيساو، بالرغم من عدم نفي دور العوامل الأخرى خاصة السياسية والاقتصادية، وهو الطرح الذي يعزز من سيطرت الجانب الاثني على النزاع في هذا البلد.

3- خصائص النزاعات الاثنية داخل الدولة:

من خلال دراستنا للنزاع الاثني المرتبط بالدين لتحقيق أهداف سياسية، والنزاع الناتج عن الاقصاء على أسس إثنية داخل الدولة نجد أن هناك سمات معينة تميز النزاعات والحروب الداخلية ذات الأبعاد الإثنية في الدول الإفريقية؛ حيث ترتبط فيما بينها ببعض الخصائص المشتركة، وذلك من زوايا مختلفة؛ منها تداخل العوامل المسببة لتلك النزاعات، وتعدد الأطراف المنخرطة فيها، وتنوع الأساليب العسكرية التي يتتبعها الجماعات الاثنية المتحاربة.

---

[1] Adekye Abebajo, Op cit,pp 114-116.

[2] Adekye Abebajo, Op cit,pp, 131,132.

[3] غينيا بيساو، المرجع السابق الذكر.

[4] Tehri Lehtmen, The Military- Civilian Crisis in Guinea Bissau, in : www.conflicttransform.net/Guinea PDF, acceded:15/03/2018.

- **العوامل المسببة للنزاعات**؛ فبالإضافة إلى العامل الإثني توجد عوامل أخرى مثل العامل الديني، الذي وسم على العديد من الدول الأفريقية، وهناك أيضاً العوامل الاقتصادية، وفي مقدمتها الرغبة في السيطرة على الموارد الطبيعية الثمينة والنفيسة والاستراتيجية.[1]

- **الأطراف المنخرطة في تلك النزاعات**؛ إن ما يميزها أنها تتضمن قوات عسكرية من الجيوش الوطنية والأجنبية، والميليشيات التابعة للجماعات الاثنية الداخلية، والمرتزقة الذين يتم تجنيدهم وجلبهم من دول أخرى لتحقيق التفوق العددي خاصة إذا كانت تلك الجماعات تعتبر الأقلية في تلك الدولة، وهذا للوصول إلى تكافئ في القوات، وهذا عن طريق شركات الأمن الخاصة*،التي عادة ما تستثمر في هذا المجال.

- **الأساليب العسكرية المتبعة فيها**؛ فهي تتنوع ما بين الحرب النظامية، وأساليب حروب العصابات غير النظامية، بالإضافة إلى الأساليب غير التقليدية، ومن بينها التفجيرات وزرع العبوات الناسفة ومهاجمة المؤسسات الحكومية[2].

- **نمط النزاعات الاثنية في الدولة الأفريقية**: على الرغم من تعقد وتشابك واقع النزاعات الأفريقية فإنه يمكن القول إجمالاً بوجود ثلاثة أنماط عامة من هذه النزاعات الداخلية؛ وذلك على النحو التالي : [3]

* **النزاعات الإثنية العنيفة(تصفية الآخر)**؛ ولعل منطقة البحيرات العظمى تطرح نموذجاً واضحاً لهذا النمط من النزاعات، وأحد إشكاليات النزاع وعدم الاستقرار في هذه المنطقة يرتبط في المقام الأول بحقيقة الروابط والتفاعلات الاثنية بين التوتسي والهوتو، وعدم تطابقها مع الحدود السياسية الموروثة عن العهد الاستعماري، فإذا كان إجمالي سكان كل من رواندا، وبوروندي يبلغ قرابة ثلاثة عشر مليون نسمة فإن 85 في المائة منهم ينتمون إلى قبائل (الهوتو) موزعين عبر الحدود الرواندية البوروندية مع دول الجوار الأخرى ، فثمة حوالي أربعمائة ألف من التوتسي (وبعضهم من الهوتو) يحاولون اقتفاء

---

[1] أيمن السيد شبانة،" الصراعات الاثنية في أفريقيا: الخصائص- التداعيات- سبل المواجهة"، مجلة قراءات أفريقية،العدد 06، سبتمبر 2010، ص 96.

* ومن أهم الشركات واسعة النشاط في هذا المجال: شركة(Sand Line ساند لاين -Outcomes Executive أوت كوم إكسوكيوتيف - ICI ، وجراي سيكيورتي، ،Defense System ولايف جارد، وتيليسيرفيس، وهوايت ليجون). وتؤدي تلك الشركات كثيراً من الخدمات؛ أهمها :توفير المقاتلين، والدعم اللوجستيي، وإنشاء معسكرات التدريب وإدارتها، وتقوم بالتدريب على تكتيكات الفرق الخاصة، ومواجهة حروب العصابات،ـــ.

[2] أيمن السيد شبانة،" الصراعات الاثنية في أفريقيا: الخصائص- التداعيات- سبل المواجهة"، المرجع السابق الذكر، ص 96.

[3] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص 55.

آثار أجدادهم في منطقة شرق الكونغو الديمقراطية سواء في مقاطعة شمال كيفو (البانيا رواندا) أو في مقاطعة جنوب كيفو (البانيا مولينجى).[1] وهناك قرابة المليون من الهوتو موزعين على الحدود التنزانية مع كل من رواندا، وبوروندي، أضف إلى ذلك عشرات الآلاف من (التوتسي، والهوتو) الذين يعيشون في منطقة الحدود الأوغندية الرواندية،[2] ولا سيما في مقاطعة (كيسورو) ولا يخفى أن هذه الروابط العرقية هي التي خلقت تحالفات سياسية إقليمية كتلك القائمة بين نظام حكم الرئيس موسيفيني في أوغندا ونظام حكم الأقلية من (التوتسي) في كل من رواندا، وبوروندي ، ومن جهة أخرى فإن الهوتو يجدون تعاطفاً من قِبَل دول مثل :تنزانيا، وكينيا، والسودان[3]التي تنتشر فيها هذه الإثنية.

* **النزاع المؤدي للدولة المنهارة** : لقد ظهر هذا النمط الجديد من أشكال الدولة الأفريقية خلال الحقبة الجديدة للعولمة؛ حيث أطلق عليه اسم (دولة أمراء الحرب المحللين) مثلما هو الحال في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبريا، وسيراليون، والصومال، ونتيجة النزاعات التي يشهدها النسيج الاجتماعي لهذه المجتمعات فإن النخب المحلية والإقليمية تحصل على أرباح خيالية من خلال عمليات النهب والسلب المنتظمة للموارد الطبيعية التي تتمتع بها هذه الدول .

* **النزاع المرتبط بتغيّر الأنظمة (التحول الديمقراطي)**: لقد أدت ظروف التحول الديمقراطي التي شهدتها كثير من الدول الأفريقية منذ أواخر الثمانينيات إلى حدوث اضطرابات أدت لاندلاع نزاعات عنيفة بين مختلف المجموعات الاثنية، سواءً تلك التي تحاول الحفاظ على الوضع القائم الذي يعزز لها امتيازاتها في الحكم، بما يضمن لها المصالح على المستويات الأخرى خاصة الاقتصادية، أو تلك التي جاءتها الفرصة لتولي الحكم لشعورها بالتهميش من قبل المجموعة الأخرى التي كانت في السلطة، ويفسر البعض ذلك بأن حالة الانفتاح والحرية السياسية تؤدي إلى ظهور التناقضات والانقسامات المجتمعية التي ظلت مكبوتة فترة طويلة في ظل نظم الحكم التسلطية الاستبدادية التي لم تتح الفرصة لآخر بالمشاركة، ولاسيما إذا كانت جماعة إثنية معينة مسيطرة على الحكم، وتقوم بقمع الجماعات الأخرى إذ كان التحول الديمقراطي لا يضمن بالضرورة احتواء التناقضات الاثنية للمجتمع، أو النزاعات الداخلية في الدول الأفريقية، وهو ما حدث في كل من سيراليون ونيجيريا وكوت ديفوار،

---

[1] أيمن السيد شبانة،" الصراعات الاثنية في أفريقيا: الخصائص– التداعيات– سبل المواجهة"، المرجع السابق الذكر، ص 96.

[2] حمدي عبد الرحمن حسن، نفس المرجع، ص 49.

[3] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص 55.

وأنجولا، وبوروندي.[1] وأيا كان الأمر فإن حدة النزاعات الاثنية والسياسية في الواقع الأفريقي ترتبط بدرجة الاستجابة لمطالب الجماعات الاثنية، فثمة مطالب قابلة للتفاوض مثل: المطالبة بالمساواة بين الجماعات الاثنية المختلفة في عملية توزيع الثروة والسلطة؛ فالجماعة أو الجماعات المهيمنة في المجتمع تسعى دوما إلى الحفاظ على الوضع القائم الذي يضمن لها الهيمنة على باقي الجماعات الاثنية المنتشرة في الدولة[2].

ثانيا: النزاعات الاثنية ذات الأبعاد الاقليمة

تتسم النزاعات الإثنية الإفريقية بخاصية الانتشار عبر الحدود بين دول الجوار ما يعطيها صبغة الاقليمية، ويعد النزاع بين الهوتو والتوتسي في رواندا مثالا واضحاً على ذلك، حيث امتد هذا النزاع إلى شرق الكونغو الديموقراطية، ومنه إلى باقي أرجاء الدولة، ثم انتقلت آثاره إلى دول البحيرات العظمى حيث تحول النزاع إلى نزاع إقليمي، ويعود ذلك إلى حدوث نزاع إثني داخل دولة ما قد يكون مقدمة أو عاملا مساعدا في حدوث نزاعات مماثلة في دولة أخرى أو أكثر وهو ما يُعرف باسم،(أثر العدوى)*، وهو انتقال النزاعات الداخلية إلى دول الجوار، وانتشارها عبر الحدود الإقليمية؛ من خلال تأثيرها على المجموعات الاثنية في الدول المجاورة الذين يدركون حقيقة هذه النزاعات وخاصة إذا أخذت أبعادا سياسية، ما يجعلهم يستعدون للانخراط في نزاعات مماثلة ضد الأعداء المحليين داخل دولهم، وبالتالي انتقال النزاعات الإثنية إلى دول الجوار؛ يدفع تلك الدول إلى التأثير في مسارات النزاعات الداخلية وتطوراتها في الدول التي انطلقت منها تلك النزاعات، وهو ما يسهم في تعاظم آثارها بشكل ربما يقوض الاستقرار السياسي في المحيط الإقليمي للنزاع، وعلى سبيل المثال؛ أدى امتداد النزاعات الداخلية في ليبيريا وسيراليون إلى توتر العلاقات دول حوض نهر مانو الثلاث ليبيريا، سيراليون، غينيا، وهو ما تكرر أيضاً مع اندلاع النزاع المسلح في دارفور عام 2003، حيث أدى ذلك إلى توتر العلاقات بين

---

[1] حمدي عبد الرحمن حسن، - الصراعات العرقية والسياسة في أفريقيا:الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل"، مجلة قراءات أفريقية،المنتدى الإسلامي، العدد الأول، أكتوبر 2004، ص 49.

[2] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص 56.

* وهي طريقة غير مباشرة لتجاوز أعمال جماعة توفر الإلهام والمبادئ التوجيهية التي تتواجد في قاعدة الأعمال الإستراتيجية لجماعة أخرى في بلد آخر.

السودان وتشاد، وحدوث اشتباكات عسكرية في المناطق الحدودية بينهما.[1]، وهذا ما يشكل تهديد كبير للأمن الإقليمي نتيجة نزاع إثني ذو أبعاد إقليمية.

ولعل أكبر منطقة تأثرت بهذا التفاعل النزاعي بين الجماعات الاثنية بين الدول، منطقة البحيرات الكبرى التي كانت مسرحا لأفضع وأكبر إبادة جماعية بين الهوتو والتوتسي سعيا منهما لتطهير مناطق النفوذ التي تتواجد بها في منطقة البحيرات الكبرى، وبالتالي فإن هذا النزاع يمثل نموذجا للنزاعات الاثنية العابرة للحدود الوطنية في أفريقيا وما لها من تأثير على البنية المجتمعية في الكثير من الدول ذات النسيج المجتمعي ذو الامتدادات إلى الدول المجاورة.[2]

1- النزاع بين الهوتو والتوتسي: إن النزاع الذي شهدته منطقة أو لإقليم البحيرات الكبرى بين قبائل التوتسي الرعاة وهم الأقلية الحاميّة النيلية، وقبائل الهوتو الذين يعملون في زراعة البن والشاي وهم الأغلبية الحاكمة في رواندا، انعكس على العلاقات ما بين هاتين المجموعتين الاثنيتين في بوروندي، حيث يأخذ النظام الحاكم طابعاً عكسياً، فالأقلية من التوتسي في بوروندي هي المسيطرة على السلطة، حيث تحاول الأغلبية من الهوتو أن تنتقم لتجنيد قبائل التوتسي في بوروندي إلى القوات المتمردة في رواندا، ولقد كانت التراكمات التاريخية وأساطير*خيالية فرضت أوضاعا مهدت لنزاع إثني هو الأعنف الذي عرفته أفريقيا والتصعيد من حدته وأخذ أبعادا إقليمية خطيرة راح ضحيتها مئات الآلاف من الضحايا، وقد لعب الدور الكبير في هذا النزاع بين المجموعتين الجانب التاريخي الاستدماري الأوروبي في المنطقة، فجغرافية دولتي بوروندي ورواندا تتصف بطبيعة بركانية صعبة التضاريس شكل الملاذ للسكان الفارين من حملات و هجمات تجار الرقيق الرائجة في ذلك الوقت في المنطقة، خصوصاً في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، لتمثلا ملجأ آمنا يقصده الهاربون والمطاردون، من قبل

---

[1] أيمن السيد شبانة،" الصراعات الاثنية في أفريقيا: الخصائص- التداعيات- سبل المواجهة"، مجلة قراءات أفريقية،المنتدى الإسلامي العدد 06، سبتمبر 2010، ص 96.

[2] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص57.

*من هذه الأساطير والمرويات الشعبية قصة «الأصول» التي تتحدث عن بداية تاريخ رواندا بحكم كيجوا Kigwa الذي نزل من السماء، وأنجب ثلاثة أبناء هم جاتوتسي وهو أصل التوتسي، وجاهوتو وهو اصل الهوتو، وجاتوا وهو أصل التوا، وعندما أراد كيجوا أن يختار خليفته في الحكم، عهد إلى كل ابن من أبنائه الثلاثة بإناء من اللبن، وطلب منه أن يحافظ عليه حتى الصبح، فما كان من جاتوا إلا أن شرب إناءه، بينما أهمل جاهوتو إناءه فانسكب منه اللبن، وأما جاتوتسي فقد ظل متيقظا وحافظ على إنائه.

المستدمرين الأوروبيين، وفي النتيجة ازداد أعداد سكان البلدين، وتنوعت أصولهم وسلالاتهم بفعل الهجرة إليهما.[1]

كما شكل الإرث الاستدماري عاملاً من عوامل النزاع الاثني فيما بعد حيث ينقسم السكان في رواندا الذين يتجاوز عددهم 7 ملايين نسمة إلى ثلاث فئات اثنية حيث يمثل الهوتو ما يقرب من 85 في المائة من عدد السكان والتوتسي 14 في المائة والتوا 01 في المائة.[2] أما بوروندي الذي ينقسم بدوره إلى ثلاث جماعات اثنية حيث يشكل الهوتو غالبية السكان بنسبة 75 في المائة من عدد السكان، أما التوتسي فيمثلون نسبة 24 في المائة، أما التوا فيمثلون مانسبته 01 في المائة من عدد السكان،[3] إلا أنه مثلا ضم حكم التوتسي في كلا من رواندا وبوروندي، بالرغم أنهم لا يمثلون أقلية من السكان في كلا البلدين، وذلك من خلال حكم عسكري صارم، والدولتان وريثتا مملكتين كانتا تعرفان بالاسم نفسه توارثتهما أسر مالكة من التوتسي إلى أن احتلتهما ألمانيا، وبعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى وضعتهما الأمم المتحدة تحت الانتداب البلجيكي إلى أن تحقق لهما الاستقلال عام1962، وقبل ذلك أصدر الحكم البلجيكي عدداً من المراسيم مكنت الهوتو من دخول ميادين السلطة، واستناداً إلى أغلبيتهم أزاحوا هيمنة التوتسي التاريخية عام1961.[4]

وقد أدى إتباع سياسات اقتصادية تمييزية وغير متوازنة إلى استشراء ظاهرة الفساد في المجتمعات الإفريقية، فخضوع موارد الدولة لسيطرة الحزب الحاكم، واستخدامها لتحقيق مصلحة فئة معينة على حساب المصلحة العامة للبلاد، بل والأكثر من ذلك كان من الصعوبة بمكان الفصل بين الثروة الوطنية والثروة الشخصية لرئيس الدولة، وقد استغلت موارد الدولة في تحقيق ثروات خاصة ضخمة، وهو ما مكن من تدعيم وتقوية قبضة الحكام على السلطة. وشكلت الحروب الأهلية في أحد

- -ووفقا لتصرف كل من الثلاثة تحدد مصيرهم في الحياة، فأصبح لجاتوتسي وحده الحق في الحكم، وأصبح جاهوتو خادماً له، أما جاتوا فقد أصبح مطروداً منبوذا من المجتمع.-

[1] عطا حسن البطحاني، "نزاعات اقليم البحيرات الكبرى يؤججها عسف التاريخ وثراء الجغرافيا وأطماع الخارج"، مجلة آفاق المستقبل، العدد 17، جانفي 2013، ص 45.

[2] محمد عبد القادر ناجي، (أثر العوامل الداخلية والخارجية في عدم الاستقرار السياسي في أفريقيا)، نقلا عن:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=144192, acceded:29-12-2017.

[3] خالد حنفي علي، (اتفاق بوروندى وتأثيراته على البحيرات العظمى)، نقلا عن:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221044&eid=4846, acceded:29-12-2017.

[4] حمدي عبد الرحمن حسن، (صراع البحيرات العظمى): صناعة محلية وخبرة أجنبية، نقلا عن:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/307ee9b3-31da-40fb-9471-5c8b09471462, acceded : 21-12-2017.

جوانبها صراعاً من أجل الثروة والمكاسب الاقتصادية التي أصبحت هدفاً في نفس الوقت الأمر الذي أجج من حدة النزاعات الاثنية؛ فهي هدف في ضوء الظروف الاقتصادية الصعبة، وفي نفس الوقت أداة لتمويل الاحتياجات العسكرية للجماعات المتنازعة.[1] فترتب على هذا الوضع خسائر مادية ضخمة في كل من رواندا وبورندي،حيث بلغت نسبة النمو الفعلي 02.8 في المائة في رواندا، و01.1 في المائة في بورندي، وبلغ حجم الخسائر 32 في المائة في رواندا خلال فترة النزاع (1996– 2001)، و37 في المائة في بورندي خلال فترة النزاع (1993–2005) من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يعادل 8.4 مليار دولار في رواندا، و5.7 مليار دولار خسائر من الناتج المحلي الإجمالي،[2] وهي مبالغ كان بالإمكان استغلالها في المشاريع التنموية وتحقيق الأمن لشعوب المنطقة.

فالاثنية تعد أكبر مهدد لاستقرار الدول والشعوب أذا ما تسيست زأخذت أبعاد سياسية وتم توظيفها من قبل القادة، حيث كان للجانب السياسي دور في النزاع الاثني في منطقة البحيرات الكبرى، ففي عام 1972 انتخب رئيس من الهوتو في بوروندي، وهو **جوفينال هابياريمانا**، و أعيد انتخابه حتى عام 1988هذا في ظل مقاومة مستمرة من متمردي التوتسي، وبعد سلسلة من الأحداث، تم توقيع اتفاقية سلام عام 1993، إلا أن القتال تجدد بين متمردي التوتسي وسلطة الهوتو، وبلغ ذروته عام 1993 بمقتل رئيسي البلدين، الرواندي **هابياريمانا** والبوروندي سبيريان نتاريااميرا،[3] **وشكل** مقتلهما بداية لعمليات انتقام و إبادة ذات أبعاد إثنية، في محاولة للتخلص من أقلية التوتسي في رواندا، قتلت الأغلبية الهوتو 800ألف شخص أغلبهم من المدنيين بصورة منظمة في 100 يوم فقط، وهو أسوأ معدل للقتل في تاريخ الحروب التي عرفتها البشرية،[4] وعبر مئات الآلاف منهم إلى الدول المجاورة داعمين لقوات التوتسي، التي بدورها دخلت كيغالي عاصمة رواندا، وأسقطت حكم الهوتو، وعمّت روح انتقامية بين المجموعتين

---

[1] Sahr Jhon Kpundh, "Limiting Administrative corruption in Sierra Leone", The Journal of Modern African Studies, (Cambridge: Cambridge Uni. Press, vol.32, no.1, 1994), p140

[2] مولوجيتا جيبرهيوت، جيتاشو زيروا، الأساليب التعاونية لحل الصراعات في أفريقيا، ورقة عمل مقدمة إلى معهد الدراسات الخاص بقضايا الأمن والسلم في أفريقيا، جامعة أديس أبابا، أثيوبيا، 5 فيفري 2013، ص5.

[3] أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والحركات والجماعات العرقية، المرجع السابق الذكر،ص 212.

[4] تحليل الصراعات، معهد السلام الأمريكي، النسخة الثالثة، فيفري 2006، ص 2.

الاثنيتين، دفعت الهوتو للهروب إلى الدول المجاورة :الكونغو وبوروندي وأوغندا.[1] الأمر الذي حول هذا النزاع إلى نزاع ذو أبعاد إقليمية كانت نتائجه كارثية على المنطقة.

سعى التوتسي إلى القضاء على متمردي الهوتو في الكونغو .وبالطبع غذى وجود اللاجئين في شرق الكونغو حركات تمرد عام 1996، وإثر ذلك اتهمت حكومة الكونغو كلاً من رواندا وبوروندي وأوغندا بشن حرب ضدها، إذ خاضت القوات الكنغولية معارك داخل الكونغو ضد ثوار التوتسي، الذين كانوا يهدفون إلى القضاء على قواعد الدعم للهوتو وسط اللاجئين .وفي عام 1997 قال رئيس رواندا "إن دول البحيرات قد اتفقت على مساندة الثوار ضد حكم موبوتو في الكونغو"، وقد حدث ذلك، إذ سرعان ما تولى الحكم لوران ديزيريه كابيلا، خصم موبوتو التاريخي .ونزح الهوتو إلى الدول المجاورة.[2]

2- إنتقال العدوى؛ النزاع في الكونغو الديمقراطية :

إن النزاع في الكونغو هو ترجمة وانعكاس واضح لحقائق التوزيع السياسي والجغرافي للجماعات الاثنية داخل الكونغو التي تحوي أكثر من مائتين وخمسين مجموعة اثنية اهمها المونغو، والكونغو، الكاتنجا، السونجي، اليانزى، الأزاندى، الياكا، التيكي الكوبا، اللاما، الألور، الرانجا والبيمبا، وهذه الاثنيات هي مجموعات لها ثقلها بالرغم من وجود إثنيات أخرى،[3] وهناك مجموعات اثنية صغيرة في الكونغو، من بينها مجموعة التوتسي، وهي مجموعة نزحت إبان الحقبة الاستعمارية من رواندا، واستوطنت شرق الكونغو، وتطمح للوصول إلى حكم البلاد بأسرها بمساندة من رواندا وأوغندا، وهذا ما يوضحا الارتباط بين اثنيات الكونغو وأثنيات رواندا التي شهدت وتشهد أفظع موجات العنف والقتل والاستئصال المبني على أساس اثني لما لقيته هذه المجموعات من دعم خارجي.[4]

سادت مشاعر الإحتقان والكراهية ضد المواطنين من أصول توتسية، ما أدى إلى فرار مليون لاجئ من إثنية الهوتو عام 1994 إلى منطقة كيفو في الكونغو بعد مذابح مروعة في رواندا ضدهم، وزادت

---

[1] أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الاقليات والجماعات والحركات العرقية، المرجع السابق الذكر، ص 213.

[2] عطا حسن البطحاني، "نزاعات اقليم البحيرات الكبرى يؤججها عصف التاريخ وثراء الجغرافيا وأطماع الخارج"، مجلة آفاق المستقبل، العدد 17، جانفي 2013، ص 45.أنظر أيضا: عبد السلام ابراهيم البغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية،2000، ص 212،224.

[3] محمد وقيع الله، (دور العامل الأثني في السياسات الافريقية: انخراط سبع دول في حرب الكونغو)، نقلا عن:
http://www.albayan.ae/one-world/1998-10-23-1.1020636, acceded:11-12-2017.

[4] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص 60.

سياسات موبوتو سيسيسيكو رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية من حدّة الأزمة، وبدأت حملة تنحيته في أكتوبر من عام 1996وتشكّل تحالف من جماعات البانيا مولينغي والماي ماي وجماعات معارضة أخرى، بزعامة لوران كابيلا، تمكن من انتزاع السلطة خلال سبعة أشهر بدعم من دول الجوار(رواندا وبوروندي وأوغندا.) وما لبث التحالف، الذي قاده كابيلا، أن تفكك في أوت 1998، إذ نشأت معارضة لنظام لوران كابيلا شرق البلاد، يتكون من جماعة **البانيا مولينغي**، اتهمته بالفساد والمحسوبية وحصر الامتيازات في أفراد جماعته العرقية في إقليم **الشابا**، وتخلت دول الجوار عن دعمها لنظام كابيلا بسبب تسلل جماعات معارضة لأنظمة هذه الدول من معسكرات اللاجئين في الكونغو،[1] وشنّها هجمات ضد رواندا وأوغندا وبوروندي. وهكذا، لا يمكن عزل النزاعات في الكونغو عما يحدث في منطقة البحيرات، ولم ينقذ حكم جوزيف كابيلا(كابيلا الابن خلف أباه، الذي اغتيل مطلع عام 2001) إلا بتدخّل منظمة دول جنوب أفريقيا(تجمع التنمية لدول الجنوب الأفريقي السادكSADC) الذي أعاده إلى السلطة، وإن كانت الحكومة المركزية لا تستطيع فرض هيبة الدولة في شرق البلاد، حيث جيش الرب ولوردات الحرب، يسيطرون على المنطقة، [2] فقد أضعفت النزاعات الكونغو الديمقراطية بعد غتيال لوران كابيلا وتسلّم ابنه جوزيف مقاليد السلطة، أدى وصول زعماء من التوتسي إلى الحكم في رواندا وبوروندي إلى ظهور دولة أوغندية قوية إقليمياً ملأت الفراغ الحاصل، ولا يختلف نمط النزاع في بوروندي كثيراً عما جرى في رواندا والكونغو، فبعد سلسلة من الانقلابات والحروب آلت مقاليد الأمور في بوروندي إلى التوتسي عام 1996 بعد انقلاب عسكري أتاح لها الاستلاء على السلطة التي كانت في يد الهوتو.[3]

المطلب الثالث: ما بعد النزاعات الاثنية في أفريقيا

كان لظاهرة النزاعات والحروب ذات البعد الإثني دور في خلق معظلة مجتمعية شاملة؛ مما جعل نتائجها شاملة أيضا لجميع مكونات المجتمع سياسيا وأمنيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وتنمويا، وتنبع أهمية تناول هذه التداعيات من حقيقة هامة مفادها أنها قد تكون في حد ذاتها سبباً وعاملاً من عوامل تجدد النزاعات ذات أبعاد إثنية مرة أخرى وامتدادها للدول المجاورة فيما يعرف بتأثير العدوى، نتيجة الإمتدادات الإثنية، وبالتالي نكون أمام وضع ما بعد النزاع من خلال مايلي:

---

[1] عطا حسن البطحاني، "نزاعات اقليم البحيرات الكبرى يؤججها عسف التاريخ وثراء الجغرافيا وأطماع الخارج"، مجلة آفاق المستقبل، العدد 17، جانفي 2013 ، ص 43.

[2] المرجع نفسه ، ص42.

[3] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص 61.

أولا: انهيارالمؤسسات وفشل الدولة: يعد انهيارالمؤسسات وفشل الدولة، النتيجة الأبرز والأكثر خطورة للنزاعات الإثنية في العالم بصفة عامة، وفي إفريقيا على وجه الخصوص، ويرتبط ذلك بحداثة نشأة الدولة الإفريقية نفسها، والإخفاق في بناء الدولة الأمة، ومن ثم تناقص الشعور بالانتماء للوطن، في مقابل ازدياد الشعور بالانتماءات الضيقة –الإثنية والقبلية وحتى الإقليمية– على حساب الدولة الوطنية[1].ويمكن أن نبرز نموذجين لفشل الدولة وانهيار المؤسسات وهما: الفشل والانهيار الشامل، والفشل والانهيار الجزئي.

ففي حالة الفشل والانهيار الشامل تؤدي الفوضى الناجمة عن النزاع الإثني إلى الإطاحة بنظام الحكم القائم، ومن ثم تنهار مؤسسات الدولة وتتداعى أسسها السياسية وركائزها القانونية، وهنا تصل مستويات العنف إلى حدودها القصوى، وتتحول الدولة إلى مجموعة من الأقاليم المنفصلة التي يسيطر عليها أمراء الحرب وعادة ما يكونوا من زعماء المجموعات الإثنية، وتعد ليبيريا عقب اغتيال **صمويل دو** عام 1989، والصومال عقب سقوط نظام **سياد بري** عام 1991، الحالتين الأكثر تمثيلا للانهيار الشامل للدولة في أفريقيا.[2]

أما الحالة الثانية وهي الفشل والانهيار الجزئي فهو ضعف سلطة الحكومة فساد مؤسساتها الأمرالذي ينجم عنه عجز الدولة عن فرض سيطرتها على جميع أقاليم الدولة، ويتسم هذا النمط في أغلب الأحيان بأنه مؤقت، ويقتصر على فترة محددة من النزاع. [3]مما يغري الجماعات الاثنية مواصلة الأعمال القتالية، ولكن دون أن تتمكن من بسط سيطرتها على جميع أقاليم الدولة، ويبدو ذلك واضحا في معظم النزاعات الإثنية في إفريقيا، كما هو الحال في إثيوبيا في عهدي مانجستو هايلي ميريام وهيلاسيلاسي أوغندا حيث تسيطر جماعة (جيش الرب للمقاومة) على بعض الأجزاء في شمال البلاد وغربها ونيجيريا.[4]

---

[1] أيمن السيد شبانة، المرجع السابق الذكر، ص 98.

[2] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص 62

[3] خليل لعناني، "العوامل الداخلية لتأكل مؤسسة الدولة في أفريقيا"، مجلة آفاق أفريقية، المجلد الثاني، العدد السادس، 2001، ص 72.

[4] أيمن السيد شبانة، المرجع السابق الذكر، ص98.

وأمام هذا الوضع الذي تفقد فيه الدولة سلطتها على إقليمها وممارسة صلاحياتها، نكون أمام ما يعرف بالدولة الفاشلة، التي حسب **ويليام أولسون William Olson** هي "الدولة التي تواجه مشاكل حقيقية تعرض وحدتها وبقاءها واستمرارها للخطر".[1]

أما بالنسبة **لرونالد زيمرمان Roland Zimmerman** فهو يرى أن الدولة الفاشلة "هي الدولة التي لا تملك قوة أو سلطة شرعية على إقليمها وهي الدولة التي لا تستطيع القيام بوظائفها الأساسية وخاصة احترام القانون ".[1]

في حين يرى مركز أبحاث الأزمات في كلية لندن للدراسات الاقتصادية فإن الدولة الفاشلة تعبر عن "حالة انهيار الدولة أو الدولة العاجزة عن أداء وظائف التنمية الأساسية وحماية أمنها، وفرض سيطرتها على أراضيها وحدودها"[2]. بينما يشير معهد "Stratigic Assement" إلى أن الدولة الفاشلة هي الدولة الغير قادرة على تسيير تحديات النزاعات الاثنية والعشائرية، والقبلية أو الدينية، مما يؤدي لفوضى داخلية وانتهاكات لحقوق الإنسان التي تبدأ بانهيار دولة القانون مما يؤدي إلى ازدياد حركة اللاجئين سواءً اللجوء الداخلي أو اللجوء الخارجي في الدول المجاورة أو حتى الدول البعيدة أين يبحث اللاجئ عن الحياة الكريمة.[3] وأمام هذا الوضع فإن الدول الإفريقية التي تعاني من النزاعات الاثنية وعدم الاستقرار، وتراجع قدرتها في السيطرة على كافة أقاليمها، وتوفير المناخ المناسب لمختلف الاثنيات للتعايش فيما بينها، وكذا وتوفير الحاجات الاساسية لهم دون تمييز حسب هؤلاء، وبالتالي فإنها أمام معظلة الدولة الفاشلة كما هو حاصل في العديد من الدول خاصة دول "الربيع العربي" التي فقدت فيها الدولة السيطرة على معظم أقاليمها كما هو الحال في سوريا واليمن وليبيا.[4]

ثانيا: معظلة اللاجئين؛ التدفق والاستيعاب: تشكل معظلة اللاجئين العقبة الكبيرة التي تواجهها الدول والمنظمات الدولية، حيث يكون الانسان الضحية الأولى في النزاعات الاثنية التي تشهدها الدول

---

[1] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص 62.

[1] Robert Schutte, La sécurité humaine et l'Etat Fragile,on : http://www.peacecenter.sciences-po.fr/journal/issue3pdf/issue3_FF_Robert-Schutte.pdf, acceded, 29-04-2018.,

[2] Oumar ba ,Dorly castaned et Maria Guabrielsen, les états fragiles constituent ils une menace pour la sécurité international,on : www.peacecenter.sciences-po.fr/conf-etats fragiles, 29-04-2018.

[3] Maurice Ronai. Failed states,on : www.cirpes.net/article-pdf.php3 ?id-article=83, 07-05-2018..

[4] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص 62.

الأفريقية، ففي مخيمات اللاجئين، في الدول المستضيفة يوجد العديد من الأفراد خاصة النساء والاطفال والمسنين، أين يعانون من تغييب لحقوقهم الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها من الحقوق والحريات الأساسية، هذه الحقوق التي غالبا ما يصادرها الحكام المحليون نتيجة للانتماء الاثني أو الديني أو اللغوي أو السياسي، كما يعاني أيضا الإنسان الأفريقي من تغييب حقوقه المجتمعية التي تُصَيِّرُهَا الدوائر الدولية المختلفة ومؤسساتها لصالحها(تنفيذ اجندات الدولة الأم أو خدمة مصالحها على حساب الجانب الانساني) مقابل توفير تسهيلات وضيعة ومبتورة مثل توفير حيز صغير للمأوى وملبس ومأكل، والتي هي أشياء ضرورية لحياته،[1] بل هي من حقوقه الأساسية حسب الأعراف والاتفاقيات والقوانين الدولية.

وعلى الرغم من الاتفاق المبدئي على اتساع نطاق معظلة اللاجئين في إفريقيا، فإن ثمة عراقيل وصعوبات تحول دون التحديد الدقيق لأعدادهم، ومن هذه الصعوبات والعراقيل:[2]

– عدم التحكم في أوضاع مخيمات اللاجئين؛ حيث تتغير عملية دخول وخروج اللاجئين من هذه المخيمات، بما يجعل أعدادا كبيرة من اللاجئين خارج نطاق الاجصاءات التي تقوم بها المنظمات الدولية أو الدول المستضيفة لهم.

– عدم القدرة في التحكم في عدد اللاجئين من طرف دولة المنشأ ووضع إحصاءات دقيقة لأعداد اللاجئين الفارين منها بسبب استمرار النزاعات ما يفضي لعدم الاستقرار.

– عدم الحياد لدولة اللجوء في احصاء أعداد اللاجئين الموجودين لديها، سعياً منها للحصول على مزيد من المساعدات الدولية.

ومن خلال ماسبق تعاني الكثير من البلدان الأفريقية من معظلة اللاجئين، فمن حيث دول المنشأ تأتي الصومال على رأس هذه الدول؛ إذ أدى تفاقم الحرب فيها منذ بداية التسعينيات إلى خروج أعداد هائلة من اللاجئين هرباً النزاع القائم،[3] ثم :بوروندي وليبيريا والسودان وسيراليون وإريتريا وأنجولا والكونغو الديمقراطية ورواندا وإثيوبيا، وعلى صعيد دول الملجأ تعتبر تنزانيا على رأس الدول المستقبلة للاجئين ليس فقط في إفريقيا وإنما في العالم بأسره؛ حيث وصل عدد اللاجئين فيها

---

[1] جون قاي نوت يو، إفريقيا والعالم في القرن القادم، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1998، ص 115.

[2] أحمد إبراهيم محمود، "الثروات الإفريقية إلى أين"؟، مجلة آفاق إفريقية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد الأول، العدد الرابع، 2001، ص 77–78.

[3] حموته صابر، المرجع السابق الذكر، ص 63.

إلى أكثر من 560 ألف لاجئ، من بينهم 449 ألف لاجئ من بوروندي، و 98 ألف لاجئ من الكونغو الديمقراطية، و يلي تنزانيا كل من: غينيا، السودان، إثيوبيا، الكونغو الديمقراطية، كينيا، ساحل العاج، أوغندا، الجزائر، وأخيراً زامبيا. [1]

وحسب الاحصاءات التقديراتالتي تنشرها المنظمات المعنية، فنحو 80 في المائة من تكاليف النزاعات الاثنية تتحملها البلدان المجاورة، التي تعاني كثيرا من تأثيرما يسمى " الجار السوء"* – نتيجة تدفق اللاجئين – حيث ينخفض معدل النمو بنحو 0.6 في المائة سنوياً لكل دولة مجاورة، نتيجة الزيادة السكانية غير المتوقعة، وبما أن متوسط عدد الدول المجاورة هو 3.5 لكل دولة، فمن الممكن أن تصل الخسائر الناجمة عن تأثير جار السوء إلى حوالي 237 مليار دولار سنويا.[2]

كما تساهم تحركات اللاجئين في انتشار خطر عدم الاستقرار والنزاعات العنيفة عبر الحدود ،انتشار السواق السوداء للأسلحة في أفريقيا،ما يسهل اختراق الحدود الوطنية في أفريقيا وانتقال الأسلحة والذخائر بين الجماعات الاثنية عبرها، وتزيد تأثيرات جار السوء جراء تحركات اللاجئين عبر الحدود، والتي غالبا ما تكون إلى الدول المجاورة، مما يفرض تكاليف كبيرة على الدولة المستقبلة. وتساهم حركة اللاجئين في انتشار الأمراض كالملاريا وفيروس نقص المناعة المكتسبة والمعروف بالايدز عبر البلدان أفريقية، فكان من شأن تنقل اللاجئين من رواندا وبوروندي إلى إقليم كاغيرا في شمال غرب تنزانيا أن ألحق أضرارا بالغة من الناحية الاجتماعية أدت إلى تدهورالأوضاع وخروجها عن السيطرة.[3]

وتدفقات اللاجئين الكبيرة تؤدي إلى عدم الاستقرار في الدول المجاورة ما يؤدي لخلق معظلة اقليمية، كما برز ذلك في منطقة البحيرات الكبرى بين التوتسي والهوتو، ومن الممكن أن تصبح مخيمات اللاجئين موقعا لتنظيم الجماعات التي تمارس العنف، وأيضا قد تكون هذه البلدان مركزا للجريمة المنظمة كالاتجار بالمخدرات، حيث تعتبر غينيا بيساو مركزاً لعبور الكوكايين من أمريكا الجنوبية إلى أفريقيا وحتى إلى أوروبا، الأمر الذي يخلف تداعيات أمنية وإنسانية خطيرة،[4] وهذا ما تم مناقشته وفي الاجتماع رفيع المستوى للاجتماع الحادي عشر لرؤساء بعثات الأمم المتحدة للسلام في غرب أفريقيا الذي

---

[1] أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001، ص 360، 364.

*الجار السوء؛ ويقصد به الدولة الجارة التي تعاني من النزاعات وعدم الاستقرار، وما تخلفه تلك النزاعات من آثار سلبية على الدول المجاورة.

[2] التقرير الأوربي حول التنمية، التغلب على الهشاشة في أفريقيا: صياغة نهج أوروبي جديد، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي، فلورنسا، 2009، ص 29.

[3] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص 64.

[4] المرجع نفسه، ص 64.

انعقد في داكار 4 نوفمبر 2007، حيث أعربوا عن قلقهم إزاء الزيادة المخيفة في الاتجار بالمخدرات والتهديد الذي يشكله على استقرار الدول والمنطقة الإقليمية ككل وقد يتعداه الأمر للعالم.[1]

من خلال ما سبق يمكن وضع مجموعة من الرسومات البيانية التي من خلالها سنحاول توضيح وضعية اللاجئين في الدول الأفريقية والدول المنشئة والمستقبلة وأيضا اللاجئين داخل دولهم.

1- دائرة نسبية توضح اللاجئين حسب دول التدفق في أفريقيا:

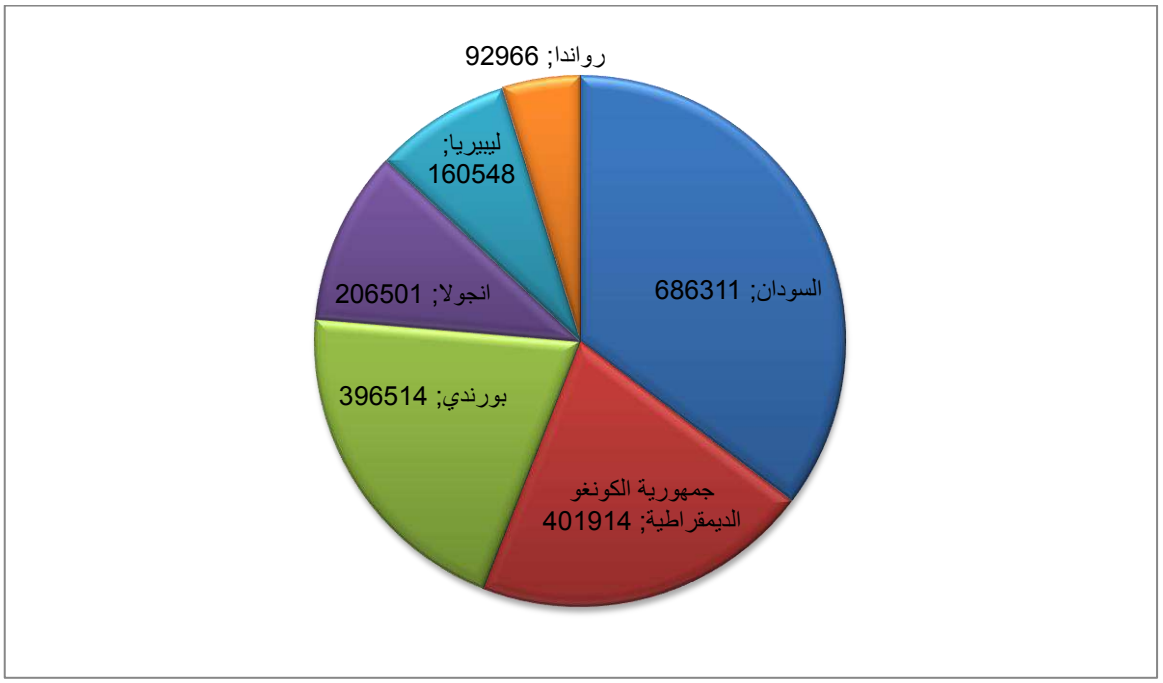

المصدر: إعداد الطالب الباحث للمزيد أنظر:مولوجيتا جيبرهيوت، جيتاشو زيروا، الأساليب التعاونية لحل الصراعات في أفريقيا، ورقة عمل مقدمة إلى معهد الدراسات الخاص بقضايا الأمن والسلم في أفريقيا، جامعة أديس أبابا، أثيوبيا، 5 فيفـــري 2013، ص 5.

من خلال هذه الدائرة النسبية التي توضح عدد اللاجئين الذي تجاوز المليونين، وبالتالي حجم التكاليف التي تتحملها البلدان المستقبلة لهذا العدد الهائل من اللاجئين سواء من الناحية الاقتصـــادية أو الاجتماعية وحتى الأمنية، وهذا ما يؤدي إلى خلق معضلة على مستوى الدول أو حتى أقاليم بأكملها.

[1] التقرير الأوربي حول التنمية، المرجع السابق الذكر، ص 29.

2- رسم بياني يوضح بعض دول الاستيعاب:

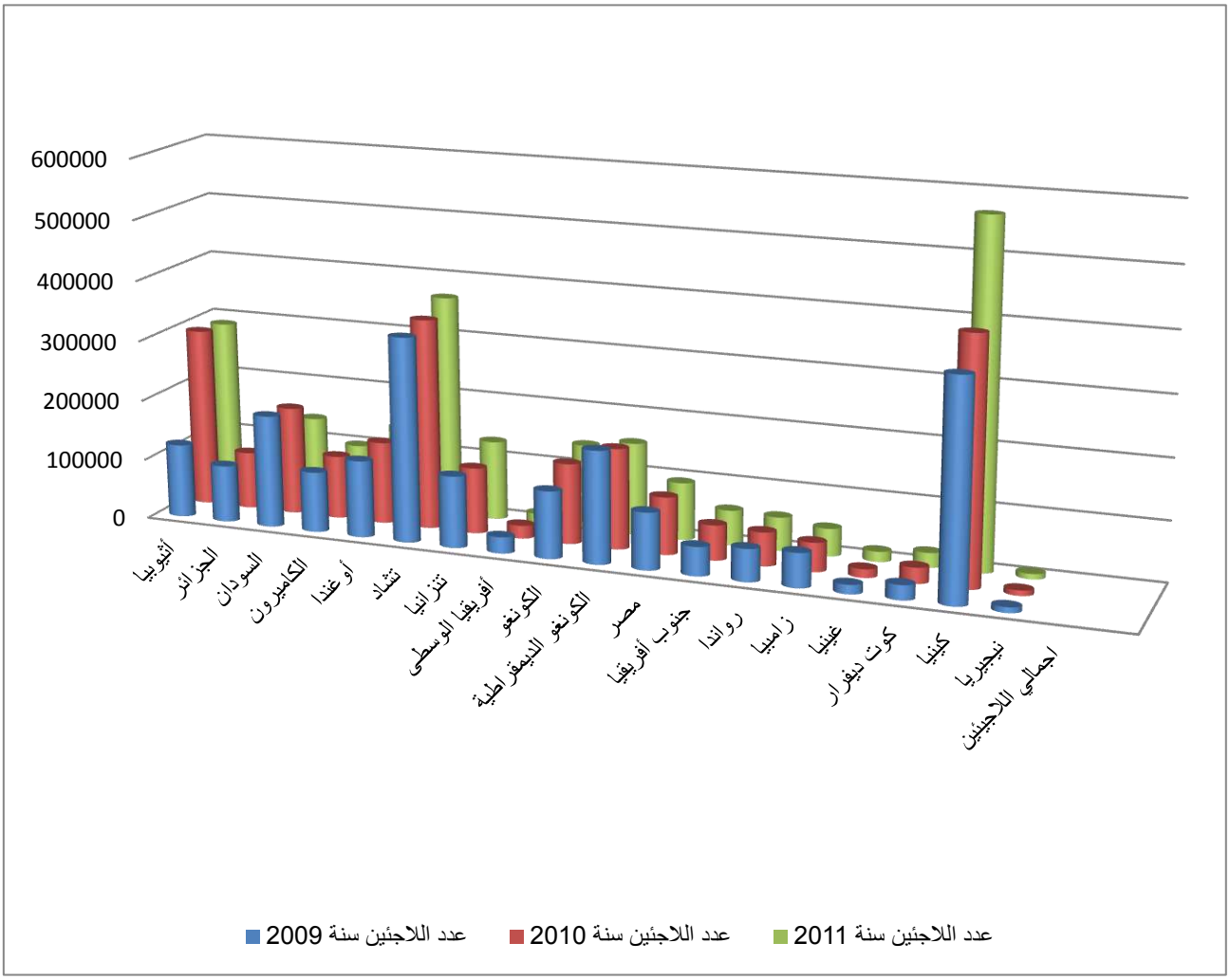

المصدر: إعداد الطالب الباحث بناءً على تقرير(مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين)، نقلا عن:

http://data.albankaldawli.org/indicator/SM.POP.REFG,in:10/12/2018.

من خلال هذا الرسم البياني يتبين تزايد أعدد اللاجئين المتدفقة إلى البلدان المستقبلة خلال سنوات (2009-2010-2011) حيث انتقل العدد من 2,072,275 في سنة 2009 إلى 2,352,039 لاجئ خلال سنة 2010 ليقفز العدد إلى 2,440,742 لاجئ في سنة 2011، بزيادة قدرت بـــ 15.09 في المائة أي ما يعادل 368,447 لاجئ خلال سنتين فقط،[1] وما تفرض أعباء اقتصادية واجتماعية وأمنية على المجتمعات القريبة والمجاورة، كما تستنزف الموارد الاقتصادية للدول المستضيفة وزيادة احتمالات نشوب النزاعات في هذه البلدان نتيجة العبئ الكبير الذي يشكله اللاجئين.

[1] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص 66.

3 – دائرة نسبية توضح اللاجئين داخل دولهم:

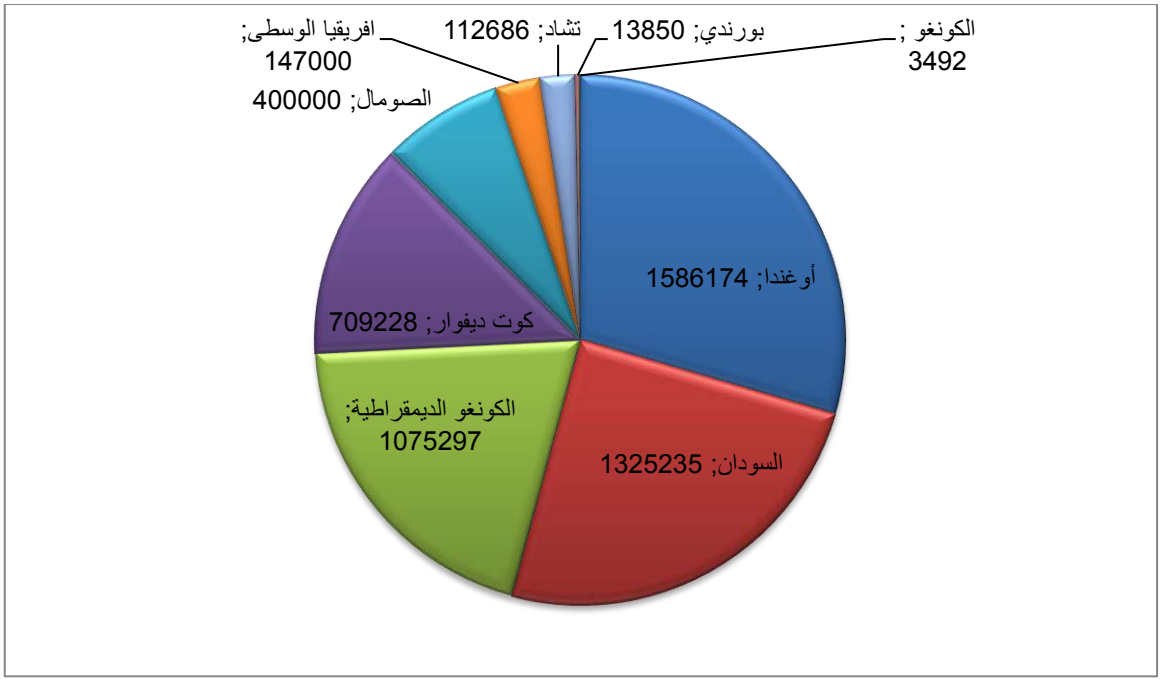

المصدر:إعداد الطالب الباحث للمزيد أنظر: مولوجيتا جيبرهيوت، جيتاشو زيروا، الأساليب التعاونية لحل الصـــراعات فـــي أفريقيا، ورقة عمل مقدمة إلى معهد الدراسات الخاص بقضايا الأمن والسلم في أفريقيا، جامعة أديس أبابا، أثيوبيا، 5 فيفـــري 2013، ص 6.

ويتضح مما سبق التداخل الواضح بين دول المنشأ ودول اللجوء؛ فالدولة الواحـــدة قـــد تكـــون طاردة للاجئين ومستقبلة لهم في آن واحد نتيجة التكوين المجتمعي لها أي التركيبات الإثنيـــة لتلـــك الدول، فالكونغو الديمقراطية على سبيل المثال تمثل بلد منشئ اللاجئين ، وفي نفس الوقت تستضـــيف اللاجئين من الدول الأخرى، ما يعزز هذا الوضع هو التداخل الاثني في مثل هذه الدول، ويزيد مـــن صعوبة التعامل مع مثل هذه الحالات؛[1] والبيانات المشار إليها أعلاه ليست سوى نماذج من عدد قليل من البلدان الأفريقية التي تعاني من معظلة اللاجئين وحجم التكاليف التي تتحملها هذه البلدان الناتجـــة نتيجة النزاعات الاثنية.

ثالثا: النزاعات الإثنية وتجنيد الأطفال؛ حتمية الميدان وجريمة القانون:

إن ظاهرة إستغلال وتجنيد الأطفال، من بين المواشيع والهواجس التي تؤرق المجتمع الدولي وفي مقدمتهم المنظمات الحقوقية، فهي من أكثر الفئات تعرضا لمخاطر وآثار النزاعات الاثنية في

[1] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص 67.

أفريقيا؛ فهم إما يتعرضون للقتل أو الإعاقة أو التشريد عن منازلهم أو الانفصال عن ذويهم. بيد أن الآثار الواقعة على الأطفال في الحروب تفاقمت باستخدام الأطفال كأداة في الحرب. وفي عام 1988 تستخدمهم الجيوش النظامية للقيام بكافة أنواع الأعمال كطهاه، أو محاربين أو جواسيس أو كأدوات للكشف عن الألغام..... إلخ أو من قبل الجماعات الاثنية المعارضة.[1]

وقد ساعد توفر الأسلحة الخفيفة إلى تكوين جيوش من الأطفال دون العاشرة يجيدون كافة فنون القتال والتعذيب. فالحرب الدائرة في سيراليون يطلق عليها (حرب الأطفال) إذ أن معظم المحاربين في كلا الجانبين من الأطفال، وفي رواندا رصدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف عام1995 حالات لأكثر من 3000 طفل تعرضوا لمستويات عالية جداً من الإصابات خلال عمليات التطهير الاثني سنة 1994،[2] كما قدرت منظمة العفو الدولية عدد الأطفال الذين يقومون بإعالة أسرهم بنحو 60.000 طفل، ثلاثة أرباعهم من الفتيات، ويمثل الأطفال في حالات اللجوء حوالي 50 في المائة من أي مجموعة، وقد تتزايد هذه النسبة إلى ما بين 65 – 70 في المائة.[3] فوفقا لتقرير الأمم المتحدة للطفولة **Unicef** فإن نحو 250 ألف طفل تم تجنيدهم في مناطق النزاعات، وتشكل أفريقيا ما نسبته 40 في المائة من إجمالي الأطفال المجندين في النزاعات حول العالم.

رابعا: تراجع معدلات النمو: شكلت النزاعات الإثنية والعنف المسلح في أفريقيا العائق الكبير أمام الكثير من الدول لتحقيق الأمن والتنمة والنهوض باقتصادياتها، وهذا نتيجة ما يكلفه النزاع المسلح حيث يقدر بحوالي 18 مليار دولار سنوياً، وبالتالي فإن ذلك يمثل عائقا للتنمية في أفريقيا. وبالمقارنة مع الدول التي المستقرة في آسيا وأمريكا الجنوبية وأوروبا الشرقية، فإن نسبة 50 في المائة من حالات الوفاة للأطفال توجد في الدول الأفريقية التي تعاني من النزاعات،[4] كما أدت النزاعات والحروب

---

[1] عزيزة بدر، التكلفة والآثار الاجتماعية والاقتصادية للصراعات في الحروب الأهلية وانعكاساتها على البيئة والتنمية البشرية في إفريقيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، د ت ن،ص 835.

[2] المرجع نفسه، ص 837-838.

[3] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص 67.

[4] مولوجيتا جيبرهيوت، جيتاشو زيروا، الأساليب التعاونية لحل الصراعات في أفريقيا، ورقة عمل مقدمة إلى معهد الدراسات الخاص بقضايا الأمن والسلم في أفريقيا، جامعة أديس أبابا، أثيوبيا، 5 فيفري 2013، ص4.

الإثنية إلى نشوء ما يُعرف باسم (اقتصاديات الحرب) * التي تسهم في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول، وخصوصاً مع تزايد الإنفاق العسكري، وهناك العديد من المؤشرات واضحة الدلالة على ذلك التدهور؛ لعل أهمها :تدمير البنى الأساسية، ونهب الثروات، وزيادة معدلات الفقر، وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية، لاسيما الخدمات التعليمية والصحية... إلخ .ففي كل من أنجولا وليبيريا ورواندا وبوروندي والكونغو الديمقراطية وسيراليون تم تدمير معظم عناصر البنية الأساسية في البلاد، وبخاصة الجسور والطرق الرئيسية. وبالنسبة لثروات الدول الإفريقية؛ فقد أتت عليها تلك النزاعات، ففي الكونغو الديمقراطية تعاني البلاد منذ العام 1996 حتى الآن عمليات نهب ممنهج، وذلك من قبل الأطراف المنخرطة في النزاع الداخلي، وحتى عندما تم تشكيل لجنة دولية للتحقيق لم تتم محاسبة المتورطين في عمليات النهب، بعد أن كشف تقرير اللجنة عن تورط الحكومات الغربية في تلك العمليات.[1] وفي ليبيريا وفر النزاع المناخ الملائم لنهب ثروات البلاد، وبخاصة المطاط والماس والأخشاب والحديد؛ إذ اتجهت أطراف النزاع إلى إقامة هياكل اقتصادية مستقلة، وتأسيس روابط قوية مع الشركات الأجنبية، وهو الأمر قائم مع تشارلز تيلور حيث سيطر على الجزء الأكبر من أراضي ليبيريا منذ عام1990، وأصبح يتحكم في تجارة الأخشاب والمعادن والمنتجات الزراعية بالتعاون مع شركاء آخرين، وقد أسهم ذلك بدور حيوي في توفير التمويل للجبهة الوطنية الليبيرية، كما قام أمراء الحرب بإجراءات مماثلة ولا سيما جورج بوليا زعيم مجلس السلام الليبيري.[2]

تؤدي النزاعات كذلك إلى تقويض قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة، وإضعاف المؤسسات، وإبطاء الأداء الاقتصادي وجهود الحد من الفقر، ويتسبب التقاء هذه العوامل في زيادة القوى المزعزعة للاستقرار،حيث يترتب على هذه النزاعات تكاليف عديدة وواسعة النطاق، من تعطيل للنشاط الاقتصادي، وتحويل النفقات العامة من الرعاية الصحية والتعليم إلى الجيش، وإعادة توزيع الإيرادات العامة على سبيل المثال، من الضرائب على صادرات النفط، كما حدث في أزمة دلتا النيجر، وتعمل أيضا على تقليص الناتج وتدمير البنية التحتية من خلال الأعمال العسكرية أو من خلال خفض الإنفاق على عمليات

* يهيمن أمراء الحرب على الشؤون الاقتصادية والثروات في المناطق التي يسيطرون عليها، ويستثمرون عائدات بيع تلك الثروات في تكديس الثروة وتدبير تكاليف النزع، وعادة ما يرتبط هؤلاء بشبكات التجارة الدولية، كما يترك قادة الجماعات المتنازعة أتباعهم يمارسون عمليات السلب والنهب؛ بما في ذلك سلب مواد الإغاثة الإنسانية، وذلك كبديل عن دفع الرواتب لهم، ومن ثم يجد هؤلاء أن من مصلحتهم استمرار النزاع وتصعيده.

[1] أيمن السيد شبانة، المرجع السابق الذكر، ص 100.

[2] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص 69.

الصيانة والتجديد، وهجرة الرأس المال المالي والبشري من البلدان التي تعاني من النزاعات، فزيادة الإنفاق العسكري، يقابله خفض الإنفاق على الجانب التنموي، مما يترتب عليه عواقب طويلة الأمد وتأثير دائم على نمو البلد، تأثيرها على السياسة الداخلية، لصناع السياسات ومستثمري القطاع الخاص.[3]

كما تخلف النزاعات الاثنية معظلة اللاجئين التي تتسبب في أضرار كبيرة بالنسبة لـــدول الملجـــأ ودول المنشأ؛ فبالنسبة لدولة المنشأ، يؤدى هروب السكان إلى الدول المجاورة إلـــى هـــروب القـــوى العاملة وتوقف عجلة الإنتاج وهجرة العقول إلى خارج البلاد وهو ما يزيد من حدة النزاع الداخلي لأن هذه التطورات تؤدى إلى المزيد من التدهور الاقتصادي، مما يؤدى إلى المزيد من الفقر، وبالتالي تفاقم الصراع، أما في دولة الملجأ، فإن الدول الأفريقية عموما تتسم بضعف قدراتها الاقتصـــادية، وتمثـــل تكلفة استضافة اللاجئين عبئا هائلا على كاهل الدول المستضيفة، مما كانت له نتائج كارثيـــة، حيـــث يشكل اللاجئون ضغطا كبيرا على الخدمات الاجتماعية والموارد،[1] وشهد الكثير من الدول الأفريقيـــة المستقبلة للاجئين نقصا في الموارد والمواد الغذائية، ولاسيما أن معظم الدول الأفريقية تعانى أصلا من ضعف قدراتها الاقتصادية، كما أن الأعداد الهائلة للاجئين ينافسون العمالة المحلية في بعـــض المهـــن الرخيصة، بحكم أن اللاجئين يمثلون عمالة رخيصة، علاوة على انتشار المساكن العشوائية فـــي دول الملجأ وبالتالى، فإن زيادة التدفقات الجماعية للاجئين يؤدى إلى التدهور البيئي في دول الملجـــأ، لأن هذه التدفقات تمثل عبئا هائلا على الموارد البيئية المحدودة في تلك الدول، ويبرز ذلك مثلا نتيجة لقطع الغابات لاستخدام أخشابها للوقود أو لبناء الأكواخ في مخيمات اللاجئين، وحتى تكوين تجمعات علـــى حساب السكان الأصليين.[2]

وتشير التقارير عن تدني الأوضاع الاجتماعية في جميع الدول التي تعاني من النزاعـــات الاثنيـــة، وهناك العديد من المؤشرات التي تؤكد ذلك، وأهمها: تدني مستويات دخل الأفراد، والانخفاض الشديد في نسب الالتحاق بالتعليم، وتدهور نصيب الفرد من الغذاء، وتدني مستويات الخدمات العامة والصحة إلـــى غير ذلك من المشاكل الاجتماعية،[3] وبالتالي فإن 15في المائة من الناس يعانون من ســـوء التغذيـــة وانخفاض متوسط العمر المتوقع بمعدل خمس سنوات، ونسبة الأمية تقدر بـــ 20 فـــي المائـــة بـــين

---

[3] التقرير الأوروبي حول التنمية، المرجع السابق الذكر، ص 23.

[1] احمد ابراهيم محمود، (الحروب الأهلية ومشكلة اللاجئين فى أفريقيا)،نقلا عن:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=220078&eid=4285, acceded:26-11- 2017.

[2] صابر حموته المرجع السابق الذكر، ص 70.

[3] أيمن السيد الشبانة، المرجع السابق الذكر، ص 100.

الكبار، ويحصل الشخص على ما نسبته 12,4 في المائة فقط من الغذاء.[1]إضافة إلى الخسائر البشرية التي يمكن حصرها في الوفيات الناجمة عن القتال بشكل عام، فحسب تقرير التنمية الأفريقي لعام 2009 أصدر بيانا بعدد وفيات النزاعات المسلحة في بعض البلدان الأفريقية، ففي أنغولا بين عـــامي 1975 و 2002 كان هناك نحو 1.5 مليون قتيل جراء النزاعات، وفي بوروندي بين عامي 1990 و 2002 بلغ مجموع القتلى 20000 قتيل بين الأطرف المتنازعة، أما في جمهورية الكونغو الديمقراطية بين عـــامي 1998 و 2008 فقد بلغ مجموع القتلى نحو 5.4 مليون شخص، لتكون هذه الحرب أكثر الحروب دموية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.[2] ويشكل عدد القتلى في النزاعات الاثنية في أفريقيا حســب تقريـــر التنمية الأفريقية لعام 2008 ما نسبته حوالي 24 في المائة من المجموع العالمي للوفيات الناتجة عـــن الحروب في مختلف أنحاء العالم، وفي دراســـة مشـــتركة بـــين منظمـــة (OXFAM) و(INSA) و(Saferworld) عام 2007 تبين أن أفريقيا خسرت حوالي 300 مليون دولار فـــي الإنفـــاق علـــى النزاعات والتسلح في الفترة (1990– 2005) ويعادل هذا المبلغ إجمالي ما تحصلت عليه أفريقيا في الفترة نفسها من المساعدات، هذا المبلغ كافي لحل مشكلات التعليم المياه النقية والصحة في أفريقيا.[3]

والجدول(01) يوضح التكاليف الناتجة عن النزاعات الاثنية في بعض الدول الأفريقية:

البلد	سنوات الصراع	عدد سنوات الصراع	النمو الفعلي خلال سنوات الحرب	نسبة الخسارة % من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة خسارة الناتج المحلي الأجمالي (بالمليار دولارات)
بوروندي	2005– 1993	13	% 1,1 –	% 37	5,7
رواندا	2001– 1990	12	% 2,8	%32	8,4
ج الكونغو الديمقراطية	2005–1996	10	% 0,10	%29	18
أرتيريا	2000–1998	3	% 3,8–	%11	0.28
جمهورية الكونغو	1999–1997	3	% 0,03	%7,1	0,70
جنوب أفريقيا	1996–1990	7	% 1,2	%2,7	22

المصدر: مولوجيتا جيبرهيوت، جيتاشو زيروا، الأساليب التعاونية لحل الصراعات في أفريقيا، ورقة عمل مقدمة إلى معهد الدراسات الخاص بقضايا الأمن والسلم في أفريقيا، جامعة أديس أبابا، أثيوبيا، 5 فيفري 2013، ص5.

---

[1] مولوجيتا جيبرهيوت، جيتاشو زيروا، المرجع السابق الذكر، ص4.

[2] التقرير الأوروبي حول التنمية، المرجع السابق الذكر، ص 23.

[3] آدم بمبا، النزاعات الأهلية في أفريقيا: قراءة في الموروث السلمي الإسلامي، تايلاند، الادارة العامة للإعلام والثقافة، ادارة الثقافة والنشر، د ت ن، ص30.

من خلال هذا الجدول يتضح حجم الموارد والأموال التي تنفقها الدول أثناء النزاعات الاثنية والتي وتوجه نحو المجال التسلحي العسكري أو محاولة استيعاب اللاجئين، بدلا من توجيها إلى المجال التنموي في هذه البلدان وتحقيق الأمن، ما يؤدي لعرقلة المشاريع والاستثمارات سواء الوطنية أو الخارجية، نتيجة عدم الاستقرار في هذه الدول.

المبحث الثاني: آليات تحقيق الأمن والتنمية في أفريقيا؛ الإمكانيات والجهود

إن أفريقيا القارة الغنية بمواردها الطبيعية الهائلة، والبشرية الشابة الفتية، فهي القارة التي لها كل الفرص للنهوض والخروج من براثن التخلف والنزاعات الفتاكة التي استنزفت كل مقدراتها الطبيعية والبشرية، لذا عمدت البلدان الأفريقية إلى توحيد وتكثيف الجهود باستثمار تلك المقدرات المتاحة للوصول إلى تحقيق ما تصبا إليه الشعوب الإفريقية.

المطلب الاول: إمكانيات الأمن والتنمية في أفريقيا؛ الحجم والمأمول: يلعب الاستثمار دورا كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والأمن والاستقرار، حيث يسهم في قيام المنشآت والمشاريع الإنتاجية والخدمية وغيرها، وأفريقيا ثاني أكبر خزان في العالم تمتلك مقومات الاستثمار في شتى المجالات فهي غنية بمواردها المختلفة.[1]

أولا: الامكانيات البشرية؛ إن البنية والتركيبة السكانية في القارة الأفريقية تتسم وفق آخر الاحصاءات بالفتوة، أي أن أغلب السكان من فئة الشباب، فهي خزان بشري، فقد ارتفع عدد السكان في القارة من 703 مليون نسمة في عام 1994 إلى 1,2 مليار نسمة في عام 2014، وتشير التوقعات في المستقبل إلى أن عدد السكان سيرتفع إلى 1,7 مليار نسمة بحلول عام 2034 ثم إلى 3,6 مليار نسمة بحلول عام 2100، ومن شأن هذه الأرقام أن تغير نصيب أفريقيا من المجموع الكلي لسكان العالم من 12,5 في المائة في عام 1994 إلى 15,1 في المائة عام 2014 ثم إلى 19,7 في المائة بحلول عام 2034 وستبلغ النسبة 35,3 في المائة بحلول عام 2100 ويعني ذلك أن أفريقيا ستكون موطنا لما يزيد عن ثلث سكان العالم في عام2100،[2] ومما لا شك فيه أن الديمغرافيا سوف تشكل إلى حد كبير موقع أفريقيا في الأسواق العالمية للعمل والتجارة ورأس المال، لما تتميز به التركيبة السكانية في أفريقيا.[3]

---

[1] قراءات تنموية، "الاستثمار في أفريقيا:آمال وتحديات"، مجلة قراءات أفريقية، المنتدى الإسلامي، العدد الرابع، سبتمبر 2009، ص 5.

[2] المؤتمر الإقليمي الأفريقي للسكان والتنمية،التقرير الإقليمي لأفريقيا: النتائج والتوصيات، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، أديس أبابا، أثيوبيا، 3– 4 أكتوبر 2013، ص 7.

[3] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص 72.

وفي مايلي توضيح بياني للموارد البشرية المتوفرة في افريقيا بالنسبة للعالم، سواءً من ناحية الكم (عدد السكان)،أو من ناحية النوع (الفئة العمرية)، والتوقعات خلال هذا القرن، بالاعتماد على المعطيات السابقة:

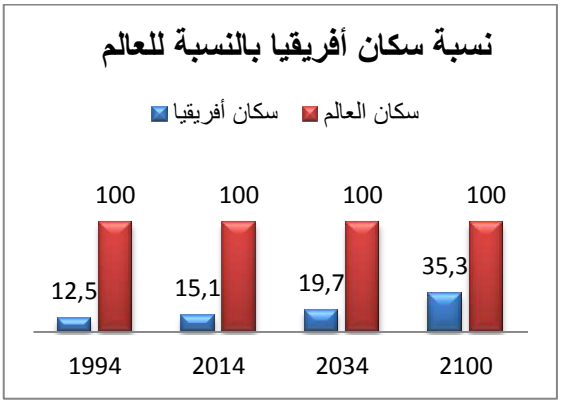

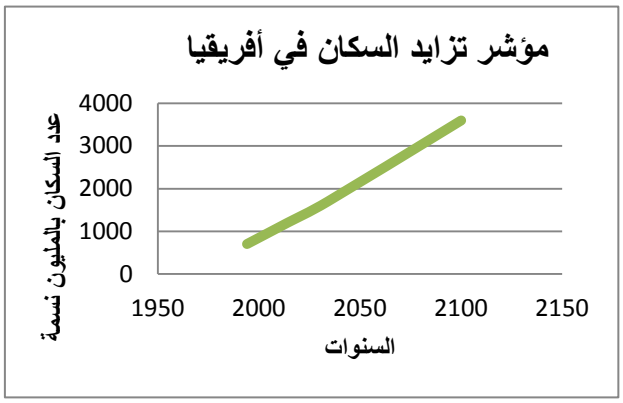

المصدر: إعداد الطالب الباحث بناءً على المعطيات السابقة

فأفريقيا هي القارة ذات السكان الأكثر شبابا في العالم، فقد بلغ متوسط العمر فيها في سنة 2013 حوالي 20 سنة مقارنة بالعمر المتوسط العالمي 30 سنة، وبحلول عام 2050 يرتفع إلى 25 سنة،[1] وتعكس هذه الأرقام في التركيبة العمرية للسكان التي تترتب عليها آثار اقتصادية هامة، لأن الدخل واستهلاكه يتباينان بتباين الفئة العمرية، فالبالغين في سن العمل يكون دخلهم الشخصي من العمل والإدخار، في حين يستهلك صغار السن وكبار السن الدخل باستخدام الخدمات الاجتماعية .فتغير التركيبة العمرية من شأنها أن تحدث أثرا على قطاعي الإنتاج والاستخدام في الاقتصاد وعلى أولويات التنمية الاجتماعية، خاصة الحماية الاجتماعية، وتصاحب هذه النقلات الديمغرافية الكبرى عملية تحضر سريع، وهي ظاهرة ترتبط بتحول الاقتصاديات من اقتصاد زراعي قوامه الاعتماد على الريف إلى اقتصاديات صناعية يتركز فيها النشاط على المناطق الحضرية، حيث أن الموارد البشرية أهم مجالات الاستثمار والمكونات الرأسمالية والأصول المؤثرة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدول والتي تقاس بها ثروة الأمم.[2]

ثانيا: الامكانيات الطبيعية: تزخر القارة الإفريقية بمختلف الموارد الطبيعية الكفيلة باحداث النهضة التنموية نذكر منها:

[1] المؤتمر الإقليمي الأفريقي للسكان والتنمية،التقرير الإقليمي لأفريقيا، المرجع السابق الذكر، ص 07

[2] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص72.

1- الموارد المعدنية؛ حسب الإحصائيات فأن أفريقيا تعد خزان كبير لمختلف الموارد المعدنية التي لها طلب عالمي كبير، إذ تمتلك ما نسبته 97 في المائة من الاحتياطي العالمي من معدن الكروم، و64 في المائة من الاحتياطي العالمي من معدن الذهب، و50 في المائة من الاحتياطي العالمي من معدن المغنزيوم، و14 في المائة من الاحتياطي العالمي من معدن النحاس، و20 في المائة من الاحتياطي العالمي من اليورانيوم، و31 في المائة من الإنتاج العالمي للفوسفات، و86 في المائة من الإنتاج العالمي للكوبالت، فضلا عن احتياطي الزنك والنيكل والماس والرصاص.[1]

2- الموارد الطاقوية؛ إن أفريقيا تعد مصدر كبير غير مستغل في مجال الطاقة ومصادرها، فإنها تمتلك طاقة كهرومائية ضخمة وهائلة تقدر بـــ 1750 تيراواط ساعي، التي يمكن أن تضمن الأمن الطاقوي للقارة من خلال توليد الطاقة الكهرومائية، التي لا يستغل منها حاليا سوى 05 في المائة من هذه الطاقة الكامنة.[2]

أما فيما يخص المحروقات وخاصة للنفط، تعد القارة المنطقة الأخيرة التي يوجد بها احتياطي هائل ويقدر الخبراء حجم النفط الأفريقي بين 07 في المائة و09 في المائة من إجمالي الاحتياطي العالمي ما يعادل ما بين 80 إلى 100 مليار برميل خام،[3] هذا وتحتل القارة موقعا مهما في خريطة النفط العالمي؛ حيث بلغ معدل تزايد إنتاج القارة من النفط 36 في المائة مقابل 16 في المائة لباقي القارات، بزيادة تقدر بـــ9 ملايين برميل يوميا، خلال عام 2006.[4]

حيث بلغ إنتاج القارة اليومي، 9 ملايين برميل حسب تقرير الجنة الأفريقية للطاقة – أفراك – أي 11 في المائة من الإنتاج العالمي، أما احتياطيات القارة من النفط الخام فتبلغ 80 مليارإلى 100 برميل وفقا التقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أي ما نسبته 8 إلى09 في المائة من الاحتياطي العالمي الخام، وتتركز هذه الاحتياطيات في خليج غينيا التي تمثل 5 في المائة من الإنتاج العالمي للنفط اليوم، وتعتبر منطقة نفطية واعدة فهي تعرف نموا قويا في إنتاج النفط كما تستقطب مستثمرين دوليين[5].

---

[1] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص 73.

[2] قراءات تنموية، "الاستثمار في أفريقيا:آمال وتحديات"، المرجع السابق الذكر، ص 5-6.

[3] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص 73.

[4] خالد حنفي علي، موقع أفريقيا في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 154، أكتوبر 2003، ص206-207.

[5] خالد ،حنفي علي"الشركات العالمية...لعبة الصراع و الموارد في أفريقيا "، السياسة الدولية، العدد 169 يوليو، 2007 المجلد 42، ص90 .

وحسب خبراء النفط فإن النفط الأفريقي يتميز بالمميزات التالية التي تؤهله ليكون من بين أحس الخامات المستخرجة وذات قيمة سوقية على المستوى العالمي وهي:[1]

– إن حقول النفط في الأحواض البعيدة عن الشاطئ في خليج غينيا سهلة التأمين واقل عرضه لخطر التخريب الذي تتعرض له نتيجة النزاعات الاثنية التي تعاني منها المنطقة.

–إذا كانت تكلفة استخراج البترول أغلى منها في الشرق الأوسط فهذه الحقول تبقى مع ذلك قريبة من مناطق التزود بالنسبة للدول الكبرى.

– ميزة بترول دول خليج غينيا *انه من النوع الخام الخفيف الذي يقدم نسبا عالية من البنزين الممتاز . تعتبر نيجيريا المنتج الأكثر أهمية في المنطقة بنسبة 3.2 في المائة من الإنتاج العالمي و28 في المائة من الإنتاج الافريقي حسب تقرير« BP statistical perview of energy » .

–يعرف إنتاجها تصاعدا سريعا مع الاكتشافات الحديثة في أنغولا وغنيا الاستوائية ثم الكونغو برازافيل ثم الغابون والكامرون[2] كل هذه الثروات بدل أن تكون مصدر تنمية أصبحت سبب للنزاعات الاثنية.

بالرغم مما تشهده أفريقيا من نزاعات داخلية وحروب وتضم مختلف تراكيب القوى الفاعلة المحلية والإقليمية المهتمة بالموارد وخاصة المحروقات، [3] فالعديد من الدراسات حولها في القارة الأفريقية تسميه لعنة الموارد فبدل أن يكون مشجعا للنمو الاقتصادي والتنمية وفرت الموارد النفطية أفريقيا نتائج عكسية نتيجة عدم التوافق بين مختلف الفواعل حول ايراداتها وكيفية توزيعها.

وهذا ما توصلت إليه دراسة بحثية مختصة في الإستراتجية الاقتصادية في تحقيق واسع تساءلوا عن كيف أن المحروقات التي تعد الرافد لكثير من الاقتصاديات في العالم، إلا أنه في أفريقيا لا يشجع النمو الاقتصادي والاجتماعي بل ويستنزف الموارد المالية والبشرية للدول النفطية، فهي من أكثر الدول المدينة والأكثر تخلفا، وتعيش نزاعات غير منتهية،[4] فثمة علاقة ارتباطية بين نشوب

---

[1] حسن المصدق، البترول الأفريقي يدخل حلبة المنافسة الدولية، نقلا عن:

http//www.alnahela.com/misc/nor.php id=2689-0-14-0-n, acceded, 12/01/2018 .

* خليج غينيا هي": منطقة سفلية حدودها الحقيقية أو تعريفها يصعب ضبطه .من الناحية الجغرافية تقع خليج غينيا جنوب شرق الأطلسي آما تستفيد من وضع جيوستراتيجي مهم .فهي على اتصال بكل المناطق الداخلية في أفريقيا .فمن يتحكم في خليج غينيا يتحكم في أفريقيا.

[2] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص 73.

[3] مايكل، كلير .مرجع سابق .ص167 .

[4] Group de recherche et de stratégie économique alternative, « le pétrole en Afrique, la violence faite au peuple». Le monde diplomatique, décembre, 2000, p21.

النزاعات الداخلية المسلحة من جهة، وامتلاك الدول لموارد نفطية من جهة أخرى، كما في حالات عديدة كالسودان والكونغو الديمقراطية وأنغولا والموزمبيق ونيجيريا.[1]

يشير بول كولير Paul collier في مقال له تحت عنوان" سوق الحرب الأهلية the market of civil war " أن عدة باحثين قاموا بإجراء تحليل شامل لنحو 45 حربا كبيرة في العقود الأربعة الأخيرة في العالم، ومنها أفريقيا حيث وجدوا أنه كلما زادت نسبة الصادرات من المواد الأولية بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي فان ذلك يزيد من مخاطر حدوث نزاعات، وتلك العلاقة شهدتها القارة الافريقية في منتصف عقد التسعينات من القرن العشرين حدث القارة بنحو 16 نزاعا من مجموع 35 نزاعا على مستوى العالم، ومثلت المواد الأولية" النفط خاصة"، احد المغذيات لهذه النزاعات.[2]

ومن الإشكاليات التي تعاني منها أفريقيا في مجال النفط ،هي وجود نخب حاكمة فاسدة تستغل عائدات هذه المادة لمصلحتها الخاصة فمن المفارقة انه مع الطفرة البترولية في أفريقيا تتزامن مع فقر متزايد للجماهير وثراء اكبر للنخب الحاكمة وشركائها الدوليين، [3] وبسبب هذه العصابات الانتهازية الانتفاعية في الحكم فقد تدهورت أوضاع الغالبية العظمى من السكان نتيجة لنمو ديمغرافي سريع ونمو اقتصادي بطيء إن لم يكن سلبيا .تضاف إلى ذلك كله أثار التوزيع الغير عادل للمداخيل، [4] فعلى سبيل المثال في انغولا استقال السيد أنطونيو بييرا Antonio piera من منصبه كأمين المجلس الوزاري الانغولي بعد إعلان منظمة بريطانية لمراقبة الشفافية أنه تم استغلال أموال النفط الانغولي في الدعاية الحكومية للانتخابات العامة سنة 2006 ،[5] أما في السودان فقد ظل النفط احد أهم أسباب النزاعات التي مزقته ورغم أن النزاعات هي تاريخية فالحرب بين الشمال والجنوب هي لأسباب ثقافية ودينية بين المسلمين والمسيحين إلا أنهم توصلوا إلى اتفاق سلام عام 1972 في" أديس أبيبا"، تتمتع بموجبه ثلاث مقاطعات جنوبية باستقلال نسبي في إطار كونفيدرالي غير أن الاكتشافات البترولية في الجنوب عاما بعد ذلك جعل الرئيس السوداني جعفر النميري يلغي بشكل أحادي الطرف اتفاقية أديسا

---

[1] خالد، حنفي علي،"الشركات العالمية...لعبة الصراع و الموارد في أفريقيا.، مرجع سابق .ص91

[2] المرجع نفسه، ص 91.

[3] Pétrole, sécurité internationale des états unis et défi du développement en Afrique de l‹ouest.on : www.fr stratégie.org/barre frs/publications/ colloques/ 20040914 / pierre .PDF, acceded, 12-01-2018

[4] بيير، بيارنيس.القرن الواحد والعشرين لن يكون أمريكيا، تر: مدني قصري، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003، ص 287.

[5] Braude, pierre Antoine. La chine en Afrique ; Anatomie d'une nouvelle stratégie chinoise, on :. www iss-eu org/ new/anaysise/analy 124 PDF. , acceded, 25-02/2018.

بيبا، ما أدى إلى تجدد النزاع إلى غاية جانفي 2005 أين وقعت الحكومة السودانية وحركة تحرير جنوب السودان اتفاقية سلام نصت على اقتسام السلطة وعائدات النفط ثم اجراء استفتاء في 2011 على استقلال الجنوب الذي استحوذ على 75 في المائة من النفط في السودان.[1]

وتعد معظلة توزيع العائدات النفطية في البلدان الغنية بها، من بين أكبر النقاط الخلافية التي تثير النزاعات، فهي من عوامل النزاع في السودان بالرغم أن البلد ليست ذات إنتاج كبير في تحتوى على احتياطي يقدر ب 1.5مليار برميل ومحتمل أن ترتفع إلى 3 أو 4 ملايير برميل في حالة استغلال بعض المناطق المهمة غير المستغلة، بسبب النزاع المسلح الذي تشهده منذ سنوات، كما تشكل تشاد، خصوصية تتمثل في نمط تسيير ريع البترول، فالبنك العالمي حدد التكاليف العامة للتنمية في تشاد بـــ 3.5 مليار دولار، وحدد القطاعات التي تحظى بالأولوية وهي التربية، الصحة والتنمية الريفية، والبنية التحتية، غير أن غالبية السكان لا تستفيد من الحد الأدنى من هذه العائدات، كما أن نظام المراقبة على الريوع لا يشمل العائدات الغير مباشرة مثل الضرائب على المؤسسات والاقتطاعات التي تمثل 45 في المائة من مجموع العائدات.[2]

كما أن هناك عنصرا مهما يتمثل في الاعتماد الكلي للدول النفطية الأفريقية على العائدات البترولية في بناء اقتصادياتها المنهكة جراء الحروب والنزاعات إذا لم يستعمل القادة الأفارقة عائدات البترول في تنويع اقتصادياتها استثماراتها في قطاعات مثل الصحة والتربية ففي ظرف 15 أو 20 سنة تستعرض الدول المعتمدة على الريع النفطي لازمة حقيقية،[3] إذن يمكن القول أن البترول في أفريقيا ورغم ما تحققه من مصادر دخل هامة لبعض الدول النفطية، فهو المورد الوحيد لهذه الدول إلا أنها لا تستفيد منه في مجال التنمية والقضاء على الفقر بل زاد هذا المورد في تأجيج النزاعات التي تعرفها أفريقيا، والى جانب النزاعات الداخلية التي يتسبب بها النفط فانه يثير أطماع الدول الكبرى.

في حين تبلغ احتياطيات الغاز المثبتة في القارة حوالي 8 في المائة من نسبة الاحتياطيات العالمية، ويتوزع أكثر من 75 في المائة من هذه النسبة في ثلاث دول أيضا؛ هي نيجيريا والجزائر ومصر.[4]

---

[1] Gérard, prunier ¯ Paix fragile et partielle au soudan ", Le monde diplomatique, février, 2005p,15.

[2] Anne-Claire, poison, " ou est passé l،argent du pétrole tchadien ", le monde diplomatique, septembre, 2005,p35.

[3] Jelien, nessi. L،Afrique, nouveau terrain de la chasse de la chine,on :.

www. copie.info/pages/art-decript/art42-decryp.html, acceded,24-02-2018.

[4] أحمد مقرم النهدي، ¯ موقع قارة أفريقيا الاستراتيجي: لمحة تاريخية"، مجلة قراءات أفريقية، العدد السادس، سبتمبر 2010، ص 47.

ومن مميزات النفط والغاز الإفريقي سهولة استخراجه نسبيا، وتسويقه بسبب موقع القارة الاستراتيجي بين قارات العالم من جهة، وبسبب تركز كميات كبيرة من النفط على السواحل أو في المياه الإقليمية لدولها.

وفيما يلي خريطة لأهم الموارد المعدنية والطاقوية التي تزخر بها القارة الأفريقية.

المصدر:الموارد المعدنية والطاقوية في أفريقيا، نقلا عن:

https://cdnuploads.aa.com.tr/uploads/InfoGraphic/2017/07/27/98c1c5570364ab14f5ac58ac2d7fb67c.jpg

3- الموارد المائية؛ تشير التقديرات إلى أن القارة تمتلك حوالي 4آلاف كم^{3}من مصادر المياه العذبة المتجددة في السنة، أي ما يوازي حوالي 10 في المائة من مصادر المياه العذبة المتجددة في العالم،[1]

[1] أحمد مقرم النهدي، - موقع القارة الاستراتيجي: لمحة تاريخية"، المرجع السابق الذكر، ص 47.

فهي تملك خزان مائي هائل، حيث تجري فيها 13 نهراً* إضافة إلى ارتفاع معدلات تساقط الأمطار والمخزون الضخم من المياه الجوفية، هذه الموارد تؤهلها لأن تكون سلة الغذاء العالمي كما يرى الكثير من الخبراء، والتي تعتبر الطاقة الكامنة للقطاع الزراعي، حيث تقدر الأراضي الصالحة للزراعة تقدر بحوالي 35 في المائة من المساحة الإجمالية للقارة التي لايستغل منها سوى 07 في المائة.[1]

وهنا خريطة توضح الامكانات الهائلة من الموارد المائية المتجددة التي تتوفر عليها القارة الأفريقية

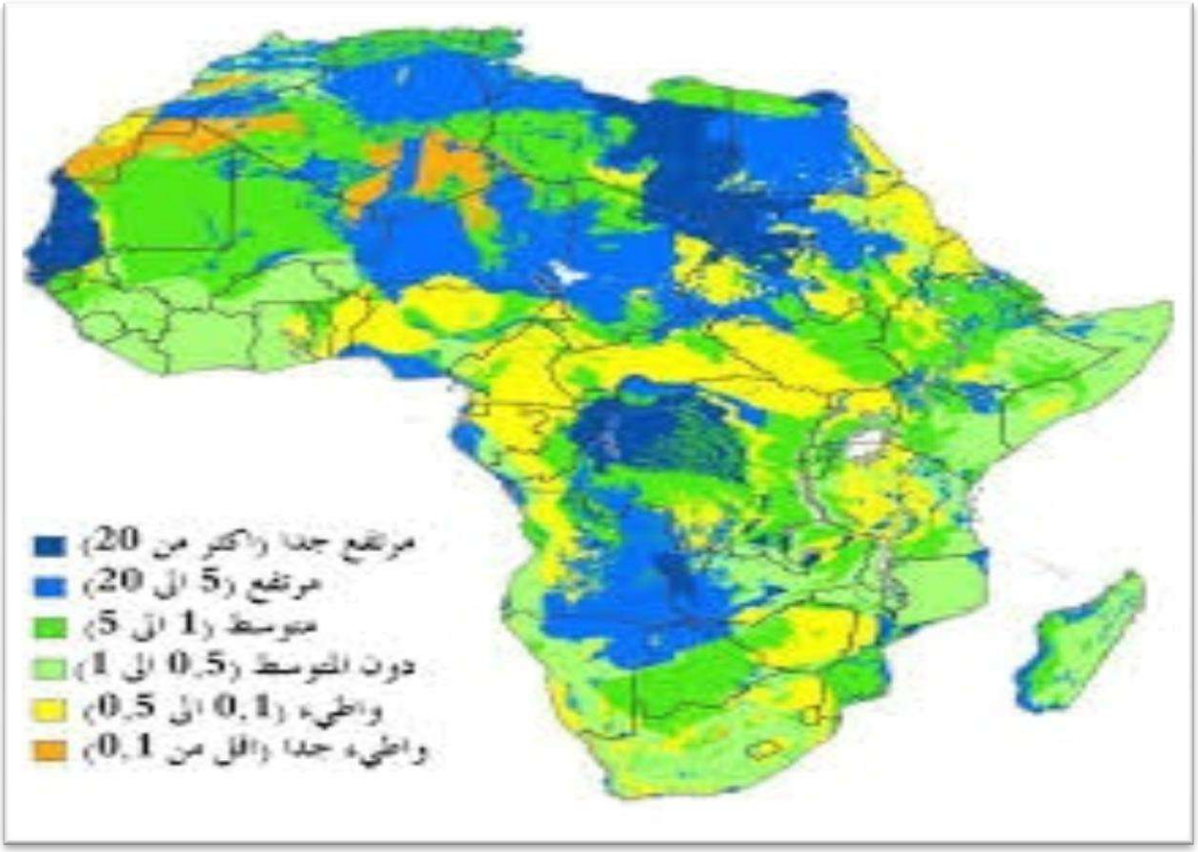

المصدر:الموارد والاحتياطات المائية في أفريقيا، نقلا عن:

http://africansc.iq/source/nashatzeraei21122016_3.jpg?1482329998250

* هذه الأنهار هي: زامبيزي، شيري، بونجولا، لونجوا، أجوي، سائد، ليمبوبو، روفيجي، أكافانجو،مارا، فكتوريا، لأوليفانتس، ونهر النيل وهو أطول نهر يبلغ طوله 6695كلم.

[1] قراءات تنموية، "الاستثمار في أفريقيا:آمال وتحديات"، المرجع السابق الذكر، ص 5-6.

هذا بالإضافة إلى المساحة الكبيرة والمقدرة بحوالي 30 مليون كيلو متر مربع وموقعها الاستراتيجي حيث تتوسط العالم ما يجعلها قريبة من الأسواق العالمية.

ومن خلال هذا المخطط البياني نحاول توضيح مكانة القارة الأفريقية بالنسبة للعالم في مجموعة من الموارد:

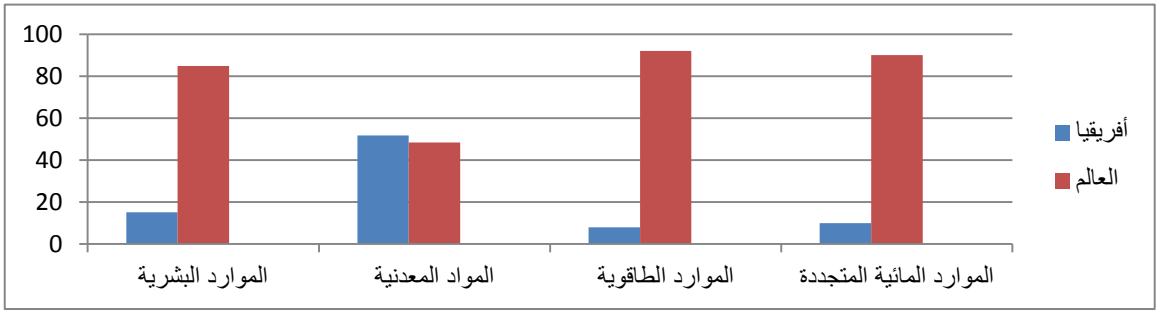

المصدر: صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص74.

يتبين بعد التطرق لمختلف الموارد التي تزخر بها القارة الأفريقية، يجعلها في مراتب متقدمة في العالم في شتى المجالات من خلال التخطيط ووضع استراتيجيات للتنمية، بما يضمن تغيير نمط الاقتصاد القائم ومحاولة خلق قاعدة صناعية وتنمية القطاع الزراعي وتنمية الموارد البشرية وإعادة استثمار رؤوس الأموال الإفريقية، وترشيد استخدام الاستثمارات والأموال الأجنبية وانتهاج سياسات تنموية شاملة ومتوازنة على مستوى كل من الريف والمدن الكبرى، وتشجيع التعاون والتكامل الإقليمي والقاري على جميع المستويات.

المطلب الثاني جهود المنظمات الأفريقية لتحقيق الأمن والتنمية؛ الواقع والآفاق

إن الواقع المؤلم الذي تعاني منه القارة الأفريقية، نتيجة النزاعات التي استنزفت مقدراتها سواء الطبيعية أو البشرية، دفعت الدول إلى ايجاد آليات تمكنها من تجاوز العقبات وتحقيق الأمن والتنمية في أفريقيا من خلال منظمات لإقليمية تسعى لتحقيق الأهداف المنشودة.

أولا : الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإكواس)؛ العوائق والآفاق:

إفريقيا القارة الأكثر اضطرابا، عرفت وتعرف العديد من النزاعات الاثنية التي أتت على مقومات القارة، ما جعل القادة يحاولون وضع الآليات والحلول التي تحد من هذه الظاهرة، عن طريق تكتلات على المستوى القاري أو على المستوى الاقليمي، وبالتالي تعدُ منطقة غرب أفريقيا من أكثر أقاليم القارة الأفريقية التي تعرَّضت لنزاعات اثنية واضطراباتٍ داخلية، وانقلاباتٍ عسكرية، فقد شهدت منذ أن عرفت بلدان هذه المنطقة منذ الاستقلال بعد النصف الثاني من القرن العشرين تهديدات مستمرة تمثلت

في النزاعات الاثنية الداخلية، وحتى الحروب بين الدول، ونزاعات الحدود، وحرب (بيافرا) في نيجيريا، والتدخلات الإقليمية، ونشاطات الجنود المرتزقة المدعومين من الخارج، كالذي حدث في بينين، وغينيا، والتي هددت أمن هذه الدول المستقلة حديثاً، وبالتالي عملت هذه البلدان على انشاء تكتل إقليمي واحد هو الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، ليكون مع نشأته تجمعا يهدف لتحقيق التطوير الاقتصادي والتضامن الجماعي، وكتلة مساومة جماعية؛لكن وبفعل التهديدات الأمنية التي يشهدها الإقليم الغربي خاصة وافريقيا والعالم بصفة عامة، وفي إطار حفظ وإحلال السلم والأمن وتحقيق التنمية في هذا الإقليم، وما يميز هذا التنتظم أن الدول المكونة له في نفس المستوى، حيث أنها دول ضعيفة وفقيرة وشهدت حروب ونزاعات اثنية عنيفة، وتتماثل في الثقافة والأعراق المنتشرة في العديد منها، والمشكلات التي تعانيها والتي تبدأ في دولة لتنتهي في دولة مجاورة.[1]

وبهذا حاولت الجماعة الاقتصادية وضع الآليات والوسائل المناسبة للتغلب على هذه الأوضاع من خلال العديد من الاتفاقات، لتسوية النزاعات القائمة، وحفظ وإحلال السلم وتحقيق الأمن والتنمية.

ففي 22 أفريل 1978 تبنّت الدول الأعضاء- بروتوكول عدم الاعتداء-، والذي نصّ على "حظر استخدام القوة، أو التهديد باستخدامها من جانب الدول الأعضاء"

وفي ماي 1980 وضعت الجماعة ميثاقاً للدفاع المشترك دخل حيّز التنفيذ عام 1986 وهو ما عرف بـــ -بروتوكول المساعدة المتبادلة في مسائل الدفاع - (Protocol Relating to Mutual Assistance on Defense (PMAD و يعدُّ هذا الميثاق بمثابة القانون الأساسي لنظام الأمن الجماعي الإقليمي لدول الجماعة، وذلك بنصّه على أن أي تهديد أو عدوان على إحدى الدول الأعضاء يعدُّ بمثابة اعتداء على جميع الدول الأعضاء[2]، وقد تعهّدت الدول الأعضاء بمقتضى هذا الميثاق بوضع وحدات خاصة من قواتها المسلحة الوطنية تحت تصرف الجماعة، ومن ثم تمَّ تشكيل قوات عسكرية تابعة للجماعة أُطلق عليها(القوات المسلحة المتحالفة للجماعة.)

ومع بداية التسعينات، تصاعدت حدت النزاع في ليبيريا، وأدركت الجماعة الاقتصادية أن الأحداث في ليبيريا تهدد أمن واستقرار الجماعة ككل، فما كان منها إلا أن تدخَّلت دبلوماسياً عن طريق جمعية رؤساء الدول والحكومات، وعسكرياً عن طريق إرسال آلاف الجنود من مجموعة مراقبة وقف

---

(1) Johnson, A. E, Regional conflict resolution mechanisms: A Comparative analysis of two African security complexes, African Journal of Political Science and international Relations, Vol. 3(10) ,(2009), p.409.

(2) ibid, p 412.

إطلاق النار لوع حد للنزاع الاثني الذي كان عنيفا؛ هذا ما جعل الجماعة الاقتصادية تتدخل في إدارة النزاع قبل تأسيس قواعد عملياتية ومؤسساتية لآلية إقليمية للسلام والأمن، غير أن مرحلة التسعينات التي شهدت نهاية الحرب الباردة، وتصاعد حدة النزاعات الاثنية وتدني المستوى الاقتصادي في القارة، جعلها مرحلة حاسمة في تطور الجماعة الاقتصادية إلى منظمةٍ قادرة على التدخل وبشكل دبلوماسي وعسكري، حيث تدخلت في ليبيريا على مرحلتين 1990-1997 و2003-2007 ، وفي سيراليون 1991-2000 ، هذا النزاع الذي كانت له امتدادات خارج البلاد، امتد إلى غانا،الأمر الذي كان عامل تهديد لكامل إقليم الغرب الأفريقي.[1]

وفي ها الصدد تنص المادة 16 من بروتوكول- المساعدة المتبادلة في مسائل الدفاع-، أن الجماعة تتدخل عندما تتعرض أي دولة من الدول الأعضاء لهجومٍ مسلّح أو عدوان، وهذا لا يكون إلا بناء على طلب الدولة المعتدى عليها، ويرى البعض أن هذا الشرط قيَّد القدرة التدخلية للجماعة مقارنة بما هو عليه في مختلف التعهدات التي قامت بها العديد من التكتلات كحلف الشمال الأطلسي والذي تنص المادة الخامسة منه على أن أي عدوان مسلّح يقع على دولة من دول الحلف هو بمثابة عدوان ضد كل الدول الموقعة على المعاهدة المنشئة للتحالف، ويتعيَّن عليها في هذه الحالة اتخاذ ما تراه ضرورياً من اجراءات وتدابير جماعية للرد المناسب على العدوان بما في ذلك استخدام القوة المسلحة، وتقوم دول الحلف بالإبلاغ عن وقوع العدوان، وعن الترتيبات التي اتخذتها في مواجهته إلى مجلس الأمن الدولي. [2]

1- آليات الاكواس لتحقيق الأمن والتنمية والحد من النزاعات الاثنية: عملت الجماعة على وضع الآليات التي تمكنها من تحقيق الأهداف التي تشكلت لأجلها، والتي تتماشى والطبيعة التي تتميز بها القارة الافريقية.

1-1- آلية منع وإدارة وحل النزاعات: وقعت الدول الأعضاء في 10 ديسمبر 1999 بروتوكول خاص بإنشاء آلية للأمن الجماعي أُطلق عليها -آلية منع النزاع وإدارته وحله-، في العاصمة الطوغولية لومي، حيث تسعى من خلال هذه الآلية لتحقيق مجموعة من الأهداف منها ما يأتي:[3]

---

[1] Ob cit, p 415.

[2] المادة السادسة من الفصل الثاني من بروتوكول الآلية (المساعدة المتبادلة في مسائل الدفاع).

[3] Ajayi Titilope, The UN, the AU and ECOWAS – A Triangle for Peace and Security in West Africa?, (Accessed 10 November 2018) in: http://library.fes.de/pdf-files/bueros/usa/05878.pdf

– منع النزاعات الداخلية وإدارتها وحلها في إطار الشروط المنصوص عليها في المادة 46 من البروتوكول.

– العمل على تنفيذ المادة 58 من الاتفاقية المعدّلة للجماعة الاقتصادية، والتي تنصّ على ضرورة تعاون الدول الأعضاء لتحقيق التنمية والأمن والاستقرار في المنطقة، وإنشاء نظام لمراقبة ذلك، وتشكيل قوات لحفظ السلم في المنطقة، وكذلك بروتوكول عدم الاعتداء، وبروتوكول الدفاع المشترك.

العمل على تدعم التعاون بين الدول الأعضاء بالجماعة في مجالات منع النزاعات، الإنذار المبكر، حفظ السلم، مواجهة الجريمة المنظمة عبر الحدود، الإرهاب الدولي، مواجهة انتشار الأسلحة الخفيفة، الألغام المضادة للأفراد.

– العمل على دعم تحقيق السلام والأمن والاستقرار والتنمية داخل الجماعة.

– العمل على دعم التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات :الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلم، تشكيل ونشر عناصر مدنية وعسكرية لاستعادة السلم في المنطقة، عندما تكون هناك حاجة لذلك، ووضع إطار عمل لإدارة الموارد الطبيعية بشكل يحفظ حقوق الجميع، التي ينتج عنها نزاعات بين دول الجوار.

– صياغة أطر ووضع سياسات لمكافحة الفساد، وغسيل الأموال، والانتشار غير المشروع للأسلحة.

وتضم الآلية مجموعة من المؤسسات وهي[1]:

– **جمعية رؤساء الدول والحكومات:** تعتبر الهيئة العليا لصناعة القرار فيما يتعلق بالمسائل ذات العلاقة النزاعات، وإدارتها وحلها، وحفظ السلام، وتحقيق الأمن والتنمية، الدعم الإنساني، بناء السلام، السيطرة على الجريمة العابرة للحدود، انتشار الأسلحة الخفيفة، إضافة إلى تحديد السياسات العامة والتوجهات الكبرى للجماعة، والإشراف على سير عمل المؤسسات المجتمعية، ومتابعة تنفيذ أهداف الجماعة.

وتعقد الجمعية اجتماعاتها مرة في السنة على الأقل في دورة عادية، كما تعقد دورات غير عادية بناء على طلب من دولة عضو، شريطة أن يلقى هذا الطلب تأييداً من أغلبية بسيطة من الدول الأعضاء.

– **مجلس الوساطة والأمن** :يتكون المجلس من تسع دول من الدول الأعضاء في الجماعة، ومن بين الدول الأعضاء التسعة يتم انتخاب سبع دول عن طريق جمعية رؤساء الدول والحكومات لمدة عامين، بالإضافة إلى الدولتين الأخيرتين وهما :الرئيس الحالي والسابق للجماعة الاقتصادية، ويقوم المجلس بمجموعة من الوظائف وهي:[2]

---

[1] المادة الثالثة من الفصل الثاني من بروتوكول الآلية (المساعدة المتبادلة في مسائل الدفاع).

[2] المواد6–7–8–9–10 من الفصل الثاني من بروتوكول الآلية (المساعدة المتبادلة في مسائل الدفاع).

• إصدار القرارات اللازمة في كافة القضايا المتعلقة بالسلم والأمن في المنطقة نيابة عن جمعية رؤساء الدول والحكومات، وكذلك تنفيذ كافة بنود البروتوكول الخاص بالآلية.

• تنفيذ كل السياسات الرامية إلى منع وإدارة النزاعات، وحفظ السلم وتحقيق الأمن والتنمية في المنطقة.

• إصدار القرارات المتعلقة بالتدخل ونشر القوات العسكرية.

• الموافقة على القرارات وتفويضات البعثات.

ولمجلس الوساطة والأمن أن يجتمع على ثلاثة مستويات :مستوى رؤساء الدول والحكومات، المستوى الوزاري(الدفاع، الخارجية، الداخلية)، وعلى مستوى سفراء الدول الأعضاء[1].

– **السكرتارية التنفيذية:** ويكون الأمين العام الذي يملك من السلطات ما يخوله ليبادر بأية أعمال لمنع النزاعات في المنطقة وإدارتها وحلها، وحفظ السلم والعمل على تحقيق الأمن والتنمية ، وتشمل هذه الأعمال الوساطة والتفاوض والمصالحة بين الأطراف المتنازعة وغيرها، كما يقوم أيضا بعدة وظائف منها :وضع توصيات لمجلس الوساطة والأمن بشأن تعيين ممثله الخاص وقائد القوات، نشر فرق لجمع الحقائق والوساطة، تنفيذ قرارات مجلس الوساطة والأمن[2]

– **لجنة الدفاع والأمن:** إن لجنة الدفاع والأمن تشكل مع مجلس الشيوخ ومجموعة مراقبة وقف إطلاق النار؛ الأدوات الداعمة لمجلس الوساطة والأمن،[3] وتتكون هذه اللجنة من وزراء الدفاع والداخلية، وخبراء من وزارة الخارجية داخل الدول الأعضاء، وقد تدعو اللجنة أي خبراء لحضور اجتماعاتها وفقاً لجدول أعمالها.

وتقوم اللجنة بالوظائف الآتية :[4]تشكيل وتفويض قوة حفظ السلام، تحديد صلاحيات قوة حفظ السلام، تعيين قائد قوات حفظ السلام.

– **مجلس الشيوخ:** يقوم الأمين العام للمجلس سنوياً بإعداد قائمة بأسماء الأشخاص الذين يمكن الاستعانة بهم للقيام نيابة عن الجماعة الاقتصادية بلعب دور الوسطاء، والموفقين والميسرين بما لهم من خبرةٍ وسيرةٍ حسنة، إذ يختار هؤلاء من بين شخصيات رفيعة الشأن من فئات المجتمع المختلفة :من ساسة، وقادة الجماعات الاثنية والقبائل ورجال الدين، ولابد من موافقة مجلس الوساطة والأمن (على مستوى

---

[1] بدر حسن شافعي، تسوية الصراعات في أفريقيا نموذج الإيكواس، القاهرة :دار النشر للجامعات، 2009 ، الطبعة الأولى، ص 124 .

[2] المادة 15 من الفصل الثاني من بروتوكول الآلية(المساعدة المتبادلة في مسائل الدفاع). .

[3] المادة 15 من الفصل الثاني من بروتوكول الآلية (المساعدة المتبادلة في مسائل الدفاع).

[4] الفصل الثالث من البروتوكول .الآلية (المساعدة المتبادلة في مسائل الدفاع)

رؤساء الدول والحكومات)على هذه القائمة، ويرفع مجلس الشيوخ تقاريره عن الحالات التي تطالبه الأمانة العامة، أو مجلس الوساطة والأمن بالتدخل فيها.

- مجموعة الإيكواس لمراقبة وقف إطلاق النار: وتتكون هذه المجموعة من عدة وحدات(مدنية وعسكرية) متعددة الأغراض، وتكون داخل دولها وجاهزة للانتشار السريع، وتقوم مجموعة المراقبة بمجموعة من المهام، منها ما يلي[1]:

•المراقبة والملاحظة لوقف إطلاق النار، وحفظ واستعادة السلام.

•التدخل الإنساني في أوقات الكوارث الإنسانية، وفرض العقوبات بما فيها المقاطعة.

•محاربة الأنشطة غير الشرعية مثل الجريمة المنظمة، إضافة إلى القيام بأي مهام أخرى يراها مجلس الوساطة والأمن.

ونصَّ البروتوكول أيضاً على إنشاء نظام إقليمي – للإنذار المبكر–، كما حدّد الحالات التي تُستخدم فيها الآلية وهي:[2]

- -حالة وقوع عدوان، أو التهديد بالعدوان على إحدى الدول الأعضاء.
- -حالة الصراع بين دولتين أو أكثر من الدول الأعضاء.
- -حالة الصراع الداخلي، إذا أسفر عن تهديد" بوقوع كارثة إنسانية."
- -تهديد خطير للسلم والأمن داخل المنطقة.
- -حالة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون.
- -حالة إسقاط حكومة منتخبة بشكل ديمقراطي.

ومن خلال ما سبق هذه الآلية ساهمت في تعزيز قدرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مجالات عدة، خاصة في مجال تسوية النزاعات الاثنية، كما حدث بالنسبة للنزاعات الطويلة الأمد مثل النزاع الليبيري، أو تلك النزاعات التي برزت بعد دخول الآلية حيز التنفيذ مثل النزاع في كوت ديفوار.

1-2- البروتوكول التكميلي حول الديمقراطية والحكم الراشد: تعمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشكل متزايد على توجيه دولها الأعضاء من خلال سياسة جديدة، ومعايير مؤسسية هادفة إلى

---

[1] بدر حسن شافعي، تسوية الصراعات في أفريقيا،المرجع السابق الذكر، ص156

[2] Ademola Adeleke, **The Politics and Diplomacy of Peacekeeping in West Africa : The Ecowas Operation in Liberia**, The Journal of Modern African Studies, Cambridge , Cambridge University Press, vol.33,no4,1999, p.569.

للمزيد أنظر: الفصل الثالث من بروتوكول الآلية(المساعدة المتبادلة في مسائل الدفاع)

تشجيع ودفع السلام والأمن والتنمية والاستقرار في المنطقة، وذلك من خلال صياغة البروتوكول التكميلي للديمقراطية والحكم الراشد الذي تبناه رؤساء الدول والحكومات في 21 ديسمبر 2001 ، وذلك بهدف تكملة ما جاء في آلية منع النزاع، وإدارته وحله، وحفظ السلم والأمن لعام1999 .[1]

ويهدف البروتوكول التكميلي إلى وضع التحسينات الضرورية للآلية، من خلال التأسيس لرابطة واضحة ومباشرة بين رعاية المعايير الديمقراطية والحكم الرشيد في الدول الأعضاء من جهة والسلام من جهةٍ أخرى .وكما هو الحال بالنسبة لطموحات الأمن، والذي لا يمكن إنكاره، تحسين ثقافة الأمن في نطاق جماعة غرب أفريقيا.

وحدد البروتوكول المبادئ الدستورية المعروفة لجميع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والمشتملة على؛ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وتمكين البرلمانات، ودعم استقلال السلطة القضائية، ومنع أي تغيير غير دستوري من خلال الوصول غير الديمقراطي إلى السلطة أو الاحتفاظ بها.

كما وضع البروتوكول التكميلي مجموعة من المبادئ المتعلقة بالانتخابات في الدول الأعضاء، تلك المتعلقة بالحيادية والنزاهة، إضافة إلى منح الجماعة الاقتصادية دوراً فاعلاً في مراقبة ودعم الانتخابات في الدول الأعضاء، من خلال تقديم الدعم والمساعدة في تنظيم الانتخابات، وإرسال بعثات الإشراف والمراقبة وتقصي حقائق حول الانتخابات، وجمع المعلومات من أجل الوصول إلى تقديرات صحيحة للحالة الديمقراطية في البلد المعني بذلك، وتجنب التوترات المعتادة في الفترات الانتخابية في الدول الافريقية.[2]

كما وضع معايير للجماعة تتعلق بدور قوات الأمن والقوات المسلحة في نطاق الإطار الديمقراطي، فأكد على أن الجيش يجب أن تكون تحت إمرة السلطة المدنية وخاضع للقانون، كماتم التأكيد على حظر استخدام الأسلحة لتفريق المظاهرات السلمية، وأن يكون اللجوء للقوة بحدها الأدنى ومتناسباً مع حالة المظاهرات العنيفة، ويمنع في أي حال اللجوء إلى القوة والمعاملة اللاإنسانية، .كما يشير

---

[1] Ademola Adeleke, **op cit**, p 571.

[2] Habu Shuaibu Galadima. **Sub-regional security co-operation and conflict management in west Africa: the ECOMOG experience**. A thesis in partial fulfillment of the requirements for the award of the degree of Doctor Of Philosophy in political sciences , University Of Jos, Faculty Of Social Sciences, Department of Political Science, August 2006, p. 104.

البروتوكول إلى تأهيل المؤسسة العسكرية بما يمكنها من صيانة وحفظ حقوق الإنسان،وفق ما ينص عليه القانون الإنساني، المبادئ الديمقراطية، وقواعد الجماعة الاقتصادية.[1]

ومن خلال ما سبق فإن البروتوكول التكميلي حول الديمقراطية والحكم الراشد يتضمن عقوبات، يمكن أن يقررها رؤساء الدول والحكومات ضد الدول الأعضاء التي تتعدى على المبادئ الديمقراطية، أو حيث يكون هناك عنف كبير ممارس ضد حقوق الإنسان، وذلك بناءً على توجيه من مجلس الوساطة والأمن.

وتكون هذه العقوبات متدرجة في شدتها حسب درجة العنف المستخدمة، ابتداءً من رفض ترشيحها في المنظمات الدولية، إلى رفض عقد اجتماعات الجماعة الاقتصادية في البلد المعني، وانتهاءً بتعليق العضوية في الجماعة الاقتصادية.

1-3- إطار منع النزاعات لدى الجماعة الاقتصادية: بعد سلسلة من المشاورات واجتماعات الخبراء، مجلس الوساطة والأمن) MSC (تبنّى في 16 جانفي2008 ، وهي اللائحة المعروفة – بإطار منع النزاعات التابع للجماعة الاقتصادية، والذي يهدف إلى ترقية وتوضيح إستراتيجية الجماعة من أجل المبادئ المحتواة في بروتوكول عام 1999 ، وبروتوكوله المكمّل لسنة2001 .[2]

وإذا كانت الجماعة الاقتصادية قد برهنت، ولعدة سنوات، قدرتها على كفالة وضمان منعٍ ناجح للنزاع، وصناعة السلام، وحل الصراع في ظل البروتوكول المتعلق" بآلية منع النزاع، وإدارته، وحله، وحفظ السلم والأمن"، إلا أن هذه الآلية، وإن كانت قد حققت نجاحاً في إنجاز تفويضاتها عن طريق احتواء الصراعات العنيفة في الإقليم، والتدخل لمنعها، من خال استخدامها لعدة وسائل فاعلة كنظام الإنذار المبكر، ومجلس الوساطة والأمن، مكاتب الممثل الخاص، إلا أن تنفيذ المظاهر المانعة لهذه الآلية كانت تفتقر إلى المقاربة الإستراتيجية .إذ اتصفت بضعف التنسيق الداخلي، والتضليل فيما يتعلق بالقدرات البشرية الموجودة، كما هو الحال في انتشار الوسائل المحدودة، وبشكل خاص، توزيع الأدوار والمسؤوليات بين الجماعة الاقتصادية والدول الأعضاء، وبين الجماعة الاقتصادية والمجتمع المدني، كذلك بين الجماعة الاقتصادية والشركاء الخارجيين، والذي كان ضعيفاً، وذلك نتيجة استخدام الوسائل

---

[1] op cit, p 105

للمزيد أنظر: الفصل السادس من البروتوكول التكميلي للآلية.

[2] Bassole, D.Y.(2008). Regulation MSC/REG.1/01/08,The ECOWAS Conflict Prevention Framework. Available on: http://www.ecowas.int/...cations/en/framework/ ECPF-Final.pdf..Section11. accecd in:20/7/2016.

المحدودة، والتدخات المنفردة، والاستجابة المتأخرة للأزمات، وعلى هذا الأساس، فإنّ تطوير الإطار الإستراتيجي لدعم النواحي الوقائية صار أمراً إلزاميا.[1]

لهذه الغاية، كان الغرض من إنشاء إطار منع النزاع؛ ليوظف كمرجعٍ لنظام الجماعة الاقتصادية والدول الأعضاء في جهودهم لتقوية أمن الإنسان في الإقليم.

ويمكن تلخيص أهم أهداف إطار منع النزاع بالآتي:

– جعل منع النزاع في سياسات الجماعة الاقتصادية وبرامجها الهدف الرئيس كآلية عملياتية.

– زيادة الوعي بأسس منع النزاع، والربط بين نشاطات منع الصراع والتطوير ومنع الأزمات الإنسانية، والاستعداد لها.

– بناء الوعي والقدرة على التوقّع، وتعزيز القدرة في نطاق الدول الأعضاء والمجتمع المدني، لزيادة دورهم كفاعلين رئيسين في منع النزاع، وبناء السام.

– زيادة الوعي، والاستعداد للمبادرات التعاونية بين الجماعة الاقتصادية، والدول الأعضاء، والمجتمع المدني، والمؤسسات الدولية والإقليمية مثل المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية، الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الأفريقي، الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والوكالات الإنسانية، في مسعى لمنع النزاع وبناء السلام.

– تعزيز القدرة لدى الجماعة الاقتصادية لمتابعة منعٍ متكاملٍ وثابتٍ للنزاع، وتيسير بناء السلام، والنشاطات الملازمة لذلك، مثل التنمية، منع الأزمات الإنسانية، وتطوير الاستعداد لدى الدول الأعضاء باستخدام مصادر الجماعة الاقتصادية المختلفة، ودعم أدوات آلية منع النزاع.

– توسيع فرص منع النزاع في بيئات ما بعد النزاع من خال استهداف إعادة البناء للحكم السياسي، كما هو الحال في منع الأزمات الإنسانية والاستعداد لها، ومبادرات بناء السلام ذات الصلة.

ويشتمل إطار منع النزاع على أربعة عشر مكوناً صُمِّمت من أجل تعزيز الأمن الإنساني، والتأسيس لمبادرات منع النزاع وبناء السلام، وهذه المكونات هي: الإنذار المبكر، الدبلوماسية الوقائية، الديمقراطية والحكم السياسي، حقوق الإنسان وحكم القانون، الإعلام، المصادر الطبيعية للحكم، المبادرات عبر الحدود، حكم الأمن، نزع السلاح ، المرأة، السلم والأمن، تمكين الشباب، قوة الجماعة الاقتصادية الجاهزة، المساعدة الإنسانية، ثقافة السلم[2].

---

[1] op cit.

[2] ibid.

ثانيا: مجلس السلم والأمن الافريقي؛ الواقع والمأمول :

يركز هذا المبحث على توضيح أهم المواد الواردة في بروتوكول المجلس التي حددت طبيعة المجلس، وأهدافه، ومبادئه، وتشكيلته، وأهم مهامه وسلطاته، وعلاقته بالأمم المتحدة والبرلمان الأفريقي والمنظمات الأخرى، وذلك على النحو الآتي:

1- طبيعة المجلس وأهدافه ومبادئه وتشكيله: إن مجلس السلم والأمن الأفريقي جاء نتيجة حتمية للأوضاع التي تعاني منها القارة الأفريقية، في محاولة منها لإيجاد الآليات التي من خلالها يمكن للقادة الأفارقة التصدي للتحديات بعيدا عن التدخلات الخارجية في شؤون البلدان الأفريقية.[1]

1-1- طبيعة المجلس:

نصت الفقرة الأولى من المادة الثانية من بروتوكول المجلس على طبيعته، وذلك بأنه جهاز دائم لصنع القرار فيما يتعلق بمنع الصراعات وإدارتها وتسويتها داخل الاتحاد الأفريقي، ويعاون المجلس كل من المفوضية، ومجمع الحكماء، ونظام للإنذار القاري المبكر، وقوة أفريقية للتدخل السريع، وصندوق خاص. [2]

1-2- أهداف مجلس السلم والأمن الافريقي؛ الرهانات والتحديات:

نصت المادة الثالثة من بروتوكول المجلس علىمجموعة من الأهداف التي من أجلها أُنشئ مجلس السلم والأمن الأفريقي، إذ انطوت هذه الأهداف على أهم الموضوعات ذات الصلة بالنزاعات والسلم والأمن والاستقرار في القارة برؤى أعمق من ذي قبل تحاول استهداف كل الجوانب التي تمس موضوع اثارة النزاعات الاثنية، وذلك بربط هذه الأهداف بين تعزيز الممارسات الديمقراطية وتشجيعها والحكم الرشيد، وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، واحترام قدسية حياة الإنسان والقانون الإنساني الدولي كجزء من الجهود الرامية إلى منع النزاعات، وبين ترقب النزاعات وتسويتها ومنعها، وتنفيذ النشاطات المتعلقة ببناء السلم وإعادة التعمير في مرحلة ما بعد النزاعات، للحيلولة دون تجدد أعمال العنف وتنسيق ومواءمة الجهود القارية التي تهدف إلى منع نشوب النزاعات الاثنية بين مختلف المجموعات، ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب الدولي وتجفيف منابع الدعم

---

[1] المادة (4) من بروتوكول مجلس السلم والأمن الأفريقي، آفاق أفريقية، القاهرة :الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد السادس، العدد 20 ، الصيف 2006 ، ص 256 .

[2] المرجع نفسه، ص 257.

بجوانبه كّلهاووضع سياسة دفاع مشترك للاتحاد الأفريقي،[1] طبقاً للمادة الرابعة الفقرة(د) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وذلك من أجل تحقيق الهدف الأساسي من إنشاء المجلس وهو تعزيز السلم والأمن والاستقرار لضمان وحماية وحفظ حياة وممتلكات ورفاهية الشعوب الأفريقية وبيئتها، وخلق الظروف المواتية لتحقيق التنمية المستدامة.

1-3- مبادئ مجلس السلم والأمن الأفريقي :

نصت أهم المبادئ الواردة في برتوكول المجلس على التسوية السلمية للنزاعات، واحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار عند نيل الاستقلال، واحترام سيادة الدول الأعضاء ووحدتها، مع حق التدخل في شؤونها الداخلية في ثلاث حالات فقط هي :جرائم الحرب، الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، حق أية دولة عضو في أن تطلب التدخل من الاتحاد بغية استعادة السلم والأمن، وذلك طبقاً للمادة (الرابعة الفقرة ي) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي[2]

1-4- تشكيل مجلس السلم والأمن الافريقي:

يتشكل المجلس من خمسة عشر عضواً يمثلون أقاليم القارة الخمسة، يختارون على أساس الحقوق المتساوية، عشرة أعضاء منهم يتم انتخابهم مدة سنتين، وخمسة أعضاء ينتخبون مدة ثلاث سنوات لضمان الاستمرارية، وعلى أساس مبدئي التمثيل الإقليمي العادل والتناوب، ويجوز إعادة انتخاب أي عضو تنتهي مدة عضويته، ويشترط ألا تكون الدولة المرشحة للعضوية خاضعة للعقوبات، وفقاً للمادة 23 من القانون التأسيسي للاتحاد، وأما عن طريقة انتخاب الأعضاء، فتتم من خلال الاقتراع السري وبأغلبية ثلثي الدول التي لها حق التصويت[3]

2- مهام المجلس وسلطاته وهياكله وآلياته وعلاقته بالمنظمات الدولية: سعت البلدان الأفريقية إلى ايجاد ايطار بيمكن من خلاله الحد من النزاعات التي تعاني منها القارة الأفريقية على غرار مجلس الأمن الدولي خاصة النزاعات التي يكون لها الطابع الاثني، وبالتالي محاولة النهوض وتحقيق التنمية.

2-1- مهام مجلس السلم والأمن الافريقي: المهمة الأساسية لمجلس السلم والأمن الأفريقي هي تعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقية، ولكي يتمكن المجلس من تحقيق هذه المهمة الأساسية حدد البروتوكول للمجلس عدداً من المهام الفرعية الأخرى للقيام بها، ومن هذه المهام، الإنذار المبكر

---

[1] المادة (5) بروتوكول مجلس السلم والأمن الأفريقي، نفس المرجع السابق، ص 256 .

[2] المرجع نفسه، ص 256.

[3] المرجع نفسه، ص 257.

والدبلوماسية الوقائية، وصنع السلم ، بما في ذلك استخدام المساعي الحميدة والوساطة والمصالحة والتحقيق وعمليات دعم السلم والتدخل طبقاً للمادة الرابعة الفقرة (ح) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي التي تنص على حق الاتحاد في التدخل في أية دولة عضو في أعقاب قرار صادر عن مؤتمر الاتحاد، فيما يتعلق بظروف خطيرة، وهي :جرائم الحرب، والإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، والعمل الإنساني وإدارة الكوارث، وبناء السلم وإعادة التعمير في مرحلة ما بعد النزاعات. وقد تضمنت المادة الرابعة عشرة من بروتوكول المجلس شرحاً تفصيلياً لكيفية قيام المجلس بهذه المهمة، وفضلاً عن هذه المهام التي ذُكِرت، يقوم المجلس بأية مهام أخرى قد يقررها مؤتمر الاتحاد.[1]

2-2- سلطات مجلس السلم والأمن الأفريقي: يتمتع المجلس بسلطات واسعة وشبه مطلقة للقيام بمهامه في اتخاذ المبادرات والإجراءات كّلها التي يراها مناسبة للحيلولة دون تفجر النزاعات.

وقد منحت المادة السابعة من البروتوكول العديد من السلطات للمجلس، إذ نصت الفقرة "1 " من هذه المادة على عدد من هذه السلطات التي يتمتع بها المجلس ويباشرها بالتعاون مع رئيس المفوضية، وهذه السلطات هي :ترقب الخلافات والصراعات ومنعها، فضلاً عن السياسات التي قد تؤدي إلى الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، والقيام بمهام صنع السلم وبنائه لتسوية النزاعات حيثما تحدث، وتشمل سلطات المجلس التصريح بتشكيل بعثات دعم السلم ونشرها، وهي من أهم السلطات التي يتميز بها المجلس، ويأتي استخدام المجلس لهذه السلطة بعد استخدام سلطته في التوصية للمؤتمر بالتدخل نيابة عن الاتحاد في أية دولة عضو في ظروف خطيرة، وفقاً للفقرتين (ح، ي) من المادة الرابعة في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.[2]

كما يدخل ضمن سلطات المجلس سلطة فرض العقوبات عندما يحدث تغيير غير دستوري للحكومة في أية دولة عضو في الاتحاد، ومن سلطات المجلس أيضاً ضمان تنفيذ اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية بشأن منع الإرهاب ومكافحته، والاتفاقيات والمواثيق الدولية والقارية والإقليمية ذات الصلة.[3]

2-3- مجلس الاسلم والأمن الأفريقي؛ الهياكل واللجان الفرعية: يمكن لمجلس السلم والأمن أن يقوم بإنشاء هياكل فرعية كلما رأى ذلك ضرورياً لأداء مهامه، وتشمل هذه الأجهزة لجاناً مؤقتةً للوساطة

---

[1] المادة (6) والمادة (14) من بروتوكول مجلس السلم والأمن الأفريقي، آفاق أفريقية، مرجع سابق، ص 257

[2] المادة (4) من بروتوكول مجلس السلم والأمن الأفريقي، آفاق أفريقية، مرجع سابق، ص256.

[3] الفقرة (5) من المادة (8) التي تتعلق بالإجراءات ، برتوكول مجلس السلم والأمن الأفريقي، المرجع السابق، ص258

والتوفيق والتحقيق، وتتكون هذه اللجان من دولة واحدة أو عدة دول، ويمكن للمجلس أن ينظر في أمر إنشاء أشكال من لجان خبراء عسكريين وقانونيين وغيرها

2-4 آليات مجلس السلم والأمن الأفريقي:

نصت المواد13 "، 21، 12،" 11، من بروتوكول المجلس على أربع آليات للمجلس، وتشكل هذه الآليات جزءاً من الهيكل التنظيمي للمجلس، وهي على النحو الآتي: [1]

- **هيئة الحكماء:** وتتكون من خمس شخصيات لها مكانتها لدى قطاعات المجتمع كافةً، وذات إسهام في مجالات السلم والأمن والتنمية، ويقوم باختيارهم رئيس المفوضية بالتشاور مع الدول الأعضاء على أساس التمثيل الإقليمي، ويعينُون مدة ثلاث سنوات من قبل المؤتمر .وتقوم هيئة الحكماء بتقديم النصح إلى المجلس وإلى رئيس المفوضية في جميع المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن والاستقرار وتعزيزه في القارة، وتقوم أيضاً وبناءعلى طلب المجلس، أو بمبادرتها الخاصة باتخاذ الإجراءات الملائمة لدعم الجهود المبذولة من المجلس ورئيس المفوضية كلّها لمنع الصراعات، وتقدم الهيئة تقاريرها للمجلس، ومنه للمؤتمر.

- **نظام الإنذار المبكر:** يتكون النظام من وحدة مركزية للمراقبة والرصد تعرف بفرقة الأوضاع، وتعد جزءاً من إدارة السلم والأمن في الاتحاد، وتتصل بوحدات فرعية للمراقبة والرصد داخل الآليات الإقليمية، مثل آلية الإكوموج(ECOMOG)* في تجمع الأيكواس بغرب أفريقيا، ويتم ربط الوحدات بالمركز للتنبؤ بالنزاعات.

ويتكون هيكل النظام من " 21 "عضواً، فضلاً عن رئيس الجهاز، على النحو الآتي:

عدد "2 " من النواب وعدد "2 " من السكرتارية، وعدد "2 " من المسجلين، وعدد " 15 " من المحللين، خمسة منهم محللون سياسيون يعملون كرؤساء لأفرع النظام في أقاليم القارة الخمسة.[2](الشمال الأفريقي، الجنوب الأفريقي، الغرب الأفريقي الشرق الأفريقي والوسط الأفريقي)

---

[1] Institut For Security studies , "Non-paper on the operationa lisation of the continental Erly–warning system (CEWS) , (Pretoria Novemer 2004) , PP 10

*الايكوموج (The ECOWAS Ceasefire Monitoring Group) هي مجموعة مراقبة إطلاق النار التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

[2] محمود أبو العينين، دور مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في الوقاية من النزاعات والصراعات، في محمود أبوالعينين محرراً، التقرير الاستراتيجي الأفريقي، 2007 2006 ،) القاهرة :مركز البحوث الأفريقية، جويلية 2007، ص 61 .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن فكرة النظام ليست جديدة تماماً، حيث سبقتها محاولات على المستوى الإقليمي، وخاصة في إقليمي غرب أفريقيا وجنوبها، وهو ما قد يساعد المجلس على سرعة تأسيس الوحدات الفرعية للنظام.

- **القوة الأفريقية الجاهزة:** وهي عبارة عن أداء لمنع الصراعات الداخلية والحدودية في الدول الأفريقية قبل وقوعها، والتعامل مع الصراعات فور وقوعها دون انتظار تفاقمها، ولردع أي عدوان خارجي على القارة، ولمنع تدويل النزاعات الأفريقية، كما كان يحدث فيما مضى قبل إنشاء مجلس السلم والأمن، كحالات سيراليون، ليبيريا.

وتتكون القوة من فرق جاهزة متعددة الفروع تضم عناصر عسكرية ومدينة في بلدانها الأصلية، مستعدة للانتشار السريع عندما يكلفها المؤتمر أو المجلس بذلك.

وتتكون القوة الجاهزة أيضاً من لجنة أركان الحرب التي تتمحور مهمتها الأساسية في تقديم المشورة، وتقديم المساعدة لمجلس السلم بشأن المسائل المتعلقة بالاحتياجات العسكرية والأمنية، بهدف تعزيز السلم والأمن في القارة وصونه[1].

- **صندوق السلم** :تعد مسألة التمويل نقطة مهمة وأساسية في عمل المجلس، إذ يمكن أن تؤثر مصادر التمويل المختلفة مثل الأمم المتحدة، والقطاع الخاص، والمصادر الأخرى من خارج الاتحاد سلبياً في استقلالية المجلس في ممارسته لعمله.

ولمعالجة هذا الأمر، أُنشيء صندوق السلم لتوفير الموارد المالية اللازمة لمهام دعم السلم، وذلك من خلال الاعتمادات المالية في ميزانية الاتحاد الأفريقي، ومن مساهمات الدول الأعضاء، ونسبة من المعونات الاقتصادية من داخل القارة أو من خارجها، ثم المساهمة الطوعية من خلال التبرعات.

كما يحق لرئيس المفوضية قبول أي تمويل من المجتمع المدني والأفراد، [2]وأية مصادر أخرى من خارج أفريقية بشرط أن يكون ذلك وفقاً لمبادئ الاتحاد وأهدافه. [3]

---

[1] المرجع السابق الذكر، ص 63.

[2] المرجع نفسه، ص 65.

[3] المرجع نفسه، ص 65.

- علاقة المجلس بالأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى:

تتمثل هذه العلاقة في قيام الأمم المتحدة بتقديم الدعم المالي واللوجيستي والعسكري، تعزيزاً لنشاطات الاتحاد الأفريقي في مجال تعزيز الأمن والسلم والاستقرار في أفريقيا، وذلك عملاً بأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بدور المنظمات الإقليمية في حفظ السلم والأمن الدوليين[1]

ويقوم كل من مجلس السلم ورئيس المفوضية بالتفاعل الوثيق والمستمر مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومع الأعضاء الأفريقيين فيه، وكذلك مع الأمين العام للأمم المتحدة، بما في ذلك عقد الاجتماعات الدورية، وإجراء المشاورات المنتظمة حول مسائل الأمن والسلم والاستقرار في أفريقيا [2]

أما فيما يتعلق بعلاقة المجلس مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، بشأن مسائل الأمن والسلم والاستقرار في أفريقيا، فإن المجلس يتعاون ويعمل على نحو وثيق مع هذه المنظمات.

- علاقة المجلس بالبرلمان الأفريقي ومنظمات المجتمع المدني الأفريقي:

ينشئ مجلس السلم الأفريقي علاقات تعاون وثيقة مع البرلمان الأفريقي لتعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا، ويقوم المجلس بناء على طلب البرلمان الأفريقي بتقديم تقرير إلى البرلمان عن طريق رئيس المفوضية، ويقوم رئيس المفوضية بتقديم تقرير سنوي للبرلمان الأفريقي عن وضع السلم والأمن في القارة، كما يتخذ رئيس المفوضية الإجراءات المطلوبة كلّها لتيسير ممارسة البرلمان الأفريقي لسلطاته. أما فيما يتعلق بعلاقة المجلس بمنظمات المجتمع المدني، فالمجلس يقوم بتشجيعها على القيام بدور فعال في نشر ثقافة التعايش السلمي والتعاون والترابط بين شعوب القارة، وقد تناول المجلس هذاالدور في اجتماعه رقم " 39 " في 30 سبتمبر2005 ، وقد شجعها على القيام بهذا الدور.[3]

المطلب الثالث: دور الفواعل الدولية في تحقيق الأمن والتنمية؛ الفرص والتحديات

واجهت إفريقيا زيادة كبيرة في حدة وتأثير النزاعات الاثنية، منذ فترة السبعينيات والثمانينيات وبداية التسعينات من القرن العشرين؛ ما أثر سلبا على السياسات العامة للدول الأفريقية وخاصة في المجال الأمني والتنموي، مما دفع بالفواعل الدولية، وبخاصة البنك الدولي وصندوق النقد، إلى مطالبة دول القارة بضرورة إجراء برامج التهيئة الهيكلية(SAP)؛ بهدف مواجهة الأزمات التي تواجهها،

---

[1] المادة (17) من برتوكول مجلس السلم والأمن الأفريقي، آفاق أفريقية، مرجع سابق، ص 268

[2] المرجع نفسه، ص 269.

[3] [5] المادتين(20 18) ، من برتوكول المجلس، المرجع السابق الذكر، ص ص270 269

وتنشيط النمو الاقتصادي، وخفض العجز في الميزان التجاري، وإعطاء مساحة للاستثمارات الأجنبية ورأس المال المحلي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحويل إلى للنهوض بالتنمية وتحقيق الأمن.[1]

الأمر الذي دفع بالدول الأفريقية لتهيئة بيئاتها الاستثمارية بايجاد سبل الحد من النزاعات الاثنية، فقامت بمراجعة سياساتها الأمنية والاقتصادية، ونظمها الاستثمارية، وتم سن ووضع العديد من التشريعات والقوانين والأنظمة واللوائح الجديدة التي تشجع الاستثمار وتدعمه، واستحدثت الهيئات والمؤسسات التي تخطط له وتنظمه، وامتيازات كثيرة، منها :تيسير شروط الاستثمار وتخفيف القيود على تدفقاته، والتحوط لما يمكن أن تتعرض له الاستثمارات من مخاطر، والعمل على تقليل هذه الأخيرة، والشفافية في توفير المعلومات الضرورية للمستثمر وكسب ثقته، وتبسيط الإجراءات، وتقديم ضمانات لحرية نسبة المساهمات ونقل الأموال، إضافة إلى الإعفاءات من بعض الضرائب الجمركية، في ظل هذه التسهيلات من طرف الدول الأفريقية، وحرصها على جذب الاستثمارات وتشجيعها، تسابقت الدول والشركات نحو أفريقيا، وتدفقت الاستثمارات الخارجية حتى بلغ حجم الاستثمار المباشر مستوى قياسيا قدر بحوالي 53 مليار دولار أواخر عام2007، يتوقع أن يصل إلى مئات المليارات من الدولارات.[2]

أولا: الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في أفريقيا؛ التنافس والصراع؛

بالرغم من أنه في الظاهر أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي يشكلان تحالفا للدفاع عن مصالحهما المشتركة في العالم إلا أنه في الواقع غير ذلك، فهناك تنافس شديد قد يصل إلى حد الصراع بينهما حول مناطق النفوذ والحفاظ على المصالح خاصة في أفريقيا:

1- الولايات المتحدة الأمريكية في أفريقيا؛ تحقيق الهيمنة؛ كان اهتمام الولايات المتحدة بإفريقيا خلال الحرب الباردة منحصرا في إستراتيجية احتواء الشيوعية في كل الأقاليم التي تحاول بناء قاعدة فيها، لاسيما في الدول حديثة الاستقلال ومنها المتواجدة في إفريقيا، وبالمقابل دعم ونشر القيم الليبرالية تحت شعارات حقوق الإنسان والديمقراطية،[3] هذا لا يعني أن هذين الهدفين كانا الوحيدين وإنما كانا يتصدران قائمة أولويات الأهداف الأمريكية في إفريقيا خلال هذه الفترة.

---

[1] سلطان فولي حسن،" دور القوى الغربية والمؤسسات الدولية والعولمة في أفريقيا"، مجلة قراءات أفريقية، المنتدى الإسلامي، العدد الخامس، جوان 2010، ص 29.

[2] قراءات تنموية، "الاستثمار في أفريقيا:آمال وتحديات"، المرجع السابق الذكر، ص 29.

[3] حمدي عبد الرحمان :" أبعاد السياسة الأمريكية الجديدة تجاه افريقيا" نقلا عن:

http://wwwislamonline.net/iol-arabia/dowabia/qpolitic-1/qpolitic4.asp/, , acceded, 21-05-2018.

أما اليوم وقد زال الخطر الشيوعي، وتزداد أهمية القضايا الاقتصادية في اجندة الشؤون الدولية، فقد شرعت الولايات المتحدة في أحداث تغييرا اقتصادية وهيكلية في الـــدول الإفريقيـــة بمـــا يخـــدم مصالحها، وبذلك توسع قاعدة نفوذها الاقتصادي في إفريقيا، وكل في سبيل إقامة منطقة تجارة حـــرة بينها وبين إفريقيا في بداية 2020[1] وتحت المتغير الاقتصادي تكمن عدة محركات لعل اكثرها تأثيرا فيه مايلي:

- تحتوي إفريقيا إلى سوق كبيرة، حيث يقدر عدد سكانها بحوالي 700 مليون نسمة، وفتية فهـــي سوق شغوفة للاستهلاك، و تحتوي العديد من الحواجز لذا تعمل الولايات المتحدة على رفعه حجم تجارتها البينية مع إفريقيا، حيث يشير تقرير وزارة التجارة الامريكـــي عـــام 2002، أن حجـــم التجارة الخارجية[2] ، وهو رقم يكن من قبل بل هو في تزايـــد مســـتمر، ولاســـيما وأنـــه فـــي التقرير السنوي للرئيس الأمريكي، أمام الكونغرس في فيفري 1997، جاء فيه:

" أن النمو الاقتصادي لافريقيا هو في صالح المصلحة القومية للولايات المتحدة الأمريكية"[3] ففي أوت 2003تدخلت الولايات الوتحدة الأمريكية من خلال الدبلوماسية في دعم مفاوضات السلام في الكثيـــر من البلدان الفريقية، حيث تم تأييد الولايات المتحدة لاتفاق السلام في بورندي في نوفمبر 2003، كمـــا ضغطت على حركة يونيتا في انجولا لإنهاء الحرب الأهلية في افريل 2002[4]، وهذا كما سبق الذكر لتحمي إفريقيا مصالحها، ومن جهة أخرى تعمل الولايات المتحدة على ادخال إفريقيا في مجال التبادل الحر خاصة في مجال المواد الأولية[5] وذلك لتستفيد إلى أقصى درجة ممكنة من ثروات القارة، وهذا ما جاء على لسان "س. مورسيون""Steve Morrison" مدير البرنامج الافريقي في مركز الدراســـات الإستراتيجية والدولية (CSIS) حيث قال أن الولايات المتحدة تهدف إلى نشر الأمن والاستقرار في كل

---

[1] مغاوي شلبي، "الصراع الرمادي على القارة السوداء" ، نقلا عن:
http://wwwislamonline.net, acceded,12-05/2018.

[2] Claud Revel : « Une application particulière, l'Afrique »,on :, , http://www.islamonline.net/iil-arabic/dowabia/qpolitic-1/qpolitic, acceded, 12-05-2018

[3] Ibid.

[4] Tanguy Struye de swieland , Le retawre de wasshington swile continet afrivcain, on ;. http://www.polis.sciences pobordeanx.fr/volv4N2/arti2.html. , acceded, 12-05-2018.

[5] Ibid.

من كينيا واثيوبيا والسودان ونيجيريا كشركاء اساسيين في أي مبادرة سياسية وتريد إيجاد إطار اقليمي لحل النزاعات التي تعاني منها هذه الدول"[1] فهذه الدولة غير قادرة وعاجزة عن تسوية ازماتها بالاعتماد على نفسها، لذا تتكفل الولايات المتحدة بارسال مؤطرين وتقنيين في هذا المجال وقد تزايد اهتمام الولايات المتحدة بإفريقيا لعدة أسباب لعل أهمها:

حالة عدم الاستقرار حيث ترى أن الحاجات الإنسانية المهمشة من قبل الدولة الإفريقية العاجزة عن تلبية هذه الحاجات هو سبب هذا اللااستقرار، إضافة إلى ذلك حماية الاستثمارات الأمريكية في القارة لا سيما وأنها حوالي22 في المائة من احتياجاتها النفطية تأتيها من إفريقيا[2]، وقد تعرضت أنابيب نقل النفط النيجيري من قبل للتخريب.

- ازدياد أهمية المرتكزات الإستراتيجية التي تقوم عليها العلاقات الأمريكية الإفريقية في عصر العولمة ، كالموقع الاستراتيجي للقارة، ومحاذاتها للمحيط الأطلسي والثروات وخطوط التجارة، فبسيطرة الولايات المتحدة .

حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية في هدفها الاستراتيجي إلى ضمان مصادر التزود بالنفط . فقد توجهت نحو خليج غينيا وشمال أفريقيا .فهذه الإستراتيجية أصبحت من أهم محددات السياسية الخارجية الأمريكية في الوقت الراهن، [3]ففي نهاية سبتمبر 2008 تهدف الولايات المتحدة إلى تجميع نشاطها العسكري في أفريقيا بإنشاء قيادة عسكرية هدفها التحكم الكامل في المواد الأولية وخاصة البترول حسب كثير من المحللين، [4]وهناك من يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم صندوق النقد الدولي للعب دور في تسهيل عملية دخول الشركات النفطية الأمريكية إلى السوق الأفريقية .ففي سياق السنوات الأخيرة وفي إطار برنامج الهيكلي طالب البنك العالمي وصندوق النقد الدولي الدول

---

(1) Jim Fisher-Thopson : " L'Afrique revêt une iompoetance stratégique croissante pour les états unis,on :"
http://www.burundibwacu.org/spip.php?1302/., acceded, 12-05-2018.

(2) إبراهيم علي إبراهيم: "افريكوم، اتجاه جديد في العلاقات الأمريكية الافريقية" نقلا عن:
http://www.sudaneseonline.com/ar/article-15295.shtml/1/3/2008, , acceded, 15-05-2018.

(3) Ministère de l'économie des finance et de l'industrie, « énergie, matière première»on :.
Http:// www. Afrology. Com/ eco/amaizo chinafric html, acceded ,15-05-2018

(4) Tony, busselen. « Les états unis a nouveau intéressés par l'Afrique. » on :
www.stopusa. be /scripts/text.php. section=b rbe et langue=1et id=25273. , acceded, 15-05-2018

الأفريقية خصخصة قطاع الطاقة في أفريقيا حتى تخلق جوا ملائما الاستثمارات الأجنبية، وهذا الأجراء يخدم الدول الشركات الغربية، خاصة الأمريكية للاستثمار في النفط الإفريقي إذ أن المؤسسات المالية تعتبر من أهم أدوات الهيمنة الأمريكية على العالم.[1]

فكان لانهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991 ومن ثم نهاية الحرب الباردة، والذي أطلق عليه بعض الكتاب نهاية التاريخ (End of History)، تحول العالم إلى عالم أحادي القوى (bi-polar world)، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الأولى في العالم، سواء من الناحية الاقتصادية أو العسكرية، وانفردت بتبني سياسات تحرير التجارة وفتح الأسواق والديمقراطية وحقوق الإنسان كأسس لسياستها الخارجية.[2]

ويمكن تحديد سياسات الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه إفريقيا من خلال ثلاثة محاور رئيسية وهي:[3]

- الإصلاح الاقتصادي في إفريقيا، ودمج الاقتصاد الإفريقي في الاقتصاد العالمي
- زيادة التحول الديمقراطي والحريات الفردية.
- العمل على زيادة الاستقرار السياسي الداخلي للدول الإفريقية.

المحور الأول؛ ففي مجال الإصلاح الاقتصادي بعض الدول الإفريقية- رواندا، أثيوبيا، أنغولا...إلخ، التي حققت معدل نمو اقتصادي مقبول، وكان من أدوات الإصلاح الاقتصادي الخصخصة حيث بيعت الوحدات المملوكة للدولة أو القطاع العام لجذب الاستثمارات الأجنبية وتوفير رأس المال.

أما المحور الثاني في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا، والذي تمثل في حقوق الإنسان والديمقراطية، فقد تم ربط المساعدات الأمريكية والغربية للدول الإفريقية بمدى الاتجاه نحو تحقيق الديمقراطية وإعطاء مساحة للأحزاب المعارضة ونزاهة الانتخابات وحريات الأشخاص.

والمحور الثالث من أركان السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه إفريقيا أيضاً، وهو الخاص العمل على زيادة الاستقرار السياسي الداخلي للدول الأفريقية ونزاهة الحكومات والشفافية والتداول السلمي على السلطة، من خلال تفعيل الديمقراطية الحقيقية التي تتيح المشاركة السياسية للجميع، والقضاء على الفساد بمختلف أشكاله.[4]

---

(1) Enjeux pétroliers en Afrique. Op. cit.

(2) سلطان فولي حسن، "دور القوى الغربية والمؤسسات الدولية والعولمة في أفريقيا"، المرجع السابق الذكر، ص 29.

(3) صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص 84.

(4) المرجع نفسه، ص84.

وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق سياستها في القارة الأفريقية من خلال وضع مجموعة من الآليات لتحقيق هذه السياسة، خاصة مع المنافسة الشديدة من طرف الاتحاد الأوروبي ومجموعة القوى الصاعدة خاصة روسيا والصين ومحاولة تحجيم دورها:

1-1- التدخل لتسوية النزاعات في القارة الأفريقية؛ حيث لعبت الولايات المتحدة الأمريكية في حل مجموعة من النزاعات المزمنة التي تعاني منها القارة، مثل ما حدث في أنجولا في أفريل 2002،[1] وفي ليبيريا في 2003، وتأييدها لاتفاق السلام في بوروندي في 2003 أيضا،[2] وأيضا العمل على احتواء النزاعات التي اندلعت في شمال نيجيريا ما بين 2001 و2002، كما ضاعفت من مساعداتها الاقتصادية والفنية والعسكرية لنيجيريا من 10 إلى40 مليون دولار.[3]

1-2- زيادة حجم الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة؛ وفي هذا الإطار قامت الولايات المتحدة الأمريكية بزيادة الاستثمارات التنموية إلى أفريقيا إلى أكثر من 6,4 مليار دولار عام 2003، كما قدمت دعما اقتصاديا للقارة، وفي هذا الصدد أعلنت الشركات النفطية استثمارات كبيرة كشركة "شيفرون تكساسو" انها ستستثمر 20 مليار دولار في النفط الأفريقي وهذا عام 2007.كما قامت شركة "أميرادا هيس" بدعم القطاع النفطي في الجابون بضخ 18 مليار دولار عام 2004 بهدف وصول الإنتاج إلى 2,3 مليون برميل يوميا، وسعت الولايات المتحدة لتطوير حجم التجارة مع القارة والذي بلغ عام 2004 خمسة مليارات دولار.[4]

1-3- الدخول في الشراكة الاقتصادية؛ وهو ما تجسد في قانون النمو والفرص في أفريقيا الذي تم المصادقة عليه في 2001 من قبل الكونغرس الأمريكي، حيث يقوم على فرض عدة شروط تتعلق بمكافحة الفساد، وتقليل الدعم الحكومي، مقابل أعطاء معاملة تفضيلية لصادرات الدول الأفريقية إلى الولايات المتحدة، فظلا عن تنشيط دور المنظمات الدولية غير الحكومية التي تمولها الولايات المتحدة للعب دور في مشاكل القارة السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى تشكيل " مجموعة المبادرة السياسية للنفط الأفريقي" وهي تضم ممثلين عن الإدارات الأمريكية والقطاع الخاص، وأصدرت كتابا بعنوان"

---

[1] نجلاء محمد مرعي، الثروة النفطية والتنافس الدولي الإستعماري الجديد في أفريقيا، التقرير الاستراتيجي السابع، ص 423.

[2] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص 85.

[3] المرجع نفسه، ص 85.

[4] محمود أبو العينين، التكالب الأمريكي على أفريقيا،التقرير الاستراتيجي الأفريقي ،2007، ص 73.

النفط الأفريقي أولوية الأمن القومي الأمريكي وللتنمية الأفريقية" يدعو لاتخاذ سياسات لتأمين مصالحها النفطية في أفريقيا من جهة، وزيادة التسهيلات الجمركية للمنتجات الأفريقية في الولايات المتحدة.

1-4- زيادة وتكثيف التواجد العسكري؛ هذا لحماية الامتيازات الاستثمارية الأمريكية لإي القارة الأفريقية، تعمل على تعزيز تواجدها العسكري، حيث حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على إذن باستخدام الأجواء الأريتيرية، وأرسلت قوات من مختلف التخصصات إلى نيجيريا منذ أفريل 2001، وتم تخصيص 65 مليار دولار للقيام بالتدريب العسكري في مالي والتشاد وموريتانيا منذ 2004، والقيام بمناورات عسكرية بحرية في خليج غينيا في 2005،[1] فظلا عن هذا قامت الولايات المتحدة بإنشاء قيادة عسكرية في القارة الأفريقية المعروفة باسم أفريكوم"*، وذلك بقرار رئاسي في 2007، وهذا لمواجهة المنافسة الأوروبية والقوى الصاعد خاصة روسيا والصين.[2]

2- الاتحاد الأوروبي وأفريقيا؛ الحق في الارث الاستعماري؛

يعمل الاتحاد الأوروبي، خاصة فرنسا منذ بداية التسعينيات القرن الماضي رسم إستراتيجية جديدة في القارة الإفريقية تتماشى والمعطيات المستجدة على الساحة الدولية، والأحداث والتطورات في أوروبا، وفي إفريقيا، والتغيرات التي لحقت بالنظام الدولي مع نهاية الحرب الباردة، والتي نتج عنها تعاظم قوة ونفوذ الولايات المتحدة وتفردها كقوة عظمى وقطب أوحد في ظل نظام عالمي جديد زالت فيه الثنائية القطبية، وما يتبع ذلك من تمدد للنفوذ الأمريكي في القارة الإفريقية وتأثيراته في مكانة أوروبا التقليدية في هذه القارة، ويُضاف إلى العامل الأمريكي زيادة النفوذ الياباني والصيني في إفريقيا.[3] لذى قام الاتحاد الأوروبي ممثلا في فرنسا باتخاذ مجموعة من التدابير للحفاظ على مكانته ونفوذه التقليدي في القارة على اعتبار أن هذه الأخيرة هي الحديقة الخلفية لأوروبا ولا يمكن التنازل عنها ومنها:

2-1- التدخل في الشؤون الداخلية للدول في أفريقيا: باعتبار أوروبا وخاصة فرنسا من القوى الاستعمارية التي كان لها الحظ الأكبر من القارة الأفريقية تحاول الابقاء على نفوذها فيها، واسترجاع الأقاليم والمناطق التي خسرتها، ويلاحظ أن إرسال فرنسا لقواتها تعزيزاً لنظام إدريس ديبي ضد حركة

---

[1] نجلاء محمد مرعي، المرجع السابق الذكر، ص 424.

* هي قيادة هدفها حماية المصالح الأمريكية الأمنية والإستراتيجية في القارة والبحار المحيطة بها، وتكون مسئولة عن جميع أنواع النشاط الأمريكي في دول القارة باستثناء مصر التي تظل في إطار مسؤوليات قيادة المحيط الباسيفيكي.

[2] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص 86.

[3] يوناس بول دي مانيال، "الدور الفرنسي في أفريقيا: تاريخه وحاضره ومستقبله"، مجلة قراءات أفريقية، المنتدى الإسلامي، العدد الحادي عشر، جانفي 2012، ص 61.

التمرد في العام 2008 في تشاد؛ قد أسفر عن الإبقاء على النفوذ الفرنسي أو استرجاعه، التدخل في أفريقيا الوسطى بالرغم من المعارضة التي أبداها بعض القادة الأوروبيين ضد حملة الإبادة التي نفذتها القوات الفرنسية ضد السكان في إفريقيا الوسطى في سنة2007 ، إلا أنه في النهاية قد سلّموا للفرنسيين بإرسال قوات مسلحة من فرقة قوة التدخل السريع الأوروبية يوروفور، لتنتشر في مناطق شرق التشاد وشمال شرق جمهورية إفريقيا الوسطى لمنع تجدد النزاعات وحفظ السلام.[1]

2-2- العمل على تكثيف الشراكة الاقتصادية: على الرغم من أن وزراء مالية الدول الأعضاء في منطقة الفرنك الإفريقي التابعة لفرنسا، وتضم16 دولة إفريقية، قد أكدوا في اجتماعهم في أكتوبر 2008م أن منطقتهم» لم تطلها حتى الآن انعكاسات الأزمة المالية الأمريكية الحالية إلا أن ذلك لم يعن أن فرنسا ستضخ المزيد من المساعدات من أجل جذب الاستثمار إليها، وهذا الاستثمار نفسه قد تراجع مع ظهور دول نفطية كبيرة في إفريقيا؛ جعلت من "إفريقيا الفرنسية " جزءا هامشيا على الصعيد الاقتصادي في القارة، يقول صاحب كتاب(إفريقيا بدون فرنسا)عن إفريقيا الفرنسية إنها لا تمثل إلا 13 في المائة من سكان القارة، وثقلها الاقتصادي لا يكاد يُذكر، فدول منطقة الفرنك الإفريقي لا تزن أكثر من نيجيريا من حيث الناتج المحلي الخام.[2]

هذه الشراكة تأثرت سلبا مع تراجع معدلات النمو في فرنسا ذاتها، والتي أدت إلى انكفاء داخلي لم يجعل من باريس قادرة على منافسة التدفقات المالية القادمة من الصين والولايات المتحدة الأمريكية في القارة الإفريقية، والتي تقع معظم حقول النفط الرئيسية في بلدان غير فرنكفونية. فالفرنكفونية التي تعتبر الجسر لفرنسا إلى ثروات إفريقيا، قد تأثرت كثيرا بالتراجع الاقتصادي في الداخل الفرنسي؛ إذ يتحدث كامبردج بوك ريفيوز عما يسميه "طلاق النخب "؛ أن فرنسا التي تكوّنت فيها كل نخب إفريقيا الفرنكفونية لم تعد اليوم وجهة النخب الإفريقية.[3]

2-3- تقليص القوات العسكرية لحساب الشراكة الاقتصادية: عقدت فرنسا عدة اتفاقات للتدخل السريع في إفريقيا بغية التقليل من حجم قواتها في إفريقيا؛ إذ قامت بتخفيض عدد الأفراد العسكريين من 60000 إلى نحو 10000 في أوائل عام2007، لكن فرنسا ظلت مع ذلك متورطة في العديد من الصراعات الداخلية التي جعلتها تفقد المزيد من نفوذها في إفريقيا، كما حدث في رواندا؛ حين قدّمت فرنسا الدعم

---

[1] أمير سعيد، "الصين الصاعدة وفرنسا الآفلة في قلب أفريقيا"، مجلة قراءات أفريقية، المنتدى الإسلامي العدد الثالث، ديسمبر2008، ص 52.

[2] صابر حموته، مرجع السابق الذكر، ص 86.

[3] مرجع نفسه، ص 86.

السياسي والعسكري لجوفينال هابياريمانا حتى أفريل 1994 ، وعدم قيامها بما يلزم لوقف المجازر التي راح ضحيتها 800 ألف ضحية، وفي نوفمبر 2004 حين شاهد الناس على شاشات التلفزة الجنود الفرنسيين وهم يطلقون النار على المتظاهرين في أبيدجان بكوت ديفوار، وتورطها في الصراع؛ قد أدى إلى الإضرار بمكانة فرنسا في إفريقيا.[1]

أما السياسة الاقتصادية للاتحاد اتلأوروبي في إفريقيا؛ فقد اعتمدت على تنمية التجارة البينية مع غالبية دول وسط القارة وغربها، وزيادة حجم الاستثمارات في إفريقيا، وقد رحب الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع المنظمات الإقليمية التي تشكلت في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي وضمّت دول غرب إفريقيا ووسطها، وأهم هذه المنظمات :الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والاتحاد الجمركي لدول إفريقيا الوسطى، ويعمل على تعزيز العلاقات وتدعيم العلاقات الاقتصادية والتجارية معها، وتُعَد هذه الشبكة بنية تحتية في إفريقيا تساعد الاتحاد الاوروبي في تعزيز مكانته في أفريقيا.[2]

ثالثا: دول مجموعة دول البريكس[*]: أدى النظام العالمي الذي فرضته الدول الغربية الرأسمالية – الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا– إلى ظهور أصوات تنادي بضرورة تغيير أسس هذا النظام الذي لا يراعي حقوق الدول أخرى في هذا النظام إلى ظهور مجموعة من الدول الصاعدة التي تحاول تقليل حجم النفوذ الذي تمارسه القوى التقليدية، من خلال تشكيل تكتل جديد تعمل من خلاله على تنسيق السياسات البينية لها بما يضمن لها التواجد على الساحة الدولية، وخاصة في أفريقيا التي تعد الخزان الكبير لمختلف الموارد التي تحتاجها هذه الاقتصادات الصاعدة.

1- روسيا في أفريقيا؛ إسترجاع النفوذ؛ إن الاستراتيجية الروسية بعيدة المدى لإيجاد موطئ قدم لها بإفريقيا ، فالمبادلات التجارية بين روسيا وإفريقيا بلغت قيمتها في سنة 2018 حوالي 20 مليار دولار، أي ما يعادل نصف قيمة المبادلات مع فرنسا وأقل بعشر مرات من المبادلات مع الصين .وحتى الآن، فإنه من بين المجالات التي تتصدر فيها روسيا السوق الإفريقية بشكل أساسي تجارة الأسلحة التي تقدر بـــ 15 مليار دولار،[3] فروسيا تصدر أيضا إلى الأسواق الإفريقية ما قيمته 25 مليار دولار من المواد

---

[1] أمير سعيد، المرجع السابق الذكر، ص 53.

[2] يوناس بول دي مانيال، المرجع السابق الذكر، ص62.

[*] **بريكس هي منظمة تتكون خمسة اقتصادات نامية، هي :البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، وهي دول في مجملها تضم أكثر من ثلث سكان العالم أو ما يشكل 42 بالمئة من سكان العالم، كما تحتل دول هذه المجموعة 26 بالمئة من مساحة الأراضي في العالم وتمتلك احتياط يا نقديا يفوق 4 تريليونات دولار.**

[3] ستيف روزينبيرغ، كيف تحول فلاديمير بوتين من شخصية منبوذة إلى اللاعب السياسي الرئيسي، نقلا عن:

https://bit.ly/2qbNwMx

الغذائية؛ ومن أجل تجسيد هذا الاستراتيجية تستخدم روسيا العديد من المزايا والأدوات الناعمة والتي تمكنها من إعادة إحياء نفوذها التاريخي داخل قارة كانت تزدحم بحركات التحرر التي تستقي كثيرا من قيمها الأيديولوجية من العقيدة السوفيتية، وعلى هذا الأساس، فخلال الحرب الباردة، كانت إفريقيا مسرحا للمواجهة بين المعسكر الاشتراكي والدول الغربية، وبالتالي روسيا أن تنافس ليس الغرب الجماعي بقدر ما تنافس الصين التي رسخت وجودها بقوة في القارة الأفريقية.[1]

من الناحية الاستراتيجية والأمنية، فإن القوى الإقليمية والدولية الأخرى كالولايات المتحدة لا تُبدي انزعاجا ملحوظا من عودة روسيا إلى إفريقيا فلا يزال مكمن الخطر الرئيسي بالنسبة لواشنطن كامنا في تصاعد دور الصين التجاري والاقتصادي في البلدان الإفريقية؛ حيث تُظهر الصين قدراتها الاستثمارية الهائلة لتتحول إلى منافس رئيس في هذه القارة من العالم، أما روسيا فأدوارها السياسية والاستثمارية تتنامى بقدر أقل مقارنة بالصين، فالرئيس الروسي في قمة سوتشي الروسية الأفريقية استعرض الأبعاد التي يمكن من خلالها تحقيق الاستقرار، وذلك على خلفية فاعلية التجربة الروسية في سوريا.

فالتعاون الروسي الأفريقي في مجال الأمن والدفاع آخذ في الازدياد وخاصة على مستوى مبيعات الأسلحة، فوفقا لرئيس القيادة الفيدرالية لنقل التكنولوجيا الفائقة فإن حجم شحنات الأسلحة الروسية إلى الدول الإفريقية سيتراوح ما بين30 إلى 40 في المائة من جميع صادرات الأسلحة الروسية في المستقبل المنظور،[2] أما معهد ستوكهولم لبحوث السلامSIPRI فإنه رصد خلال الفترة الممتدة ما بين 2014 إلى 2018 أن صادرات الأسلحة إلى القارة الإفريقية باستثناء مصر في حدود 17 في المائة حتى الآن، ولكن من حيث الحجم والحضور فإن الصادرات الدفاعية الروسية إلى دول جنوب الصحراء تبقى قليلة نسبيا، أما معظم هذه الصادرات فهي موجهة إلى الجزائر، وتشير نفس الدراسة إلى أن الوضع يتجه إلى التغير ليشمل بقية البلدان الإفريقية وذلك على إثر إبرام روسيا، سنة 2018 ، لعشرات اتفاقيات التعاون العسكري مع أنغولا ونيجيريا والسودان ومالي وبوركينافاسو وغينيا الاستوائية، وتشمل هذه الاتفاقيات حاجة الدول الإفريقية إلى الطائرات والمروحيات القتالية والمركبات والصواريخ المضادة للدبابات والمحركات النفاثة المقاتلة، بالإضافة إلى عينات حديثة من الأسلحة الخفيفة.[3]

---

[1] RT، الكرملين يستعد للعودة إلى إفريقيا، نقلا عن:

https://bit.ly/2Nzs8ZM

[2] موقع AA ، روسيا تبحث عن موطأ قدم ثابتة في أفريقيا للإستثمار نقلا عن:

https://bit.ly/33c08BY

[3] المرجع نفسه

فالعلاقات العسكرية والأمنية بين إفريقيا وروسيا لم تعد تقتصر على صادرات الأسلحة التقليدية فقد استطاعت روسيا، في جانفي 2018، الحصول على موافقة من الأمم المتحدة لتسليم الأسلحة إلى دولة إفريقيا الوسطى وتدريب الجنود على استخدامها، متجاوزة بذلك الحظر الأممي الصادر في 2013 عقب اندلاع النزاع الاثنوديني في هذا البلد، ولم تكتف موسكو بتصدير الأسلحة فقد تجاوز ذلك إلى استقدام القوات العسكرية الخاصة الروسية؛ فعلى سبيل المثال، ينشط" مستشارون أمنيون في جمهورية إفريقيا الوسطى للقيام بمهام حراسة السدود والمنشآت الحساسة والمقار الحكومية.[1]

فالتواجد الروسي في إفريقيا الوسطى جاء وقرار وزارة الدفاع الأمريكية البنتاغون، تقضي بسحب قوات الأفريكوم من إفريقيا تطبيقا لاستراتيجية الأمن القومي التي وضعتها إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، ويهدف هذا الإجراء إلى التخفيف مما أسماه" استنزاف القوات الأميركية "وهذا ما يزيد من النفوذ الروسي في إفريقيا؛ بحيث تسمح بتعزيز حضور شريك إفريقيا الجديد والذي يقدم نفسه بديل عن القوى الأخرى، فروسيا تركز على تعزيز نفوذها، فمنذ 2010 وهي تحاول توسيع جغرافية مصالحها السياسية والاقتصادية في إفريقيا بما يتجاوز مناطق نفوذها السابقة(الجزائر، وإثيوبيا، وليبيا، وأنغولا .) وكانت مشاركة الرئيس بوتين في القمة العاشرة لمجموعة دول البريكس في عام 2018 بجنوب إفريقيا بداية حقبة جديدة تم على إثرها الإعلان عن منتدى وقمة التعاون الروسي- الإفريقي، وبالطبع فإن هذه الديناميكية تؤكد على رغبة روسيا في تطوير شبكة العلاقات الدبلوماسية مع القارة الأفريقية بأن تسهم في دعم مصالحها الوطنية في المحافل والمؤسسات الدولية الأخرى، [2]خصوصا أن إفريقيا تمثّل حوالي 25 في المائة من دول العالم.

فالاستراتيجية الروسية البعيدة المدى مرتبطة بالشركاء التاريخيون للاتحاد السوفيتي (الجزائر وليبيا ومصر)، لكن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في العام 2006 أعلن عن التوجه الاستراتيجي لبلاده إلى العمق الإفريقي، حيث كانت الجزائر تستحوذ على حوالي 80 في المائة من مبيعات الأسلحة الروسية في إفريقيا، ولكن في 2008 أقامت روسيا عقود لتشييد السكك الحديدية في ليبيا لكن الفوضى التي اندلعت في عام 2011 قوضت هذا الاستثمار، وفي مصر مع وصول عبد الفتاح السيسي، إلى

---

[1] Patrick Forestier, Centrafrique: comment la Russie travaille patiemment à supplanter la France, https://www.lipoint.fr/afrique/santerafrique-comment-la-russie-travaille-a-supplanter-la-france-15-12-2018-2279472-3826.php.

[2] Théau Monnet, Avec l'Afrique, la Russie tente de diversifier ses exportations, Jeune Afrique. https://www.jeuneafrique.com/847150/economie/avec-lafrique-larussie-de-diversever-ses-exportation.

السلطة في عام 2014 أعاد النشاط إلى الشراكة التاريخية بين البلدين حيث تقوم بعض الشركات الروسية ببناء وتجهيز محطات لتوليد الطاقة النووية في مصر.

وبالتالي استطاعت روسيا تنويع شركائها الأفارقة وزيادة نفوذها،رغم العقوبات الاقتصادية التي يفرضها الغرب عليها، من خلال منتدى روسيا أفريقيا، وعلى هذا الأساس، وقعت مؤسسة التنمية الاقتصادية الروسية،" روسشونجريس" Roscongress ، العديد من اتفاقيات التعاون مع عدد من الوكالات والغرف التجارية الإفريقية(مصر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والنيجر، وبوركينافاسو، ومالي، وغيرها .) كما تم إطلاق مشروع لبناء مجمع للبتروكيماويات بالمغرب بين بنك التنمية الروسي VEBوالشركة المغربية MYA Energy حيث يكلف هذا المشروع حوالي 2 مليار يورو، [1]وقد وقع نفس البنك مذكرة تفاهم أخرى مع شركة البترول الكونغولية من أجل بناء خط أنابيب للنفط، فروسيا في المرتبة الثانية عشرة من حيث عدد المشاريع في دولة جنوب إفريقيا(أقوى الاقتصادات الإفريقية)، كما تحتل المرتبة الخامسة من حيث حجم الاستثمارات في هذا البلد الذي يعد أقوى الاقتصادات الإفريقية. أما على صعيد مناطق القارة الأخرى، فقد وسعت روسيا مصالحها في مجال الطاقة والمناجم؛ حيث يأتي اليورانيوم- العنصر الرئيس في صناعة الطاقة النووية -على رأس قائمة اهتماماتها، إن الاستراتيجية الروسية تتركز دائما على محاولة التأكيد على اختلافها عن منافسيها الآخرين وخاصة القوة الشرقية (الصين والهند واليابان)، والغربية(الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي)، فروسيا تعتمد على تقديم العرض" منخفض التكلفة "بناء على صيغة" رابح/رابح . ما مكنها من الدخول في القارة الأفريقية رغم التراجع الذي عرفته مع انهيار الاتحاد السوفياتي.[2]

إن أسواق الطاقة الإفريقية التي تمثل حوالي 12 في المائة من إنتاج النفط العالمي و 10 في المائة من الاحتياطيات العالمية المؤكدة، كما يمثل الوضع الديمغرافي عامل جذب للقوى الدولية حيث يتوقع أن ينتقل سكان إفريقيا من مليار نسمة حاليا إلى حوالي 2 مليار في عام 2050.

فروسيا تتابع تبعات" سياسة القوة المفرطة "التي عادت للظهور من جديد في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 على الغرب عموما والولايات المتحدة خاصة، وهي الاستراتيجية التي

---

[1] Jean-Luc Martineau, Djibouti et le « commerce » des bases militaires: un jeu dangereux ? Open Edition
https:// jornals.openedition.org/espacepolitique/4719
[2] ibid

تستند على ثلاث أولويات:مكافحة الإرهاب، تعزيز استراتيجية احتواء الجهاديين من خلال برنامج المساعدة العسكرية و تعزيز الاستثمارات التجارية والنفطية.

2- الصين في أفريقيا وحتمية التطوير الاقتصادي؛

إن التنافس بين القوى الكبرى على ثروات القارة الأفريقية، من طرف القوى الغربية وخاصة الأوربية قديم، لكن في العقدين الاخرين ظهرت بعض القوى الجديدة التي تريد دخول المنافسة في أفريقيا وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض القوى الآسيوية خاصة الصين، مقابل تراجع نسبي للدول الأوربية.

2-1- الأهمية الاستراتيجية لأفريقيا بالنسبة للصين

إن امتلاك إفريقيا لمخزون يقدر بـــ 9.4 في المائة و11.4 في المائة من مجموع الاحتياطي والإنتاج العالمي على التوالي، سيدفع بدون شك أن تصبح أفريقيا، منطقة نظار القوى الكبرى ومنها الصين، فوتيرة نموها الاقتصادي الكبير الذي عرفته في العقدين الآخرين.[1] جعلها تبحث عن مصادر الطاقة، في حين أن نصيب أفريقيا من الاستثمارات الأوربية بما فيها النفطية في تراجع، و نفس الشيء بالنسبة للتجارة الاورو-افريقية،[2] باستثناء فرنسا التي عملت منذ الفترة الاستعمارية في القارة السوداء في سياستها الخارجية على ربط الدول الأفريقية باتفاقيات اقتصادية و انشات وزارة خاصة بالتكامل الاقتصادي و مساعدة الدول الأفريقية[3].

أن أفريقيا تعد مسرحا للتنافس بين القوى العظمى منذ القديم لاقتسام ثروات هذه القارة، إلا أن دخول فواعل جديدة كالصين وإنما بأشكال أخرى لم تعهدها القارة الأفريقية فهي تطرح نفسها كشريك وليس كمستغل، اظافة إلى أن الصين ليس لها ماض استعماريا بل كانت تحكمها علاقات أيديولوجية بالقارة الأفريقية.

لقد كان لزيادة الاستهلاك الصيني للنفط أثر استراتيجي كبير مس جميع أبعاد النظام الدولي سياسيا اقتصاديا، فاحد أهم أسباب زيادة أسعار البترول في السنوات الأخيرة هو زيادة نمو الاقتصاد الصيني جعلها من أهم مستهلكي هذه المادة عالميا وذلك بسبب اتساع قطاع النقل والاستهلاك الضخم الذي تعرفه الوحدات الإنتاجية في الصين، وهذا الطلب جعلها تتبع سياسة تنويع مصادر التزود بالنفط

---

[1] حسن، المصدق، المرجع السابق الذكر.

[2] Jean Pierre, cot. « la coopération franco-africaine en échec ». Le monde diplomatique, janvier, 2001

[3] Marie –Christine, Kessler, La politique étranger de la France, Presse de science po, paris, 1999. P 304-305.

في آسيا الوسطي وأمريكا اللاتينية وأهم منطقة هي أفريقيا، فهي من أكبر مستوردي النفط عالميا فهي الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

فقد كانت الصين احد مصدري النفط في العالم بحيث في 1985 بلغت صادراتها من هذه المادة 25في المائة من إنتاجها النفطي .إلا أنها ومنذ 1990 تحولت إلى دولة مستوردة بحوالي 600 ألف برميل يوميا .وحسب منتدى التعاون الاقتصادي لدول أسيا –المحيط الهادي" أبيك "سترتفع احتياجات الصين إلى أكثرإلى ما يساوي 19 في المائة من واردات أسيا، إلى جانب ما تحتاجه هونغ كونغ و تايوان الذي يصل إلى 9 في المائة من واردات آسيا مما يجعل إجمالي استيراد الصين يصل إلى حوالي 28 في المائة من واردات أسيا،و يتوقع أن يرتفع استراد الصين ما يعادل سبعة ملايين برميل يوميا في ظل النمو الاقتصادي المتسارع، في حين تقدر الاحتياطيات النفطية الصينية المؤكدة تكفي لمدة عقدين فقط، [1] وبالتالي ستحتاج الصين بشكل اكبر إلى البترول يضمان نموها الاقتصادي.

فبعد الحرب الباردة أصبحت المسالة النفطية موجها، للسياسية الخارجية الصينية تجاه أفريقيا. فأسواق النفط العالمية تتحكم فيها بشكل كبير مجموعة من الشركات الغربية، تسمى" الأخوات السبعة " تحت قيادة دولها الأصلية وما يميز أفريقيا ويجعلها محل اهتمام الصين أنها منطقة خارج هذا النظام،الأمر الذي أتاح للصين فرصة لاستغلال مجال النفط رغم أنها متأخرة.

زيادة على أن إنتاج أفريقيا من البترول الخام يمثل 10 في المائة من الإنتاج العالمي، نجد ومن بين 11 دولة عضو في منظمة الدول المصدرة للبترول ثلاث دول افريقية الجزائر، ليبيا ونيجيريا وحتى سنة 1992 ظلت انغولا المزود الأفريقي الوحيد بالنفط للصين .لكن في سياق العام الموالي أي 1993 بدأت الصين بتطبيق سياستها، والدخول في السوق النفطية الأفريقية .فارتفعت وارداتها من انغولا 24480 برميل، لتصبح في المركز الرابع بين الدول المزودة بالوقود للصين.

أن الصين تحاول اليوم بكل ثقلها أن تنزع عنها صفة الزبون الهامشي بمضاعفة استثماراتها في قطاع المحروقات الجزائرية من خلال شركات عملاقة كالشركة الصينية SINOPE" والشركة CNPC في مجال التكرير والبحث"وشركات مختصة في مجال توزيع المواد البترولية.[2]

---

[1] Ching, liang Jiang. la chine, le pétrole et Afrique.on : www.afrik.com/article.9773.html, . acceded, 15-05-2018

[2] المعهد العسكري للتوثيق و التقييم والدراسات المستقبلية .مرجع سابق .ص15

كما تسعى الصين إلى اختراق خليج غينيا الذي تمثل أهم منطقة بالنسبة لها فهي غنية بالنفط بالتالي منافسة الولايات المتحدة الأمريكية على الاستثمارات النفطية، و بالفعل نجحت في وضع موطئ قدم لها في انغولا، نيجيريا، غابون، غينيا الاستوائية .كما استغلت بكين خروج الولايات المتحدة الأمريكية من السودان عام 2005 لتحظى باستثمارات نفطية حتى أصبح أكثر من نصف صادرات السودان النفطية، يذهب إلى الصين .وتمكنت مؤسسة النفط الصينية من شراء 40 في المائة من أسهم شركة النيل الأعظم في السودان، و التي تضم 300ألف برميل يوميا، كما قامت شركة تسيوتيك الصينية بإنشاء خط أنابيب بطول 1500 كيلو متر لنقل الإنتاج النفطي إلى ميناء" بورسودان "على البحر الأحمر ومنه إلى ناقلات البترول المتجهة إلى الصين. [1]

فالصين المستهلك الثاني عالميا للنفط الخا مجبرة على استراد 60 في المائة من احتياجاتها من خليج غيينا والسودان بحلول سنة 2020 حسب التقديرات ولاشك أن السودان هي احد البلدان الأفريقية التي تشهد إقبالا كبيرا من طرف الشركات البترولية الصينية، للاستثمار في النفط السوداني فالاستثمارات الصينية في البترول السوداني يمثل حاليا 50 في المائة، وحتما ستكون الصين اكبر مستهلك للنفط حيث تعمل جاهدة لتصبح شريكا للسودان في مجال النفط.[2]

فالتقارب بين بكين والخرطوم في مجال الطاقة، يشكل بالنسبة للسودان زبونا وحليفا .فهي فرصة للسودان لكسر الحظر والعقوبات المفروضة عليها من طرف الأمم المتحدة وفي هذا يقول مسؤول سوداني":الصينيون شديدو اللطف فهم لا يتدخلون في السياسية أو في المشاكل الداخلية، والأعمال تمضي بشكل جيد "[3] كما أن" دبلوماسية البترول"، التي تنتهجها الصين من خلال إقامة اتفاقيات صداقة مع الدول المعنية يفرض عليها مساندة هذه الدول لدى هيئة الأمم إذا ما قامت باختراق القانون الدولي و التزامات المجتمع الدولي،[4] ولعل أكبر تحد ورهان تواجهه الصين في استراتيجيتها بالقارة الأفريقية ولاسيما في مجال النفط، هو منافسة الولايات المتحدة وفرنسا.

وبالتالي فالسوق النفطية الأفريقية أصبحت من أهم الأسواق بالنسبة للصين فيما يخص وارداتها وتزويد النمو الاقتصادي المتزايد.

---

[1] خالد، حنفي علي .مرجع سابق.ص92

[2] Jean Christophe, servant. « Offensive sur l‹or noir africain ». Le monde diplomatique janvier, 2003, p 42.

[3] مايكل، كلير مرجع سابق .ص247

[4] Chung liang, Jiang. Op.cit.

2-2- استراتيجية القوة الناعمة للصينية في أفريقيا:

ومن خلال ما سبق تعتمد الإستراتيجية الصينية في أفريقيا على ما يعرف بالقوة الناعمة من خلال عدة محاور:

المحور الأول: توظيف العولمة الاقتصادية: عملت الصين في الإفادة بالعولمة الاقتصادية حين حاكمت الغرب إلى آليات السوق وديناميكية الاستثمار؛ فمن حيث لم يرد الغرب فقد مكّن "الاختراع الغربي" الصين من الوقوف في وجه محاولات إبعادها عن الاستثمار الهائل في إفريقيا، لاسيما في المجال النفطي[1].

المحور الثاني: النأي عن الشؤون الداخلية للدول الإفريقية: تنأى الصين عن التورط في النزاعات الداخلية، حيث تسعى إلى تقديم صورة مغايرة عن الاقتصاد الغربي، والذي يدمج الاقتصاد بالسياسة وتستغل الموارد الإفريقية تحت ذرائع دولية مختلفة. ولذلك فالصين تؤكد على مبدأ عدم المزج بين السياسة والاقتصاد فالسياسة هي السياسة، والأعمال هي الأعمال، كما صرح نائب وزير الخارجية الصيني زهو ونزهونغ في 2004 حول القضية السودانية ضد المتمردين بقوله "الأعمال هي ما يهمنا، ونحن نحاول فصل الأعمال عن السياسة ... ونحن لسنا في موقف يتيح لنا أن نفرض مواقفنا على الحكومة "، والظاهر لدى الحكومات الإفريقية أن الصين هي دولة اقتصادية بحتة.[2]

المحور الثالث: المساعدات غير المشروطة: تقدم الصين للحكومات الإفريقية على أنها الدولة التي تقدم المساعدات من دون التدخل في الشؤون الداخلية لها(الأطماع الاستعمارية)، وما يؤكد عنه بحجم الترحيب الإفريقي بالصين، وهذا ما يؤكده السفير الزامبي في بكين ليوباندو مواب على الانتقادات الغربية للصين بالقول"... لا أحد يقول شيئا عن الحضور الهائل للصين في الولايات المتحدة، لكن عندما يأتون لإفريقيا يقف كل الغرب مدججا بالأسلحة، خلال أيام العبودية الغربية لم يقف أحد لتعويضنا عن نهب قارة كاملة". وفي منتدى التعاون الصيني الإفريقي الذي يضم **46** دولة إفريقية من مجموع دول القارة، والذي أعلن عنه من بكين عام **2000** ، تم إسقاط ديون تبلغ نحو **1.2** مليار دولار من ديون دول القارة دون شروط مسبقة، وتكشف الإحصاءات الصينية عن أن بكين قدمت مساعدات بقيمة**107** ملايين

---

[1] الصين وأفريقيا ؛ أية شراكة استراتيجية ، نقلاعن:

http:/ openaccess.leidenuniv.nl/bitestream/handel/1887/12883/asc-075287668-172-01pdf ?sequence acceded, 15-05-2018

[2] أمير سعيد، المرجع السابق الذكر، ص 46.

دولار فقط لإفريقيا عام**1998**، ووصلت هذه المساعدات في **2004** إلى **2.7** مليار دولار، ما يعادل **26** في المائة من إجمالي المساعدات الدولية الصينية،[3] وهي في تزايد مستمر؛ حيث في سنة 2012 صادق المنتدى الخامس للتعاون الصيني الأفريقي على حظة عمل للفترة 2013-2015 تقضي بحصول القارة الأفريقية على 20 مليار دولار لتطوبير البنى التحتية،[1] وفي أخر اجتماع للمنتدى أعلن الرئيس الضيني أن بلاده ستقدم تمويلا بقيمة اجمالية تبلغ 60 مليار دولار للدول الأفريقية، الأمر الذي يضع الصين في مصاف الدول المانحة الكبرى للقارة.[2]

المحور الرابع: ملء الفراغ الاقتصادي الناشئ عن ابتعاد الدول الغربية مؤقتا عن بعض الدول الإفريقية: لعل هذه سياسة صينية لا تقتصر على القارة الإفريقية وحدها؛ إذ تعمل بكين على ملء الفراغات الناشئة عن مقاطعة الدول الغربية – لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية.حيث تحاول الصين البحث عن تأمين احتياجاتها النفطية من الخزان الأفريقي الذي تحصل منه على ربع وارداتها النفطية، عن طريق الاستثمارات النفطية في أنجولا ونيجيريا والغابون وغينيا والسودان الذي تذهب نصف صادراته النفطية إلى الصين، وتمكنت مؤسسة النفط الصينية من شراء 40 في المائة من أسهم شركة النيل الأعظم النفطية في السودان، وشركة "سينوبيك" التي قامت بإنشاء خط أنابيب بطول 1500كيلومتر لنقل الإنتاج إلى ميناء بورسودان، كما اشترت الصين 45 في المائة من حقل "**أكبوا**"البحري النيجيري بقيمة 7,2مليار دولار، كما ضاعفت من التبادل التجاري مع أفريقيا ففي الفترة من1992 إلى 2011 ، ازدادت قيمة المبادلات التجارية بين الصين ومنطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى من مليار دولار إلى أكثر من140 مليار دولار،[3] وقامت بالوفاء الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من أفريقيا الأقل نموا، حيث أصبحت 109 سلعة من 25 دولة تتمتع بهذا الإعفاء، فضلا عن إنشاء منتدى التعاون الصيني- الأفريقي بهدف العمل على تلبية الاحتياجات الاقتصادية، ومساندة الوحدة والتعاون بين الدول الأفريقية.[4]

المحور الخامس: الشراكة التنموية: تبدي الصين حرصاً لافتاً على الشراكة التنموية مع الدول الإفريقية؛ وتفعيل الشراكة النفعية من كلا الجانبين، يقول السفير الزامبي في بكين **ليوباندو مواب**"تعرض الصين قروضاً بشروط ميسرة جداً على الأقل تعرف الصين ما نحن بحاجة إليه، ولا يضعون الكثير من

---

[3] الصين وأفريقيا؛ أية شراكة استراتيجية، المرجع السابق الذكر

[1] المرجع السابق الذكر

[2] سلطان فولي حسن، دور القوى الغربية والمؤسسات الدولية والعولمة في أفريقيا"، المرجع السابق الذكر، ص 32.

[3] تقرير التنمية البشرية ، نهضة الجنوب في عالم متنوع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2013، ص 48.

[4] نجلاء محمد مرعي، المرجع السابق الذكر، ص 424.

الشروط مقابل قروضهم، ويبنون البنية التحتية التي نحن حقاً بحاجة إليها؛ فعشرات الآلاف من العمال الصينيين يعملون الآن في زامبيا، حيث يبنون الطرق وملعباً رياضياً ومدرستين ". وما الكونغو إلا عينة لما هو موجود بالفعل في السودان وأنجولا ونيجيريا، حيث الأرقام أكبر كثيراً، والبنى التحتية تشهد تطوراً لافتاً بالتعاون مع الشريك الصيني، يقول رئيس قسم الأبحاث في معهد بروكسل للدراسات الصينية المعاصرة **جونثان هولسلاغ**:"مقدار ما تنفقه الصين على المساعدة التنموية لا يزال طي الكتمان، أحد التقديرات يرفع المبلغ في حدود 5.5 مليارات يورو، بالإضافة إلى عشرة مليارات يورو أنفقت كقروض للدول الإفريقية "، وببراجماتية واضحة تعرض بكين قيامها بتمويل مشروعات البنية التحتية ، تشير الدراسات إلى أن الشركات الصينية تنفذ مشروعات البنية التحتية بتكلفة تعادل25 في المائة من تكلفة الشركات الغربية.[1]

وقد ساهم الاستثمار الصيني المباشر في دعم معدلات النمو في العديد من البلدان الأفريقية، ولاسيما بين عامي 2008 و 2009 ، ففي الفترة من 2003 إلى2009 قُدّرت مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر من الصين في النمو بما يتراوح بين 0.04 نقطة مئوية في جنوب أفريقيا و 1.9 نقطة مئوية في زامبيا .وبلغت هذه المساهمة معدلات مرتفعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية 1.0 نقطة مئوية ونيجيريا 0.9 ومدغشقر 0.5 والنيجر0.5 والسودان 0.3.[2]

فالصين أوفت بالكثير من التزاماتها تجاه الدول الإفريقية، وألغت ديوناً بقيمة 1,36 مليار دولار عن 31 دولة إفريقية، وقدّمت مساعدات اقتصادية ل 53 دولة إفريقية في سبيل إيجاد بدائل اقتصادية تعتمد عليها الدول الإفريقية بدلاً من البنك وصندوق النقد الدوليين في سبيل نهضة هذه الدول وتنميتها.[3]

المحور السادس: مساندة الدول التي تمنح الصين أولية في التعامل في المحافل الدولية: تعتبر بكين اليوم هي الدولة الأولى في إفريقيا من حيث الأعداد الموفدة لقوات حفظ سلام عاملة تحت راية الأمم المتحدة؛ متفوقة في ذلك على أي عضو آخر دائم بمجلس الأمن، وهذا لا يعني بالطبع وجود قواعد عسكرية دائمة للصين في إفريقيا؛ ولا يجسد بالضرورة أطماعاً عسكرية صينية في إفريقيا بما ينسف الصورة التي تريد الصين أن تبدو بها في الصين.

---

[1] أمير سعيد، المرجع السابق الذكر،ص 48.

[2] تقرير التنمية البشرية، نهضة الجنوب، تقدم بشري في عالم متغير، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2013، ص54.

[3] محمد البشير أحمد موسى، "خريطة القوى المتداعية على أفريقيا"، مجلة قراءات أفريقية، المنتدى الإسلامي، العدد التاسع، سبتمبر 2011، ص 20.

المحور السابع: تخفيف الخلاف مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية ذات النفوذ التقليدي في أفريقيا: نجحت الصين لحد الآن في تقليل آثار اقتناصها لبعض مفردات النفوذ الأمريكي في القارة الإفريقية، لا سيما في بلدان رئيسية مثل السودان ونيجيريا وجنوب إفريقيا، فإن كلا البلدين قد تمكنا من احتواء خلافاتهما وتغليب المصالح والمنافع الاقتصادية المتبادلة.

المحور الثامن: نشر الثقافة الصينية ونمط الاستثمار الصيني في أفريقيا: تبسط الصين أرضية تاريخية للتعاون مع إفريقيا، ترتكز إلى أنها وإفريقيا تحملان تراثاً مفعماً بالقهر الاستعماري الغربي، وتحاول الصين استثمار علاقاتها غير الاستعمارية في التسويق لنمط إدارة صينية في إفريقيا، أسلوب استثمار صيني يجعل إفريقيا دوماً بحاجة إلى خبراتها في هذا الخصوص، ويعد صندوق تنمية الموارد البشرية الإفريقية الذي أنشأته يخرّج سنوياً نحو **4000** مهني إفريقي، وهو إحدى ركائز هذه السياسة، إضافة إلى الاتفاقات المبرمة مع عشرات الجامعات الإفريقية لتبادل الخبرات.[1]

فالصين تعتمد على سياسة "القوة الناعمة" *للتغلغل في إفريقيا والتي ترفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية، وهو ما يزيد من قبول البديل الصيني، كما تعتمد تقديم خدمات وقروض ومشاريع صناعية وتنموية دون شروط مسبقة، وتقدم نفسها كنموذج اقتصادي بديل يقترب من النمط الإفريقي، حيث تشغيل العمالة البشرية بصورة أكبر من الآلة، وتشجيع شركائها التجاريين الإفريقيين لتطوير اقتصادهم من خلال التجارة والاستثمار في البنية التحتية والمؤسسات الاجتماعية، حيث يقول **جوزيف ناي** في هذا الصدد "إن النجاح بالقوة الناعمة لا يعتمد على من سيفوز جيشه، وإنما أيضاً من ستفوز قصته "، وهنا الصين حريصة على دعم الجهود التي تقودها إفريقيا للتطويرمن خلال الحوكمة السليمة، وتنمية مستدامة وهذا الاستخدام لأسلوب التغيير أو التغلغل الناعم في إفريقيا سوف يستمر، بحسب خبراء سياسيين، كموجّه رئيسي لتعزيز العلاقات بين الصين وإفريقيا، فالدكتور موسى كافانجا المدير التنفيذي لمعهد شرق إفريقيا للدراسات السياسية يؤكد أن الصين التي نجحت في استخدام القوة الناعمة لصالحها؛ من غير الممكن معرفة المدى الذي يمكن أن تصل إليه، [2]هذا النجاح دفع الدول الغربية

---

[1] أمير سعيد، المرجع السابق الذكر، ص 50.

* فمصطلح القوّة الناعمة وفقا لجوزيف ناي يعني قدرة الدولة(أ) على إقناع الأمم الأخرى بتبنّي الأهداف نفسها التي تتبنّاها، بشكل يسوده الترغيب وليس الترهيب، وهذه القوة الناعمة تتضمن :الثقافة، القيم السياسية، السياسات الخارجية، والجاذبية الاقتصادية، كمكوّنات ضرورية من القوّة الوطنية.

[2] محمد جمال عرفة، "الصين والتغيير الناعم في أفريقيا: العولمة البديلة"، مجلة قراءات أفريقية، المنتدى الإسلامي، العدد التاسع، سبتمبر 2011، ص 66-67.

وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تسعي لتقزيم الدور الصيني المتعاظم في إفريقيا، لأن القوة الناعمة في عرف الصينيين تحترم تنوّع شعوب إفريقيا، وتسعى لإكسابها المزيد من االقبول لدى الشعوب والدول في إفريقيا وبالتالي المزيد من مناطق النفوذ على حساب الدول الغربية.

الفصل الثالث:

نيجيريا ما بعد النزاع الإثني

وحتمية الأمن والتنمية؛ الآليات والعوائق

عرفت نيجيريا خلال مختلف مراحل قيامها منذ الاحتلال البريطاني، مجموعة من التطورات والأحداث التي كان لها الأثر البالغ في التكوين البنيوي للمجتمعي الذي يتميز بالتعدد الإثني، ما جعل النخب الحاكمة أمام تحديات كبيرة، خاصة في مجال تحقيق العدالة المجتمعية بين مختلف هذه المجموعات الإثنية.

المبحث الأول: التطورات السياسية في نيجيريا وتأثيرها على الأمن والتنمية

كان للتطورات السياسية التي شهدتها نيجيريا، الأثر الكبير على التكوين المجتمعي، ومختلف العمليات التنموية في البلاد، ما كان له الأثر على الاستقرار المجتمعي.

المطلب الأول: فترة الاستعمار البريطاني والتأسيس للولاء الإثني: كانت الفترة الاستعمارية بداية للتحول الذي شهدته نيجيريا على مر المراحل التي عرفت فيها فترات اللاإستقرار.

أولا: سياسة الاستعمار البريطاني مع بداية الاحتلال: كان الوصول البريطاني إلى نيجيريا في عام 1553 لغرض تجارة الرقيق، حيث أصدرت بريطانيا في عام 1807 قانون يحرم التجارة في الرقيق واعتبرتها غير شرعية، لذلك اتجهت لتطوير تجارة زيت النخيل، والعاج في غرب أفريقيا،[1] وأقامت في 1846 أول كنيسة لتنصير الاسكتلندي في مدينة كالآبار على الساحل من المحيط الأطلسي قرب الحدود من الكامرون، اتسع نشاط الارساليات التبشيرية في منتصف القرن التاسع عشر ليشمل معظم مدن الأقاليم الجنوبية بما فيها إبادان، وأصبحت لاجوس في عام 1861 مستعمرة بريطانية.[2]

حيث أعلنت الحماية البريطانية على كل من ادو، بوكرا، واوكيودن عام 1863، وفي العام نفسه وقع زعماء بادجري اتفاقا مع الحكومة البريطانية سلموا بمقتضاها أراضيهم لها بسبب عجزهم عن المقاومة، وبدأت العديد من الشركات تعمل على طول نهر النيجر عام 1878، ومن أهم تلك الشركات غرب أفريقيا، وشركة افريقيا الوسطى للتجارة المحدودة، وشركة **اسكندر ملر** وإخوانه إلى جانب ذلك العديد من الشركات الصغيرة والفردية.[3]

---

[1] محمود شاكر، نيجيريا مواطن الشعوب الاسلامية في افريقيا، مؤسسة الرسالة، بيروت 1971، ص ص 69-70.

[2] عبد الله عبد الرزاق، ، دراسات في أفريقيا الحديث والمعاصر، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، 1998، ص 85.

[3] Michael Crowder, A Short History of Nigeria, Fredrick A.Praeger Puplisher, New York , 1962 ,p.164.

كما قامت الحكومة البريطانية في عام 1900 بالاعلان عن قيام محمية في الإقليم الشمالي، وعينت فريدريك لوجارد مندوبا ساميا، وأرسلت حملات عسكرية الأمراء الذين رفضوا توقيع الاتفاقيات معها وتمكنت عام 1903 من السيطرة على كانو، وسوكوتو وفي عام 1906 سيطروا على بورنو، واستمر حكم نيجيريا الشمالية بيد الأمراء الفولانيين يساعدهم الضباط البريطانيين،[1] لا سيما أن الادارة البريطانية طبقت النظام الحكم غير المباشر على مناطق نيجيريا الشمالية، فقد بقيت السلطات الجديدة بيد الحكام في تلك المماليك شبه إقطاعية اذ احتفظ الحكام بسلطاتهم وصلاحياتهم الواسعة التي تضمن لهم ولاء وطاعة الشيوخ.[2]

عملت بريطانيا على تطبيق نظام الحكم المباشر في الأقاليم الشرقية والغربية، لاسيما أن الاقليم الشرقي يتكون من وحدات تقليدية متجزئة مبنية على أساس العائلة والإثنية، فضلا عن عدم وجود الأجهزة الادارية والسياسية المركزية فيه، أما الاقليم الغربي كان صغير المساحة وقليل السكان، ولم تكن له تقاليد الحكم نتيجة احتكاكهم بالأوروبيين.[3]

كانت سياسة الحكم غير المباشرة إحدى الأدوات الاستعمارية التي اتبعتها الحكومة البريطانية في حكم نيجيريا لاجل حكم البلاد من دون أي تكاليف قد تقع على عاتق الحكومة البريطانية عن طريق منح السطات لزعماء البلاد المحليين، وكسب ولاءهم في حكم البلاد بدلا عنهم، شهدت نيجيريا منذ عام 1900 قيام السلطات البريطانية بتقسيمها إلى ثلاث مناطق ادارية مستعمرة لاجوس ومحمية جنوب نيجيريا ومحمية شمال نيجيريا، كانت تدار كل من المناطق الثلاث من قبل حاكم مسؤول أمام السلطات العليا في المملكة المتحدة.[4]

وأيضا قامت السلطات البريطانية بدمج إقليم الجنوب مع مستعمرة لاجوس عام 1906 لتصبح تحت اشراف وزارة المستعمرات، التي يتولى شؤونها حاكم عام يمتلك كافة الصلاحيات والسلطات

---

(1) Gisela Guevara, As relacoes entre Portugal et Aleman haemtorno de Africa, Edicao do NE, Lisboa, 2006, p56

(2) Ibid, p 57.

(3) رابح مرابط، أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة نيجيريا – الحرب الأهلية- ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1990، ص 39.

(4) Abdul-RahoofAdeboyo Bello, Nigerian Government and Politesse, first Printed, National open University, 2011 , p. 4.

الادارية القانونية،[1] وفي عام 1914 تم دمج محمية الشمال، والجنوب تحت إدارة الواحدة عرفت باسم مستعمرة محمية نيجيريا، ووضعت تحت ادارة فريدريك لوجارد،[2] وقد دمجت المحميتان لعوامل ادارية ولتكامل اقتصادي لجزئي البلاد، ولخدمة المصالح الرأسمالية البريطانية، لاسيما مصالح الرأسمالية الناشئة في الشمال التي كانت بحاجة إلى موانئ في الجنوب لتصدير منتجاته، وكلا الشرق والغرب كانا في حاجة للشمال، ولا سيما اليد العاملة المتوفرة لديه لمواجهة الضغوط السكانية فيهما، كانا في حاجة إلى السوق الشمالي الكبير لتصريف منتجاتها.[3]

ثانيا: السلطة الاستعمارية؛ وضع الدستور وبسط السيطرة: عرفت نيجيريا خلال الحكم البريطاني عدة دساتير حملت أسماء الحكام البريطانيين منها:

1- دستور لوجارد الصادر عام 1914ومحاولة توحيد الأقاليم؛ بموجبه تم توحيد الشمال والجنوب وأنشأت ثلاث مجالس، مجلس استشاري، ومجلس تنفيذي، ومجلس تشريعي، وإنشاء المجلس التشريعي، والمجلس النيجيري كجهاز استشاري مركزي يتولى التنسيق بين المؤسسات المحلية في الشمال والشمال لكن المؤسسات ظلت منفصلة عن بعضها، وعملت كل منها على تعزيز الاختلافات الثقافية، والإثنية القائمة، ومن ثم أدى الدستور إلى تنمية غير متوازنة بين مختلف الجماعات الإثنية في نيجيريا، اجتماعيا، واقتصاديا إلى جانب ذلك عزل الشمال عن تيارات الحركة الوطنية.[4]

2- دستور هيوج كليفورد 1922؛ بموجبه تم الفصل بين السلطتين التشريعة والتنفيذية بعد أن كان المجلس الاستشاري للحاكم فقد بقي محتفظا بطابعة الاسلامي في شبه استقلال ذاتي يتولى أمره أمراء الإقليم وهو خاضع لقرارات الحاكم البريطاني.[5]

3- دستور ريتشارد 1946 والتأسيس للنظام الفيدرالي؛ اعترف هذا الدستور بأن التطور السياسي والدستوري للبلاد يجب أن يأخذ في عين الاعتبار اتساع مساحة البلاد والتنوع الاثني فيها، إلى جانب التنمية غير المتوازنة بين أقاليمها، كان هذا الدستور أول محاولة لجعل نيجيريا على أساس من

---

[1] إزدهار محمد عيان، تاريخ الحركة الوطنية في نيجيريا 1922–1960، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد ، كلية التربية، 2007، 57.

[2] Olusoji James George & Others , Op .Cit, p. 46.

[3] ابراهيم نصر الدين، الاندماج الوطني في أفريقيا نموذج نيجيريا، مركز الدراسات مستقبل الإفريقي، القاهرة، 1997، ص 25.

[4] المرجع نفسه، ص 27.

[5] سامي منصور، عملاق لأفريقيا التائه، مصر، دار المعارف، 1966، 17.

الفدرالية، قسم دستور عام 1946 نيجيريا إلى ثلاثة أقاليم إدارية هي الشمالي، والشرقي، والغربي يجمعها مجلس تشريعي مركزي واحد، مع تمثيل النيجيريين في المجلس التنفيذي بعضويين، وانشاء ثلاثة مجالس نواب إقليمية في الأقاليم نفسها، وبقي عدد أعضاء المجلس التشريعي بنفس عدد الأعضاء الذين حددهم **دستور كليفورد** 46 عضوا، منهم سبعة وعشرون عضوا رسميا (موظفين بريطانيين) وخمسة عشرا عضوا غير رسميين، واربعة أعضاء يتم انتخاب أرعة منهم في لاجوس وواحد في كالابار. وعد هذا الدستور أول خطوة عملية من جانب السلطات البريطانية لتكريس الإقليمية، والإثنية في البلاد، إذ اعتمد التقسيم الثلاثي على كبرى ثلاث مجموعات إثنية في البلاد على أساس لغوي، وأضفي الشرعية على هيمنة كل منها في إقليمها، بينما الادارة البريطاني هي الواسطة بينها.[1]

4- دستور جون ماكفرسون 1951 وتطبيق النظام الفيدرالي؛ الذي منح نيجيريا الشكل الاتحادي (الفيدرالي) وأوجد نظام مجلس الوزراء، وتحول المجلس التنفيذي إلى مجلس للوزراء، يرأسه حاكم عام بريطاني يضم سته من البريطانيين بحكم مناصبهم، واثنى عشر وزير نيجيري، أربعة من كل منطقة، وتشكيل جمعية مرطزية مكونة من 136 عضو منتخب، و6 أعضاء أوروبيين يشغلون مناضب الدفاع والمالية والخارجية والعدل، والخدمات إلى جانب رئاسة الوزراء، و28 يمثلون الشمال و34 يمثلون الشرق و34 يمثلون الغرب، ويرأس الجمعية الحاكم العام **البريطاني**، وحدد دستور 1951 اختصاصات الحكومة المركزية، وأعطى مجالس الأقاليم سلطات تشريعية، وأنشأ لجنة واحدة للخدمة المدنية.[2]

5- دستور أوليفر ليتليتون1954 والتأكيد على الفيدرالية؛ الذي نص على ضم الأقاليم في إتحاد فدرالي باسم اتحاد نيجيريا الفيدرالي، وأن تكون دولة نيجيريا الاتحادية لديها حاكم عام ونواب للوحدات المكونة للاتحاد،[3] وتشكيل المجلس التشريعي الفدرالي من ممثلين متساويين للأقاليم الثلاثة عن طريق انتخاب مباشر، ويتولى الحزب الفائز بأغلبية المقاعد تشكيل الحكومة الفدرالية، وتشكيل محكمة عليا فدرالية لتفسير واستئناف أحكام المحاكم العليا الإقليمية، إلى جانب ذلك تمتلك المجالس

---

[1] أمباي لو، إشكالية انتقال السلطة في أفريقيا –حالة نيجيريا–، جامعة أفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، دار جامعة أفريقيا العالمية للطباعة، 1998، ص 193.

[2] جعفر عباس حميدي، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، عمان، دار الفكر للطباعة والنشر، 2002، ص 263.

[3] المرجع نفسه، ص 263.

الإقليمية السلطات التشريعية الكاملة التي حددها الدستور للأقاليم، وقد منحت بريطانيا الحكم الذاتي للأقليم الشرقي والغربي في عام 1957، في حين منح الشمال الحكم الذاتي سنة 1959.[1]

بريطانيا من خلال الدساتير التي جاءت بها، لم تقم بأي خطوة في توطيد ونسج العلاقات بين مختلف الجماعات الإثنية، إذ قامت بتعديل الدستور خلال السنوات 1922، 1946، 1951، 1954، دون أن يكون هناك أي نتيجة ايجابية، فالنتيجة الوحيدة هي اتحاد يضم ثلاث أقاليم وكل إقليم يحتوي على مجموعة اثنية مهيمنة على الجماعات الاثنية الأخرى التي طالبت فيما بعد بأحقيتها في إقليم مستقل.[2]

المطلب الثاني: نيجيريا بعد الاستقلال ومحاولات التأسيس للولاء الوطني:

كباقي البلدان الافريقية التي عرفت موجة من الاستقلال عن المستعمر الأوروبي خلال النصف الثاني من القرن العشرين، نالت نيجيريا استقلالها سنة 1960 عن الاستعمار البريطاني، وضعت البلاد في مرحلة انتقالية لمدة ثلاث سنوات تجري بعدها انتخابات عامة لتحديد القوى السياسية التي تتولى السلطة، والخروج من مخلفات الفترة الاستعمارية لبناء دولة ذات مؤسسات تضمن حقوق الشعب النيجيري.

أولا: قيام الجمهورية الأولى وأزمة الحرب الأهلية – حرب بيافرا-؛ بعد مرور الفترة الانتقالية، أصبح **نامدي أزيكوي وأبو بكر تافاوة** رئيسين للوزارة المركزية، وقامت الحكومة الانتقالية من انجاز مهامها والمتمثلة في اجراء انتخابات ديمقراطية حرة، أصبح خلالها **نامدي أزيكوي** أول رئيس منتخب لنيجيريا المستقلة في سنة 1963، وفي العام نفسه، أصبحت نيجيريا جمهورية اتحادية، وتنازلت ملكة بريطانيا عن رئاسة دولة نيجيريا، وتقرر أن يتم انتخاب الرئيس من قبل جميع أعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وأن تكون مدة الرئاسة خمس 05 سنوات ولا يجوز لرئيس الدولة أن يعزل رئيس الوزراء أو يسحب منه الثقة وإنما الذي يسحب الثقة هو مجلس النواب الذي يمثل إرادة الشعب.[3]

---

[1] أمباي لو، المرجع السابق، ص ص 195-196 .

[2] المرجع نفسه، 197.

[3] عبد المالك عودة، الحرب الأهلية في نيجيريا، مجلة السياسة الدولية، السنة الثالثة، العدد العاشر، 1967، ص 24.

كانت الجهاز التنفيذي هو المسؤول عن الشؤون الخارجية والجمارك والدفاع ومراقبة البنوك والنقل وتشرف على الزراعة والشرطة بالتعاون مع الحكومات المحلية، واستمر هذا التنظيم إلى غاية 1966 عندما قام الجيش بالانقلاب على الرئيس المنتخب وسيطر على السلطة.[1]

تم تقسيم نيجيريا وفقا لدستور 1963 إلى أربعة أقاليم، إقليم الشمال، إقليم الشرق، إقليم الغرب وإقليم الغرب الأوسط،[2] عاشت نيجيريا أوضاعا سياسية مظطربة، وصراع بين الشمال والجنوب لا سيما بعد أن أصبحت نيجيريا منتجة للنفط وعضوا في منظمة الاوبك،[3] وقد أثارت الانتخابات الفدرالية لسنة 1959 المخاوف الإثنية للهوسا، والايبو عندما قامت جماعة العمل بحملة بين الإثنيات في مناطق الهوسا والايبو، فانتقم ائتلاف مؤتمر شعب الشمال والمؤتمر الوطني لنيجيريا والكامرون خلال السنوات التي تلت الاستقلال من جماعة العمل بإضافة ولاية الغرب الأوسط من الجزء الشرقي من الغرب حول بنين والذي كان يسيطر عليه المؤتمر الوطني لنيجيريا والكامرون، ثم حصل انشقاق بين إثنية اليوروبا.[4]

هذه الأحداث أدت إلى الانشقاق بين الجناح الاقليمي للحزب بزعامة **صمويل كنتولا** رئيس وزراء الإقليم والجناح الوطني بزعامة **أوو لوو** زعيم المعارضة الفدرالية انتهي إلى اشتباكات بين الجبهتين داخل مجلس الجمعية التشريعية للاقليم على نحو اضطرت الحكومة الفدرالية إلى إعلان حالة الطوارئ في الاقليم وتعيين حاكم له، تمكن **أكنتولا** من العودة لرئاسة حكومة الاقليم بعد تشكيله الحزب الوطني الديمقراطي النيجيري الذي تحالف مع حزب مؤتمر شعب الشمال في اطار التحالف الوطني النيجيري الذي حصل على ثقة مجلس الجمعية التشريعية للاقليم الغربي عام 1963، ساد شعور في الاقليم الغربي بأن الحكومة الفدرالية قد أعلنت حالت الطوارئ في الاقليم لمساندة كنتولا الذي كان يؤيد

---

[1] على عباس حبيب، الفدرالية والانفصالية في نيجيريا، دراسة تحليلية عن أريتيريا – جنوب السودان – بيافرا، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1999، ص ص، 290–291.

[2] عبد المالك عودة، المرجع السابق الذكر، ص 21.

[3] المرجع نفسه، 22.

[4] عطا عبد الكريم، التطورات السياسية في نيجيريا 1960، 1967، مجلة كلية التربية، العدد الثمانون، سبتمبر 2013، ص 541.

التعاون مع حزب مؤتمر شعب الشمال ضد **أوو لوو** المعارض لذلك،[1] إلى جاني ذلك، رفض الاقليم الشرقي تعداد عام 1963 متهما الشمال بتضخيم عدد سكانه عمدا لتبرير سيطرته المركزية.[2]

كان التحالف الجديد قائم على اساس إثني على مستوى مجلس الوزراء الذي اشترك في انتخابات عام 1965 احبطه الانقلاب العسكري النيجيري الأول عام 1966، والذي قاده ظباط من الايبو تحت قيادة قائد الجيش النيجيري الجنرال **أرونسي توماس جونسون توماس** الذي استلم السلطة السياسية بعد مقتل **الحاج أبو بكر تفاوة** رئيس الوزراء وبعض القيادات السياسية والعسكرية، لاسيما الاسلامية في المحاولة الانقلابية ومنهم أحمد بيللو.

أعلن **أرونسي** إلغاء نظام الدولة الاتحادية الفيديرالية وإقامة دولة موحدة ذات سلطات مركزية قوية استخدمت السلطة والثروة لمصلحة الجماعة الاثنية الايبو،[3] وقد واجهت الحكومة الجديدة مقاومة من الجماعة الاثنية المتمركزة في الشمال احتجاجا على مقتل **أبوبكر تفاوة** خاصة بعد أصدار المرسوم رقم 34 في 24 ماي 1966 الذي ينص على إلغاء النظام الفيدرالي وتوحيد الخدمات العامة الفدرالية والاقليمية، إلى جانب ذلك تولى الايبو جميع المراكز الرئيسية في السلطة، حيث حدثت اضطرابات عنيفة في 29 ماي 1966 في الاقليم الشرقي أخذت الطابع الاثني، حيث قتل الجنرال **أرو نسي** وانتقلت السلطة إلى الجنرال **يعقوب جون** في الفترة 1966إلى غاية 1975.[4]

وبعد تسلمه السلطة تعهد **يعقوب جون** بمواصلة سياسة اورنسي واتخذ عدة قرارات، حيث أفرج عن السياسيين المعتقلين ضمنهم **أوو لوو**، والبدء في حوار وطني شامل يشارك فيه السياسيون والإداريين والمؤسسة العسكرية، لإقامة دولة موحدة ذات سلطة مركزية، بالرغم من ذلك لم يستطع استعادة الاستقرار السياسي، حيث استمرت الاضطرابات في سنة 1966 وقتل الكثير من الجماعة الإثنية الايبو، وفر الآلاف نحو الشرق وحدوث نزوح داخلي كبير، مما أدى إلى إعلان حالة الطوارئ، إذ أعلن حاكم الاقليم الشرقي **شوكو يميكا اوجوكو** استقلال جمهورية بيافرا عام 1967، وخاصة بعد

---

[1] المرجع السابق الذكر، ص 544.

[2] ابراهيم نصر الدين، المرجع السابق الذكر، ص 42.

[3] أمباي لو، المرجع السابق الذكر، ص 210.

[4] F .R .U .S . Douments on Africa 1964-1968. Vol ,xxiv , Washington , August 2 , 1966 , p619 .

اكتشاف النفط في المنطقة الشرقية، هذا التقسيم الذي أثار إثنية الايبو التي كانت تهيمن على منطقة النفط.[1]

تم انهاء الحرب أو التمرد في منطقة بيافرا والقضاء على الحركة الانفصالية سنة 1970، وأعلن يعقوب جون عزمه لتسليم السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة في ظرف أقصاه ستة سنوات (أي إلى غاية 1976)، وهذا بعد وضع وصياغة دستور جديد للدولة، إلا أنه أطيح به في انقلاب عسكري في سنة 1975، بقيادة **محمد مورتالا** الذي كان يشغل وزارة المواصلات، الذي اتهم يعقوب جون بالفساد وسوء الإدارة، وعدم تحسين الأوضاع المعيشية للمواطن النيجيري، على الرغم من ارتفاع الفوائد الفدرالية نتيجة ارتفاع اسعار النفط.[2]

بعد تولي **محمد مورتالا** السلطة جاء ببرنامج إلغاء تعداد السكان لعام 1974، وانشاء عاصمة جديدة للحكومة الفدرالية في أبوجا، ومحاربة النزاعات الاثنية، وتعزيز الوحدة الوطنية من خلال توزيع موارد الحكومة الاتحادية بشكل أكثر إنصافا بزيادة عدد الولايات من 16 إلى 19 ولاية، وقام بعملية تطهير واسعة داخل الجيش وداخل الجهاز الاداري، والتصدي للفساد وعزل غالبية حكام الولايات وعشرة آلاف موظف وأعلن جدولا زمنيا لعودة المدنيين إلى السلطة عام 1979، إلا أنه أغتيل في محاولة انقلابية فاشلة، استلم نائبه الجنرال **أوليسيجون أوباسانجو** الحكم سنه 1976 وتابع البرنامج الذي وضعه **محمد مورتالا**، بسبب استمرار التحزب والنزاعات الاثنية التي أضعفت البلاد، الأمر الذي يحفز الجيش بالتدخل كما حدث في إنهاء الجمهورية الأولى سنة 196، وكذلك عدم ايجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية في البلاد،[3] وكانت السنوات الثلاث من حكم **أوباسانجو** مرحلة انتقالية تم خلالها صياغة دستور للبلاد، وتشكيل الأحزاب السياسية، وتم تسليم السلطة لحكومة مدنية سنة 1979.[4]

ثانيا: قيام الجمهورية الثانية ومحاولة التأسيس للدولة المدنية: كان الهدف من انتقال السلطة من العسكريين الى المدنيين هو تطهير اجهزة الدولة من الفساد الاداري والمالي، من خلال إدخال

---

[1] op cit, p622.

[2] أمباي لو، المرجع السابق الذكر، ص 212.

[3] Toyin Falola& Matthew M. Heaton, Ahistory of Nigeria Cambridge University Press, 2008 , p. 191.

[4] حمدي عبد الرحمان، العسكريون والحكم في لإفريقيا دراسة في طبيعة العلاقات المدنية العسكرية، دراسات أفريقية، مركز دراسات المستقبل الأفريقي، القاهرة، 1996، ص 89.

التصحيحات الادارية مثل زيادة عدد الولايات وتغيير معظم الحكام العسكريين بآخرين مدنيين غير متهمين بالفساد المالي أو السياسي أو الاداري، ووضع خطة زمنية للرجوع بالمدنيين إلى السلطة وإبعاد المؤسسة العسكرية عن الحكم، والحفاظ على الوحدة الوطنية، وتعزيز وحدة الشعب وقوة الدولة، والعمل على إيجاد نظام فعال للقضاء على النزاعات الإثنية التي تعاني منها البلاد، والسماح للمشاركة الشعبية الواسعة من خلال إستراتيجية الفدرالية التي تعتمد على نظام تقاسم السلطة بين مختلف المستويات السياسية والفئات الاجتماعية بتنوعها الاثني والديني،[1] ومرت على انتقال السلطة من المؤسسة العسكرية إلى المدنيين بسلسلة من الاجراءات منها:

1- إعداد ووضع الدستور: إن دستور 1979 كان ضمن برنامجة **محمد مورتالا** وخلفه **أوليسيجون أوباسانجو**، وبالتالي الانتقال إلى الحكم المدني، بتعيين لجنة إعداد الدستور سنة 1979[2] وقد تألفت من خمسين عضوا من الخبراء،[3] برئاسة المحامي **روتيمي ويليامز**، تألفت اللجنة من لجان فرعية وهي لجنة الأهداف الوطنية، ولجنة السلطة التنفيذية والتشريعية، ولجنة القضاء الأحزاب ولجنة الانتخابات، وقد أعلن **مورتالا محمد** أمام لجنة إعداد الدستور أن المجلس العسكري الأعلى إتفق على عدد من المبادئ التي يتعين أخذها بالحسبان عند وضع الدستور منها: [4]

- الالتزام بالحكم الفدرالي تحت سلطة مركزية.
- إقامة نظام حكم قانوني.
- ضمان حقوق الانسان الأساسية.
- مشاركة أكبر عدد ممكن من السكان.
- يجب أن يفضي الدستور الجديد إلى المنافسة السياسية القائمة على نظام الفائز يحصل على كل شيء في السلطة.
- يحول الدستور من دون مركزية السلطة في يد أفراد معينين.

---

[1] أمباي لو، المرجع السابق الذكر، ص 253.

[2] Nigeria :a Cuntry Study/ Federal Research Division , Op.Cit, p. 225.

[3] Mary D.Mai-Lafia , Nigerian Governmient and Politics ,National Open University of Nigeria, school of Management Sciences, Course Gulde :MPA 841, Uiniversity of Jos ,Nigeria, Unit 7, p. 1.

[4] IsmailaMadior Fall& Other's ,Nigeria Election Management Bodies in West Africa A comparative study of the of the contribution of electoral commissions to the strengthening of democracy, Areview by AfriMAP and the Open Society Initiative for West Africa, 2011, p 118.

- إجراء إنتخابات حرة ونزيهة كل أربع سنوات.
- القضاء على الطابع السياسي للتعداد السياسي.

وأكد **محمد مورتالا** على أن هذه الأهداف والمبادئ يمكن أن تتحقق في تشكيل عدد من الأحزاب السياسية الوطنية الحقيقية، ويكون نظام الحكم رئاسيا تنفيذيا على غرار النظام الرئاسي التنفيذي في الولايات المتحدة الأمريكية، وأن يكون لرئيس الحكومة سلطة إختيار أعضاء حكومته بطريقة تعكس الطابع الفدرالي للبلاد، مع استقلال القضاء، وضرورة ايجاد مؤسسات اصلاحية لمكافحة الفساد.[1]

أنهت لجنة إعداد الدستور عملها في أوت من عام 1976، وتم عرضه على الرأي العام للاطلاع عليه ومناقشته في جوان 1977،[2] وتم تأسيس لجنة مكونة من خمسين عضوا، برئاسة **أدو أودوما**، بدات هذه اللجنة عملها في أكتوبر من سنة 1977 ولإقرت وقدمت مشروع الدستور إلى الحكومة العسكرية في جوان 1978، حيث أعلنت خلالها الحكومة العسكرية العمل بالدستور اعتبارا من أكتوبر 1979، وتم رفع الحظر عن النشاط السياسي في البلاد تمهيدا لإجراء الانتخابات وقيام الحكم المدني.[3]

وبالتالي فإن دستور عام 1979 الذي أقرته نيجيريا نص على مبدأ الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، بموجبه تم تحديد صلاحيات السلطات الثلاثة على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات.

2- السلطة التشريعية: وضع الدستور السلطة التشريعية على المستوى الفدرالي بيد الجمعية الوطنية التي تتألف من مجلسين هما مجلس الشيوخ ومجلس النواب، حيث يتألف مجلس النواب على 95 عضوا، على ان يكون هناك خمسة شيوخ من كل ولاية من الولايات التسعة عشر، بينما

---

(1) Nigeria :a Cuntry Study/ Federal Research Division, Op.Cit, p. 225.

(2) ابراهيم نصر الدين، المرجع السابق الذكر، ص 60.

(3) المرجع نفسه، ص 62.

يتألف مجلس النواب من 449 نائبا بحسب النسبة العددية للسكان، وتتم الانتخابات عن طريق الاقتراع الشعبي العام المباشر كل أربع سنوات.[1]

ووضع الدستور شروطا محددة للمرشح لمجلسي الجمعية الوطنية، منها الجنسية النيجيرية، وان يكون سن المترشح ثلاثون عاما على الأقل بالنسبة لمجلس الشيوخ وواحد وعشرون عاما بالنسبة لمجلس النواب إلى جانب ذلك السلامة العقلية،و الجنائية والمالية، مع منع الجمع بين عضوية الجمعية الوطنية وأي عضوية أخرى في هيئة تنفيذية، كما وضح صلاحيات الجمعية الوطنية بتشريع القوانين لتحقيق الامن والتنمية.[2]

بينما وضع الدستور السلطة التشريعية على مستوى الولايات بيد الجمعية الوطنية الذي يتم تشكيله عن طريق الانتخاب المباشر لأعضائها، وعلى المجلس مراعاة سيادة التشريع الاتحادي واشترط في المرشح لعضوية مجلس الجمعية في الولايات شروطا مماثلة للمرشح لعضوية الجمعية الوطنية، وحددت عضويته بأربعة سنوات.[3]

3- السلطة التنفيذية: يمثلها رئيس الدولة الذي ينتخب بالاقتراع العام المباشر لمدة اربعة سنوات قابلة للتجديد مرة واحد فقط، ونص الدستور على ضرورة وجود نائب الرئيس، ورئيس الدولة يختار الوزراء من خارج السلطة التشريعية ويعينهم على ان يصادق مجلس الشيوخ على هذه التعيينات، ويعين رئيس الدولة وزيرا واحدا على الأقل في كل ولاية من الولايات التسعة عشر، ورئيس الدولة هو القائد الأعلى للقوات المسلحة.[4]

في حين مهام وصلاحيات رئيس الدولة، فهي واسعة، منها التصديق على القوانين التي تصدرها الجمعية الوطنية، وتقديم مشروع الموازنة السنوية للاتحاد النيجيري إلى الجمعية الوطنية

---

[1] خيري عبد الرزاق جاسم، التحولات الديمقراطية في أفريقيا دراسة حالة نيجيريا، دراسات استراتيجية، العدد 73، العراق، مركز الدراسات الدولية، 2005، 47.

[2] المرجع نفسه، ص 48.

[3] المرجع نفسه، 50.

[4] Mary D.Mai-Lafia , Op.Cit ,p. 2.

للإقرار وله حق النقض على القوانين التي تصدرها الجمعية الوطنية، والعفو عن المجرمين، والموافقة على إعلان حالة الطوارئ في أي جزء من البلاد مع موافقة الجمعية الوطنية.[1]

في حين السلطة التنفيذية على مستوى الولايات فإن الحاكم يمثل السلطة التنفيذية فيها ويتمتع بصلاحيات واسعة، وينتخب لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد عن طريق انتخابات حرة في كل ولاية على حدى.[2]

4- السلطة القضائية: لها أهمية كبيرة في البلاد، حيث تتألف المحكمة العليا من رئيس القضاة في نيجيريا يعينه رئيس الدولة إلى جانب خمسة عشرة قاضيا على أن يرشحهم مجلس الحكم في الأقاليم، ويصوت عليهم مجلس نواب الشعب، ويعينون لمدة خمسة عشرة عاما، وتتولى المحكمة العليا الفصل في كل القضايا الخلافية المستأنفة إليها من كل الأقاليم المشكلة للدولة، إلى جانبها محكمة الاستئناف الاتحادية التي يتم تعين قضاتها من طرف الحكومة الفدرالية بناءً على توصيات اللجنة الاستشارية القضائية للدولة.[3]

وتتألف محكمة الاستئناف من رئيس القضاة وعدد من القضاة، ومن صلاحياتها الحكم في استئناف أحكام المحاكم العليا في الولايات، وذلك في حالات معينة منها ما يتعلق باستئناف الأسئلة وتفسير القوانين سواءً في المرافعات المدنية أو الجنائية، إلى جانب أن أحكام محكمة الاستئناف الاتحادية تنفذ في أي مكان في البلاد من خلال المحكمة العليا في تلك الاقليم، بينما تتكون المحكمة الشرعية الاتحادية من المفتي الأكبر الذي يتم تعيينه من طرف رئيس الجمهورية، إلى جانبه عدد من أعضاء الافتاء لا يقل عددهم عن ثلاثة أعضاء، ومن اختصاص هذه المحكمة النظر في أحكام قانون الأحوال الشخصية للمجموعات الاثنية المتمركزة في شمال وشرق البلاد،[4] وتنفذ أحكام هذه المحكمة في جزء من أجزاء الجمهورية النيجيرية وتعمل في ظل الأحكام والقوانين التي تصدرها الجمعية الوطنية.

---

[1] op cit, p 2.
[2] Ibid, p 3.
[3] Report Back to Rule of Law Assessment Mission to Nigeria, Legal and Judicial Sector Reform in Nigeria, June 19-30, 2000, p. 282.
[4] Ibid, p 283.

في حين تمثل المحكمة العليا السلطة القضائية العليا في البلاد، ومحكمة الاستئناف الشرعية الاتحادية على مستوى الولايات، إلى جانب ذلك يقوم حاكم الولاية بتعيين رئيس قضاة الولاية بعد المصادقة من قبل أغلبية أعضاء مجلس الجمعية.[1]

إن ما يميز دستور سنة 1979 أنه كان ديمقراطيا من حيث المضمون، إلا أنه لم يطبق على أرض الواقع، ما شكل الأرضية لاندلاع النزاعات بين الاثنيات، لعدم تحقيق الأهداف المسطرة وشعور كل مجموعة بالاقصاء من طرف المجموعات الأخرى.

5- تشكيل الخارطة السياسية: أعلنت السلطات العسكرية في أكتوبر من سنة 1978 عن رفع الحظر عن تشكيل الأحزاب السياسية والنشاط السياسي، حيث وضعت الأحزاب السياسية على رأس التكامل الوطني في محاولة لحل المشكلة الإثنية وتشكيل الأحزاب السياسية وإدارتها، وذلك من خلال النصوص المتعلقة بالانتخابات الواردة في برنامج التحول الديمقراطي.[2]

حيث وضعت اللجنة المكلفة بدراسة ملفات الأحزاب السياسية معايير وشروط لضمان وطنية الأحزاب بعيدا عن التحزب الاثني الذي كان يطبع الأحزاب السياسية من قبل، فكل حزب يجب أن يتوافر فيه شرطان أساسيان:[3]

- أن تكون أهدافه وبرنامجه مؤكدة على الأهداف الوطنية الأساسية وتعكس تصورا وطنيا تكون شعاراته وطنية بعيدة عن الانتماءات الاثنية.
- يجب أن ينتمي أعضاء اللجنة التنفيذية في أي حزب إلى ثلثي الولايات على الأقل، وذلك عبر شروط تضمن ذلك وهي:

- كل مسؤول عن حزب معين يجب عليه أن يكون مسجلا لدى لجنة الإنتخابات بأسمائهم وعناوينهم.
- يعلن كل حزب عن مصادر تمويله.
- لا يقبل الحزب مساهمات مالية أجنبية.

---

(1) op cit, p284.

(2) Robert Dode , Political Parties and the Prospects of Democratic Consolidation in Nigeria 1999 ,2006African Journal of Political Science and International Relations , Vol .4 (5) , May ,2010p.191.

(3) إبراهيم نصرالدين، المرجع السابق الذكر، ص 58.

- تكون عضوية الأحزاب مفتوحة أمام كل المواطنين.
- يمنع تشكيل أجنحة عسكرية خاصة بالأحزاب.
- أن يعلن طل حزب عن قانونه الأساسي، على ان يكون ديمقراطيا.
- يجب أن ينتخب مسؤولي الحزب بطريقة علانية وديمقراطية.
- يكون المقر الرئيسي لكل حزب في العاصمة الفدرالية.
- يكون عنوان واسم الحزب وطنيا.
- يجب أن تعكس اللجنة التنفيذية للحزب الطابع الفدرالي للبلد.

ومع ذلك تم تشكيل حوالي ثلاثة وخمسين(53) تنظيما سياسيا، إلا أن سبعة عشر(17) تنظيما فقط تقدموا للتسجيل كأحزاب سياسية، وتمت الموافقة على خمسة(05) منها كأحزاب سياسية معترف بها، وجميعها تأسست في سنة 1978 وهي:[1]

- **الحزب الوطني النيجيري NPN:** بزعامة **شيخو عليو عثمان شاجاري**، حيث ضم الحزب في عضويته عددا من الشخصيات البارزة في نيجيريا، على غرار **أليكس إيكومي وريتشارد اكينجيدي**، وهو حزب الأغلبية، ويرتكز نفوذه في الشمال ووسط وشرق البلاد، وقد اكتسب تأييد القوى التقليدية، ويمثل مصالح البورجوازية في نيجيريا من كبار الأعمال والاداريين والمزارعين.
- **حزب الشعب النيجيري NPP:** بزعامة **نامدي أزيكوي**، وقد تم تشكيله من قبل **إبراهيم وزيري** و **كولاولي بالوغون** و **دينيرجونسينيا** قبل أن ينقسم بين مؤيد لإبراهيم وزيري ومعارض له نتيجة تمسكه برئاسة الحزب، فأسس هذا الأخير **حزب الشعب النيجيري العظيم**، وتولى زعامة **نامدي أزيكوي** ويتمركز نفوذ الحزب في شرق البلاد وشماله.
- **حزب الشعب النيجيري العظيمGNPP:** نشأ الحزب نتيجة الانشقاق الذي حدث في **حزب الشعب النيجيري**، وأنشأ الحزب **إبراهيم وزيري** المنافس **لشيخو شاجاري** بعد وفاة **أحمد بيللو**، ويدعم الحزب طبقة التجار التي ترعى مصالحها الخاصة.

[1]Oyelere Michael &OwoyemiOluwakemi , Any Prospect for Trade Union Revitalisation in Nigeria through Democratisation and Democratic Leadership ? Journal of Politics and Law, Vol . 4 , No .1 , March 2011, p. 29.

- **حزب الوحد النيجيري UPN:** وهو **حزب جماعة العمل** التي تحول إسمها، ويتزعم الحزب **أوبافيمي أوولوو** ، ومن الشخصيات البارزة في الحزب **مايكل أجيس، وغودلاك جوناثان، ولطيف جينكند، وفيكتورأونابينجو، و إيمانويل روتيمي، و** يتركز في غرب البلاد.
- **حزب الخلاص الشعبي PRP:** وهو اتحاد العناصر التقدمية الشمالية بزعامة **أمين كانو**، ومن أعضائه **موسى أبوبكر، ومحمد أبو بكر ريمي**، ويتمركز في الشمال الشرقي للبلاد.

إلا أن ما يلاحظ أن هذه الأحزاب التي ظهرت هي أحزاب قديمة ظهرت بتسميات جديدة، فالحزب الوطني النيجيري هو نفسه الحزب مؤتمر الشمال، وحزب الشعب النيجيري خرج من بين صفوف المجلس الوطني لمواطني نيجيريا، بينما حزب الوحدة النيجيري جاء من جماعة العمل، في حين حزب الخلاص الشعبي هو اتحاد العناصر التقدمية الشمالية، فهذه الأحزاب تعكس طبيعتها وتكوينها طبيعة المجتمع النيجيري، وتكوينه من حيث الواقع الذي ينتمي إليه، فكل حزب كان يعبر من خلال تكوينه عن الخلفيات الاثنية التي يعاني منها المجتمع النيجيري، والتي حاول دستور 1979 القضاء عليها.[1]

بعد إجراء الانتخابات لمجلسي الشيوخ والنواب، ومجالس الجمعيات في الولايات، وحكام الولايات، فاز الحزب الوطني النيجيري في الانتخابات، وبالتالي تولي **شيخو شاجاري** رئاسة البلاد، الأمر الذي لم يرضي زعيم حزب الوحدة النيجيري **أوولوو أوبافمي**، لاسيما بعد الإعلان الرسمي بتولي **شاجاري** رئاسة الجمهورية الثالثة، برفع دعوة قضائية ببطلان قرار الإعلان، إلا أن المحكمة الدستورية أقرت ببطلان الدعوى، فهذه الانتخابات لسنة 1979 تسلم من خلالها السلطة المدنيين من العسكريين، بعد حكم استمر لأكثر من ثلاثة عشر عاما، والتي كانت من تنظيم المؤسسة العسكرية، التي سلمت السلطة للمدنيين بعد فوز شاجاري بالانتخابات وتخلي أوباسانجو عن الحكم، حيث انتقلت السلطة بشكل سلمي إلى المدنيين بعد حكم المؤسسة العسكرية.[2]

ثالثا: قيام الجمهورية الثالثة ومحاولة الاستمرار في النظام المدني؛

1- إدارة الحكم المدني، 1979-1983: تميزت هذه المرحلة بشكل من أشكال اقتسام السلطة في نيجيريا في ظل دولة اتحادية تتكون من تسعة (19) ولاية، ونظام حكم رئاسي، كان للحزب الواحد من

---

[1] Toyin Falola& An Genova , Op.Cit ,p. 317

[2] Ibid , p 319.

الأحزاب الخمسة تمثيل في الجمعية الوطنية، وكان لكل الولايات النيجيرية تمثيل في الحكومة الاتحادية بوزير واحد على الأقل طبقا لما يعرف به الطابع الاتحادي الفيدرالي للدولة.[1]

وكان مبدأ المشاركة السياسية لكل الأحزاب مطبقا في حكومات الولايات، إلى جانب ذلك تم توزيع المناصب السيادية حسب المناطق، وكانت الولاية هي أساس إقتسام السلطة والموارد، ومن الناحية العملية كان توزيع المناصب تحكمه الاعتبارات الحزبية والاثنية وحتى الدينية، لاسيما السياسة التي اتبعها الحزب الوطني النيجيري في تكوينه، وتوجهاته كانت تعبر عن مصالح الطبقة البورجوازية في نيجيريا من رجال الأعمال وذوي النفوذ الاداري وحتى كبار المزارعيين. ما فتح الباب على مصرعيه للفساد السياسي والإداري والاقتصادي الذي حال دون تحقيق التنمية المنشودة والأمن للشعب النيجيري.[2]

2- تنظيم إنتخابات 1983: فوفقا لدستور سنة 1979 الذي ينص على فترة العهدة الرئاسية بأربعة سنوات، والأوضاع السياسية والاقتصادية التي آلت إليها البلاد نتيجة انتشار الفساد في مفاصل الدولة، تدهورت الأوضاع الاجتماعية بشكل كبير.تنافست في هذه الانتخابات الأحزاب السياسية الرئيسية لكرسي الرئاسة ولمجلسي الشيوخ والنواب والمراكز الحكومية،[3] حيث بلغ عدد الناخبين أكثر من خمسة وستون مليون ناخب، حيث حصل فيها الحزب الوطني النيجيري على الأغلبية في مجلس الشيوخ ومجلس النواب، الأمر الذي أدى بالأحزاب الأخرى إلى اتهام إدارة **شاجاري** بالتزوير واستغلال الادارة لذلك.[4]

مع تولي **شاجاري شيخو** الحكم لفترة رئاسية ثانية، وقام باجراء تعديل وزاري بتبديل معظم الوزراء السابقيين، ولم تستمر رئاسته في الحكم لولاية ثاني سوى ثلاثة أشهر، حيث أطيح به بانقلاب عسكري، نتيجة للظروف التي تمر بها البلاد من أعمال للعنف احتجاجا على نتائج الانتخابات، وكانت من أهم الاسباب التي أدت إلى الانقلاب العسكري ما يلي:[5]

---

(1) op cit, p 319.

(2) John Simpkins, the Role of Constitution– Building Pocesses, Case study Nigeria, International IDEA, Democracy – Building and Cnflict Management (DCM), Sweden ,2004,p 6

(3)Ibid, p7.

(4) John Simpkins, Op.Cit ,p 8.

(5) أمباي لو، المرجع السابق الذكر، ص 218.

- السبب الإثني؛ والذي ورثته نيجيريا من العهد الاستعماري البريطاني الذي كان يعتمد سياسة فرق تسد من خلال النعرات الاثنية وتأجيج الكراهية والعنف بين مختلف الإثنيات.
- البناء الهش لهياكل الدولة؛ والذي يعتمد على القيادات العسكرية التي تم ترقيتها إلى رتب عسكرية عالية لا توازي مستواهم العسكري والثقافي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تتطلبه هذه المرحلة، وميولهم إلى الانتماء للإثنية أكثر من ولاءهم للدولة الوطنية.
- السبب الاقتصادي؛ فالاوضاع الاقتصادية المتردية التي عانت منها نيجيريا، وفشل الادارة المدنية في معالجة تلك المشاكل، ساعدت على الانقلاب العسكري الذي وجد المبرر، من خلال التدخل لإصلاح الأوضاع الاقتصادية، وإخراج البلاد من المشاكل التي تعاني منها.
- السبب الدولي؛ فتدخل القوى الدولية الكبرى المتصارعة على الظفر بالنفوذ في هذا البلد الغني، وذلك بمساعد وتأييد الجماعات والأحزاب التي تخدم مصالحها، ولا يتأتى هذا بالوسائل الديمقراطية، فكانت الانقلابات العسكرية الطريق الأسهل لتحقيق ذلك.

فبالرغم من الاصلاحات التي قامت بها حكومة **شيخو شاجاري** المدنية والمشاريع التي شملت أغلب المناطق في نيجيريا، إلا أن تدهور الأوضاع الاقتصادية نتيجة تدني أسعار النفط في الأسواق العالمية، وازدياد العجز في ميزانية الدولة، وسوء الادارة وانتشار الفساد، جعل من حكومة **شاجاري** تقف عاجزة أمام الاوضاع الاقتصادية المتدهورة، والأحداث التي عرفتها بعد الانتخابات، ما أفقدها شرعيتها.[1]

قام **محمد بوخاري** بانقلاب عسكري سنة 1983، وأعلنت حالة الطوارئ في البلاد، وإغلاق الحدود البرية والبحرية والمطارات والقطارات والموانئ، وقطعت الاتصالات السلكية واللاسلكية وتمت السيطرة على مبنى التلفزيون والاذاعة، وتم تشكيل إدارة عسكرية تألفت من 19 عضوا، نصبت الجنرال **محمد بوخاري** رئيسا جديدا للبلاد ، وقائدا عاما لقوات المسلحة، وهذا بعد عزل الرئيس **شيخو شاجاري** وحكومته،[2] وتألفت الحكومة العسكرية من مجلس عسكري أعلى شكل من طرف رئيس الدولة الجديد ورؤساء الوحدات العسكرية، والمفتش العام للشرطة ونائبه، ورئيس الخدمة المدنية، ومختلف الأفراد العسكريين، ومجلس وطني للولايات، ومجلس فدرالي، ومجالس تنفيذية، وحكومة

---

[1] Toyin Falola& Ann Genova, Op.Cit, p. 198

[2] Ibid, p.254.

عسكرية في كل ولاية. وتم تعليق العمل بالدستور، وحلت الجمعية الوطنية التأسيسية، وفرض حظرا على الأحزاب السياسية، وأحيل أكثر من 300 موظف على التقاعد من ذوي المناصب العليا في أجهزة الشرطة والجمارك، ومؤسسات حيوية أخرى، وأعتقل العديد من رجال الأعمال والسياسيين البارزين بتهمة الفساد وسوء التسيير والتصرف في الشؤون المالية.[1]

حيث اصدر المجلس العسكري مرسوما في سنة 1984 يمنح بموجبه الحكومة الصلاحية في إصدار القوانين ولايمكن الاعتراض عليها أمام المحاكم، وتم تشكيل 5 خمسة محاكم عسكرية لمحاكمة مسؤولي النظام المدني لشيخو شاجاري المتهمين بالفساد وارتكاب جرائم ضد الدولة ووزعت على مختلف الولايات على مستوى البلاد.[2]

وكجزء من حملته ضد الفساد قام محمد بوخاري بمجموعة من الاجراءات من بينها تغيير ألوان العملة الوطنية النيرة كخطوة للتحكم في الصرف وتنظيمه، وقام بتسديد القروض القصيرة الأجل، وأقل خطة تقشفية بهدف الحفاظ على العملة الأجنبية، حيث قام بحظر استيراد العديد من المواد التي تكلف الخزينة، واستبدالها بمواد محلية.[3]

فعلى الرغم من الاجراءات التي قامت بها حكومة **محمد بوخاري** للحد من الفساد، إلا أن ذلك لم يمنع منه، وكانت الأزمة الاقتصادية تهدد بانفجار الأوضاع في البلاد، والشعور الذي يغذي الجماعات الاثنية بالتهميش من طرف حكومة **محمد بوخاري**، [4]الذي وعد بتحسين الأوضاع الاقتصادية للبلاد، لكنه لم يفي بوعوده، وأيضا أهمل قضية الاثنيات، ولم يهتم بتحقيق التوازن بين الاثنيان المختلفة، حيث كانت السيطرة شبه الكلية من طرف الشماليين خاصة الهوسا، مما أدى إلى استياء الضباط الجنوبيين خاصة اليوروبا، إلى جانب ذلك استاءت النقابات العمالية من تجميد الأجور وزيادة الأسعار.[5]

---

[1] إزدهار محمد عيان، المرجع السابق الذكر، ص 78.

[2] Arthur Carl Levan , Dictators, Democrat and Development in Nideria, Theses Doctor, Us San Diego, 2006, p.77.

[3] H.C.Achunike“ ,Solving Nigeria’s Political Problems through Good Governance :The Role of the Christian Churches ,”A paper delivered at the Catholic Politics Commission Forum, Enugu Diocese on 21st August, 2014, P. 37.

[4] Ibid,p 38.

[5] Beng Sundkler & Christopher Steed, Op .Cit, p. 85

فالانتقال الديمقراطي لم يكن من أولويات حكومة **محمد بوخاري** على الرغم من أنه بدأ بتطبيق نظام التدابير المضادة للأزمة الاقتصادية التي وصلت ذروتها مع الأزمة النفطية، فهذه التدابير قابلها استياء الشعب النيجيري والقطاع واسع من العسكريين أدى إلى انهيار النظام في انقلاب 1985 عسكري قاده **إبراهيم بابا نجيدا** بعد عام وثمانية أشهر من الحكم.[1]

رابعا: التطورات السياسية من 1985 -1993: شهدت هذه المرحلة فترات حرجة مرت بها الدولة في نيجيريا، نتيجة مجموعة من الأزمات.

1- الانقلاب العسكري: أدت الأوضاع الاقتصادية إلى اضطرابات داخلية واحتجاجات على سياسة **محمد بوخاري**، ماجعل الجنرال **إبراهيم بابانجيدا** بقيادة انقلاب عسكري في 27 أوت 1985، وأعلن المجلس العسكري الجديد تعيين **بابانجيدا رئيسا للدولة**، مبررا هذا الانقلاب بالفشل في معالجة المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها البلاد من طرف الحكومة السابقة، وانتشار الفساد في مفاصل الدولة وتقييد الحريات المدنية، حيث حلت الحكومة العسكرية المجلس العسكري الأعاى والمجلس التنفيذي ومجلس الدولة القومي، لا سيما كون المجلس العسكري الأعلى كان الهيئة العليا في عهد **بوخاري**، وتم تشكيل المجلس الحاكم للقوات العسكرية بدلا من المجلس العسكري الأعلى، وشكل من 28 عضوا.[2]

تعهد **ابراهيم بابانجيدا** بعد تسلمة السلطة بتحقيق الأمن والتنمة والقضاء على الفساد، وادخال الاصلاحات في مؤسسات الدولة كافة، وتحسين الأوضاع المعيشية للشعب النيجيري، خاصة الفئات الهشة – فئات الدخل المنخفض – وإلغاء المرسوم رقم (4) الذي فرض الرقابة على الصحافة في عهد **بوخاري**، وأكد على احترام حقوق الانسان، وأن الحكومة سواءً كانت مدنية أو عسكرية تحتاج إلى موافقة الشعب إذا ما أرادت أن تحكم بفاعلية، وللحصول على الدعم الشعبي قام بإطلاق الصحفيين المعتقلين، وإعادة النظر في قضايا المعتقلين السياسيين في عهد **بوخاري**، من خلال تشكيل لجنة تحقيق قضائية للنظر في قضاياهم، وإعادة تنظيم الشرطة السرية وحماية الحقوق المدنية، وتعهد بإصلاح أجهزة المخابرات بما يضمن الفاعلية.[3]

---

(1) Takehiko Ochiai, Personal Rule in Nigerian Military Regimes, Centre For Peace and Development Studies, Ryukoku University, 2009, p. 244.

(2) M.j.Balogun, The Route To Power in Nigeria, A Dynamic Engagement Option for Current and Aspiring Leaders,Printed in the United States, 2009, p. 185

(3) M. j. Balogun, Op .Cit. p. 186

كما حاول **بابانجيدا** استثمار موارد الدولة لخدمة البلاد وصيانة استقلالها السياسي، ومكانتها الدولية، حيث واجه مصاعب كبيرة خلال محاولاته لمعالجة الفساد الإداري، والوضع الاقتصادي المتدهور، ومصاعب خارجية تمثلت في الديون الخارجية، حيث كانت نيجيريا بحاجة إلى مليار وثمانمائة مليون دولار، لمواجهة عجز ميزان المدفوعات، فقام بتقليص الاستيراد وإعلان حالة التقشف، وتم تخفيض أجور الجيش والشرطة وموظفي الخدمة المدنية.[1]

حاولت حكومة **بابانجيدا** إقامة مشاريع كبيرة منها للخروج من الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد، كمشروع تنمية الغابات في ولايتي أونجون وأوندو بتكلفة 104 مليون دولار في سنة 1986، ومشروع البنية التحتية في مركز ولاية أنامبرا بتكلفة فاقت مليار وماتي مليون دولار في سنة 1989، ومشروع امدادات المياه في ولايتي دلتا وايدو بتكلفة فاقت مليار وثمانمائة مليون دولار سنة 1989 كذلك، إلا أن أغلب المشاريع التي قامت بها الحكومة باءت بالفشل نتيجة الاعتماد على التمويل الخارجي من صندوق النقد الدولي وأيضا فساد المقاولين الذين أسندت لهم تلك المشاريع.[2]

وضعت الحكومة العسكرية برنامج إعادة التكييف الهيكلي الاقتصادي، في سنة 1986 لمعالجة الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد،إلا أن جدولة الديون الخارجية والأزمة النفطية التي تسببت في الأزمة الاقتصادية، أدت إلى انخفاض الدخل وارتفاع معدلات البطالة أدى إلى فشل الاصلاحات،[3] بسبب إعادة التكييف الهيكلي حيث تخلت عن وعودها في الحريات المدنية وتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية للبلاد.

وقامت الحكومة أيضا بانشاء المجلس الاستشاري للقوات المسلحة في سنة 1989، والذي كان بمثابة وسيط بين الحكومة والمجلس العسكري الحاكم، الذي كان معظم أعضائه من الإثنيات المتمركزة في الشمال، هذا بالرغم من تعهد بابانجيدا بمحاربة الفساد بكل أنواعه، الأمر الذي لم تتقبله المجموعات الإثنية الأخرى.[4]

---

(1) AibuMuibiOlufemi& Others ,'Political Dispensation and Macro Economic Performance in Nigeria 1970-2009, Mpra Munich Personal RepecArchive, Mpar Paper, No.34821, Posted 18 ,November 2011, p.4.

(2) ToyinFalola& Ann Genova , Op .Cit , p. 335.

(3) Ibid, p 335.

(4) Ibid, p 336.

وقام **بابانجيد** في سنة 1989 بإعادة تقسيم البلاد إلى 20 ولاية بدل 19 ولاية التي كانت قبل توليه السلطة في محاولة منه القضاء على المحسوبية والجهوية، ثم إلى 30 ولاية في نفس السنة، وقام أيضا بنقل العاصمة من لاجوس التي تتميز بكثافتها السكانية العالية، وتعدد المجموعات الاثنية القاطنة فيها، إلى أبوجا لموقعها الجغرافي في وسط البلاد،[1] ومناخها المعتدل ونقص كثافتها السكانية والتي تسمح بالتوسع وإنشاء المرافق، وكان الغرض منها هو القضاء على التوترات السياسية والاجتماعية ولإضعاف الجماعات الاثنية المهيمنة وتفتيتها.

2- التحول من الحكم العسكري إلى الحكم المدني: قررت الإدارة العسكرية في سنة 1989 وضع برنامج للتحول الديمقراطي وتسليم السلطة إلى الحكم المدني ومحاولة الخروج من أزمة الانقلابات العسكرية التي عانت منها البلاد، وتم إنشاء مكتب سياسي مكلف بمهمة وضع برنامج زمني للانتقال الشامل من الحكم العسكري إلى الحكم المدني الديمقراطي، وكانت أهم الخطوات ركزت عليها الحكومة العسكرية هي تخلي بابانجيدا على الحكم وتقديم الاستقالة بعد انتخاب رئيس مدني للبلاد في مدة أقصاها سبتمبر 1992.[2]

تم إنشاء المكتب السياسي سنة 1986، يتألف من سبعة عشرعضوا من الأكاديميين والموظفين الخدمة المدنية، وكلف **بافي ملر** بمهمة وضع برنامج للانتقال الديمقراطي على أساس طرح مختلف الآراء من الشخصيات الوطنية، وأوصى المكتب في تقريره أن يتم عرض الايديولوجية الاشتراكية من خلال التعبئة الاجتماعية، وتعزيز دور الحكومات المحلية في تحقيق الأمن والتنمية والاستقرار في البلاد التي تعاني من الازمات المتكررة، وانشاء نظام الحزبين، والخروج من التعددية الحزبية، التي كانت السبب في خلق النعرات الاثنية في البلاد، وهذا لضمان انتخابات وطنية، وقد قبلت الحكومة جميع التوصيات التي قدمها المجلس باستثناء النظام الاجتماعي الذي يستند على الى الايديولوجية الاشتراكية، لعدم ملائمته لمقتضيات صنع السياسة الداخلية الجديدة في البلاد.[3]

---

[1] op cit, p 337.

[2] رابح مرابط، المرجع السابق الذكر، ص 125.

[3] Pita Ogaba Agbese, Military Rule and Socio Political Crises in Nigeria in Zones of Conflict in Africa : Theories and Cases ,Praeger, Westport.CT,2002 ,p. 91.

وأيضا عرض المكتب السياسي وناقش تطبيق الشريعة الاسلامية خاصة بعد انضمام نيجيريا إلى منظمة المؤتمر الاسلامي في سنة 1986، ومطالبة سكان الشمال بذلك، للأن أغلبهم من المسلمين بالرغم من تواجد بعض المجموعات الأخرى في هذا الإقليم، الأمر الذي قوبل باعتراض سكان الجنوب الذين يدين أغلبيتهم المسيحية على هذا المطلب، وطالبوا بالابقاء على علمانية الدولة وفقا لدستور 1979، مما أدى إلى اظطرابات ونزاعات تم اقحام الجانب الديني والإثني فيها، خلفت العديد من الضحايا خاصة في ولاية كادونا، وعلى اثر ذلك أنشأ الرئيس **بابانجيدا** لجنة استشارية لحل مثل هذه الأزمات،[1] في محاولة منه ايجاد مخرج وحل أسرع قبل تطور الأحداث إلى عنف أكبر.

وتم تشكيل لجنة لمراجعة الدستور، ولجنة أخرى للانتخابات الوطنية، للتصديق على مسودة الدستور برئاسة **همفري نوسو**، حيث أوصت هذه اللجنة بإنشاء المجالس المحلية من خلال انتخابات، وإقامة جمعية تأسيسية لمناقشة المسائل الحساسة، واتخاذ القرارات، وأقرت على بقاء الجيش في السلطة للإشراف على عملية التحول الديمقراطي وإنتقال السلطة للحكم المدني.[2]

3- إصدار ووضع دستور1989: كان دستور سنة 1989 غير بعيد عن دستور 1979، مع ادخال بعض التعديلات التي أوصى بها المكتب السياسي، حيث أصدر المجلس العسكري الحاكم الدستور الجديد بموجب المرسوم رقم(12)، وكانت تلك التعديلات متمثلة في عشرة نقاط كانت كالآتي:[3]

- حذف المادتين (42و43) التي تنص على مجانية التعليم إلى سن 18 والرعاية الطبية المجاني للأشخاص حتى سن 18 أو أكثر من 65 سنة وذوي الاحتياجات الخاصة.
- إعطاء المجال أكثر لتطبيق الشريعة الاسلامية والمحاكم العرفية والاستئناف.
- إصلاحات الخدمة المدنية.
- تحديد الحد الأدنى للرئيس من 35 سنة إلى 40 سنة ولأعضاء مجالس الشيوخ وحكام الولايات من 30 سنة إلى 35 سنة، أما أعضاء مجلس النواب حدد بـــ 21 سنة، و25 سنة للمجالس الحكومية المحلية.

---

(1) Nigeria :a Cuntry Study/ Federal Research Division, Op .Cit, p. 182 .

(2) Nigeria :a Cuntry Study/ Federal Research Division, Op .Cit,p. 230

(3) Abiodun, Nigeria Democracy and Electoral Process Since Amalgamation : Lessons from Aturbulent Past ,Iosr Journal of Human Ities and Social Science (iosr– jtiss), Vol .19 ,Issue .10 .ver .vt, Oct ,2014 , p. 29.

- تحديد مدة الولاية الرئاسية لرئيس الدولة والحكام المحليين بأربع (04) سنوات قابلة للتجديد لفترتين فقط.
- تعزيز استقلال القضاء من خلال استحداث وتشكيل لجنة الخدمات القضائية.
- إنشاء لجنة الخدمات العسكرية للإشراف على تطبيق أحكام النظام الاتحادي الفدرالي.
- تخفيض عدد مستشاري رئيس الجمهورية من سبعة (07) مستشارين إلى ثلاثة (03) مستشارين، وتخفيض عدد ممثلي مجلس الشيوخ في الولايات من خمسة (05) إلى ثلاثة (03) أعضاء عن كل ولاية.
- نقل القضايا التي تتعلق بالأمن القومي من سيطرة المجلس الوطني، لأنه من وجهة نظر المجلس العسكري الحاكم، تهديد للأمن القومي من خلال فضح المسؤولين التنفيذيين.
- إلغاء مشروع عدم تجريم الانقلابات العسكرية، وجعلها جريمة جنائية.

وقد حذف التعديل الحادي عشر والذي ينص على منع الحكومة الاتحادية من الحصول على قروض خارجية دون موافقة الجمعية الوطنية.

عمل دستور 1989 على القضاء على الفساد من خلال مجموعة من الاجراءات التي تنص عليها، كتخفيض عدد أعضاء مجلس الشيوخ، إلى جانب إعتماد نظام الحزبين الذي يرى فيه البعض تعد على الديمقراطية، والنقطة الأهم هي الاتفاق على الدستور الجديد الذي يعد في حد ذاته انجاز للتحول إلى الحكم المدني.

4- تشكيل الأحزاب السياسية: وضع المكتب السياسي شروطا ومواصفات يجب توافرها في الحزبين تمثلت فيما يلي:[1]

- قبول بالمبادئ الأساسية التي تقوم عليها الفلسفة الوطني للحكم.
- أن تكون الاختلافات بين الحزبين على أساس أولويات إستراتيجيات تنفيذ الأهداف الوطنية.

[1] إبراهيم نصر الدين، المرجع السابق الذكر، ص 83.

- أن تكون عضوية الحزبين مفتوحة لكل النيجيريين بغض النظر عن مكان الميلاد، والجنس، والانتماء الاثني، والديني، وقد فرض المجلس العسكري الحاكم حظرا على عضوية السياسيين القدامى في الحزبين لفترات مؤقتة أو لفترة مدى الحياة.
- أن يعكس تشكيل وعضوية اللجنة التنفيذية لكلا الحزبين الطابع الفدرالي لدولة نيجيريا.

فقد أعلن **بابانجيدا** في سنة 1989 عن تشكيل حزبين هما الحزب الديمقراطي والاجتماعي بزعامة مشهود أبيولا. وحزب المؤتمر الجمهوري الوطني بزعامة منير عثمان توفا، وقد شملت عضويته إلى حد كبير المؤيدين السابقين للحزب الوطني النيجيري، وحزب المؤتمر الشعبي النيجيري، وذلك دون النظر للحزاب الستة التي تم ترشيحا من قبل لجنة الانتخابات الوطنية للاختيار منهم.[1]

5- تنظيم الانتخابات: وفقا لدستور عام 1989 أجريت انتخابات المجالس المحلية، وحكام الولايات ومجالسها التشريعية في ديسمبر 1991. وأجريت الانتخابات التشريعية على المستوى الاتحادي في أوت 1992، والتي فاز بها الحزب الديمقراطي الاجتماعي على مستوى مجلس الشيوخ، وفي انتخابات مجلس النواب.[2]

وأجريت الانتخابات الرئاسية في الثالث والعشرين من جوان 1993، تنافس فيه مشهود ابيولا عن الحزب الديمقراطي الاجتماعي، ومنير عثمان توفا عن حزب **المؤتمر الجمهوري**، فاز **مشهود أبيولا** باغلبية الأصوات في 19 ولاية من أصل 30 ولاية بنسبة 58 في المائة، بينما حصل منافسه **منير عثمان توفا** على نسبة 42 في المائة، لم تكتمل الاجراءات في تلك الانتخابات، حيث أعلنت المحكمة الدستورية عدم **شرعيتها**، تحت ذريعة أن الاعتراض على نتائج الانتخابات قد يهدد مصداقية الجهاز القضائي في البلاد، وأن كلا من المرشحين **مشهود ابيولا ومنير عثمان توفا** إستغلا المال الفاسد في الانتخابات[3].

الأمر الذي اعتبره النيجيريين ذريعة من طرف المؤسسة العسكرية للبقاء في السلطة، ومما رسخ تلك الفكرة هي الحملة التي قامت بها جمعية تابعة للمرشح **منير عثمان توفا** مروجة لبقاء

---

(1) Toyin Falola& Ann Genova, OP.Cit, p 246.

(2) ابراهيم نصر الدين، المرجع السابق الذكر، ص 84.

(3) Information Minister Col.ucheChukumerije Interview With British Broadcasting Corportion (BBc) June 30 . 1993,Vol.5,No.11 , August 27, 1993 ,p.4.

بابانجيدا في السلطة،لأن وصول **مشهود ابيولا** للحكم يبدأ بتنفيذ الوعود التي اطلقها في قبل الانتخابات بمحاربة الفساد، وبالتالي فتح ملف الفساد السياسي في نيجيريا، لاسيما المسؤولين العسكريين من النخبة الحاكمة، حول ممتلكاتهم، وايضا ايرادات النفط التي كانت تحول إلى البنوك الاوروبية في حساباتهم الشخصية، في الوقت الذي يتم فيه فرض التقشف الاقتصادي على المواطنين، وكانت رغبة بابانجيدا بفوز المرشح **منير عثمان توفا** كونه ينتمي للإثنية الهوسا فولاني أكبر الإثنيات في نيجيريا، والأكثر ولاءً **لبابانجيدا**، وقد دعى إلى بقاء **بابانجيدا** في الحكم لغاية سنة 2000.[1]

فالحكومة العسكرية بقيادة إبراهيم بابانجيدا لم تكن على استعداد لتسليم الحكم لسلطة مدنية، حيث قامت بحشد الدعم من خلال مناورات سياسية للحفاظ على السلطة في يد المؤسسة العسكرية، فبإلغاء نتائج الانتخابات التي أجريت في جوان 1993،[2] وضعف وفساد المؤسسات الدستورية والسياسية في عهد الحكم العسكري، وفشله في ايجاد الحلول للأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة والتي ورثها عن أسلافه ووعد بمعالجتها، كانت كافية إلى تأجيج حالة الغضب الشعبي ضده، ما أدى إلى عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا.[3]

فإلغاء نتائج الانتخابات أعقبها سلسلة من الاحتجاجات والمظاهرات في عدد من المدن الرئيسة في البلاد، وتعرض المتظاهرين للقمع من طرف الحكومة، حيث قتل أكثر من 100 متظاهر من مؤيدي الديمقراطية، كما اعتقل العديد من الناشطين في مجال حقوق الانسان ومنظمات المجتمع المدني، وقادة النقابات العمالية، والصحفيين والطلاب، وأصدرت الحكومة مرسوما يقيد حرية الصحافة.[4]

أمام هذه الفوضى أعلن الشعب عن العصيان المدني في أوت 1993، مطالبين بإنهاء الحكم العسكري وتسليم السلطة للمدنيين، حيث قامت الدول الاوروبية بفرض مجموعة من الاجراءات ضد حكومة بابانجيدا، وتعليق التعامل معها، تنديدا بالقمع الذي تعرض له المتظاهرين، وهددت بريطانيا بوقف المساعدات المقدمة لنيجيريا إذا استمر المجلس العسكري رفضه تسليم السلطة للفائز في

---

(1) Information Minister Coliuche Chukumerije Interview With British Broadcasting Corportion (BBc) June 30 . 1993,Vol.5,No.11 , August 27, 1993 ,p.4.

(2) Nigeria :a Cuntry Study/ Federal Research Division, Op .Cit, pp. 230-231

(3) إبراهيم نصر الدين، المرجع السابق الذكر، ص 86.

(4) المرجع نفسه، ص 86.

الانتخابات الملغاة، وهددت بتجميد مليار ومائة وخمسة واربعون مليون دولار من المساعدات، ومنع تأشيرة الدخول للمسؤوليين النيجيريين، إلى جانب ذلك هددت الولايات المتحدة الأمريكية بحملة دولية ضد حكومة **ابراهيم بابانجيدا** إذا استمرت في الحكم حفاظا على مصالحها في هذا البلد.[1]

ومما زاد الأمور سوءًا هو الأزمة الاقتصادية التي كانت تعاني منها نيجيريا جراء انخفاض أسعار النفط، ما جعلها عاجزة أمام ارتفاع الأسعار للمواد الغذائية، وتهاوي القدرة الشرائية للمواطنين،وزيادة معدلات البطالة، وضعف الهياكل الأساسية، وعدم القدرة على حماية الصناعة المحلية، واخفاض قيمة العملة الوطنية، وارتفاع نسبة الديون الخارجية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم النزاعات الاثنية للسيطرة على الموارد والسلطة نتيجة هجرة المهنيين وتدهور الاقتصاد النيجيري.[2]

ونتيجة للضغوطات التي مورست على السلطة العسكرية خارجيا وداخليا منظمات المجتمع المدني التي تشكلت من منظمات عديدة شاركت في الحركة الديمقراطية، واتحدت مع عناصر المحتمع السياسي من شخصيات سياسية دعمت **ابيولا مشهود** الفائز في الانتخابات، فقد أجبر **بابانجيدا** على التخلي عن السلطة في **اوت 1993** ، بعد تشكيل حكومة انتقالية تضم خمسة(05) عسكريين وثمانية عشر (18) مدني برئاسة **أرنست شونيكان**، بالرغم انه كان من المقربين لبابانجيدا.[3]

اعلنت الحكومة المؤقتة عن اجراء الانتخابات الرئاسية خلال ستة أشهر، وتسليم السلطة للمدنيين بحلول عام **1995**،[4] وفي الوقت نفسه أعلنت النقابات العمالية إضرابا مفتوحا دعما **لمشهود ابيولا** الذي يلقى الدعم الخارجي والداخلي بصفته الرئيس المنتخب، وأمام ضغط النقابات العمالية اضطر **أرنست شونيكان** إلى تقديم استقالته من رئاسة الحكومة الانتقالية في نوفمبر من سنة 1993 وتسليم السلطة.[4]

---

[1] Nigeria :a Cuntry Study/ Federal Research Division, Op .Cit, p 233

[2] هاشم نعمة فياض، المرجع السابق الذكر، ص 146.

[3] محمد مهدي عاشور، التطورات السياسية في نيجيريا، ومعظلة التحول الديمقراطي في أفريقيا، مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2013، ص 2.

[4] خيري عبد الرزاق جاسم، المرجع السابق الذكر، ص، 49.

[4] المرجع نفسه، ص 50.

خامسا: الاوضاع السياسية 1993-1997 ومحاولة العودة إلى للحكم المدني:

بعد تسليم السلطة باستقالة **أرنست شونيكان** من رئاسة الحكومة الانتقالية، قام العسكريون بالسيطرة على السلطة من جديد برئاسة **ساني أباشا**، والذي كان يشغل وزير الدفاع، ونائبا لرئيس الحكومة الانتقالية، حيث حل اللجنة الوطنية الانتخابية المكلفة بتنظيم الانتخابات الرئاسية الجديدة، وجميع المؤسسات الديمقراطية في البلاد.[1]

حيث عقدت الحكومة العسكرية الجديدة مؤتمرا وطنيا دستوريا لوضع أسس وقواعد العودة للحكم المدني وإنهاء الانقلاب العسكري الذي قامت به المؤسسة العسكرية على الحكومة المدنية،[2] وتأسيس المجلس الوطني الدستوري الذي أنيطت إليه مسؤولية تنظيم الانتخابات في البلاد وضمان النزاهة، وبلغ عدد أعضاء المجلس الوطني الدستوري 380 عضوا، حيث خلص المؤتمر إلى ضرورة تطوير نظام شامل يضمن عودة الاستقرار للمجتمع، وتحقيق الأمن والتنمية في البلاد، والتداول السلمي على السلطة بين الشمال والجنوب، وتقسيم السلطة على أساس المساواة والعدالة، وأن تلزم سياسة التناوب الحزب بتقسيم المناصب العامة.[3]

وكانت أهم النتائج التي توصل إليها المؤتمر الذي عقد في جوان من سنة 1995 تتمثل فيما يلي:[4]

- إصدار دستور جديد بهاية سنة 1996.
- تسليم السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة خلال مدة لا تتعدى الثلاث سنوات.
- إلغاء الحظر على الأحزاب السياسية، بشرط عدم عقد الاجتماعات أو القيام بحملات حزبية إلا بإذن تصدره اللجنة الوطنية للانتخابات.
- إجراء إنتخابات حرة يتم من خلالها نقل السلطة إلى حكومة مدنية سنة 1996.

أنشأ الجنرال ساني اباتشا المجلس الحاكم المؤقت برئاسته في 01 سبتمبر 1994، وقد تكون المجلس من سبعة عسكريين وأربعة مدنيين، ثم وسع المجلس ليشمل خمسة وعشرون عسكريا، كما أصدر قرارا يسمح بتعدد الأحزاب السياسية في 07 أكتوبر 1994.[5]

---

(1) Pita Ogaba Agbese, Op .Cit , p 95

(2) Agaptus Nwozor , Power Rotation , Ethnic Politics and The Challenges of Democratization in Contemporary Nigeria , Journal African Study Monogrophs ,Vol. 35 ,April 2014 , p p 7-10.

(3) Agaptus Nwozor,Op Cit, p p 51-52.

(4) Kent Hughes Butts & Steven Metz, Op .Cit, p.11

(5) Toyin Falola & Ann Genova, Op .Cit, p. 371.

خلال فترة حكم **ساني أباشا** شهدت المعارضة حملات منظمة لتصفية أبرز رموزها من طرف السلطة، حيث أصدر مرسوم رقم 09 لسنة 1994 والذي يقضي بحل المجالس التنفيذية في الدولة، كما تم حظر النقابات، وتم قطع أي إتصالات بينها والمنظمات الطلابية في الجامعات للطلبة النيجيريين، وتم ضع كل من **أوباسانجو وشاجاري وموسى ياراداوا، وبيكو رانسوم**، في السجن سنة 1995، بحجة تخطيطهم لانقلاب عسكري ضد الحكومة، وتم حكم الإعدام في حق العديد من الشخصيات التي كانت ضد الشركات الاجنبية العاملة في الحقول النفطية، نتيجة الأثار البيئية المدمرة وخاصة التلوث الذي يهدد مناطق الأوغوني التي تقطن في منطقة دلتا النيجر الغنية بالنفط.[1]

كما تم إعتقال **مشهود أبيولا** بتهمة التدبير لمحاولة انقلاب ضد النظام العسكري بقيادة **ساني أباشا**.

شهدت فترة الحكم العسكري بقيادة **ساني أباشا** انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان حيث لم تكن فيها حرية التعبير متاحة، وبلغ الفساد مستويات **عالية جدا**، وانخفض سعر العملة الوطنية مقابل الدولار بدرجة كبيرة، وأدى ذلك لندرة المواد الأساسية نتيجة الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد، بالرغم من محاولاته إعادة تنظيم الاقتصادمن خلال تحديد أسعار الفائدة على القروض 13 في المائة و12 في المائة على التوالي، وتثبيت أسعار صرف النيرة، كلن فساد النظام في توزيع النقد الأجنبي، وانتشار السوق الموازية، وإلغاء شروط التراخيض من قبل البنك المركزي النيجيري للتدفقات الداخلية والخارجية من النقد الأجنبي، قاد إلى الركود الاقتصادي الذي تبعه الاحتجاجات الشعبية وتزايد التوتر بين مختلف الاثنيات، خاثة في المناطق المنتجة للنفط في جنوب وجنوب شرق نيجيريا، على عائدات النفط التي استولت عليها النخب السياسية والعسكرية دون أن تستثمر لصالح الشعب، وانتشار التلوث البيئي، وانعدام التنمية في هذه المناطق التي استولت عليها الشركات النفطية،[2] ما أدى إلى عدم الاستقرار وغياب الأمن.

---

[1] Adedayo Oluwakayode Adekson, The "Civil Society" Problematique, Deconstructing Civility and Southern Nigeria'sEthnic Radicalization, Library of Congress, Routledge New York and London, 2005, p. 55.

[2] محمد مهدي عاشور، المرجع السابق الذكر، ص 3.

كما قام **ساني أباشا** بالسيطرة على خزينة الدولة، وحول مبالغ كبيرة نحو حسابه الخاص في مختلف البنوك الأوروبية والتي بلغت الثلاثة ملايير دولار، استعادت نيجيريا في سنة 2005 ما يقدر بأربعمائة وثمانية وخمسون مليون دولار من الأموال المهربة وغير المشروعة.[1]

هذه الأوضاع كلها أدت إلى إزدياد الضغوطات الخارجية، حيث إتخذ إتحاد الكومنوولث البريطاني الذي يضم واحد وخمسين دولة قرارا يقضي بتعليق عضوية نيجيريا فيه، كما أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة السياسة التي تنتهجها حكومة **ساني أباشا**، إلى جاني منظمات وهيئات دولية كمنظمة العفو الدولية ومنظمة حقوق الإنسان، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وأوقف الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الأمريكية المساعدات الانمائية التي يقدمها لنيجيريا، مع منع تأشيرة الدخول للمسؤولين النيجيريين، وتوقيف الاستثمارات الجديدة، كما سحبت سفرائها من نيجيريا، هذه الاجراءات كلها كانت للضغط على حكومة **ساني أباشي** للعودة للشرعية باجراء الانتخابات في موعدها واحترام حقوق الانسان، إلا أن ذلك لم يثنيه عن الاستمرار في انتهاكات حقوق الانسان،[2] حيث اضطرت القوى الكبرى إلى استصدار قرار من مجلس الأمن يقضي بفرض عقوبات وحصار على نيجيريا، وبسبب هذه الضغوط والاحتجاجات المتواصلة والعنف الذي تعرفه البلاد والذي اتخذ منحى النزاعات الاثنية بين الجماعات الاثنية، قامت حكومة **ساني أباشى** في أواخر سنة 1996 بالسماح لخمسة أحزاب سياسية للمشاركة في الانتخابات مع ابقائها الحظر على الأحزاب والمنظمات الداعمة لمشهود أبيولا، وكل الحركات المحافظة التي تدعمها النخب التقليدية في الولايات الشمالية،[3] الأمر الذي يضفي النزعة الإثنية التي ينتهجها ساني أباشا ضد الهوسا والايبو.

وتعهد نظام الحكم العسكري على إنهاء السيطرة على السلطة وتسليمها لحكومة مدنية منتخبة، تشارك فيها خمس أحزاب سياسية هي؛ الحزب الديمقراطي النيجيري، الحركة الديمقراطية الشعبية، حزب الوسط النيجيري، حزب المؤتمر النيجيري ولجنة الوفاق الوطني.

---

(1) Nigeria: Country Profile, Op .Cit, p. 6.

(2) Kent Hughes Butts & Steven Metz, Op .Cit, p.11

(3) محمد مهدي عاشور، المرجع السابق الذكر، ص 3.

وتم إجراء انتخابات الجمعية الوطنية في الخامس والعشرين من أفريل لسنة 1998، والتي أفرزت فوز حزب المؤتمر النيجيري في مجلس الشيوخ بالأغلبية (61) من أصل (84) مقعدا، في حين حصلن الأحزاب الأخرى على ما يتراوح ما بين المقعدين إلى (09) مقاعد، أما في مجلس النواب فقد فاز كذلك حزب المؤتمر النيجيري بـــ (229) مقعد من أصل (272) مقعداـــ وتوزعت المقاعد المتبقية بين الأحزاب الأخرى،[1] وكل هذه الأحزاب التي شاركت في الانتخابات كانت موالية لحكومة ساني أباشي، أعلن عن ترشيح **ساني أباشي** لرئاسة البلاد في الانتخابات التي كان مقررا لها أن تجرى في أوت 1998، وإنتخابات حكام الولايات، إلا أنها توقفت بوفاة الجنرال ساني أباشا في جوان 1998.[2]

إن فترة حكم السلطة العسكرية بقيادة **ساني أباشا** من 1993 إلى غاية 1998، لم يتم تنفيذ أي من الوعود الاصلاحية التي أطلقتها بعد توليها السلطة في مجال التنمية والأمن ومحاربة الفساد في البلاد، وتسليم السلطة للمدنيين، بل عرفت التنمية تدهورا كبيرا وزادت نسب الفساد وتغلغلت أكثر في مفاصل الدولة، مما ساعد على استمرار النزاعات الاثنية بين مختلف المجموعات ما يشكل تهديد كبير للأمن، وكانت الأحزاب التي سمح لها بممارسة النشاط السياسي غير قادرة على التغيير، ما جعل الدولة عرضة للتدخلات الخارجية والمساومات والتحكم في الشؤون الداخلية للدولة. [3]

بعد وفاة **ساني أباشا** اثر نوبة قلبية مفاجئة، وقبل إجراء الانتخابات الرئاسية قرر المجلس العسكري تعيين حكومة مؤقتة متكونة من أربعة وعشرين عضوا برئاسة الفريق **أبو بكر عبد السلام**، رئيس الأركان العامة في 09 جوان 1998، وقرر إجراء الانتخابات مع أواخر 1998 أو بداية 1999، بعد أن طرح مشروعه حول الاصلاح السياسي والاقتصادي، لإنهاء الفوضى التي سيطرت على البلاد لسنوات طويلة،[4] وأن نيجيريا محتاجة إلى أكثر إلى الديمقراطية في ظل دولة موحدة وآمنة تكفل للنيجيريين العدل والمساواة وتحقيق الأمن والتنمية دون تمييز.

---

[1] المرجع سبق ذكره، ص ص 3-4.

[2] African Elections Database, Op. Cit.

[3] Toyin Falola & Matthew M. Heaton, Political Parties and the Prospects of democratic Consolidation in Nigeria,2000-1999 :Full Length Research Paper ,African Journal of Political Science and International Relation,Vol .4, No .5, May 2010, p.192.

[4] Ibid,p 194.

المطلب الثالث: قيام الجمهورية الرابعة والتحول نحو الحكم المدني وفقا لدستور 1999:

بعد وفاة الجنرال **ساني أباشا**[1] في جوان عام 1998 على اثر نوبة قلبية مفاجئة[2] قبل أجراء الانتخابات الرئاسية المقررة نهاية العام نفسه، حيث كان **ساني أباشا** المرشح الوحيد في الانتخابات الرئاسية في تلك المدة [3]، قرر المجلس العسكري تعيين حكومة مؤقتة مؤلفة من أربعة وعشرين عضواً، برئاسة الفريق **عبد السلام أبو بكر** رئيس الأركان العامة، في التاسع من جوان 1998 – التاسع والعشرين من ماي 1999 [4].

قرر **عبد السلام أبو بكر** إجراء سلسلة من الانتخابات في أواخر عام 1998 وأوائل عام 1999[5]، بعد ان طرح أرائه الخاصة حول الإصلاح السياسي والاقتصادي, لإنهاء الفوضى السياسية التي سيطرت على البلاد لسنوات، كما أطلق سراح المعتقلين السياسيين، من ضمنهم الرئيس السابق **اوليسيجون اوباسانجو**، ودعا زعماء المعارضة اللاجئين إلى الخارج للعودة للبلاد[6].

وأكد ذلك في خطاب ألقاه في الخامس من جويلية لعام 1998 حيث أشار الى ان " نيجيريا ليست في حاجة الى شي أكثر من حاجتها لديمقراطية حقيقية في ظل دولة موحدة امنة " ان النيجيريين يريدون دولة العدل والمساواة حقيقة واقعة، وليست مجرد شعارات "[7]، وانتقد سياسيات سلفه من دون ذكر اسمه قائلاً " لابد وان نعترف انه قد حدثت أخطاء، خاصة في اطار المحاولات الأخيرة للتحول

---

(1) Toyin Falola & Ann Genova , Historical Dictionary of Nigeria , Historical Dictionaries of Africa, No . 111 , U.S.A, 2009 , p p. 1-2.

(2) Toyin Falola & Matthew M.Heaton , Ahistory of Nigeria , Cambridge University Press , 2008 ,p. 234

(3) Robert Dode, Political Parties and the Prospects of Democratic Consolidation in Nigeria :1999-2006, African Journal of Political Science and International Relations, Vol .4 (5), May 2010, p. 192 .

(4) حميد فرحان، التطورات السياسية في نيجيريا وأثرها إقليميا وعالميا، سلسلة دراسات سياسية دولية، بغداد، العدد السادس، أفريل 2005، ص 6 .

(5) جاسم خيري عبد الرزاق ، التحولات الديمقراطية في أفريقيا دراسة حالة نيجيريا، دراسات إستراتيجية، العدد (73) مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد، بغداد، 2005، ص 50 .

(6) محمد فاضل، سعيد ابراهيم كردية، المسلمون في غرب افريقيا تاريخ وحضارة، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007، ص 316.

(7) محمد مهدي عاشور، التطورات السياسية في نيجيريا ومعضلة التحول الديمقراطي في افريقيا، مركز الحضارة للدراسات السياسية، 27 فيفري، 2013, ص 5.

الديمقراطي التي شابتها المناورات واحتكار المؤسسات السياسية، الأمر الذي أدى الى نموذج مشوه لا يتوافق والبنية الهيكلية للمجتمع النيجيري، وبالتالي لا يصلح لبناء ديمقراطية حقيقية راسخة "[1].

تم تشكيل لجنة لمناقشة وضع دستور عام 1999، برئاسة القاضي **نيكى توبى** و (25) عضوا، بدأت اللجنة عملها في الحادي عشر من تشرين الثاني لعام 1998، قدمت تقريرها في السادس من ديسمبر من العام نفسه [2] وضع دستور عام 1999 على غرار دستور 1979 مع بعض التعديلات[3].

قسم الدستور المذكور السلطات إلى ثلاثة، السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية والسلطة القضائية، فضلاً عن حكومات محلية للأقاليم الفدرالية .

أولا: السلطة التنفيذية: يتولى رئاستها رئيس الدولة، الذي هو رئيس السلطة التنفيذية للاتحاد والقائد العام للقوات المسلحة, ينتخب الرئيس من قبل الشعب لمدة أربع سنوات لدورتين رئاسيتين فقط, ويعمل نائب الرئيس ومجلس الوزراء على مساعدة الرئيس في أدارة شؤون الحكم, أما أعضاء مجلس الوزراء يتم تعينهم من قبل رئيس الدولة[4] .

وضع دستور عام 1999 مجموعة من الشروط الواجب توفرها في رئيس الدولة، وهي كما يأتي : [5]

1- ان يكون نيجيرياً بالولادة .
2- إن يبلغ من العمر أربعين عاماً .
3- إن يكون متعلماً وحاصلاً على شهادة جامعية أو شهادة معادلة على الأقل .
4- ان يكون عضواً في حزب سياسي ورشح من قبل ذلك الحزب .

---

[1] المرجع سبق ذكره، ص 5.

[2] Kunle Animashun, Regime Character, Electoral Crisis and Prospects of Electoral Reformin Nigeria, Journal of Nigeria Studies ,Vol. 1 ,No .1, fall 2010, p. 19 .

[3] Anj Amndisin, Good Governance in Nigeria A Study in Political Economy and Donor Support, Centre for Human Rights , Christian Mikkelsen Institute, Noread Report 17/2010, p. 15 .

[4] هيفاء احمد محمد، نيجيريا المجتمع والدولة، الملف السياسي، العملية السياسية في نيجيريا، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (80)، حزيران 2010، ص 8 .

[5] صلاح السيد عبد المنعم السيسي، الانتخابات الوطنية في نيجيريا 2007 دراسة في الديناميات السياسية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2012، ص ص 2- 4.

أما نائب الرئيس بموجب المادتين (141-142) من الدستور يرشح رئيس الدولة نائباً له, وينتمي النائب إلى نفس الحزب السياسي المرشح والمساند للرئيس.[1]

ثانيا: السلطة التشريعية: تتكون من مجلسين الشيوخ والنواب، مجلس الشيوخ يتألف من (109) عضواً، وهم ينتخبون كل أربع سنوات بواقع ثلاثة أعضاء لكل ولاية من الولايات (36)، أما مجلس النواب يتألف من (360) عضوا، ينتخبون كل أربع سنوات، يترأس مجلسي الشيوخ والنواب رئيس البرلمان ونائباً له، وهما ينتخبان من قبل أعضاء البرلمان، كما يحقّ لمن بلغ الثامنة عشرة من عمره من المواطنين الاقتراع في الانتخابات [2]، يشترط بالمرشح لعضوية مجلس الشيوخ نفس الشروط الخاصة بالترشيح لرئاسة الدولة, عدا إن يكون الحد الأدنى للعمر (35) سنة، أما باقي الشروط كالتمتع بالجنسية النيجيرية، وتحصيل مستوى معين من التعليم، وعضوية احد الأحزاب السياسية والتمتع بتأيده لترشيحه فهي متماثلة [3] .

ثالثا: السلطة القضائية: تتألف من المحكمة الاتحادية العليا في نيجيريا من عدد القضاة يقارب عددهم العشرين قاضياً ورئيساً للقضاة [4]، فضلاً عن محكمة الاستئناف الاتحادية التي تعين قضاتها الحكومة الاتحادية بناءً على نصائح اللجنة الاستشارية القضائية[5]، تتالف محكمة الاستئناف الاتحادية من (15) قاضي, مع لايقل عن ثلاثة مدربين في الشريعة الإسلامية[6]، كما تشمل المحاكم؛ محاكم عدلية عليا للولايات، ومحاكم فرعية، ومحاكم عسكرية، ومحاكم شرعية تستعمل في (12) ولاية من الولايات الشمالية[7]، يتم اختيار القضاة في المحاكم الشرعية من خلال سلسلة من اللجان التي تعمل على مستوى الدولة [8] .

---

[1] lugbenga Olatunji E& Akinboye Solomon O, Tackling State Vulnerabiliea Through Responsible Legislation: An Assessment of Nigerias National Assembly in Fourth Republic (1999-2013), International Journal Advances in Social and Humanities , Vol.2 , Issue 3, March 2014, p. 58

[2] Ibid, 60.

[3] صلاح السيد عبد المنعم السيسي, المصدر السابق, ص 5 .

[4] هيفاء محمد احمد, نيجيريا المجتمع والدولة، المرجع السابق الذكر، ص 8 .

[5] وزارة التجارة الخارجية والصناعة قطاع الاتفاقات التجارية، مصر، دراسة عن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين جمهورية مصر العربية ودولة نيجيريا خلال الفترة من 1999 إلى السنة أشهر الأولى 2004.

[6] Toyin Falola & Ann Genova, Historical Dictionary of Nigeria , Historical Dictionaries of Africa, Op .Cit , p. 84 .

[7] Anj Amndisin , OP.Cit .P. 19

[8] Toyin Falola & Ann Genova, Historical Dictionary of Nigeria , Historical Dictionaries of Africa , Op .Cit, p88

وتألفت السلطة القضائية من مجلس القضاء، وهو هيئة تنظيمية واستشارية قضائية أنشئت عام 1999، ويتألف مجلس القضاء من (23) عضواً، من القضاة المتقاعدين أساسا من المحكمة العليا وكبار القضاة من محاكم الدولة، كما يشمل ممثلي نقابة المحامين النيجيري وأعضاء آخرين ليسوا محامين أو قضاة، مجلس القضاء يمارس قدر كبير من النفوذ في العقاب، وعزل القضاة على مستوى الدولة، كما يعالج المالية القضائية ومن سلطته مراجعة السياسات الوطنية وتقديم المشورة للرئيس وحكام الولايات بخصوص تعيينات الاشخاص في المواقع القضائية على المستويين الفيدرالي والمحلي وهو مجلس يتمتع بالاستقلاللية المالية والمعنوية[1]، يعتمد النظام القانوني في نيجيريا على القانون البريطاني، علاوة على قانون الشريعة الإسلامية المطبق في بعض الولايات الشمالية، كما إن هناك قوانين خاصة بكل إقليم[2]، أما مجالس الولايات، تضم كل ولاية من الولايات (36) مجلساً منتخباً يعرف ببرلمان الولاية , ينتخب أعضاؤه من بين سكان الولاية بالاقتراع المباشر لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، ومن مهامه التشريع في مجالات الأمن الداخلي والحفاظ على النظام , كما يشرع في كل القضايا الداخلية للولاية بما فيها قانون العقوبات[3].

حاول دستور 1999 العمل على تنظيم العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الولايات، التي اتسمت بالفتور خلال تناوب الحكم العسكري على البلاد من خلال منح المزيد من الاستقلال الذاتي للولايات في تسير الشؤون المحلية، والمزيد من تفويض الصلاحيات للتصرف في موارد الولايات الاقتصادية.

حيث ينص القسم 2 (2,1) من دستور 1999 على إن "نيجيريا دولة موحدة ذات سيادة غير قابلة للحل ولا للتقسيم وتعرف باسم جمهورية نيجيريا الفيدرالية "، تكون فيها السيادة ملك للشعب إذا تضع في اعتبارها أنها دولة تقوم على مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية التي تضمن حقوق جميع مكونات الشعب النيجيري[4]، على الرغم من ذلك لم يكن الانتقال من الحكم العسكري إلى الحكم المدني يستند إلى دستور ديمقراطي، إذا وصف بأنه قرار عسكري[5]، وذلك لعدم مشاركة المنظمات غير

---

(1) Toyin Falola & Ann Genova , Op .Cit, p p. 244-245 .

(2) امجد زين العابدين طعمه، مستقبل النظام الفدرالي في العراق دراسة في التجارب الدولية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (47)، 2014، ص 18 .

(3) Olugbenga Olatunji E& Akinboye Solomon , Op .Cit, p 58

(4) Anago Thankgod Chibuike and Department of Pohilosophy, Machiavellism in Obasanjos' Political Dispensation : Aphilosphical Evaluation, A thesis Presented to The Department of Pohilosophy in the Faculty of Arts of Namdi Azikiwe University, Awka : 2011, p p. 78-79 .

(5) Vincent Nyewusira & Kenneth Nweke, An Appraisal of Nigerias Democratization in The Fourth Republic (1999-2010), International Journal Affairs and Global Strategy, Vol.6 , 2012 , p. 4 .

الحكومية في صياغة دستور 1999 [1]، والذين أسهموا في وضعوها لا يمثلون الشعب النيجيري بشكل كامل، وإنما هي هيئة أطلق عليها اسم (المجلس الإقليمي الحاكم)[2]، الذي كان يفتقر إلى السمات الأساسية مثل الشمولية, التنوع والمشاركة الشعبية، ولاسيما انه تم صياغته خلال شهرين قبل ان يعرض على المجلس العسكري[3]، الى جانب ذلك جعل مسؤولية الامن في البلاد منوطة بقوات الامن النيجيري، والشرطة بناءً على اوامر تصدر من الرئيس مباشرة, وليس من حكام الولايات، وجعل قيادات الامن والشرطة مسؤولة امام الرئيس، وليس امام حكام الولايات وبذلك عكس الدستور الشكل العسكري بصيغة حكومة مدنية[4].

رابعا: تشكيل الأحزاب السياسية: إن دستور 1999 ينص على حرية تشكيل الأحزاب والانضمام إليها، وقد وضع قيود على تشكيلها منها :[5]

1- ان تكون أسماء وعناوين قادتها الوطنيين مسجلة لدى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة .
2- إن تكون عضوية الرابطة مفتوحة أمام كل مواطن نيجيري بغض النظر عن مكان المنشأ أو الولادة أو الجنس أو الدين أو التجمع الإثني .
3- اسم الحزب والرمز أو الشعار يجب إن لا يحتوي على أى مدلول عرقي أو ديني.
4- ان يكون المقر الرئيسي للرابطة يقع في إقليم العاصمة الاتحادية ابوجا .

قام **عبد السلام ابو بكر** بحل الأحزاب السياسية الخمسة، أما الأحزاب التي سمح لها المشاركة في انتخابات عام 1998 هي،الحركة الديمقراطية الشعبية (GPM)، والحزب الديمقراطي النيجيري (DPN)، وحزب الوسط النيجيري (NCPN)، وحزب المؤتمر النيجيري (UNCP)، ولجنة الوفاق الوطني (CNC)، ولاسيما انها موالية **لأباشا** [6] التي تشكلت في عهد ساني اباشا، وأمر بإغلاق مقراتها وإنشاء ادارة خاصة لتدقيق شؤونها المالية لهذه الاحزاب، ثم تقدم تسعة وعشرين تنظيماً

---

(1) John Simpkins , the Role of Constitution –Building Pocesses, Case study Nigeria , International IDEA, Democracy – Building and Cnflict Management (DCM), Sweden , 2004, p.13 .

(2) عمار حميد ياسين، مشكلات الوحدة الوطنية في نيجيريا، بغداد، 2002, ص 192 .

(3) Kunle Animashaun , Op .Cit, p. 10

(4) Muhammad Tabiu, Law and Social Change Society in the Sokoto Caliphate, in State and Calihate, London, 2001, p.3 .

(5) جمال طه علي، آليات التحول الديمقراطي في إفريقيا-نيجيريا أنموذجاً، العراق، بغداد، 2008, ص ص 169-170 .

(6) Rebert Dode , Op ,Cit ,p 192 .

للتسجيل كأحزاب سياسية، ضمت العديد من الضباط العسكريين المتقاعدين ومعظمهم من الأثرياء والجنرالات، لمنع الانقلابات في البلاد [1]، استطاعت تسعة أحزاب في استيفاء الشروط المبدئية لخوض الانتخابات المحلية التي جرت في ديسمبر، وهذه الأحزاب هي(حزب كل الشعب)، (التحالف من اجل الديمقراطي)، (حركة التقدم الديمقراطي)،[2] (حركة العدالة والديمقراطية)، (حركة الاتحاد الوطني)، (حزب الشعب الديمقراطي)،[3] (حزب الديمقراطي الاتحادي)، (حزب الشعب الاتحادي) و(حزب الشعب الإصلاحي)، لم تنجح سوى ثلاثة أحزاب في استكمال باقي الشروط، لاسيما ان كل منها لم يطرح برنامجاً محدداً يحدد رؤيته وأسلوبه في العمل[4].

أما الأحزاب التي شاركت في الانتخابات الرئاسية هي، (حزب الشعب الديمقراطي) شكله عدد من السياسيين والعسكريين الذين ينتمون للحرس القديم تجمعهم معارضة ضد نظام **ساني اباشا** الذي اتسم بالفساد والفوضى السياسية, من ابرز أعضائه محافظ البنك المركزي النيجيري السابق **أدم جيروما**(Adamu Giroma), ووزير الاعلام السابق **جيري قانا** (Jerry Gana)، الى جانب ذلك مدير المخابرات العسكرية السابق علي محمد (Aliyu Mhammed), **واليكس ايكويمي** الذي ولد في مدينة اكو في ولاية انامبرا, دخل جامعة واشنطن في سياتل (1952–1957)، ثم جامعة لندن (1976–1978) وجامعة نيجيريا في اينوغو (1988–1989)، التحق بمدرسة القانون النيجيري (1990–1991), ثم حصل على شهادة الدكتوراه في القانون، عمل كاتباً لشركة السكك الحديدية النيجيرية، ومعلم في كلية الملك، ومهندس معماري في شركة خاصة في لندن، ثم نائب رئيس الجمهورية النيجيرية الاتحادية (1979–1983)، بعد انقلاب 1983 تم القبض عليه واحتجز لثلاثة أعوام، كان عضواَ منتخباً في المؤتمر الوطني الدستوري في عام1994، ثم عضواً في حزب الشعب الديمقراطي عام 1999، [5] **وريتشارد اكينجيدي** الذي ولد في أكتوبر 1931، في مدينة ايبادان، درس في كلية أيل أيفي (1943–1949), ثم جامعة لندن (1952–1956)، عمل كاتباً لوزارة التعاونية في ايبادان وبنين عام 1952، مارس القانون في نيجيري عام 1956، كان عضوا في الوفد النيجيري لدى

---

[1] Graca Malachi Brown, Nigeria Political System: An Analysis, Interatioal Journal of Humanities and Social Science, Vol .3,No.10, May 2013, p.178

[2] Ibid,p 179.

[3] الشيماء علي عبد العزيز، التحولات الديمقراطية في نيجيريا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 136، افريل 1999، ص 190 .

[4] المرجع نفسه، ص 191 .

[5] Toyin Falola &Ann Genova , Op.Cit ,p p. 27-28 .

الأمم المتحدة عام 1960، شغل منصب الوزير الاتحادي للتعليم (1965-1966)، ثم رئيساً لنقابة المحامين النيجيرية (1970-1973)،[1] وعضوا في مجلس الإدارة في جامعة اوبافيمي اولوو (1975-1976)، وعضوا في الحزب الوطني النيجيري، ثم وزير للعدل (1979-1983)، رشح من بين أعضاء حزبه عام 1999 لرئاسة نيجيريا عن حزب الشعب الديمقراطي، وقد إلتحق **اوباسانجو** بالحزب لخوض الانتخابات الرئاسية[2].

يضم حزب كل الشعب بعض من أنصار **ساني اباشا** ومن السياسيين اليمينين والمحافظين المتشددين ومن بين قادته المسؤول السابق لأجهزة الأمن **عمر شنكافي**[3] .

أما حزب التحالف من أجل الديمقراطية فهو جزء من حزب جماعة العمل الذي تزعمه **اوبافيمي** اولوو, شكل من قبل مجموعة من العسكريين المعارضين لنظام **ساني اباشا**[4]، يتضح مما سبق ان الأحزاب التي تشكلت بموجب دستور عام 1999 تعبر التنظيمات التي تشكلت سابقاً، وبتسميات مختلفة.

المبحث الثاني: آليات وعوائق تحقيق الأمن والتنمية في نيجيريا

تعمل نيجيريا على ايجاد الآليات التي يمكن من خلالها تحقيق الأمن والتنمية، بالرغم من العوائق التي تواجهها، على كافة المستويات، خاصة في مجال حقوق الانسان والديمقراطية، التي من خلالها يمكن لمختلف الإثنيات ضمان حقوقها في اطار الدولة الواحدة، والخروج من دائرة الولاءات الضيقة التي تهدد الوحدة الوطنية .

المطلب الأول: آليات تحقيق الأمن والتنمية؛ الفعالية والفاعلية

تسعى نيجيريا إلى تجاوز آثار النزاعات الاثنية، التي عانت منها لعدة عقود من الزمن، والتي كان لها الأثر البالغ على الأمن والتنمية والاستقرار في البلاد، حيث عقد في أبوجا يومي 3 و 4 نوفمبر 2008مؤتمر إستشاري وطني جامع، شارك فيه جميع الأطراف المعنية من جميع أنحاء البلاد، وشمل

---

(1) Okechukwu Innocent Eme & Anyadike Nkechi, Intra and Inter-Part Crises in Nigerias' Fourth Republic: Implications for The Sustainability and consolidation of Democracy in Post Third Term Nigeria, Journal of Social Science and Public Policy, Vol.3, March 2011, p 45.

(2) Ibid,p 47.

(3) Victor A.O.Adetule & Other's, Op .Cit , p. 45 .

(4) الشيماء علي عبد العزيز، المرجع السابق الذكر، ص 190.

المشاركون ممثلين من الوزارات الاتحادية والولايات، والوكالات الحكومية، ومجالس الحكومات المحلية، والهيئات الشبابية، والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان، والمنظمات الدينية، والمجلس الوطني لرابطة النساء، وخبراء ومدافعين عن حقوق الإنسان، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، واللجنة العامة للشكاوى، الذين تناولوا جميع قضايا حقوق الإنسان في نيجيريا، ووضع الميكانيزمات التي تضمن كفالة وترقية حقوق الانسان.[1]

أولا – الأطر القانونية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في نيجيريا

1- الإطار التشريعي: ينص الفصل الرابع من دستور جمهورية نيجيريا الاتحادية لسنة 1999 على تعزيز وحماية الحقوق الأساسية التالية :الحق في الحياة؛ الحق في كرامة الإنسان؛ الحق في الحرية الشخصية؛ الحق في محاكمة منصفة؛ الحق في حرمة الحياة الخاصة وفي الحياة الأسرية؛ الحق في حرية الفكر والوجدان والدين؛ الحق في حرية التعبير والصحافة؛ الحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات؛ الحق في التنقل؛ الحق في عدم التعرض للتمييز؛ الحق في حيازة واقتناء ممتلكات غير منقولة في جميع أنحاء نيجيريا؛ الحق في تلقي تعويض فوري وفي الاحتكام إلى القضاء للبت في المصلحة العامة فيما يتعلق بأية ملكية ثابتة أو منقولة تقوم الحكومة بحيازتها إلزاماً لأغراض المنفعة العامة؛ الحق في الاحتكام إلى القضاء، بما في ذلك حق المواطنين المعوزين في تلقّي المساعدة القانونية والمالية، وما إلى ذلك[2].

غير أن الفصل 45 من الدستور في نيجيريا ينص على قيود محددة تُفرض على الحقوق الأساسية المضمونة في هذا الفصل وتخرج عنها، طالما كانت تلك التدابير مبررة على نحو معقول في مجتمع ديمقراطي، وفقاً للشروط التالية:[3]

- لصالح الدفاع والسلامة العامة، والصحة العامة، والنظام العام أو الآداب العامة.
- لأغراض حماية حقوق وحريات أفراد آخرين.
- في حالات الطوارئ.
- عند تنفيذ حكم صادر عن محكمة مختصة، وما إلى ذلك.

---

[1] مجلس حقوق الإنسان، تقرير وطني مقدم وفقا للفقرة 15(أ) من مرفق مجلس حقوق الإنسان، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الرابعة، جنيف، 05 جانفي 2009، ص 02.

[2] الفصل الرابع، دستور نيجيريا.

[3] المرجع نفسه.

أما الفصل الثاني من الدستور والذي جاء تحت عنوان "الأهداف الرئيسية والمبادئ التوجيهية لسياسة الدولة"، يتضمن أحكاماً أقرب ما تكون إلى أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في نيجيريا.[1] إلا أن الحقوق المكرَّسة في العهد والتي تتضمنها أحكام الفصل المذكور لم تُصَغ بصفتها من حقوق الإنسان، بل كواجبات تقع على الدولة.

2- الإطارالمؤسساتي: إضافة إلى الضمانات الدستورية، تنص التشريعات والسياسات على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، تحديداً، للفئات المستضعفة مثل النساء والأطفال واللاجئين والمشردين داخلياً وضحايا الاتجار بالأشخاص والسخرة، وحاملي فيروس نقص المناعة البشري/ متلازمة نقص المناعة المكتسب، والمسنين، وضحايا الحرب المكرسة في الدستور التي ترسخ هذه الغايات.

ويتضمن قانون حقوق الطفل لعام 2003 أحكام اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل وأحكام ميثاق الاتحاد الأفريقي بشأن حقوق الطفل ورفاهه، بما يضمن بقاء الطفل ونماءه وحمايته، كما يضمن القانون التشريعات التي تعتمدها ولايات الدولة في الجوانب التي تتعلق بحماية الطفل، كحظر تشغيل الأطفال كبائعين متجولين؛ وتسول الأطفال؛ والاتجار بالأطفال؛ وجميع أشكال تشغيل الأطفال واستغلالهم اقتصادياً؛ والممارسات التقليدية التي تنتهك حقوق الطفل، ويسعى قانون مكافحة الاتجار لعام 2003، بصيغته المعدلة لعام 2005، إلى حماية النساء والأطفال ، وبخاصة ضحايا الاتجار بالبشر وغيره من أشكال الاستغلال.[2]

وتهدف السياسات الوطنية إلى ضمان تفعيل حقوق المرأة والطفل في نيجيريا تفعيلا جديا من خلال الإطار الاستراتيجي وخطة العمل الوطنيين للفترة 2005–2010 في نيجيريا؛ والسياسة الوطنية الخاصة بالأمن الغذائي لعام 2001؛ والسياسة الوطنية الخاصة بالتعليم لعام 1999 والتي تم تعديلها وتنقيحها في سنة 2004؛ والسياسة الوطنية الخاصة بصحة الطفل والأم لعام 1994؛ والسياسة الوطنية الخاصة بالطفل لعام2008؛ وسياسة المبادئ التوجيهية الوطنية وخطة العمل الاستراتيجية لتنفيذ الإطار المعنية بنوع الجنس في التعليم الأساسي، وخطة العمل والمبادئ التوجيهية الوطنية المعنية باليتامى والضعفاء من الأطفال لعام 2007، [3]وما إلى غير ذلك من المراسيم التي تنص على تفعيل النصوص القانونية التي

---

[1] المرجع السابق الذكر.

[2] مجلس حقوق الانسان، الدورة الرابعة، جنيف، 05 جانفي 2009، المرجع السابق الذكر، ص 3.

[3] مجلس حقوق الإنسان، تقرير وطني مقدم وفقا للفقرة 05 من مرفق مجلس حقوق الإنسان، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة السابعة عشرة، جنيف، 21 أكتوبر/01 نوفمبر 2013، ص 09.

تضمن حقوق الفئات الضعيفة في المجتمع، ما يعزز التماسك المجتمعي و الوحدة الوطنية.

وإضافة إلى ذلك، فإن السياسة الوطنية الخاصة بنوع الجنس لعام 2007، والسياسة الاستراتيجية الوطنية الخاصة بالصحة الإنجابية لعام 2001، والسياسة الوطنية الخاصة بفيروس نقص المناعة المكتسبة لعام 2003، والسياسة الوطنية الخاصة بالصحة لعام 1997 والمعدلة في سنة 2004، والسياسة الوطنية الخاصة بصحة الأم والطفل لعام 1994، تمثل جميعها أطر السياسات الرئيسية الساعية لتعزيز حقوق الفئات الهشة خاصة النساء والأطفال ونمائهم وحمايتهم ومشاركتهم في تحقيق صحة إنجابية جيدة في نيجيريا . كما تعكف نيجيريا على دفع الاتحاد الأفريقي اعتماد اتفاقية للمشردين داخلياً، فالنساء والأطفال من أشد الفئات ضعفاً أثناء الأزمات التي تؤدي إلى اللجوء الجماعي وإعادة تأهيل المشردين[1].

والتدابير الكفيلة باحترام حقوق اللاجئين والمشردين والعائدين وطالبي اللجوء جاءت أيضا في قوانين اتحاد نيجيريا لعام 2004 وفي قانون اللجنة الوطنية للاجئين، وأدرج القانون اتفاقيةَ الأمم المتحدة لعام 1951 المتعلقة باللاجئين وبروتوكول عام 1967 الملحق بها، وكذلك اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 التي تحكم الجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا.[2]

وتنص السياسة الوطنية للتعليم 2004 على ضمان التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي؛ التعليم الثانوي؛ محو الأمية للفئات غير المتعلمة من ذوي السن الكبير، والتعليم غير النظامي؛ وتعليم العلوم والتعليم التقني والتدريب المهني؛ والتعليم العالي؛ والتعليم المفتوح ومن بُعد؛ والتعليم الذي يلبي احتياجات خاصة؛ وخدمات التعليم؛ وتخطيط التعليم و إدارته والإشراف عليه؛ وتمويل التعليم. والهدف من استراتيجية التعجيل بتعليم الفتيات في نيجيريا هو تحقيق التوازن بين الجنسين في الحصول على التعليم الأساسي والإبقاء عليه واستكماله،[3] لضمان الرأسمال البشري لتحقيق الأمن والتنمية للبلد بعيدا عن التعصب الاثني، وقد سجل تقدم كبير في هذا المجال.

قامت نيجيريا بالتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، واستجابة للتوصية الواردة في إعلان وبرنامج عمل فيينا، وهي التوصية المتعلقة توجيه كل دولة لوضع خطة عمل وطنية لتحديد الخطوات اللازمة لتحسين حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها

---

[1] المجلس التنفيذي، تقرير اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب، الدورة الثامنة عشرة، أديس أبابا، أثيوبيا،24– 28 جانفي 2011، ص ص 34–38.

[2] مجلس حقوق الانسان، الدورة الرابعة، جنيف 05 جانفي 2009، المرجع السابق الذكر، ص ص 3–4.

[3] المرجع نفسه، ص 05.

بوضع خطة عمل وطنية واعتمادها، وهذه الخطة التي تعتبر استراتيجية متكاملة وعامة لتطوير حقوق الإنسان في البلاد، تركّز على أمور منها مراجعة حالة حقوق الإنسان في البلد واتخاذ تدابير محددة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتمثل إطاراً لنهج منسق لقضايا حقوق الإنسان، وترجمت الخطة إلى أهم اللغات المستخدمة في البلد تيسيراً لإطلاع أوسع شريحة ممكنة من المجتمع النيجيري عليها، كما حظيت بترويج وسائط الإعلام الوطنية لها[1].

وسعياً لكفالة تعزيز وحماية حقوق الإنسان على نحو فعال، والاحتكام إلى القضاء المستقل، وتوفير السلام والأمن والتنمية في نيجيريا، وضعت الجمعية الوطنية تعديلات على مجموعة من القوانين لتحقيق تلك الأهداف وهي : تعديل قانون اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لعام 2007؛ تعديل قانون مجلس المساعدة القضائية لعام 2007؛ تعديل قانون العاملين في مجال القانون لعام 2007؛ قانون نظام الإفراج المشروط عن المعتقلين لعام 2007؛ تعديل قانون الشرطة في نيجيريا لعام 2007؛ قانون إصلاح السجون لعام 2007.[2]

ثانيا- التوقيع على معاهدات الاتحاد الأفريقي والإكواس في مجال حقوق الإنسان

وقعت نيجيريا وصادقت على مجموعة من المعاهدات الخاصة بحقوق الإنسان للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنها؛ الميثاق الأفريقي بشأن حقوق الطفل ورفاهه والذي صادقت عليه في23 جويلية2001 في محاولة منها وضع اطار يضمن من خلاله حقوق الطفل المنتهكة خاصة أثناء النزاعات الإثنية، وأيضا الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الذي صادقت عليه في 22 جوان 1982 ووقعت عليه في31 أوت 1982 وأدرج في التشريعات الوطنية للولايات الفيدرالية، كما صادقت أيضا على اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية المتعلقة باللاجئين في 23 ماي 1986 ووقّعت عليها في 10 سبتمبر 1969، نظرا لما يعانيه اللاجئين في مناطق النزاع، وخاصة في المناطق التي تتسم بالتعدد الإثني، أين يكون فيه حقوق اللاجئين منتهكة ولا تراعى فيه حقوق الإنسان.[3]

وانضمت أيضا نيجيريا إلى البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا الذي صادقت عليه في 16 ديسمبر 2004 ووقعت عليه في 11 جويلية 2003.

---

[1] مجلس حقوق الانسان، الدورة الرابعة، جنيف، 05 جانفي2009، المرجع السابق الذكر، ص ص 05-06.

[2] مجلس حقوق الإنسان، الدورة السابعة عشرة، جنيف، 21 أكتوبر/01 نوفمبر 2013، ص 10.

[3] المرجع نفسه، ص 11.

والبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي المتعلق بإنشاء محكمة أفريقية لحقوق الإنسان الذي صدّقت عليه في 20 ماي 2004، وبروتوكول البرلمان الأفريقي الذي صادقت عليه في 23 ديسمبر 2003 والوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي التي صادقت عليها في 29 مارس 2001، واتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد التي صادقت عليها في 02 سبتمبر 2006، والاتفاقية الأفريقية لعام 1986 لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية التي صدّقت عليها في 02 أفريل 1984.[1]

و صادقت على معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية في 31 ديسمبر 2001، وإعلان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن العقد الخاص بثقافة حقوق الطفل في غرب أفريقيا التي وقّعت عليه في21 ديسمبر2001، إعلان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص في غرب أفريقيا الذي وقعت عليه في 21 ديسمبر 2001، وأيضا معاهدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لعام 1975 بصيغتها المنقحة في عام 1993 التي صدقت عليها في 01 جويلية 1994 وأيضا البروتوكول المتعلق بعدم العدوان الذي صادقت عليه في 17 ماي 1979، والبروتوكول المتعلق بالتنقل الحر للأشخاص والسلع والخدمات الذي صادقت عليه في 12 سبتمبر 1979، والبروتوكول المتعلق بالمساعدة المتبادلة والدفاع المشترك الذي صادقت عليه في 18 أفريل 1988، والبروتوكول المتعلق بإنشاء محكمة العدل التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي صادقت عليه في01 جويلية 1994، وأيضا اتفاقية المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية وتبادل المجرمين التي صادقت عليها في 30 أفريل 1999، وأيضا البروتوكول المتعلق بمنع المنازعات وإدارتها وحلها وحفظ السلام والأمن في أفريقيا الذي وقّعت عليه في 10 ديسمبر1999.[2]

واعتمد كقانون في نيجيريا الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، الذي يتضمن الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والإنمائية وحقوق الشعوب في تقرير المصير والمساواة والتحكم في مواردها الطبيعية والسلام والأمن الوطنيين والدوليين .وبناء على ذلك، وبسبب عدم وجود ضمان أو إعلان صريح في الدستور النيجيري يبرّر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فإن الميثاق الأفريقي بصفته قانوناً وطنياً يسدّ هذه الثغرة الموجودة في الدستور النيجيري[3].

---

[1] مجلس حقوق الانسان، الدورة الرابعة، جنيف، 05 جانفي2009، المرجع السابق الذكر، ص08.

[2] المرجع نفسه، ص ص 8– 9

[3] المرجع نفسه، ص 09

ثالثا- تحقيق الديمقراطية التوافقية وتعزيز العملية الانتخابية: يتجه تحليل الديمقراطية التوافقية في البداية إلى نقطة جوهرية، وهي أن الديمقراطية التوافقية لا تعني الديمقراطية المباشرة، التي تقوم على الاجتماع أو التجمهر والاستفتاء.

كما أن مفهوم الديمقراطية التوافقية لا يجب أن يقحم على أ نها الديمقراطية الجوارية لإمكانية تطبيقها على المستوى المحلي والمستوى العام في المجتمع المحلي، بالسعي إلى إعادة الاتصال بين الناخبين والجهات الفاعلة في القرار السياسي.[1]

ويوجد في المؤلفات ذات الصلة بالديمقراطية التوافقية، العديد من التعاريف التي تشير إلى تلك العلاقة الديناميكية التي توجد بين الحكام والمحكومين، والمكانة التي تتخذها كل جهة من الجهات الفاعلة في المجتمع.

ففي الديمقراطية التوافقية نتكلم عن القرب وإمكانية الحصول على المعلومات، واستنادا إلى ذلك فالديمقراطية التوافقية هي عملية تهدف بشكل مباشر إلى خلق تنظيم من أجل زيادة مشاركة المواطنين في تطويرالمجتمع على كل المستويات،وطريقة لإدارة شؤون المجتمعات المحلية بطريقة متماسكة ومستدامة وهدفها النهائي في تطوير المجتمع،[2] من خلال مشاركة المواطنين ضمن شراكة مع الممثلين المنتخبين والحكومات وغيرهم من مجموعات.

فالديمقراطية التوافقية هي شكل من أشكال تعميق المثل الديمقراطية، التي تتطلب تعريف جديد للممارسة الديمقراطية،التي تقوم على مبدأ الاعتراف بأن أي مواطن يملك القدرة والاختصاص على المشاركة في المداولات وصنع القرارات السياسية .[3]

فمنذ استقلال نيجيريا في عام 1960، والانتخابات التي أجريت فيها، بما في ذلك انتخابات عام 2007، تكاد تشهد كلها شكلا ما من أشكال النزاعات بين الأطراف المشاركة فيها، حيث تكون فيها خسائر مادية وبشرية، تهدد في بعض الحيان الوحدة الوطنية، والفضل يعود إلى الرئيس عمرو يارا أدوا الذي أنشأ مع توليه منصب الرئاسة لجنة خاصة مهمتها إصلاح القوانين التي تضبط من خلالها العملية

---

[1] آرنيت ليبارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، معهد الدراسات المستقبلية، بغداد، الفرات للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، ص 48.

[2] PAUL Prévost .Marie-Ève Fortin et autres, Développer l'exercice de la cyberdémocratie, Canada, Sherbrooke : Université de Montréal, Juillet 2004, p, 25.

[3] Ibid, p 27.

الانتخابية مؤلفة من 22 عضواً بقيادة رئيس القضاة المتقاعد من المحكمة العليا لنيجيريا، وتتمثل اختصاصاتها فيما يلي[1]:

- مراجعة تاريخ نيجيريا فيما يتعلق بالانتخابات العامة وتحديد العوامل التي تؤثر على نوعية وموثوقية الانتخابات وأثرها على العملية الديمقراطية؛
- النظر في ما للمؤسسات والوكالات والجهات المعنية من دور في إرساء نوعية وموثوقية العملية الانتخابية والتأثير عليها؛
- النظر في النظم الانتخابية ذات الصلة بخبرات نيجيريا وتحديد أفضل الممارسات التي من شأنها أن تؤثر بصورة إيجابية على نوعية العملية الانتخابية الوطنية؛
- تقديم توصيات عامة ومحددة) تتضمن الأحكام و/ أو التعديلات الدستورية والتشريعية، دون أن تقتصر عليها (لضمان إجراء انتخابات تستوفي معايير دولية مقبولة؛ حسم النزاعات المتعلقة بالانتخابات قبل الاحتفال بانتخاب مسؤولين جدد؛ واعتماد آلية للحد من التوترات التي تظهر بعد إجراء الانتخابات.

وتوجد في نيجيريا ثلاثة أنظمة قضائية يجري بها العمل، وهي : القانون العام، والشريعة الإسلامية والقانون العرفي(قائم على العادات والتقالية)، والمحكمة العليا هي أعلى المحاكم درجة ولها صلاحيات النظر في القضايا المرفوعة إليها من المحاكم الأدنى درجة، بما فيها محكمة الشريعة للاستئناف ومحكمة الاستئناف العرفية[2].

وحتى عام1999، تولى الجيش مقاليد السلطة لفترة 28 عاما من بين 39 عاما مرت على استقلال نيجيريا .وفي نيسان أبريل 2007 ، نظمت نيجيريا انتخاباتها الوطنية الثالثة، فعززت بذلك التحول من حكم الجيش إلى حكم ديمقراطي انطلق في عام 1999، والتزمت حكومة الرئيس عمرو موسى يارادوا ببرنامج عمل يضم سبع نقاط، قوامها، على سبيل الأولوية، تنمية رأس المال البشري، وتحقيق الأمن الغذائي، والنقل العام، والقدرة الكهربائية والطاقة، الأمن، والتربية النوعية والوظيفية وسيادة القانون . وللتركيز على سيادة القانون علاقة مباشرة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في نيجريا وأثر إيجابي فيهما[3].

---

[1] مجلس حقوق الانسان، المرجع السابق الذكر، ص 18.

[2] مجلس حقوق الانسان، الدورة الرابعة، جنيف، 05 جانفي2009، المرجع السابق الذكر، ص02.

[3] المرجع نفسه، ص 03.

رابعا – تمكين الشباب والمرأة من الحصول على الموارد الاقتصادية

اتخذت الحكومة عدة إجراءات لتحسين الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للشباب والمرأة في نيجيريا، ومن بين هذه الإجراءات ما يلي[1]:

- إنشاء صندوق التمكين الاقتصادي للشباب والمرأة المشترك بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والبنك الزراعي، ويستهدف هذا الصندوق التعاونيات النسائية والشبابية، ويبلغ الرصيد الأساسي للصندوق 261 مليون نيره وهو المبلغ الذي ساهمت به الحكومة الاتحادية، وقد وزعت على المستفيدين في 28 ولاية اتحادية من الولايات التي ساهمت في هذا الصندوق .
- إنشاء صندوق النهوض بالمشاريع التجارية للشباب والمرأة المشترك بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والبنك الصناعي الذي يستهدف النساء الراغبات في الحصول على قروض لتوسيع مشاريعهم التجارية، والهدف من هذا الصندوق هو تقديم قروض بأسعار فائدة منخفضة للشباب والنساء أصحاب المشاريع التي ليس بوسعهم التمتع بهذه التسهيلات من البنوك العادية.
- إنشاء الصندوق الاستئماني للشباب والنساء الراغب في المشاركة بالأعمال السياسية المشترك بين وزارة شؤون المرأة والتنمية الاجتماعية ومكتب كبير المساعدين الخاصين للرئيس، من أجل توفير الدعم للشباب والنساء الراغب في المشاركة في الأعمال السياسية.
- الموافقة على الميزانية التي تراعي المنظور الجنساني في وزارات الموارد المائية، والزراعة، والصحة، والأشغال، وتكنولوجيا المعلومات.
- برنامج إعادة استثمار الدعم والمشاريع المبتكرة المخصصة الذي يستهدف النساء والشباب.
- برنامج الاندماج المالي التابع للبنك المركزي لنيجيريا.
- التوجيه الرئاسي لتعيين ما لا يقل عن 35 في المائة من النساء في جميع اللجان الحكومية.
- الموافقة على قبول النساء في أكاديمية الدفاع وتعيينهن في صفوف القوات المسلحة الاتحادية.
- أقامت الحكومة 24 مركزا مجهزا تجهيزا كاملا لاكتساب المهارات في مختلف أنحاء الاتحاد لتدريب الشباب والنساء وغيره ن من الأفراد على مختلف المهارات وتمكينه ن بالتالي من توليد فرص العمل، والحصول على الدخل، و وضع حد للنزوح المتزايد من الريف إلى المدينة، وتحسين نوعية الحياة والحد من الالتحاق بالجماعات المسلحة.

[1] مجلس حقوق الإنسان، الدورة السابعة عشرة، جنيف، 21 أكتوبر/01 نوفمبر 2013، ص ص 14–15.

المطلب الثاني: عوائق تحقيق الأمن والتنمية؛ الواقع والمأمول

إن الطبيعة والتركيبة التي ورثتها الدولة في نيجيريا عن الاستعمار البريطاني، لعبت دورا كبيرا في الظروف التي تعاني منها البلاد، وفي تعقيد وتعميق النزاعات وزيادة حدتها بين المجموعات الاثنية، نتيجة شعورها بالاقصاء وعدم الاستفادة من الموارد التي تزخر بها البلاد، ما يشكل عائقا كبيرا أمام توفير الأمن والتنمية وتحقيق الإستقرار والانسجام المجتمعي بين مختلف الاثنيات .

أولا: النزاع في شمال نيجيريا وظهور جماعة بوكوحرام: إن الأوضاع التي يعيشها السكان في الاقاليم الشمالية للبلاد، أفرز واقعا من العداء اتجاه الجماعات الاثنية الاخرى خاصة إقليم العاصمة التي تعد أحسن بالنسبة للأقاليم الأخرى.[1]

1- أسباب النزاع في شمال نيجيريا

بالنظر إلى الوضعية السياسية في نيجيريا؛ يتضح تولي الحكم رؤساء من قبائل مختلفة عبر النظم العسكرية والمدنية التي توالت على نيجيريا، حيث سيطر القادة العسكريون على الحكم في نيجيريا منذ عام 1966 م إلى عام1979 ، ثم آلت مقاليد الحكم في البلاد إلى حكومة مدنية، غير أن القادة العسكريين أطاحوا بالحكومة المدنية مرة أخرى في عام 1983م. وفي نهاية الثمانينيات؛ شرعت الحكومة في القيام بخطوات جادة نحو تسليم السلطة للمدنيين، وقد سُلّم الحكم إلى حكومة مدنية مرة أخرى في عام 1999 بانتخاب أوليسيجون أوباسانجو، وهو أول رئيس منتخب من قبائل اليوروبا، كان حاكماً عسكرياً للبلاد إلى عام 1979م وأُعيد انتخابه في2004 ، ثم أعقبه عمر يارادوا في انتخابات 2007 المنتمي لقبائل الهوسا، والذي تُوفي في ماي 2010 ، وحل محله نائبه جودلاك جونثان الذي تم انتخابه في أبريل 2011 رئيساً للبلاد لمدة أربع سنوات[2] .

لذا؛ فالتنافس التقليدي والصراع السياسي في نيجيريا بين قبائل الهوسا والأيبو واليوروبا ، والذي تتجلى مظاهره في العنف المتبادل، والانقلابات العسكرية المتبادلة من القادة العسكريين المنتمين إلى هذه المجموعات الثلاثة، وهي المظاهر التي بدأت مبكرا بُعيد الاستقلال عندما اغتيل الرئيس النيجيري جونسون آجيلي إرونسي المنتمي لقبائل الإيبو، لتتوالى الانقلابات بين جنرالات كل من قبائل الهوسا، والإيبو واليوروبا، ليتولى السلطة على التوالي، [3]شيخو عثمان عليو شكري 1979- 1983، ومحمد

---

[1] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص99.

[2] السيد علي أبو فرحة، المرجع السابق الذكر، ص 136،137.

[3] مرجع نفسه، ص 140،141.

بخاري 1983 – 1985، وإبراهيم بابانجيدا 1985–1993، و ساني أباتشي1993–1998، وعبد السلام أبو بكر 1998 – 1999؛ كل هؤلاء منتمين لقبائل الهوسا، من جهة، وبنيامين نامدي آزيكوي المنتمي للإيبو، من جهة ثانية، وأولوسيجون أوباسانجو 1999–2007 المنتمي لليوروبا، وإرنست شونكان 1993، من جهة ثالثة. جودلاك جونثان الذي أنتخب في 2011 والمنتمي لقبيلة الايجاو وهي من الجماعات الاثنية التي تحتكر السلطة في نيجيريا، إلى جانب قبائل الهوسا فولاني والايبو واليوروبا.[1]

كما أن الظروف الاقتصادية والسياسية التي يعانيها الشمال النيجيري، ففي الشمال يقع أكثر من 72 في المائة من السكان تحت خط الفقر،[2] هذا الذي وفر بيئة خصبة لنمو الأفكار المتطرفة بين المواطنين. فهناك غياب للأمن الاقتصادي، وانتشار للأمية والبطالة، حيث يوجد أكثر من 40 مليون عاطل عن العمل، حيث بلغت في المنطقة 23.9 في المائة ،[3] و09 في المائة من العاطلين من الشباب في الشريحة العمرية بين 15 و24 عاما، في الوقت الذي يعيش فيه 70 في المائة من السكان تحت خط الفقر، بالرغم من جهود الدولة، فقد فشل الحكام العسكريون في تحقيق تنويع للاقتصاد الوطني، التركة التي لا تزال تعاني منها الدولة بالرغم من تولي حكومة مدنية السلطة، بعيدا عن الاعتماد المفرط علي قطاع النفط الذي يوفر 95 في المائة من العائدات، و80 في المائة من تمويل الميزانية العامة للدولة.[4]

فتقديرات النمو الاقتصادي والبطالة علي المستوي الوطني متدنية، نجد معدلاتها أكثر تدنيا عنه في الشمال الذي يعاني سكانه انتشار الأمراض الوبائية، وانتشار الأمية، فنسبة الأمية بين سكان ولاية بورنو تصل إلى 95 في المائة ومع اتجاه الحكومة الفيدرالية نحو تطبيق برامج التكيف الهيكلي،[5] زادت معاناة المواطنين في ظل إلغاء الإعانات الحكومية. كما أدي تحرير التجارة إلي القضاء علي الصناعات المحلية، خاصة صناعة النسيج والمدابغ في الشمال، مما زاد من معدلات البطالة واتجاه الشباب نحو الجماعات المسلحة النشطة ضد الحكومة.[6]

---

[1] السيد علي أبو فرحة، المرجع السابق الذكر، ص 137.

[2] (بوكو حرام الجماعة التي تهدد نيجيريا)، نقلا عن:

http://www.noonpost.net/content/2089, acceded : 12/03/2019.

[3] نيجيريا البيانات، المرجع السابق الذكر.

[4] (Nigeria Economy 2012),on :
http://www.theodora.com/wfbcurrent/nigeria/nigeria_economy.html, acceded :12-01-2018.

[5] Chris Ngwodo, (Understanding Boko Haram: A Theology of Chaos),on :
http://chrisngwodo.blogspot.com/10/2010/understanding-boko-haram-theology-of. html , acceded : 12-01-2018.

[6] Ibid.

2- نشأة جماعة بوكوحرام؛ الاسم الحقيقي لهذه الحركة هو (جماعة أهل السنّة للدعوة والجهاد)، أما اسم (جماعة بوكو حرام) المشاعة، هي كلمة هوساوية، وهي كلمة مركبة تركيبا مزجيا من لغتي الهوسا واللغة العربية، وقد كان الهوساويون يستعملون كلمة (بوكو) ويعنون بها(نظام التعليم الغربي)، وإذا أضيفت إليها كلمة (حرام) أصبح المعنى :نظام التعليم الغربي حرام، ولكن بالأحرى أن تفسر الكلمة بمحتواها الدلالي، وليس وفق الترجمة الحرفية، وعلى ذلك يمكن أن تكون الترجمة الصحيحة هي :(اتباع النظام التربوي على السياق الغربي حرام).[1]

وإن صعود جماعة بوكو حرام ما هو إلا امتداد لجماعة (Maitatsine) التي تتشابه معها في السمات والأفكار. فبوكوحرام نشأت في شمال نيجيريا، خاصة في ولايتي بورنو ويوبي، وزعيم الجماعة هو محمد يوسف الذي لم يستكمل تعليمه الثانوي، وسافر إلي تشاد والنيجر ليتعلم تفسير القرآن. وفي أثناء وجوده في الدولتين، طور أفكارا معادية للغرب وللحداثة مشابهة لأفكار جماعة ."Maitatsine"وبعد عودته إلي شمال نيجيريا، أنشأ محمد يوسف جماعة بوكوحرام في عام 2001، وتمكنت هذه الجماعة من اجتذاب أكثر من 280 ألف عضو من شمال نيجيريا وتشاد والنيجر، وبدأ يوسف دعوته بمهاجمة علماء الإسلام الآخرين (مثل آدم جعفر، وأبا عاجي، ويحيي جينجير) وضد المؤسسات السياسية القائمة.[2]

3- تطور العلاقة بين جماعة بوكوحرام والحكومة النيجيرية: لقد مرت العلاقة بين بوكو حرام والحكومة بمرحلتين، هما :مرحلة التكوين وبناء القدرات، ومرحلة استعمال السلاح لتغيير الوضع.[3]

المرحلة الأولى :التكوين وبناء القدرات: استندت المرحلة الأولى إلى أربعة محاور رئيسة:[4]

- فك الارتباط رسمياً مع مؤسسات الدولة النيجيرية على المستويات كافة، وبدأت بولاية يوبي عام 2006 حيث أكد مجلس شورى الجماعة في بيان له بتحريم دعم أعضائها وتأييدهم للحكومة لتناقض مؤسساتها مع مبادئ الجماعة.

---

[1] أحمد مرتضى، "جماعة بوكوحرام: نشأتها ومبادئهاو أعمالها في نيجيريا"، مجلة دراسات أفريقية، المنتدى الاسلامي، العدد الثاني عشر، أفريل – جوان 2012، ص 13.

[2] أميرة عبد الحليم، الغرب الأفريقي: (نيجيريا بين الداخل الديني والخارج النفطي، المصدر السياسة الدولية)، نقلا عن:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=887220&eid=121 acceded:05/03/2017

[3] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، 101.

[4] فريدوم سي انوها، (بوكوحرام وتهريب السلاح عبر الحدود النيجيرية القابلة للإختراق)، ترجمة عاطف معتمد، عزت زيان، نقلا عن:
http://studies.aljazeera.net/reports/2013/09/2013925825452238.htm, acceded:05/03/2017.

– تأسيس ذراعا إعلاميا للجماعة معتمدا على حماسة الخطاب الديني لمؤسسها وجاذبيته، وتأسيس مسجد (ابن تيمية) للعمل من خلاله على نشر الدعوة.

– تأسيس هياكل مؤسسية تابعة للجماعة على كل المجالات، كالحسبة والنقابات والألوية العسكرية والزراعة والتمويل والقضاء، لخدمة أعضاء الجماعة.

– اعتماد ترتيب هرمي للإدارة عبر تعيين أمراء يدينون بالولاء والطاعة لأمير الجماعة، وذلك بالولايات الشمالية في نيجيريا، وكذا بعض دول الجوار الجغرافي كتشاد والنيجر.

المرحلة الثانية :استعمال السلاح لتغيير الوضع: فمنذ عام 2009، تصدرت الأعمال التي تقوم بها "جماعة بوكو حرام" مشهد التهديدات الأمنية طويلة الأجل في نيجيريا، والتي شملت القرصنة والقتل والخطف والسطو المسلح .ففي 2009، شنت هجوما عنيفا ضد الحكومة أسفر عن مصرع أكثر من ثمانمائة فرد، كان معظمهم من أعضاء تلك الجماعة، وتشن بوكو حرام منذ ذلك الوقت هجمات عنيفة على أهداف حكومية ومدنية متنوعة،[1] بما في ذلك التفجير الانتحاري الذي استهدف مبنى الأمم المتحدة في مدينة أبوجا في 26 أوت 2011. وقد قتل أكثر من ثلاثة آلاف وخمسمائة فرد في أحداث عنف ألقيت مسؤوليتها على الجماعة، بينما نزح عشرات الآلاف داخليا بسبب التمرد والحملات العسكرية المناهضة له.[2]

فهذه المرحلة هي الأكثر تأثيراً في المستوى المحلي والدولي؛ بسبب التورط المباشر في أعمال عنف وعمليات اغتيال، وكذا عمليات انتحارية في ولايات بوتشي وكانو ويوبي وبورنو، انتهت بمقتل قائد الجماعة محمد يوسف عقب اعتقاله في أحد مراكز الشرطة في30 جويلية 2009، وأدت إلى توسيع دوائر المواجهة مع الحكومة النيجرية،[3] ونقلها من الولايات الشمالية إلى العاصمة أبوجا في 16 جوان2011، وذلك بعد الهجوم الانتحاري على مركز الشرطة بالعاصمة، حيث إنه الأول من نوعه في تاريخ دولة نيجيريا، ومن جهة أخرى سرعة اتجاه الجماعة ورغبتها في توسيع دوائر عملها،من المناطق الشمالية التي تتمركز فيها قبائل الهوسا والفولاني باتجاه المناطق الجنوبية.[4]

---

[1] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص 102.

[2] فريدوم سي انوها، المرجع السابق الذكر.

[3] سيد علي أبو فرحة، المسلمون في نيجيريا وإشكالية بناء الدولة: إستثناء مؤقت أو خلل دائم"، مجلة قراءات أفريقية، المنتدى الإسلامي، العدد الحادي عشر، جانفي– مارس 2012، ص 39– 40.

[4] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص 102.

من خلال ما سبق نجد أن ظهورجماعة بوكو حرام كانت تعبيرا عن مجموعة من المشكلات المحلية المرتبطة بالواقع التاريخي، والإثني، والاقتصادي، والسياسي في شمال نيجيريا، أكثر من كونه صراعا "دينيا" كما يريد البعض الترويج له، وأن مطالبة جماعة بوكو حرام بتطبيق الشريعة الإسلامية في كل ولايات الشمال كانت محاولة لتأكيد الهوية الدينية لهذا الإقليم، في ظل حالة التهميش الذي يعانيه سكان الإقليم من طرف الحكومة المركزية، والتي تعود إلي عقود. إلا أن الأساليب التي اعتمدت عليها الحكومة النيجيرية في التعامل مع النزاعات الاثنية، وفي مواجهة جماعة بوكو حرام، عكست سوء التخطيط لهذه الحكومة، مما زاد من إصرار جماعة بوكو حرام علي مواصلة عملياتها ضد مؤسسات الحكم، بل وأعلنت تضامنها مع تنظيم القاعدة، مما فتح مجالا للتدخلات الخارجية، خاصة الأمريكية والأوروبية، في شؤون نيجيريا، خاصة بعد أن هددت الجماعة في فيفري 2012 باغتيال السفير الأمريكي في أبوجا، واستهداف المصالح الأمريكية في البلاد، بسبب ما وصفته بالتدخل الأمريكي في الشئون الداخلية النيجيرية.[1]

وفي ما يلي خريطة توضح هجمات جماعة بوكوحرام في نيجيريا:

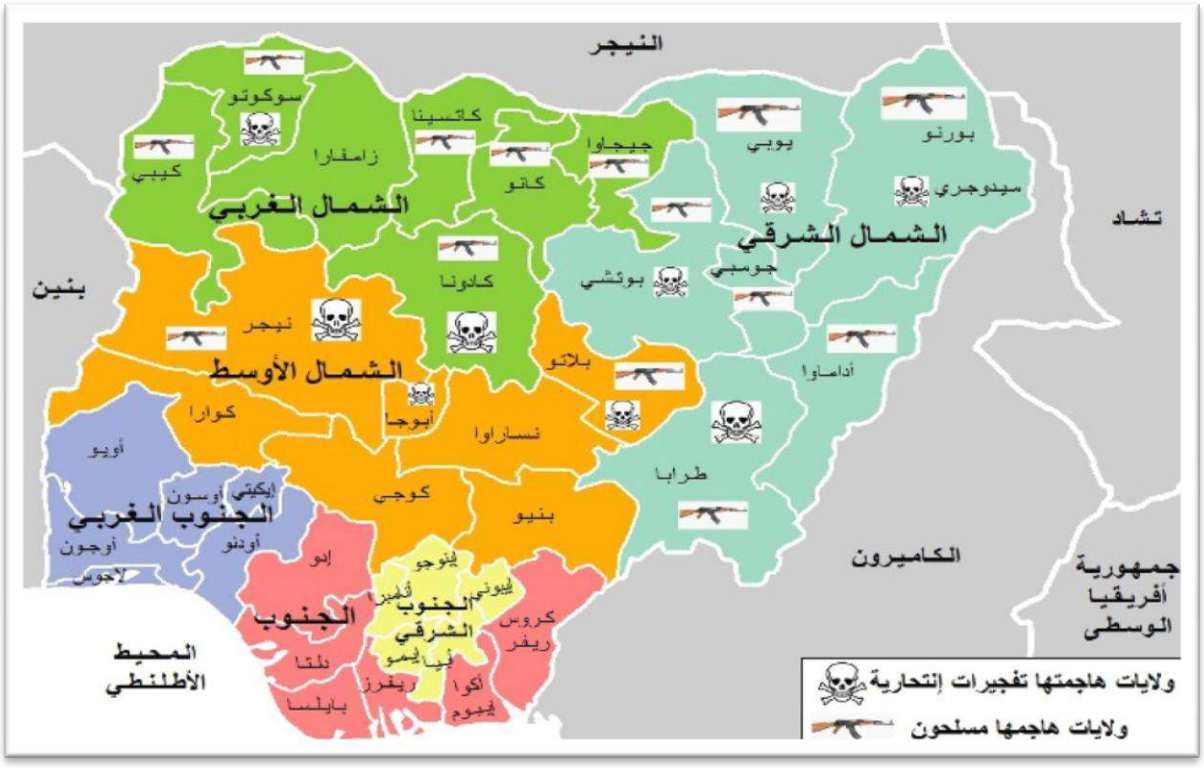

المصدر:مركز الجزيرة للدراسات، نقلا عن:

http://studies.aljazeera.net/reports/2013/09/2013925825452238.htm

[1] فريدوم سي أنوها، المرجع السابق الذكر.

من خلال الخريطة نلاحظ أن معظم الأعمال التخريبية التي تقوم بها تنحصر في المناطق الشمالية، ومنطقة الوسطى، هذه المناطق التي تعاني من إنتشار الفقر والبطالة، وقلة الرعاية الصحية مع إنتشار واسع للأمية، كل هذه الظروف استغلتها الجماعة في تجنيدها للشباب.

نظرا لأن الفساد منتشر بصورة منظمة في نيجيريا، يتورط أفراد الأمن أحيانا في تسهيل تهريب السلاح عبر الحدود .ففي ماي 2013 على سبيل المثال، ألقي القبض على مسؤول كبير في الجمارك متورط في مساعدة مقاتلي بوكوحرام على تهريب عدة شاحنات محملة بكميات كبيرة من الأسلحة والذخائرلاستعمالها في الأعمال المسلحة ضد القوات الحكومية في نيجيريا.[1]

من خلال هذا الوضع، اعتمدت الحكومة النيجيرية سياسة "العصا" و"الجزرة" في تعاملها مع جماعة بوكو حرام، حيث انطوت سياسة "الجزرة" على منح عفو عام عن أعضاء الحركة في حال تخليهم عن الأعمال المسلحة، مع وجود أمل ضئيل بتحقيق ذلك نظرا للطبيعة الغامضة لهوية أعضاء المجموعة.

كما أشارت الحكومة إلى رغبتها في إيجاد حل سياسي للنزاع القائم في منقطة الشمال، من خلال التفاوض مع جميع المعنيين، وفي هذا الصدد شكلت لجنة تقصي حقائق من أجل تحديد المظالم التي تطرحها الجماعة وتقديم التوصيات اللازمة بخصوص تحسين الظروف الأمنية في مناطق الشمال الشرقي للبلاد، ومعالجة قضايا الفقر والبطالة والظلم الاجتماعي والفساد.[2]

من ناحية أخرى تتضمن سياسة "العصا" استخدام القوة العسكرية في شن عمليات ضد أعضاء الجماعة، وفي هذا الصدد تم إنشاء فرقة عمل خاصة مشتركة* وتعرف بـــ"قوة إعادة النظام"، وتهدف خصيصا للتصدي لتهديد بوكو حرام. وقد نجحت في إلقاء القبض على كبار القادة في الجماعة منهم علي صالح في سبتمبر 2011 في مدينة "مايدكوري"، كما نجحت في استخدام الحواجز العسكرية وفرض الحظر المؤقت على الدراجات النارية التي يتم استخدامها من قبل المتشددين في شن هجمات. أخيراً أنشأت الحكومة النيجيرية مكاتب استخباراتية دفاعية جديدة في الدول المجاورة خصوصا النيجر ومالي.[3]

---

[1] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص 104.

[2] Elias Courson, Movement for the Emancipation of the Niger Delta (MEND) : Political Marginalization, Repression and Petro-Insurgency in the Niger Delta, Discussion paper 47, Nordiska Afrikainstitutet, Uppsalla, Stockholm, 2009,p16.

* فرقة العمل المشتركة العسكرية (JTF) هي التي تضم الجيش والبحرية وسلاح الجو والشرطة و جهاز أمن الدولة، لفرض سيادة الدولة في المناطق التي تشهد النزاعات في نيجيريا.

[3] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص 104.

نجح الجيش النيجيري في جانفي 2012 باعتقال قادة كبار في التنظيم على رأسهم المتحدث باسم الجماعة **أبو قتادة وكبيرو سوكوتو** العقل المدبر لتفجير الذي طال أعياد الميلاد في "مادالا". و يشكل إلقاء القبض على القادة والمخططين البارزين للجماعة ضغوطا كبيرة عليها، إذ سيمكن من إضعاف قدراتها العملية بشكل كبير دون أن يسهم في القضاء نهائيا على التمرد الذي تقوده.[1]

4- وضع الأمن والتنمية في ظل تهديدات بوكوحرام: شهد الوضع الأمني والتنموي تطورات خطيرة، حيث تسببت أنشطة بوكو حرام في دفع نيجيريا كلفة عالية من الخسائر البشرية والمادية والمالية، وفي هذا الصدد تقول وزيرة المالية النيجيرية **نجوزي أوكونجو إيويالا** أن أنشطة جماعة بوكوحرام المناهضة لسياسة الحكومة في شمال وشمال شرق البلاد تمثل التهديد الأكبر للنمو الاقتصادي في المنطقة والبلاد ككل وعائق كبير نحو تحقيق الأمن. وأضافت الوزيرة "علينا أن نعترف بأن هناك تحديات كبيرة تواجه الاقتصاد ومعدلات النمو ومن هذه التحديات أنشطة جماعة بوكوحرام التي تعطل الاقتصاد وخاصة في شمال وشمال شرق البلاد، بالإضافة إلي ذلك فإنها تثير مخاوف للمستثمرين. [2]

وفي تصريحات مماثلة لمساعدة وزير الخارجية الأمريكية السابق للشؤون السياسية **ويندى شيرمان** قالت فيها أن الأعمال التي تقوم بها بوكوحرام تعطل عملية التنمية في البلاد وتشعل التوتر الاثني فيها وتؤدى إلى هروب المستثمرين منها، وأن الحل الأمني للتخلص من أنشطة الجماعة ليس كافيا، مطالبة بوضع استراتيجيات جديدة للتعامل مع العنف، بوضع خطة اجتماعية واقتصادية جديدة يستفيد منها كل أبناء الشعب النيجيري مع التركيز على المناطق الفقيرة التي تنشط فيها بوكوحرام.[3]

ومن جهة أخرى يقول الملياديرورجل الأعمال النيجيري **عليكو دانجوت** الذي يعمل في الاستثمار في إحياء القطاع الزراعي في منطقة الشمال في مزارع قصب السكر وحقول الأرز (2.3 مليار دولار) في جزء من خطة مدتها أربع سنوات. أن الانهيار المنتظم في القانون والنظام في جميع أنحاء شمال نيجيريا، ومن أبرز مظاهره ودلائله الهجومات التي تنفذها جماعة بوكوحرام، الأمر الذي يشكل تهديد لجهود الأعمال التي نقوم بها في هذه المناطق، فإذا لم نعمل على احتواء التمرد، فإنه

---

[1] نجلاء محمد مرعي، (بوكو حرام حلقة جديدة من الصراع في نيجيريا)، نقلا عن:
http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=1256490, acceded:14/03/2014.

[2] نجوزى اكونجو اويلا، (أنشطة بوكو حرام تمثل تهديدا للنمو الاقتصادى بالبلاد)، نقلا عن:
http://www.radiotunisienne.tn/index.php?option=com_content&view=article&id=116950:2014-05-17-12-09-17&catid=130:2010-02-05-13-01-20, acceded:25/05/2017

[3] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص105.

سينتهي بالقضاء علينا جميعا.[1] هذه التصريحات توضح قدر المخاوف التي تشكلها جماعة بوكوحرام للمستثمرين في المناطق التي تنشط فيها الجماعة، ما يشكل تحد أمام الحكومة في جذب المستثمرين لإقامة المشاريع وتوفير فرص العمل للفئات الشابة التي تمثل القطاع الواسع في هذه المنطقة، وبالتالي الرفع من الدخل الفردي للسكان، ومن ثم توفير التعليم والصحة ...إلخ.

وفي هذا الصدد فقد أعلنت الجماعة ولائها لما يسمى "داعش" في سنة 2015، وفي سنة 2016 انقسمت إلى فصيلين، وقد أدت جهود التعاون المختلفة بين دول الساحل ودول غرب أفريقيا إلى العمل على استعادت معظم الأراضي التي سيطرت عليها من قبل، إلا أن ذلك أدى إلى تكلفة بشرية كبيرة فوفقا لمجلس العلاقات الخارجية فقد ذهب ضحية الأعمال المسلحة التي تقوم بها الجماعة أكثر من 30000 ألف شخص هذا إلى غاية سنة 2018.[2]

ثانيا: النزاع في جنوب غرب نيجيريا (دلتا النيجر):

إن المعظلة الأمنية بمنطقة دلتا النيجر في نيجيريا، واحدة من أطول وأعقد بؤر الأزمات التي وقعت في القارة الأفريقيّة، وبالرغم من أنّها قد تفجرت في النصف الثاني من ستينيات القرن العشرين، إلا أن جذورها تعود إلى عقود المرحلة الاستعمارية، عندما كانت بريطانيا تسيطر على هذه المنطقة من القارة.

1- الأهمية الاستراتيجية لمنطقة جنوب غرب نيجيريا (حوض دلتا النيجر):

إن هذه المنطقة كثيفة سكانيا وتقع في جنوب نيجيريا، وهي المساحة المحصورة بين فرعَيْ نهر النيجر جنوب البلاد، قبل أن يصبا في المحيط الأطلسي، وتسمى في بعض الأحيان بأنهار الزيوت، تمتد دلتا النيجر على مساحة أكثر من 70 ألف كيلومتر مربع، مكونا 7.5في المائة من المساحة الإجمالية لبابسة نيجيريا، وتشمل المنطقة ولايات أبيا، وأكوا إيبوم، وبايلسا، وكروس ريفرز، والدلتا، وادو، وايمو، وأوندو، وريفرز، موزعة على أكثر من 40 مجموعة عرقية، ويتحدثون 250 لهجة مختلفة.[3]

---

[1] وليام واليس، (مزيج الفقر والبطالة وقود لانفجار بوكو حرام)، نقلا عن،
http://www.rasd24.net/newsdetails.aspx?id=862683, acceded:28-05-2017.

[2] africa defense forum,on :
https://adf-magazine.com/fr/, acceded: 12/03/2018.

[3] هيفاء أحمد محمد،" ظاهرة عدم الإستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا النيجر"، المرجع السابق الذكر، ص109.

وطبقا لتقديرات عام2015،[1] بلغ عدد سكان دلتا النيجر نحو 30 مليون نسمة، ومن المتوقع أن يتجاوز هذا العدد إلى أكثر من 40 مليون نسمة عام2020.[2]

2- التكوين الاثني في منطقة دلتا النيجر؛ ينقسم الإقليم إلى ثلاثة أقسام رئيسة:

2-1- إقليم دلتا النيجر الغربية؛ وتتكون من الجزء الغربي من الساحل النيجيري، ويضم ولايتا إيدو ودلتا.وفي الدلتا الغربية مجتمع غير متجانس مكون من مجموعات عرقية عدة، وتعد عرقية إيجاو هي الغالبة هناك، وبعض المجموعات الأخرى، وكلهم يعيشون حياة بدائية وبسيطة؛ حيث يعتمدون على الصيد والزراعة.

2-2- إقليم وسط دلتا النيجر؛ ويضم ولايتي بايلسا وريفيرز، ويتكون من الجهاز المركزي لمنطقة دلتا النيجر ومناطق قبائل" إيجاو"، بالإضافة إلى بعض القبائل والعشائر الأخرى.

2-3- إقليم شرق دلتا النيجر؛ ويتألف من الجزء الشرقي لنيجيريا، والذي يُطل على المحيط الأطلسي وقسم من جنوب نيجيريا، ويضم الجزء الشرقي قبائل عدة والتي تعود في أصولها الى مجموعة عرقية واحدة، ويشتركون في لغة واحدة.[3]

خريطة توضح منطقة دلتا النيجر وتركيبتها السكانية والاثنية:

المصدر: خريطة دلتا النيجر، بالتصرف من الباحث

http://www.onlinenigeria.com/mapethnic.asp#ixzz2vAg4eI5b

[1] صبحي قنصوة، النفط والسياسة في دلتا النيجر صراع لا ينتهي، المرجع السابق الذكر، ص 25.

[2] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص 106.

[3] هيفاء أحمد محمد، نفس المرجع، ص109.

2- الأهمية الاقتصادية لمنطقة دلتا النيجر: وتعد دلتا النيجر من أهم عشرة نظم بيئية بحرية ساحلية وفيرة المياه في العالم، ويقطنها نحو 31 مليون نسمة، كما تعتبر موقعاً لمخزونات نفطية هائلة تستخرجها الحكومة النيجيرية وشركات النفط متعددة الجنسيات منذ عقود .وقد در النفط عائدات تقدر قيمتها 600 مليون دولار منذ ستينيات القرن العشرين.وبرغم هذا، تعيش ما يقارب 35 في المائة من السكان في دلتا النيجر تحت خط الفقر،[1] وبدون الحصول على الماء النظيف أو الرعاية الصحية .ويشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن المنطقة تعاني الإهمال الإداري ، وتداعي البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، وارتفاع معدل البطالة، والحرمان الاجتماعي، والفقر المدقع، والقذارة والبؤس، والنزاع، وبات هذا الفقر وتعارضه مع الثراء الذي يولده النفط، من أفظع الأمثلة الصارخة والمقلقة على نقمة الموارد.[2]

ثانيا: أسباب النزاع في منطقة حوض دلتا النيجر؛ وقعت اضطرابات شعبية ضد المصالح البترولية بمنطقة اكاسا الواقعة في دلتا نهر النيجر والتي تعد أبرز مواقع إنتاج البترول ومصدر ثروة نيجيريا النفطية، ورغم ذلك فان الإهمال كاد أن يعصف بها ويقضي على سكانها، فالخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة تكاد تنعدم في المنطقة التي تدر المليارات من الدولارات، دون أن تعود بشيء على السكان المحليين فضلا عن تكرار حوادث تسرب النفط قد أدى لتلويث المياه ونفوق الثروة السمكية وتدمير محصول الأرز بعد تلوث المياه التربة بالنفط،[3] ومن جانبها تراخت الحكومة في تعويض السكان وماطلت الشركة في الاستجابة في تعويضهم مما دفعهم لاحتلال 15 محطة لضخ النفط فتوقف العمل وفشلت قوات الأمن في القضاء على التمرد الذي تطور بعد ذلك للمطالبة بالحكم الذاتي والسيطرة على موارد المنطقة الغنية. [4]

بعد رحيل الاستعمار لم تستطع الكثير من الاثنيات الموجودة في هذه المناطق التأقلم على الوضع الجديد، اذ أصبحت مكانتها معرضة للانهيار لعدم وجود سند لها كما كان الحال إبَّان الاستعمار الأجنبي، مما أدى إلى اندلاع نزاعات اثنية كثيرة في المنطقة .وفي نهاية العام 1969 حاول انفصاليون في شرق نيجيريا الاستقلال بهذه المنطقة التي تمتلك ما يقرب من 85 في المائة من المخزون الخاص بالنفط، إلا أنه، وبعد حرب ضارية، استطاع الجيش الفيدرالي إخماد هذه الحركة الانفصالية، ومع دخول الشَّركات

---

(1) Elias Courson,Op Cit, p11.

(2) تقرير التنمية البشرية، البترول والتلوث والفقر في دلتا النيجر، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، جوان 2009، ص2.

(3) هيفاء أحمد محمد،- ظاهرة عدم الإستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا النيجر"،المرجع السابق الذكر، ص108.

(4)صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص 108.

الأجنبية لهذه المنطقة واستئثارها بعوائد النفط شعر السكان المحليون بالغضب لعدم استفادتهم من هذا المورد الطبيعي، في مقابل تحملهم ثمن التنقية في هذه الأماكن؛ إذ تلوثت البيئة وماتت الأسماك في الأنهار التي تعودوا الصيد فيها بحكم سكنهم بالقرب منها بفعل عمليات استخراج النفط.[1]

ويوجد في نيجيريا، خصوصا في منطقة الأنهار الكثير من آبار النفط، ويبلغ الإنتاج اليومي لمنطقة دلتا النيجر حوالي مليوني برميل، ومنذ العام 1975، وتشكل المنطقة المنتجة لـــ 90 في المائة من عوائد النفط في نيجيريا، بل إن نحو85 في المائة من الإنتاج النفطي يأتي من ثلاث ولايات من دلتا النيجر وهي ولاية الانهار وولاية الدلتا وولاية بايلسا، كما تتركز احتياطات نفطية كبيرة قبالة سواحلها، والمشكلة في استغلال موارد وثروات البلاد النفطية؛ ويتم حرق جزء كبير من الغاز،[2] وهو ما يُعادل الغاز الطبيعي المستخرج من آبار النفط في منطقة دلتا النيجر، بمعدل 70 مليون متر مُكعّب يومي نسبة 41 في المائة من استهلاك إفريقيا للغاز الطبيعي، ويشكل أكبر مصدر لانبعاث الغازات الدفيئة على كوكب الأرض.وفي العام 2003 تم حرق 99 في المائة من فائض الغاز في دلتا النيجر بواسطة أكبر الشركات العاملة في مجال النفط في نيجيريا، وهي شركة" شل"، بالرغم من سلسلة الإجراءات التي تم تبنيها منذ 20 عاما لمنع هذه المُمارسات.[3]

وقد بدأت النزاعات الحالية في دلتا النيجر مع بدايات التسعينيات من القرن الماضي، وذلك بسبب التوتر الذي نشب بين شركات النفط الأجنبيَّة وعدد من المجموعات الاثنية التي تسكن هذه المنطقة، والذين احسوا بأنه يتم استغلالهم واستغلال ثروات أراضيهم دون الحصول على عائد تنموي، خصوصا قبيلتي "أجوتني" و"إيجاو."[4]وبدأت الأزمة ببعض الاضطرابات السياسية، ثم أخذت شكل النزاع المسلح مع الدولة، بعد تشكيل جبهة تحرير دلتا النيجر، واستمرت الأزمة دون حلّ منذ التسعينيات ، بالرغم من تحوُّل نظام الحكم في نيجيريا من الحكم العسكري إلى الحكم المدني، عندما تم انتخاب الجنرال أولوسيجون أوباسانجو رئيسا لنيجيريا عام 1999 اذ تم منح ما نسبته 13 في المائة، تدفع لسكان مناطق إنتاج النفط الذين كانوا حتى وقت قريب من أفقر البشر في نيجيري،ا فالمزارع تتقاطع فيها خطوط الأنابيب والتلوث يخيم على سمائهم وأنهارهم بمخلفات الزيت والدخان. [5]وقد خاض هؤلاء السكان في حقب سابقة نزاعا

---

[1] صابر حموته، مرجع سبق ذكره، ص 108.

[2] المرجع نفسه، ص 109.

[3] هيفاء أحمد محمد، ظاهرة عدم الإستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا النيجر"،المرجع السابق الذكر، ص108.

[4] صبحي قنصوة،" النفط والسياسة في دلتا النيجر صراع لا ينتهي"، المرجع السابق الذكر، ص 31.

[5] Elias Courson, op cit,p 7.

عنيفا مع الحكومة وكذلك مع الشركات الأجنبية،راح ضحيته العشرات، فيما اتهمت منظمات دولية هذه الشركات بانتهاك حقوق الإنسان في المناطق العاملة بها، واستمر هذا الوضع اذ تم تخصيص جزء من العائدات لسكان المناطق التي تعمل فيها الشركات، اذ نصت المادة 126 من الدستور الذي وضع عام 1999 على تخصيص نسبة من عائدات النفط لسكان مناطق الإنتاج لتنميتها ولتعويضهم عن الخسائر التي يتكبدونها بسبب تخريب أراضيهم وبيئتهم إلا إن هذا الاتفاق لم يكن مرضيا لهم بصورة كافية، إذْ تصاعدت الأزمة منذ 24 سبتمبر 2004 حين ساهم التنافس على النفط في ازدياد أعمال العنف بين اللإثنيات العديدة التي تسكن هذه المناطق، [1]مما أدى إلى عسكرة المنطقة بأكملها، وظهور عصابات مسلحة من أبرزها حركة تحرير دلتا النَّيجر (MEND)، والتي يقودها هنري أوكادا الذي يعد أحد الشخصيات الغامضة في السياسة النيجيرية .وعده الكثيرون المفكر والمحرك الرئيس للحركة، التي تحولت على يديه إلى حركة منظمة لديها منهجيّة واضحة وجهاز إعلامي قوي وكذلك ظهرت حركات مسلحة تقاتل الحكومة وتطالب بحرية شعبهم وتحرير المنطقة ومنها حركة تحرير دلتا النيجر(MEND) تأسست في سبعينيات القرن الماضي ونشطت باسم السكان المحليين في المنطقة من اجل توزيع الثروات لسكان المنطقة.[2]

قاتلت هذه الحركات من أجل تحسين شروط حياة سكان منطقة دلتا النيجر الغنية بالنفط، وفي البداية عندما اتهمت الحكومة الفيدرالية بإهمال قبائلهم والسكان المحليين في المناطق التي تنتج فيها الجزء الاعظم من البترول عن طريق الشركات الغربية، ولكن في الاونة الأخيرة بدأت هذه الحركات تطالب بانفصال المنطقة من نيجيريا .مع العلم أن هذه الفصائل تنحصر أنشطتها في منطقة الإقليم الجنوبي التي توجد فيها دلتا النيجر الغنية بالنفط وتهاجم القوات الحكومية والشرطة وتنفذ عمليات الاختطاف الواسعة للأجانب، وأدت الهجمات التي تصاعدت عام 2006 إلي خفض معدلات الإنتاج بنسبة 30 في المائة إذ كانت الحركات المسلحة تسعى لمنع تصدير النفط لذا كان تركيزها على خطوط الإمدادات النفطية وعلى المنشات النفطية وفي سبتمبر 2008 أصدرت حركة (MEND) بيانا تُعلن فيه أن ميليشياتها قد أعلنت حرب نفط في جميع أنحاء منطقة دلتا النيجر، وشملت هذه الحرب خطوط الأنابيب ومرافق إنتاج النفط والقوات المُسلحة التي تحميها. [3] وقد أدت الهجمات على المنشآت النفطية، وتدميرها، وعمليَّات احتجاز

---

[1] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص 109.

[2] Elias Courson, op cit ,p 7.

[3] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص 110

الرَّهائن، وغيرها من الأعمال، إلى تدهور الأوضاع في المنطقة. وخلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2008 خسرت نيجيريا مليار دولار من عائدات النفط، فضلاً عن سقوط المئات من القتلى في دلتا النيجر.[1]

منذ سنة 2006 تخوض حركة تحرير دلتا النيجر حرباً شاملة في هذه المنطقة الغنية بالنفط في نيجيريا ضد السلطة المركزية في أبوجا، والشركات النفطية الغربية العاملة في جنوب نيجيريا، مطالبة إياها بمغادرة المنطقة. وتتبنى حركة تحرير دلتا النيجر عمليات مسلحة بانتظام، وتؤكد أنها تنشط باسم السكان المحليين في دلتا النيجر من أجل توزيع أفضل للعائدات النفطية يذكر أن الهجمات في دلتا النيجر حرمت نيجيريا من ضخ أكثر من ثلثي طاقتها من إنتاج النفط، وهو ما كلف سادس منتج عالمي للنفط مليار دولار شهريا خسائر في الإيرادات، حسب تصريحات البنك المركزي بأبوجا. [1] وكانت الحركات المتمردة في طريقها لكسب الحرب الاقتصادية وفي تلك الظروف قاد الجيش هجوماً واسع النطاق ضد معاقل المتمردين في شهر ماي 2009، في المنطقة وتم إنشاء وحدات جديدة في الجيش النيجيري لمحاربة المُتمردين، وبالتوازي مع استخدام القوة المسلحة عرض الرئيس النيجيري عمر يارداوا عفوا غير مشروط لمقاتلي دلتا النيجر في 25 جويلية 2009، ودخل العرض حيز التطبيق في 6 أوت من العام نفسه، وقد سلم قادة ثلاثة من اهم الجماعات المسلحة بدلتا النيجر، مصحوبين بآلاف من رجالهم، أسلحتهم للسلطات قبيل ساعات من انتهاء عرض عفو قدمته الحكومة إليهم قبل ذلك بأشهر .وتقدم القائدان أتيكي توم وفرح داغوغو نحو خمسة آلاف مسلح من إثنية" إيجاوا "توجهوا من المعسكرات إلى مركز" بورت هاركورت "النفطي لتسليم عتادهم .وبدوره قبل قائد ثالث للجماعات المسلحة يدعى غافرنمنت أكبيموبولو ،ويعرف بتسمية لمتوبولو، عرض العفو خلال لقاء جمعه مع الرئيس النيجيري عمر يارداوا وقال لتموبولو بعيد اللقاء" أعلن قبولي أنا وشعبي عرض العفو، سأعمل مع الرئيس حتى تتحول أحلام هذا البلد إلى حقيقة وبدوره حيا الرئيس يارداوا الشجاعة الكبرى حسبما وصفها لتوموبولو وقال إن" هذه الأمة أظهرت مثالا يحتذى لبقية الدول، نريد أن يعلم العالم أن العنف إراقة الدماء ليست طريقة للتصالح بين الأفراد. وأضاف " ها أنا أطلق اليوم نداء للسلام حتى يكون ماؤنا وبترولنا بركة لا نقمة علينا، وحذر أتيكي توم من أن الهجمات ستعود في حال لم تف السلطات بوعودها بتنمية المنطقة، وقال" إذا رفضوا

---

[1] Elias Courson, op cit,p 8.

[1]صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص 111.

تنمية منطقتنا فسنعود إلى المعسكرات".[1] وأضاف (شكرا على العفو، لكن لا تنسوا وعودكم) ،وكانت الحركة التي تشن حرباً نفطية أعلنت في 15 جويلية 2009 هدنة لمدة 60 يوماً بعد إطلاق سراح رئيسها(هنري أوكاه) في اطار العفو الرئاسي ومددت الحركة الهدنة من جديد لمدة ثلاثين يوماً وجاء في رسالة موجهة إلى وسائل الإعلام وقف إطلاق النار الأحادي الجانب والذي انتهى عند منتصف 15 سبتمبر2009 وأشارت الحركة مع ذلك الى أنها لاتعترف بعرض العفو الذي قدمه الرئيس النيجيري عمر يارادوا لمقاتلي دلتا النيجر الذين يلقون السلاح والساري المفعول آنذاك وأضافت الحركة أنها ستواصل القتال.[2]

شهدت نيجيريا تصاعد كبير في عمليات القرصنة قبالة سواحلها في أكتوبر 2012، ومع أوائل عام 2013 أصبحت نيجيريا تحتل المرتبة الثانية ضمن الدول الأكثر قرصنة في أفريقيا بعد الصومال، وتشير التقارير أن حركة تحرير دلتا النيجر وراء معظم هجمات القرصنة في خليج غينيا، ففي أكتوبر 2012 أعلنت حركة تحرير دلتا النيجر أنها قد خطفت 12 سفينة، 33 بحارا، وقتل 4 عمال النفط.[3]

وكانت خطة تنموية قد أقرت لهذه المنطقة والتي ينحدر منها عديد من أبرز الساسة النيجيريين ومنهم الرئيس الحالي **جوناثان جودلاك** تتضمن تحسين أوضاع سكان المنطقة وضخ أموال فيدرالية لتعميرها إلزام الشركات النفطية باستثمار جزء من عائداتها في المنطقة وإنشاء مشاريع تنموية في قطاعات الصحة والتعليم والخدمات وهي خدمات يمكن أن توفر أجواء من الثقة بين الحكومة والمتمردين، خصوصا إذا أحسن توظيف هذه الأموال. لكن حركة تحرير دلتا النيجر، كبرى الحركات المتمردة في هذه المنطقة الغنية بالنفط في جنوب نيجيريا، أعلنت تعليق العمل بقرار وقف إطلاق النار الذي أعلنته من جانب واحد في 25 أكتوبر 2009.[4] ومع مجيء الرئيس الحالي محمد بوخاري الذي دعمته الحركة خلال الحملة الانتخابية في 2015 أعلنت وقف العمليات المسلحة واستئناف محادثات السلام.[5]

---

[1] هيفاء أحمد محمد، ظاهرة عدم الإستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا النيجر"،المرجع السابق الذكر، ص109..

[2] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص 112.

[3] (Movement for the Emancipation of the Niger Delta),on :
http://en.wikipedia.org/wiki/Movement_for_the_Emancipation_of_the_Niger_Delta, acceded :12/03/2018.

[4] لاغوس –AFB–، (نيجيريا: حركة تحرير دلتا النيجر تعلق قرار وقف إطلاق النار المعلن من جانبها)، نقلا عن:
http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=171774, acceded: 15-03-2018.

[5] قراءات أفريقية، 2017، ص 54.

وذكرت الحركة المسلحة، أنها قررت تعليق العمل بقرار وقف إطلاق النار الأحادي الجانب، الذي كانت اتخذته على أن تطلق الحكومة حوارا صادقا لتأمين العدالة لسكان دلتا النيجر وإحلال السلام. وأضافت في بيان أنه من الواضح بما فيه الكفاية أنه لا نية لدى الحكومة بأن تأخذ في الاعتبار مطالب مجموعتنا المتعلقة بالسيطرة على الموارد وبإعادة أرض النيجر إلى مالكيها الشرعيين.[1]

ثالثا: وضع الأمن والتنمية في ظل تهديد حركة دلتا النيجر؛ أدت الأعمال المسلحة التخريبية التي نفذتها الحركة ضد المنشآت النفطية في المنطقة منذ 2006 إلى تراجع الإنتاج النفطي بنسبة الثلث. ويأتي هذا التطور بعد أسابيع من الهدوء اللافت في هذه المنطقة النفطية الواقعة في جنوب نيجيريا، ثامن مصدر للبترول في العالم، والذي سمح للإنتاج النفطي في دلتا النيجر بالارتفاع إلى أكثر من مليوني برميل يوميا، بعدما هبط الى ما دون المليون برميل يوميا في أوج الأزمة، علما انه كان عند مستوى 2.6 مليون برميل مطلع 2006. وكان العديد من قادة الحركات المسلحة في دلتا النيجر وافقوا نهاية 2009 على عفو عام أصدره الرئيس عنهم وعن مسلحيهم مقابل وقفهم الإعمال العدائية، في حين يؤكد قادة المجموعات المسلحة التي ألقت سلاحها أنهم تعرضوا للخيانة من طرف الحكومة.[2]

وفي هذا الإطار، طلبت حركة تحرير دلتا النيجر من كل شركات النفط العاملة في المنطقة وقف كل عملياتها لأن كل منشأة ستتم مهاجمتها سيتم إحراقها. عليهم أن يعلموا أن القوات المسلحة النيجيرية لا يمكنها حماية منشآتهم وموظفيهم، وأكدت في أواخر ديسمبر 2009، لدى تبنيها هجوما تحذيريا استهدف يومها أنبوبا للنفط في ولاية ريفرز أنها تمهل نفسها 30 يوما لاتخاذ قرار في شأن إنهاء أو مواصلة وقف إطلاق النار. واتهمت في حينه الحكومة بتعليق المحادثات مع المتمردين بذريعة الوضع الصحي للرئيس يارادوا الذي ادخل المستشفى في 23 نوفمبر2009.[3] واعتبرت الحركة يومها أنه من غير المقبول أن يكون مستقبل دلتا النيجر معلقا بصحة الرئيس، وتطالب حركة تحرير دلتا النيجر بتوزيع أفضل للعائدات النفطية يستفيد منه السكان المحليون. وأعلنت الحركة في 25 أكتوبر 2009 وقفا لإطلاق النار لمدة غير محددة من أجل تشجيع الحوار مع السلطات الفيدرالية.[4]

---

[1] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص 112.

[2] المرجع نفسه، ص 113.

[3] لاغوس –AFB–، نيجيريا: حركة تحرير دلتا النيجر تعلق قرار وقف اطلاق النار المعلن من جانبها، المرجع السابق الذكر.

[4] مرجع نفسه.

فالأعمال التي تقوم بها حركة تحرير دلتا النيجر تشكل تحديا كبيرا من التحديات التي تواجه الحكومة النيجيرية، فطبقا لوزيرة المالية النيجيري، نجوزي أوكونجو إيويالا، انخفضت المبيعات الرسمية من النفط في الدلتا بنسبة 17 في المائة، أي ما يعادل تقريباً 400,000 برميل يوميا، وطبقا لهذه النسبة، فإن خزينة الدولة تخسر ما يزيد على مليار دولار شهريا، والنتيجة هي أن الموارد المالية تقلصت في مناطق إنتاج النفط، وكلفت خزينة الدولة ما يقدر بنحو 14 مليار دولار، حسب وزيرة المالية السابقة أوكونجو إيويالا، والرقم مرشح للارتفاع في ظل استمرار النزاع.[1]

كما أعلنت شركة رويال دويتش شل، عن خسارة تقارب المليار دولار جراء النزاعات المتجددة التي تشهدتها نيجيريا، وأشارت شركة **شل** في تقريرها السنوي إلى أن 10 في المائة تقريبا من إنتاجها مصدره نيجيريا، وأنها تتوقع أن يزداد هذا المعدل مستقبلا، لكنها أقرت بأن مخاطر العمل في نيجيريا تزداد سوءا. وبلغ متوسط إنتاج شركة شل من الغاز والنفط النيجيري نحو 265 ألف برميل يوميا خلال عام 2013، بانخفاض نحو 100 ألف برميل عن عام 2012.[2] وعلى الرغم من الاتهامات التي توجه لشركة شل بأنها تهمل منطقة دلتا النيجر التي تستخرج منها النفط، فإن الشركة تؤكد أنها استثمرت 100 مليون دولار في مشاريع محلية في مجالي الزراعة والرعاية الطبية، وأن المشاريع التي تقودها شركة شل أسهمت بنحو 700 مليون دولار في صندوق التعليم الحكومي في السنوات الخمس الماضية في البلاد.[3]

ويؤكد الخبير النفطي في شل سي آي بيكر، أن خسائر الشركة تقدر بنحو مليار دولار سنويا جراء الاضطرابات في مناطق أنتاج النفط، إلا أن خسائر الحكومة النيجيرية أعلى من ذلك بكثير إذ تقدر خسائرها بنحو 12 مليار دولار. وفي هذا الصدد شدد الرئيس **محمد بوخاري** على ضرورة ايجاد حل للنزاع في دلتا النيجر لما له من تهديد على الاقتصاد الوطني.[3]

---

[1] وليام واليس،(سرقة النفط النيجيري تهدد القدرات المالية للبلاد)، نقلا عن:
http://www.aleqt.com/2012/07/13/article_673984.html, acceded:25-05-2019.

[2] هشام محمود، (شل تتكبد خسائر بمليار دولار بسبب سرقة النفط النيجيري)، نقلا عن:
http://www.aleqt.com/2014/03/15/article_833402.html, acceded:25-05-2014.

[3] صابر حموته، المرجع السابق الذكر، ص 114.

[3] قراءات أفريقية،2017. ص 56.

وفيما يلي خريطة توضح حجم التأثير الناجم عن النزاعات الاثنية في نيجيريا بالنسبة لأفريقيا، حيث تتركز أغلب هذه النزاعات وتأثيرها في غرب أفريقيا بالخصوص نيجيريا، بالرغم من أن معظم أفريقيا تعاني من النزاعات الاثنية، فعلى سبيل المثال يأتي القرن الأفريقي في الدرجة الثانية من حيث التـــأثر بالنزاعات:

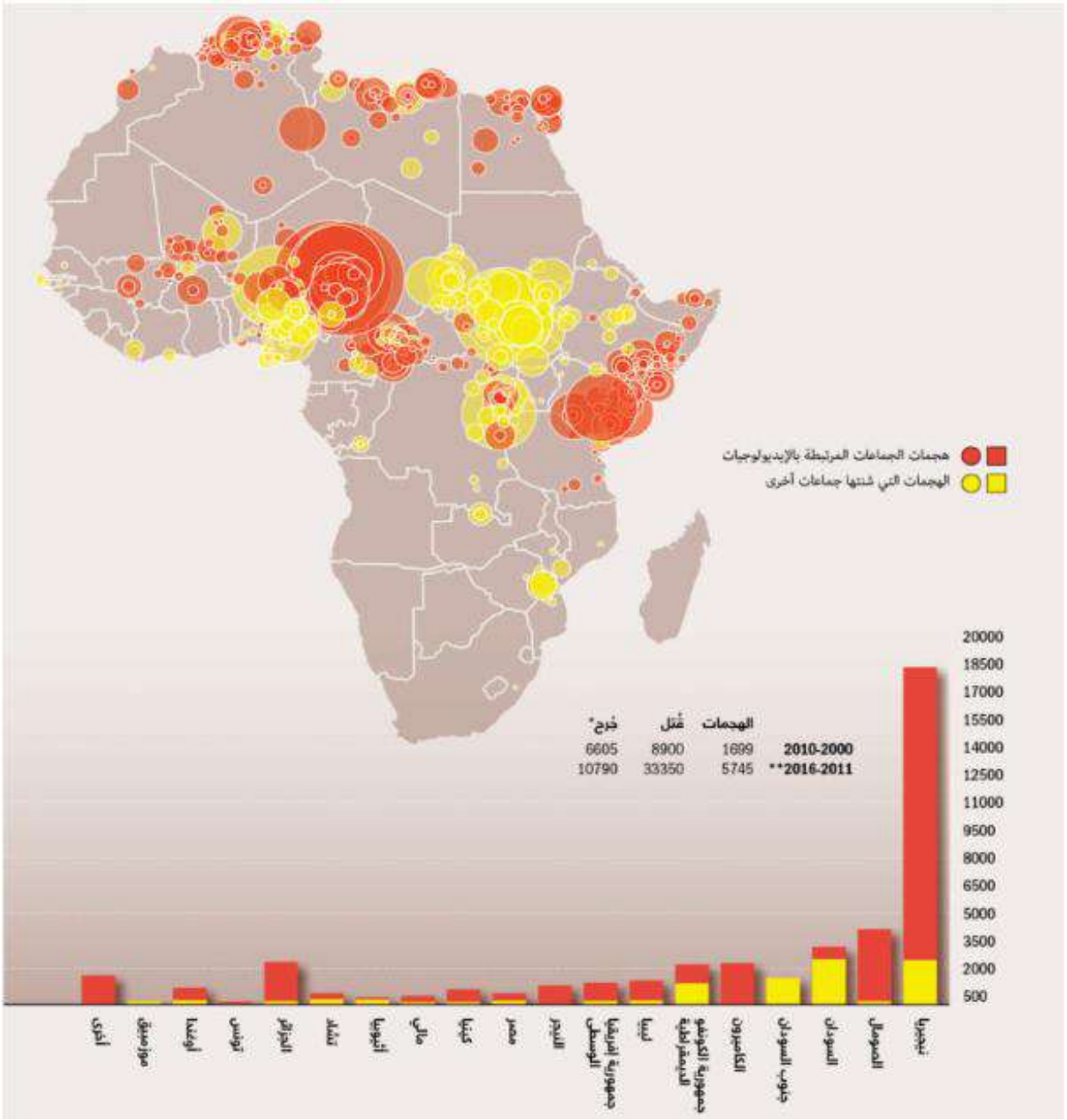

المصدر: خريطة بجدول بياني يوضح حجم تأثير النزاعات الاثنية في نيجيريا، بالتصرف من الباحث

http://www.onlinenigeria.com/mapethnic.asp#ixzz2vAg4eI5b

من خلال هذه الخريطة يتضح حجم التأثير الذي نجم عن الهجمات المسلحة نتيجة النزاعات الاثنية بين مختلف الإثنيات المتنازعة في نيجيريا، فالخسائر الناجمة عن النزاعات الاثنية المسلحة كبيرة جدا مقارنة بالبلدان الأخرى في أفريقيا، هذا ما يؤثر سلبا على مؤشر الإستقرار والأمن والتنمية في البلاد، بالرغم من الجهود التي تبذلها للحد من النزاعات الاثنية وتقريب الهوة بينها، من خلال إضفاء الشرعية على النظام السياسي، وإشراك مختلف الإثنيات في العملية السياسية والتوزيع العادل للعائدات على مختلف الأقاليم، وبالتالي خلق نوع من الرضى الشعبي المجتمعي بينة مختلف الإثنيات بالاستفادة وتحقيق الرفاه والتنمية.

المطلب الثالث: مستقبل النزاعات الاثنية في نيجيريا، نحو تفعيل بناء الوحدة الوطنية

هناك مجموعة من المتغيرات والعوامل والأسباب المتحكمة في مستقبل النزاعات الإثنية في نيجيريا، ولها قدر كبير في توجيه المجموعات الاثنية من جهة وتحقيق الإستقرار والأمن والتنمية الشاملة وتفعيل الوحدة الوطنية، يمكن أن نجملها فيما يلي:

أولا: فساد الأنظمة السياسية وغياب العدالة المجتمعية:

باعتبار نيجيريا من الدول التي عانت من الاستدمار الغربي، المتمثل في الاستدمار الانجليزي الذي عمل جاهدا على ترسيخ وتمكين نخب حاكمة فاسدة، ما يؤدي إلى غياب العدالة المجتمعية بين مختلف المجموعات الاثنية، وما خلّفه من تقسيمات مجتمعية على أسس اثنية قوضت الوحدة الوطنية، ما أدى بالدولة ما بعد الاستعمار إلى ممارسة سلطتها وبسط سلطانها من منظور تسلطي من قبل النخب الفاسدة، التي تعمل على خدمة مصالحها ومصالح القوى الغربية على حساب الشعب النيجيري، ما أدى إلى اندلاع النزاعات الإثنية نتيجة شعور الإثنيات المهمشة من خلال اللاعدالة في التوزيع سواءً على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي وحتى الثقافي والديني، ما زاد من حدّة الانقسام المجتمعي[1].

[1] شيماء محي الدين محمد، العلاقة بين تداول السلطة والاستقرار السياسي للدول الأفريقية، مصر، المكتب العربي للمعارف، 2015، ص207.

ثانيا: تردي مستوى الفعالية المؤسسية:

المؤسّسات السياسية على مستوى النظام السياسي تعرف بأنها مؤسّسات ذات هيكل فارغ، لا تستطيع إحداث فارق ولا تطبيق برامج من شأنها أن تخدم فئات واسعة من المجتمع، بل تعاني هي الأخرى التهميش في ظل احتكام السلطة من طرف شخص واحد متمثلا في الرئيس، هذا الشيء الذي يخلق نوع من الاحساس بالتهميش من طرف المجموعات الاثنية الأخرى، فمثلا عند تولي منصب الرئيس شخص من إثنية الهوسا، ومع عدم تمكنه من تحقيق نوع من العدالة المجتمعية، تقوم المجموجات الاثنية الأخرى ضدها، ولكن مع تفعيل الديمقراطية التوافقية يمكن أن يكون فيه نوع من الرضى المجتمعي.[1]

3 – أزمة الشرعية :

تمثل مسألة الشرعية هي الأخرى أحد المتغيرات التي تزيد من تأزم الوضع داخل الأنظمة والمجتمعات، فالنظام السياسي لم يستطع بعد منذ الاستقلال إلى اليوم، إلى تعزيز شرعيته بآليات ديمقراطية تكفل الرقي بمستويات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إنما تكتفي بتعزيز سلطتها بسيطرتها على مفاصل الدولة، وهو ما يمهد لزعزعة تلك الشرعية وفق التحديات الراهنة[2].

فالنزاعات التي تعرفها البلاد بين مختلف المجموعات الاثنية، نتيجة عدم الشعور بالرضى على النخب الحاكمة، هو المؤشر الوحيد الدقيق لقياس حدّة أزمة الشرعية، التي يعيشها النظام السياسي، بالرغم من محاولات التي أطلقتها، لكسب الثقة المجتمعية والتخفيف من أزمة الشرعية التي تعاني منها. ومن بين المؤشرات الدالة على أزمة الشرعية ظاهرة النزاعات الاثنية التي شهدتها نيجيريا منذ حرب بيافرا والأزمة المستمرة مع حركة تحرير دلتا النيجر ومختلف المجموعات المسلحة الأخرى، والتي ترى أن الحكومة لم تف بالتزاماتها اتجاههم في منحهم نصيبهم من ايرادات النفط التي تزخر بها

[1] وليم تودوروف، المرجع السابق الذكر، ص 97.

[2] عبد الحليم الزيات، المرجع السابق الذكر، ص 155.

المنطق، ثم جماعة بوكوحرام التي تنشط في شمال البلاد وتقوم بأعمال مسلحة ضد المنشآت الحكومية وتخريب وقتل، نتيجة الشعور بالتهميش.

إنّ هذه المظاهر جميعاً تجليات لأزمة عميقة في نظام الشرعية، وهي ظواهر لا تقبل النظر إليها بوصفها خارجة عن القانون، ومدبرة من الدوائر الخارجية، على نحو ما يطيب للخطاب الرسمي أن يصفها، وإنما هي ناطقة بالكثير مما يزدحم بهذ المجال السياسي من مظاهر التهميش الكلّي لمجموعات من السكان؛ كونهم ينتمون إلى عرق أو دين أو لغة ليست من النّخبة الحاكمة.

4- مسألة التهميش ومشكلة توزيع الثروات الوطنية:

حيث تعتبر مسألة توزيع الثروة بالغة الأهمية للأي دولة، لا سيما في الدولة المتعددة الاثنيات كنيجيريا، حيث لم تستطع أي من الحكومات التي تولت السلطة منذ قيام الجمهورية الرابعة في إيجاد آلية يمكن من خلالها توزيع الثروة بالشكل الذي يرضي مختلف المجموعات الاثنية، هذا ما يدفع عادة هذه الاخيرة إلى تبني السلوك العدواني في مواجهة النظام،[1] أو بالأحرى الجماعة الاثنية الحاكمة التي تحظى بالثروة والامتيازات، وذلك استنادا إلى الفجوة القائمة بين ما تتوقع الحصول عليه وما تحصل عليه فعليا،[2] تنتج عنه التمكين لإثنية مجتمعية مميزة بين الفئات الإثنية المجتمعية الأخرى، تقوم بجمع الثروة على حساب الاثنيات الأخرى من السكان، وتدمير البيئة الطبيعية، وتغذي العنصرية، والصدام الإثني.

5- الاندماج المجتمعي وتحقيق الولاء الوطني:

إنّ ضعف الأنظمة السياسية وفشلها في إيجاد قنوات اتصال جادة وفعّالة لجمع كلّ الفئات المجتمعية؛ أدى على عدم اندماج بعضها وطنيا، وبقائها في الهامش، نظراً للإحساس بالإقصاء، ما يؤدي في نهاية

---

[1] وليم تودوروف، المرجع السابق الذكر، ص 91.

[2] شيماء محي الدين محمد، المرجع السابق الذكر، ص209

المطاف إلى إعاقة النظام وعدم قدرته على السيطرة التامة على كلّ الأقاليم، وهو ما قد يؤدي إلى التفكك المجتمعي، وتهديد الاستقرار، وهو الراجح في سياسات تعامل الأنظمة الإفريقية التي تطبق الاضطهاد والعنف؛ بدل الحوار وجذب الأطراف لصناعة الوحدة[1].

6- إشكالية الاستقرار السياسي:

أمام كل هذه العوامل تبقى مسألة عدم الاستقرار السياسي الظاهرة التي تعيق تحقيق التوافق والانسجام المجتمعي بين مختلف الإثنيات في نيجيريا؛ بوصفها سبباً في إعاقة تحقيق الأمن والتنمية الشاملة للبلاد دون احساس وشعور أي فئة من الفئات المجتمعية بهضم حقوقها، وهي الحالة التي عانت الكثير من الأنظمة والشعوب الإفريقية على حد سواء من ويلاتها، وهو الطابع التسلطي الذي تنتهجه الأنظمة السياسية في أفريقيا في محاولة منها بخلق صورة نمطية عن حالة الأزمة الدائمة، وجعل الشعوب تبحث عن تحقيق نوع من الاستقرار فقط دون التطلع لما هو أفضل.[2]

[1] عبد الحليم الزيات، المرجع السابق الذكر، ص 157.

[2] شيماء محي الديم محمد، المرجع السابق الذكر، ص 210.

خاتمة

خاتمة:

كان للتكوين البنيوي المجتمعي للدول الأفريقية – مابعد الاستعمار– دورا أساسيا في عدم استقرار القارة بصفة عامة ونيجيريا بصفة خاصة، الواقع الذي أثر على الأمن والسلام المجتمعي، والمبادرات والمشاريع والعمليات التنموية، والتي آلت في مجملها إلى الفشل، حيث يعمل كل حاكم يصل إلى السلطة على تحقيق وتلبية متطلبات الجماعة الاثنية التي ينتمي إليها، في توزيعه لمختلف المشاريع التنموية، على حساب المصلحة العليا للدولة، حيث أفرزت هذه السياسات عدم التوازن في تحقيق التنمية بين مختلف الأقاليم في البلد الواحد، هذا ما أذكى النزاعات بين مختلف الجماعات الاثنية للاستحواذ على المناطق الأكثر غنى وتوفرا على الموارد، ما أدى إلى ارتكاب مجازر وتصفية وتطهير عرقي وإبادة جماعية بين الجماعات الاثنية، كما حدث بين الهوتو والتوتسي في منتصف تسعينيات القرن العشرين في منطقة البحيرات العظمى، ولا تزال هذه الأعمال مستمرة في الكثير من الدول الأفريقية ومنها نيجيريا التي تعد العملاق الأفريقي من الناحية البشرية ومن ناحية الموارد الطبيعية، هذا البلد الذي يعاني من عدم التوازن في تحقيق التنمية بين مختلف الأقاليم (الشمال الفقير والجنوب الغني)، هذا ما جعل النزاع يشتد بين الجماعات الاثنية التي تتمركز في منطقة الشمال خاصة اثنية الهوسا والفولاني في نزاع مع الاثنيات التي تتمركز في الجنوب خاصة اليوروبا والايبو، والأخطر من ذلك هو محاولة توجيه هذا النزاع إلى ما يهدد الوحدة الوطنية للبلاد، حيث أن الحكومة المركزية باتت تواجه هذه النزاعات في عدة جبهات، هذه النزاعات التي يرجعها البعض إلى الجانب الديني، بالرغم من محاولة إقحامه، لكن الواقع يؤكد أن التوزيع غير العادل للثروة والفساد المنتشر في مفاصل مؤسسات الدولة، له الدور الأساس في النزاعات الاثنية، وبالتالي منح مشاريع تنموية في أقاليم دون أخرى على أسس الإنتماء الإثني الحكام، هو العنصر الرئيس في معظم هذه النزاعات، هذه الأخيرة التي تعمل على استقطاب الفئات الهشة والفقيرة من الشباب العاطلين عن العمل، هذه الفئة التي يعد الرأس مال بشري لتحقيق التنمية.

فالفساد الذي تعاني منه إفريقيا، يعيق التنمية ويعرقل الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويهدد الأمن المجتمعي، ويذكي النزاعات الاثنية، وأكبر حالات الفساد في إفريقيا مرتبطة بتوزيع الثروات بالشكل العادل الذي يضمن لكل الاثنيات حقوقها في الاستفادة منها على الوجه الأحسن، ونجد أن توقيع العقود التعدينية والنفطية، أو إقامة المنشآت ضخمة، كثيرا ما تشوبها هذه العوامل ساهمت بشكل كبير في تهديد الأمن والسلام وإعاقة العملية التنموية في أفريقيا ونيجيريا خاصة، ما شكل عنصر مهم في نشوب النزاعات بين الجماعات الاثنية في شمال نيجيريا(الهوسا–الفولاني) تتهم الجماعات الاثنية في

الجنوب (اليوروبا خاصة)باستغلال ثروات البلاد لصالحها دون رعاية احتياجات ومطالبها، فنجد الأسباب الحقيقية لظهور جماعة بوكو حرام كجماعة مسلحة، تعود في الأساس إلى الجانب الاقتصادي التنموي الذي تعاني منه شمال البلاد، بالرغم من تأثير الجانب السياسي والديني. وكذلك الأمر بالنسبة للجماعات الاثنية في منطقة دلتا النيجر تتهم الحكومة بهضم حقوقها في الاستفادة من عائدات النفط خاصة لتنمية هذه المنطقة التي تعاني من الفقر والبطالة والتهميش لشبابها.

إضافة إلى ذلك، فإن الصراع على السلطة بين مختلف الاثنيات، التي تعد المنفذ أو السبيل لتحقيق المصالح الشخصية للأفراد، كان له دور بارز في النزاعات الاثنية التي عرفتها وتعرفها معظم الدول الأفريقية، هذا من خلال استغلال الانتماء الاثني للأشخاص في التعبئة الجماهيرية خلال الفترات الانتخابية أو ما يعرف بالتسييس الاثني لغرض تحيق أهداف سياسية.

الأمر الذي يجعل القارة الأفريقية أمام تحديات أمنية كبيرة داخليا وخارجيا، نتيجة لمثل هذه السياسات التي تنتهجها النخب الحاكمة، أو الطامحة للوصول إلى الحكم خلال الحملات الانتخابية خاصة، وهو ما يتجسد في الحالة النيجيرية حيث السلطة المركزية غير قادرة على التحكم في الأوضاع، نتيجة تأثير التحديات الأمنية الداخلية المستحثة من الخارج التي تتمثل في انتشار الأنشطة التي تقوم بها جماعات الجريمة المنظمة مما أدى إلى انتهاك حقوق الإنسان للكثير من النيجيريين، ولمعالجة المشكلة، اتخذت الحكومة عدة تدابير دستورية منها إعلان حالة الطوارئ في ولاي ات أداماو ا و بورنو ويوبي في المنطقة الشمالية الشرقية من نيجيريا التي توجد بها قواعد المتمردين .وبناء ع لى هذا الإعلان، أرسلت الحكومة فرقة عمل مشتركة وفرقة عمل خاصة إلى هذه المنطقة ومنحتهما الإذن القانوني اللازم لاستخدام الحقوق القائمة على" قواعد الاشتباك " و"خطط العمليات " في مواجهة النزاعات، غير أن الحكومة أبقت على قنوات الاتصال مفتوحة من خلال الأنشطة التي تقو م بها اللجنة الرئاسية المعنية بالتحديات الأمنية من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاعات الاثنية، وفي الوقت نفسه، فرضت الحكومة الحظر على جماعة بوكو حرام وحركة تحرير دلتا النيجر، ويعاقب كل من يساعد أو يقدم الدعم بأي شكل من الأشكال لهاتين الجماعتين وضعت الحكومة برنامجًا للعفو لتشجيع عناصر الجماعتين على العدول عن العنف. فبالتالي صاغت الحكومة الاتحادية في نيجيريا هذه الإجراءات الأمنية المشددة للقضاء على النزاعات الاثنيية خاصة في منطقة شمال نيجيريا ومنطقة دلتا النيجر، وهذا ما تمثل في إنشاء "فرقة العمل المشتركة العسكرية" التي تتفرع لثلاثة أذرع لقوات الجيش والأجهزة الأمنية، تحت رمز الحملة العسكرية المسماة " عملية استعادة الأمل " للحد من الفوضى وخاصة في المناطق السالفة

الذكر، وغالبا ماكان مثل هذا السلوك لم يفلح في القضاء على النزاعات ومحاصرتها، ولا في معالجة أسبابها، لذى حاولت تنصيب لجان تحقيق فدرالية وولائية لدراسة أسباب النزاعات الحاصلة وتحديد المتسببين فيها، مثالا على العمل المشترك والمنسق بين مستويي الحكم في نيجيريا – المستوى المحلي والمركزي–، وكثيرا ما كانت تلك اللجان تصدر توصيات هامة، إلا أنها لا تجد طريقها إلى التطبيق والتجسيد من قبل السلطات العليا، نظرا لتواطؤ الكثير من الجهات الأمنية والقضائية في النزاعات الاثنية، وخضوعها لسلطة الزعامات القبلية والدينية، وعدم موضوعية النتائج المتوصل إليها وإنحيازها، مما يؤدي إلى تجريم الضحايا وتبرئة الجناة، وما إنشاء ولايات جديدة ومجالس حكم محلي، وقرى جديدة إلا خطوة في إتجاه البحث عن تمثيل أكثر واقعية لكل الجماعات الإثنية، كما لجأت الحكومة الفدرالية إلى توظيف الكثير من أفراد الجماعات القليلة العدد، والمضطهدة في الولايات ومناطق الحكم المحلي في مختلف المؤسسات العمومية سواء على مستوى الولايات، أو على المستوى الفدرالي ، وكل ذلك بحثا عن توازن ما بين تلك الجماعات.

وأيضا محاولة تفعيل الأساليب المرنة للحد من النزاعات الإثنية عن طريق إنتهاج حلول إقتصادية عن طريق تلبية المطالب الاقتصادية للسكان وحاجياتهم الأساسية، للحد من إنتشار الفقر والبطالة، وبالتالي تضييق دائرة التهديدات خاصة في المناطق التي تشهد توترات كبيرة، وبالتالي تم تأسيس لجنة تنمية دلتا النيجر (NDDC) لتطوير المنطقة الغنية بالبترول، حيث ركزت على تطوير البنى التحتية الاجتماعية والمادية والبيئية/المعالجة البيئية والتنمية البشرية، وتم إنشاء هذه اللجنة إلى حد كبير استجابة لمطالب السكان في دلتا النيجر، وتهدف السياسات والتشريعات والبرامج الإنمائية التي تطلقها الحكومة المركزية بالتنسيق مع حكومات الولايات إلى الحد من التهديدات الأمنية المجتمعية ومحاصرة النزاعات الاثنية، وتعمل هذه الإستراتيجية في أربعة اتجاهات هي:

– تمكين أكبر قدر ممكن من المجتمع على بناء قدراتهم وتدريبهم وتعزيز مشاركتهم في عملية البناء.

– تخصيص الموارد بالترافق مع التحول إلى التسيير الديمقراطي اللامركزي.

– توفير موارد إضافية للشعب من خلال البرامج الحكومية التي تطلقها لغرض تحقيق المطالب.

– تحقيق إصلاحات اقتصادية سياسية ومجتمعية لتعزيز الولاء الوطني ومواجهة النزاعات الاثنية.

ولهذا عملت الحكومة على تحسيس المؤسسات والشركات الاقتصادية، خاصة الوطنية منها بضرورة المساهمة في المساعدة في إيجاد حلول اجتماعية تساعد الطبقات المجتمعية الأكثر تهميشا على تحسين ظروف معيشتهم، وتعمل أيضا الحكومة النيجيرية وحكومات الولايات للقضاء على أسباب

النزاعات الإثنية، من خلال المعالجة المتعددة الجوانب، على إشراك المنظمات غير الحكومية النيجيرية(فعاليات المجتمع المدني) للقيام بنشر ثقافة التسامح الحوار بين جميع الاثنيات من أجل بناء الدولة الوطنية وتحقيق التنمية والاستقرار والأمن، وهذا من خلال الزعماء التقليديين والوساطة؛ حيث توجد في نيجيريا الكثير من الزعامات الدينية والثقافية والقبلية التي تتمتع بالتقدير والاحترام لدى عامة الشعب، وهي قادرة على لعب دور بارز في حل الكثير من النزاعات، والتوسط لتحكيم الخلافات التي تنشأ بين مختلف الجماعات الإثنية، وكثيرا ما نجحت في حل العديد من النزاعات. هذا لكون المجتمع النيجيري مجتمع مبني على القبيلة ويحتكم للأعراف والتقاليد، غير أن الحكومة لم تغفل منظمات المجتمع المدني من خلال الفئات المثقفة في محاربة العنف بين مختلف المجموعات الاثنية، من خلال ، وتذليل الصعوبات التي تقف حائلا أمام الوصول إلى حلول دائمة لتلك النزاعات، وذلك من خلال النشاطات الثقافية، والرياضية والجلسات الحوارية بين مختلف الشباب المنتمي للجماعات الإثنية المختلفة.

وهدا لا يتأتى في الدولة ذات المجتمع متعدد الإثنيات كما هو الحال للدول الأفريقية، إلا من خلال وضع استراتيجية تراعي فيها الخصوصيات التي تتميز بها الدولة في افريقيا، بدءاً ببناء القدرات الوطنية الأفريقية من الإطارات البشرية؛ وذلك عن طريق إعطاء مزيد من الاهتمام بالكفاءات،التي تعمل على إعداد مواطن يضع الولاء والانتماء للوطن قبل الولاء والانتماء الاثني أو العرقي أوالقبلي، ويتحدى العقبات التي تعترض طريق نهوض القارة الأفريقية ويمتلك المؤهلات الضرورية للحفاظ على كيانها ونموها ورقيها، وتحقيق الأمن والاستقرار والسلام والوصول إلى التنمية الحقيقية بعيدا عن التبعية للخارج، معتمدا على مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وفي مقدمتها الأسرة ومؤسسات التعليم والنوادي الثقافية والرياضية، هذا ما يعزز بناء الهوية الأفريقية؛ على أساس الوحدة في إطار التعدد، الأمر الذي يضمن لجميع الجماعات الاثنية حقها في المحافظة على هويتها وخصوصياتها، في اطار الدولة الواحدة والضامنة لحقوق جميع مواطنيها باختلاف انتماءاتهم الإثنية أو الدينة، الأمر الذي من شأنه الحد من النزاعات الاثنية في القارة الأفريقية، وبالتالي ايجاد مشروعات استثمارية شاملة؛ لتدعيم التنمية، والاعتماد على الموارد المحلية الضخمة التي تتوافر عليها القارة لانجاز المشاريع الواعدة، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة كما هو الحال في اثيوبيا ورواندا ونيجيريا، وهذا ما يعزز التكامل بين دول القارة؛ سواءً من خلال العلاقات الثنائية أو من خلال المنظمات الإقليمية، ما يضمن التكامل فيما بينها لتحقيق الأهداف التنموية والحفاظ على الأمن والسلم والاستقرار، وتجاوز مرحلة النزاعات

الاثنية، واعتماد إستراتيجية واضحة لسياسات التعزيز والتدعيم للكفاءات والعقول الإفريقية المهمشة في أوطانها والمبدعة في الخارج، بإعطاء الأولوية للعقل الأفريقي، وإبراز الكفاءات الإفريقية، من خلال الحد من ظاهرة هجرة العقول الإفريقية لأوطانها والاستفادة منها وإيجاد وتهيئة المناخ الملائم لاستقرار هذه العقول لخدمة شعوبها، وهذا بمحاربة الفساد السياسي والاقتصادي والإداري الذي يسيطر على مفاصل المؤسسات عن طريق إيجاد آليات للرقابة وتفعيل دورها، بما يضمن السير الفعال والإيجابي لكل المؤسسات داخل الدولة، ونشر الوعي والحس الوطني لدى الشعوب الأفريقية؛ من خلال العمل على إشراك جميع الاثنيات في العملية السياسية والاقتصادية والإدارية في الدولة، دون إقصاء لجماعة أو لطرف من الأطراف على أسس الانتماء الاثني، ووضع استراتيجيات تعليمية وطنية طويلة المدى؛ قائمة على دراسات مركزة لخصوصيات القارة، وسكانها، واحتياجاتها، مع تخصيص ميزانيات لتحقيق هذه الأهداف، وتسهم في تأهيل شعوب القارة وتدريبهم على نحو منهجي دقيق، بعيدا عن الأنساق والنظم التقليدية المتبعة في المناهج التعليمية ومواكبة التطورات التكنولوجية والعلمية، لإدراك الهوية والذات الأفريقية؛ بمعنى إعادة اكتشاف الهوية(مفهوم الأنا لدى الإنسان الإفريقي)، واستكشاف الإمكانات المتوفرة لدى القارة في مختلف المجالات(البشرية، المادية، المعنوية.. إلخ)؛ لأن متطلبات الإدراك تستلزم الرؤية المستقلّة للذات الإفريقية؛ بمعنى الخصائص والمميّزات التي تنفرد بها هذه الشخصية، وفي هذا الصدد يجب على مؤسسات التنشئة الاجتماعية أن تتصدر مقدمة الجهات المعنية للقيام بعملية تفعيل تلك الآليات، لتعزيز هذه الروح، ولعل أسلوب التربية أو التعليم، بشقيّه المباشر وغير المباشر، أكثر آلية ملائمة للقيام بهذه المهمة لدى الشعوب، للوصول إلى الأفكار الخلاقة للمشروعات الوطنية التي تقدمها الكفاءات الوطنية الأفريقية، الأمر الذي ينمي روح الإبداع والابتكار لدى الفرد الأفريقي وخاصة الشباب الذي يمثل أكثر من ثلثي سكان القارة الأفريقية، ولتحقيق هذا المسعى يستوجب توفر الارادة السياسية لدى النخب الحاكمة في افريقيا، وتتوجيه الموارد لصالح شعوب القارة، من خلال توفير ميزانيات مالية كبيرة للحفاظ على القدر الذي وصلت إليه في مواجهة الأسباب النزاعات الاثنية وتهديد الأمن والتنمية، وهذا تحد كبير العمل على ضبط وتفعيل القوانين من جهة، ومحاربة الفساد بكل أنواعه وعلى كل المستويات.

قائمة
المصادر
والمراجع

أولا/ الموسوعات:

01- ابن منظور جمال الدين ، لسان العرب، دار صابر، بيروت، لبنان، ، مج 15،2003.

02- الكيالي عبد الوهاب ، موسوعة السياسة، بيروت، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الثاني، 1981.

03-الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، بيروت، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الثالث، 1981.

04- الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء السابع، 1981.

ثانيا/ الكتب:

05- ابراهيم نصر الدين، الاندماج الوطني في أفريقيا نموذج نيجيريا، مركز الدراسات مستقبل الإفريقي، القاهرة، 1997.

إبراهيم أبوخزام، الحروب وتوازن القوى، عمان : دار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998. 06-

07- إبراهيم رمزي علي، اقتصاديات التنمية، الأردن، مركز دلتا للطباعة، 1998.

08- ابراهيم سعد الدين، التنمية فى مصر، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1982.

09- إبراهيم سعد الدين، تأملات في مسألة الأقليات، الكويت، سعاد الصباح، 1992.

10- ابراهيم سعد الدين، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، عمان، سلسلة دراسات الوطن العربي، مطابع، الرأى، اكتوبر 1988 .

11- أبو العينين محمود ، التكالب الأمريكي على أفريقيا،التقرير الاستراتيجي الأفريقي ،2007.

12- أبو العينين محمود، دور مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في الوقاية من النزاعات والصراعات، في محمود أبوالعينين محرراً، التقرير الاستراتيجي الأفريقي، 2007 2006 ،) القاهرة : مركز البحوث الأفريقية، جويلية 2007.

13- إسماعيل فاروق مصطفى، العلاقات الاجتماعية بين الجماعات العرقية: دراسة في التكيف والتمثيل الثقافي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975.

14- أكوديبا نولى ، الحكم والسياسة في أفريقيا، ترجمة: مجموعة من الباحثين، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، الجزء الأول، 2003.

15- أليسون ج . ك. بيلز و أندرو كوتي ، التعاون الأمني الإقليمي في أوائل القرن الحادي والعشرين، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2006، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

16- أمين سمير وآخرون، العولمة والنظام الدولي الجديد، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2004.

17- البابا طلال، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار الطليعة بيروت،1981.

18- بدر عزيزة، التكلفة والآثار الاجتماعية والاقتصادية للصراعات في الحروب الأهلية وانعكاساتها على البيئة والتنمية البشرية في إفريقيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، د ت ن.

19- براك فاضل، أستراتيجية الأمن القومي: آراء وأفكار، بغداد، الدار العربية، 1986.

20- بيارنيس بيير، القرن الواحد والعشرين لن يكون أمريكيا، تر: مدني قصري، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003.

21- بيليس جون و آخرون، عولمة السياسة العالمية (دبي: مركز الخليج للأبحاث ، 2004.

22- بغدادي عبد السلام إبراهيم، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية.

23- بمبا آدم، النزاعات الأهلية في أفريقيا: قراءة في الموروث السلمي الإسلامي، تايلاند، الادارة العامة للإعلام والثقافة، ادارة الثقافة والنشر، د ت ن.

24- التابعي كمال، تغريب العالم الثالث- دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، القاهرة، دار المعارف، 1985.

25- التميمي رعد سامي عبد الرزاق، العولمة و التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، الأردن،، دار دجلة، 2008.

26- توردوف وليم، ترجمة كاظم هاشم نعمة ، الحكم و السياسة في افريقيا، ليبيا : أكاديمية الدراسات العليا، الطبعة 1، 2004.

27- جاد عماد، حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، رسالة دكتوراه منشورة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1998.

28- جاري محمد، القدرة في التنظيم الدولي، المجلة العربية للدراسات الدولية، السنة الأولى، العدد الثاني، 1988.

29- جراد عبد العزيز، العلاقات الدولية، الجزائر، موفم النشر والتوزيع ،1992.

30- جعفر عباس حميدي، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، عمان، دار الفكر للطباعة والنشر، 2002.

31- الجوهري محمد، قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع ،القاهرة: مركز البحوث للدراسات الاجتماعية، 2002.

32- حبيب على عباس، الفدرالية والانفصالية في نيجيريا، دراسة تحليلية عن أريتيريا – جنوب السودان – بيافرا، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1999.

33- حتي ناصيف يوسف ، النظرية في العلاقات الدولية ، دار الكتاب العربي ، لبنان،1985.

34- الحراثي ميلاد مفتاح، تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط؛ دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئو الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط، كردستان، العراق، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2013.

35- حسين خليل، العلاقات الدولية، النظرية والواقع، الأشخاص والقضايا، ط 1 ، لبنان :منشوا رت الحلبي الحقوقية، 2011.

36- حماد كمال، النزاعات الدولية: دراسة قانونية دولية في علم النزاعات، لبنان، دار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998.

37- حمدي عبد الرحمن حسن، التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية، القاهرة، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996.

38- خاطر أحمد، تنمية المجتمعات المحلية، الإسكندرية ، مصر، المكتب الجامعى الحديث، 1999.

39- خيري سمير، نظرية الأمن القومي العربي: دراسة في ضوء إعلان الرئيس صدام حسين، العراق، بغداد، دار القادسية للطباعة، 1983.

40- دان تيم وآخرون، نظريات العلاقات الدولية ، التخصص والتنوع، تر : ديما الخضرا،، لبنان المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، الطبعة الثانية ، 2016 .

41- ربيع حامد، نظرية الأمن القومي العربي، القاهرة، دار الموقف العربي، 1983.

42- رعد غسان، النزاعات الاثنية في الدول التعددية، بيروت، لبنان، 1997.

43- رياض محمد، الأصول النظرية للجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014.

44- الزيات عبد الحليم ، التنمية السياسية، دراسة في علم الاجتماع السياسي، البنية والأهداف، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، السنة 2002.

45- ستيفن ريان، القومية والنزاع الاثني ، قضايا في السياسة العالمية، تر: مركز الخليج للأبحاث ، دبي.

46- سعودي محمد عبد الغني، قضايا افريقيا ، الكويت ، عالم المعرفة ، 1980.

47- سنو غسان حمزة، علي الطرح، الدولة الوطنية والمجتمع العالمي، بيروت، دار ناشرون.

48- سيد أحمد رفعت، الأمن القومي العربي بعد حرب لبنان : دراسة في تطور المفهوم، مجلة شؤون عربية، تونس، العدد 35، 1984.

49- السيد رجب عبد الحميد، دور القيادة في اتخاذ القرارات أثناء الأزمات، مصر، مطبعة الإيمان، 2000.

50- السيد سليم محمد، تحليل السياسة الخارجية ، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية ، 1998.

51- السيسي صلاح السيد عبد المنعم ، الانتخابات الوطنية في نيجيريا 2007 دراسة في الديناميات السياسية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2012.

52- شافعي بدر حسن، تسوية الصراعات في أفريقيا نموذج الإيكواس، القاهرة :دار النشر للجامعات ، الطبعة الأولى،2009 .

53- شاكر محمود، نيجيريا مواطن الشعوب الاسلامية في افريقيا، مؤسسة الرسالة، بيروت 1971.

54- شحاتة صيام، النظرية الاجتماعية من المرحلة الكلاسيكية إلى ما بعد الحداثة، مصر: العربية للنشر والتوزيع، 2009 .

55- شفيق محمد، دراسات في التنمية الاقتصادية، الإسكندرية، مصر، المكتب الجامعيّ الحديث، د.ت ن.

56- الصمادي سامي، إدارة الأزمات، عمان، معهد الإدارة العامة، 1997.

57- صن أمارتيا، التنمية حرية، ترجمة: شوقي جلال، الكويت، مطابع السياسة، 2004.

58- طلعت محمودمنال، التنمية والمجتمع ، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2001.

59- طه بدوي محمد، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، بيروت : الدار المصرية للطباعة، 1971.

60- عاشور محمد مهدي، التطورات السياسية في نيجيريا ومعضلة التحول الديمقراطي في افريقيا، مركز الحضارة للدراسات السياسية، 27 فيفري، 2013.

61- عبد الحي وليد ، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية، الجزائر، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الطبعة الأولى، 1994.

62- عبد الرحمن إسماعيل، حربي موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، عمان، دار وائل للنشر، 1999.

63- عبد الرزاق عبد الله، دراسات في أفريقيا الحديث والمعاصر، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، 1998.

64- عبد الغفار محمد أحمد، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية: دراسة نقدية تحليلية، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.

65- عبد القادر عطية عبد القادر محمد، اتجاهات حديثة في التنمية، الاسكندرية، الدار الجامعية،1999 .

66- عبد الكريم عطا، التطورات السياسية في نيجيريا 1960، 1967، مجلة كلية التربية، العدد الثمانون، سبتمبر 2013.

67- عبد اللطيف سوسن عثمان، التنمية المحلية: أسس- مجالات- تجارب، القاهرة، مكتبة عين شمس، 1993.

68- العطار سهير عادل، المدخل الاجتماعي لدراسة الأزمات بين التصورات النظرية والتطبيقات العملية، القاهرة، مطبعة جامعة عين شمس، 2005.

69- علي جمال طه، آليات التحول الديمقراطي في إفريقيا-نيجيريا أنموذجاً، العراق، بغداد، 2008.

70- العناني إبراهيم، النظام الأمني الدولي، القاهرة، دون مكان الطباعة ، 1997.

71- عودة جهاد، النظام الدولي: نظريات واشكالات ،ط 1 ،مصر :دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005 .

72- العيسوي إبراهيم، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الثانية، 2001.

73- غريفيش مارتن، اوكلاهان تيري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ، ط 1 ، دبي: مركز الخليج للأبحاث،2008.

74- فاروق أحمد عبد اللطيف، إنفصال جنوب السودان وتأثيراته على الأمن القومي المصري، القاهرة، مصر، المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، 2016.

75- فاضل محمد ، كردية سعيد ابراهيم، المسلمون في غرب افريقيا تاريخ وحضارة، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007.

76- فان غلان جيرهارد، القانون بين الأمم؛ مدخل إلى القانون الدولي العام، تر: عباس العمر، بيروت لبنان، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، 1980.

77- الفتلاوي سهيل حسين، عماد محمد ربيع، القانون الدولي الإنساني، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2009.

78- فرج محمد أنور، نظرية العلاقات الدولية ، دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة ، مركز وكردستان للدرا سات الإستراتيجة، 2008

79- فرحان حميد، التطورات السياسية في نيجيريا وأثرها إقليميا وعالميا، سلسلة دراسات سياسية دولية، بغداد، العدد السادس، أفريل 2005.

80- فؤاد محمد نبيل، حلف شمال الأطلسي (الناتو) : النظام العالمي الأحادي ومشروع الشرق الأوسط الكبير، القاهرة، دار الجمهورية للصحافة، 2007.

81- فيدروفيش كاترين وآخرون، التنمية تجارب وإشكاليات، قسم الترجمة بالقاهرة، القاهرة، دار العالم الثالث، 1993.

82- القريشي مدحت، التنمية الاقتصادية: نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل، عمان، 2007.

83- قيس مؤمن، التنمية الإدارية، عمان، الأردن، دار زهران للنشر، 1997.

84- الكردي محمود، التخطيط لتنمية المجتمع:دراسة لتجربة التخطيط الاقليمي في أسوان، القاهرة، دار المعارف للنشر والتوزيع، 1997.

85- كريب ايان، النظرية الإجتماعية من بارسونز الى هابرماس ، ترجمة محمد حسين غلوم، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، 1999.

86- كلاوزفيتيز كارل فون ، الوجيز في الحرب، ترجمة: أكرم ديري، الهيثم الأيوبي، بيروت، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، 1980.

87- كلود أينيس، النظام الدولي والسلام العالمي ، ترجمة د- عبد الله العريان، القاهرة : دار النهضة العربية، 1964.

88- لو أمباي ، إشكالية انتقال السلطة في أفريقيا –حالة نيجيريا–، جامعة أفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، دار جامعة أفريقيا العالمية للطباعة، 1998.

89- ليبارت آرنيت ، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، معهد الدراسات المستقبلية، بغداد، الفرات للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006.

90- ماكنمارا روبرت، جوهر الأمن، تر: يونس شاهين، القاهرة، الهيئة المصرية للنشر، 1970.

91- محمد الظاهر حسين، الأمن القومي العربي : مدخل نظري ، مجلة دراسات يمنية ، صنعاء، العدد 48،1992.

92- محمود أحمد إبراهيم، الحروب الأهلية في إفريقيا، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001.

93- محي الدين محمد شيماء ، العلاقة بين تداول السلطة والاستقرار السياسي للدول الأفريقية، مصر، المكتب العربي للمعارف، 2015.

94- مطشر صادق نداء، التخلف والتحديث والتنمية السياسية :دراسة نظرية، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس، 1998.

95- ممدوح سالم، التهديدات والمخاطر التي تواجه الأمن القومي المصري في المرحلة الراهنة، مجلة اوراق الشرق الوسط، القاهرة، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، العدد 60، جويلية 2013.

96- منصور سامي ، عملاق لأفريقيا التائه، مصر، دار المعارف، 1966..

97- منصور ممدوح، سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1997.

98- مهدي محمد عاشور ، التعددية الاثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية،2002.

99- ميكيافيلي نيقولا، الأمير، تر؛ أكرم مومن، مصر، القاهرة، مكتبة إبن سينا للطبع والنشر والتوزيع، 2004.

100 - ميليا كوركي تيم دان، ستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، تر: ديما الخضرة، الدوحة، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2016.

101- ناصف مصطفى، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، الكويت، 1978.

102- محمد مرعي نجلاء، الثروة النفطية والتنافس الدولي الإستعماري الجديد في أفريقيا، التقرير الاستراتيجي السابع.

103- نوت يو جون قاي، إفريقيا والعالم في القرن القادم، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1998.

104- الهلالي نشأت عثمان، الأمن الجماعي ، مجلة مفاهيم الأسس المعرفة العلمية، القاهرة ، العدد التاسع، 2005.

105- والي عبد الهادي محمد، التنمية الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة، 1988.

106- وهبان أحمد، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2003.

107- وهبان أحمد، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر دراسة في: الأقليات والجماعات والحركات العرقية، الاسكندرية، أليكس لتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الخامسة، 2007.

108- ياسين عمار حميد، مشكلات الوحدة الوطنية في نيجيريا، بغداد، 2002.

ثالثا/ المراسيم:

109- الفصل الثاني من بروتوكول الآلية (المساعدة المتبادلة في مسائل الدفاع).

110- الفصل الثالث من البروتوكول .الآلية (المساعدة المتبادلة في مسائل الدفاع)

111- المادة 15 من الفصل الثاني من بروتوكول الآلية(المساعدة المتبادلة في مسائل الدفاع). .

112- المادة الثالثة من الفصل الثاني من بروتوكول الآلية (المساعدة المتبادلة في مسائل الدفاع).

113- المادة السادسة من الفصل الثاني من بروتوكول الآلية (المساعدة المتبادلة في مسائل الدفاع).

رابعا/ التقارير:

114- برامج الآمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ، 1990-2019

115- تحليل الصراعات، معهد السلام الأمريكي، النسخة الثالثة، فيفري 2006.

116- التقرير الأوربي حول التنمية، التغلب على الهشاشة في أفريقيا: صياغة نهج أوروبي جديد، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي، فلورنسا، 2009.

117- تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1994.

118- تقرير التنمية البشرية، البترول والتلوث والفقر في دلتا النيجر، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، جوان 2009.

119- تقرير التنمية البشرية، نهضة الجنوب، تقدم بشري في عالم متغير، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2013.

120- تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول"ICISS" عن مسؤولية الحماية، كانون الأول، 2001.

121- تقرير لجنة الأمن الانساني، أمن الانسان الآن حماية الناس وتمكينهم، نيويورك، 2003.

122- المؤتمر الإقليمي الأفريقي للسكان والتنمية،التقرير الإقليمي لأفريقيا: النتائج والتوصيات، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، أديس أبابا، أثيوبيا، 3- 4 أكتوبر 2013.

123- المجلس التنفيذي، تقرير اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب، الدورة الثامنة عشرة، أديس أبابا، أثيوبيا،24- 28 جانفي 2011.

124- مجلس حقوق الإنسان، الدورة السابعة عشرة، جنيف، 21 أكتوبر/01 نوفمبر 2013، ص 10.

125- مجلس حقوق الإنسان، الدورة السابعة عشرة، جنيف، 21 أكتوبر/01 نوفمبر 2013.

126- مجلس حقوق الإنسان، تقرير وطني مقدم وفقا للفقرة 05 من مرفق مجلس حقوق الإنسان، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة السابعة عشرة، جنيف، 21 أكتوبر/01 نوفمبر 2013.

127- حقوق الإنسان، تقرير وطني مقدم وفقا للفقرة 15(أ) من مرفق مجلس حقوق الإنسان، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الرابعة، جنيف، 05 جانفي 2009.

خامسا/ المجلات العلمية المحكمة:

128- أبو فرحة سيد علي،" المسلمون في نيجيريا وإشكالية بناء الدولة: إستثناء مؤقت أو خلل دائم"، مجلة قراءات أفريقية، المنتدى الإسلامي، العدد الحادي عشر، جانفي- مارس 2012.

129- احمد محمد هيفاء، نيجيريا المجتمع والدولة، الملف السياسي، العملية السياسية في نيجيريا، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (80)، جوان 2010.

130- أحمد موسى محمد البشير ، "خريطة القوى المتداعية على أفريقيا"، مجلة قراءات أفريقية، المنتدى الإسلامي، العدد التاسع، سبتمبر 2011.

آفاق أفريقية، المادة (4) من بروتوكول مجلس السلم والأمن الأفريقي، القاهرة :الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد السادس، العدد 20 ، الصيف 2006 .

131- ألفي أكرم ، "كوت إيفوار :هل ينجح اتفاق باريس في إنهاء الأزمة ؟"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 152 ، أفريل 2003 .

132- بشير محمد، " الشرعية ممارسة السلطة – دراسة في التجربة السياسية المعاصرة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 94 ، (ديسمبر 1986).

133- البطحاني عطا حسن، "نزاعات اقليم البحيرات الكبرى يؤججها عسف التاريخ وثراء الجغرافيا وأطماع الخارج"، مجلة آفاق المستقبل، العدد 17، جانفي 2013.

134- حمدي عبد الرحمن حسن، " الصراعات العرقية والسياسة في أفريقيا:الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل"، مجلة قراءات أفريقية،المنتدى الإسلامي، العدد الأول، أكتوبر 2004.

135- حمدي عبد الرحمن حسن، " المشهد الديمقراطي الراهن في افريقيا "، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، العدد 169 (جويلية 2007).

136- حنفي علي خالد ،" الشركات العالمية...لعبة الصراع و الموارد في أفريقيا "، السياسة الدولية، العدد 169 جويلية، المجلد 42،2007 .

137- حنفي علي خالد ،" موقع أفريقيا في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 154، أكتوبر 2003.

138- خيري عبد الرزاق جاسم، التحولات الديمقراطية في أفريقيا دراسة حالة نيجيريا، دراسات استراتيجية، العدد 73، العراق، مركز الدراسات

139- دي مانيال يوناس بول، "الدور الفرنسي في أفريقيا: تاريخه وحاضره ومستقبله"، مجلة قراءات أفريقية، المنتدى الإسلامي، العدد الحادي عشر، جانفي 2012.

140- عرفة محمد جمال،" الصين والتغيير الناعم في أفريقيا: العولمة البديلة"، مجلة قراءات أفريقية، المنتدى الإسلامي، العدد التاسع، سبتمبر 2011.

141- علاسان سيلا، "ساحل العاج تطورات أزمة مابعد الانتخابات وانعكاساتها على المسلمين"، مجلة قراءات أفريقية، المنتدى الاسلامي،العدد الحادي عشر، جانفي 2012.

142- علي أحمد حسن الحاج، العالم المصنوع؛ دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية، مجلة الفكر، السنة الرابعة، العدد 33 أفريل 2005.

143- علوي مصطفى، الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن الدولي، مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، القاهرة، العدد 4 ، 2005.

144- علي عبد العزيز الشيماء ، التحولات الديمقراطية في نيجيريا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 136، افريل 1999.

145- عودة عبد المالك، الحرب الأهلية في نيجيريا، مجلة السياسة الدولية، السنة الثالثة، العدد العاشر، 1967.

146- فولي حسن سلطان ،" دور القوى الغربية والمؤسسات الدولية والعولمة في أفريقيا"، مجلة قراءات أفريقية، المنتدى الإسلامي، العدد الخامس، جوان 2010.

147- قرم جورج،" إنتاج الأيديولوجيات وصراع الهوية في المجتمع اللبناني"، دراسات عربية، السنة 14، العدد 11، سبتمبر 1978.

148- لعناني خليل، "العوامل الداخلية لتآكل مؤسسة الدولة في أفريقيا"، مجلة آفاق أفريقية، المجلد الثاني، العدد السادس، 2001.

149- محمود أحمد إبراهيم ، "الثروات الإفريقية إلى أين"؟، مجلة آفاق إفريقية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد الأول، العدد الرابع، 2001.

150- مرتضى أحمد، "جماعة بوكوحرام: نشأتها ومبادئهاو أعمالها في نيجيريا"، مجلة دراسات أفريقية، المنتدى الاسلامي، العدد الثاني عشر، أفريل – جوان 2012.

151- المصري رانيا ، الاعتداء على البيئة في العراق، المستقبل العربي، العدد 259، المجلد 23، 200.

152- مقرم النهدي أحمد ،" موقع قارة أفريقيا الاستراتيجي: لمحة تاريخية"، مجلة قراءات أفريقية، العدد السادس، سبتمبر 2010.

153- قراءات تنموية، "الاستثمار في أفريقيا:آمال وتحديات"، مجلة قراءات أفريقية، المنتدى الإسلامي، العدد الرابع، سبتمبر 2009.

سادسا/ الملتقيات والندوات العلمية:

154- أبو زيد أحمد، "التنمية عن طريق المجتمعات المستحدثة"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر علم الاجتماع والتنمية في مصر، 5- 8 ماي 1983، القاهرة، المركز القومي للبحوث القومية، 1983.

155- أحمد نصر الدين إبراهيم ، " التنمية والإصلاح السياسي وتعزيز حقوق الإنسان كمداخل وقائية لحل مشكلات اللاجئين في أفريقيا"، بحث مقدم إلى ندوة قضايا اللاجئين فى أفريقيا التحديات الراهنة وسبل المواجهة، القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقيةبكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 20 جوان 2005.

156- بوحنية قوى، نحو منظور متكامل لفهم التنمية البشرية، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية، ورقلة، 2004.

157- جيبرهيوت مولوجيتا ، زيروا جيتاشو، الأساليب التعاونية لحل الصراعات في أفريقيا، ورقة عمل مقدمة إلى معهد الدراسات الخاص بقضايا الأمن والسلم في أفريقيا، جامعة أديس أبابا، أثيوبيا، 5 فيفري 2013.

158- حاجي نايف نبيل، نحن والآخر والصراع: هل من سبيل للتعايش ، جريدة العرب الأسبوعي، جويلية 2005 .

سابعا/ الأطروحات العلمية:

159- إزدهار محمد عيان، تاريخ الحركة الوطنية في نيجيريا 1922-1960، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد ، كلية التربية، 2007.

160- بوروبي عبد اللطيف، تحول النظرية والأفكار في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة ،اطروحة دكتوراة في العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة، 2008 .

161- حموتة صابر، النزاعات الاثنية وعملية التنمية في أفريقيا نيجيريا انموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2015.

162- مرابط رابح، أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة نيجيريا – الحرب الأهلية- ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية،1990.

ثامنا/ المواقع الالكترونية:

163- إبراهيم علي إبراهيم: "افريكوم، اتجاه جديد في العلاقات الأمريكية الافريقية" نقلا عن:
http://www.sudaneseonline.com/ar/article-15295.shtml/1/3/2008, , acceded, 15-05-2018.

164- انوها فريدوم سي ، (بوكوحرام وتهريب السلاح عبر الحدود النيجيرية القابلة للإختراق)، ترجمة عاطف معتمد، عزت زيان، نقلا عن:
http://studies.aljazeera.net/reports/2013/09/2013925825452238.htm, acceded:05/03/2017.

165- اويلا نجوزى اكونجو ، (أنشطة بوكو حرام تمثل تهديدا للنمو الاقتصادى بالبلاد)، نقلا عن:
http://www.radiotunisienne.tn/index.php?option=com_content&view=article&id=116950:2014-05-17-12-09-17&catid=130:2010-02-05-13-01-20, acceded:25/05/2017

166- حاجي نايف نبيل ، نحن والآخر والصراع، نقلا عن:
http://www.ahwar.org/debat/show.art?aid:143806, acceded : 13-9-2017.

167- حميدشة نبيل ،البنائية الوظيفية ودراسة الواقع والمكانة النظرية والواقع ، نقلاعن:
. www.bsociology.com/2016/11/blog-post-57.html, p, 484

168- حنفى علي خالد ، (اتفاق بوروندى وتأثيراته على البحيرات العظمى)، نقلا عن:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221044&eid=4846, acceded:29-12-2017.

169- حمدي عبد الرحمن :" أبعاد السياسة الأمريكية الجديدة تجاه افريقيا" نقلا عن:
http://wwwislamonline.net/iol-arabia/dowabia/qpolitic-1/qpolitic4.asp/, , acceded, 21-05-2018.

170- حمدي عبد الرحمن حسن، (صراع البحيرات العظمى): صناعة محلية وخبرة أجنبية، نقلا عن:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/307ee9b3-31da-40fb-9471-5c8b09471462, acceded : 21-12-2017.

171- عبد الحميد علي أمل، دور الأقليات العرقية في العلاقات الدولية، نقلا عن:
http://www.wata.cc/forums/showthread.php?45664-,acceded: 12-10-2017.

172- عارف نصر محمد، (في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها): نقلا عن:
http: //www. Islamonline.net/iol-arabic/ dowalia /mafaheem, acceded : 09-12-2013.

173- روزينبيرغ ستيف ، كيف تحول فلاديمير بوتين من شخصية منبوذة إلى اللاعب السياسي الرئيسي، نقلا عن:
https://bit.ly/2qbNwMx

174- محمد مرعي نجلاء ، (بوكو حرام حلقة جديدة من الصراع في نيجيريا)، نقلا عن:
http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=1256490, acceded:14/03/2014.

175- محمود هشام ، (شل تتكبد خسائر بمليار دولار بسبب سرقة النفط النيجيري)، نقلا عن:
http://www.aleqt.com/2014/03/15/article_833402.html, acceded:25-05-2014.

176- محمود احمد ابراهيم، (الحروب الأهلية ومشكلة اللاجئين فى أفريقيا)،نقلا عن:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=220078&eid=4285, acceded:26-11- 2017.

177- مغاوي شلبي ، "الصراع الرمادي على القارة السوداء" ، نقلا عن:
http://wwwislamonline.net, acceded,12-05/2018.

178- المصدق حسن، البترول الأفريقي يدخل حلبة المنافسة الدولية نقلا عن:
http//www.alnahela.com/misc/nor.php id=2689-0-14-0-n, acceded, 11-04-2018 .

179- ناجي محمد عبد القادر، (أثر العوامل الداخلية والخارجية فى عدم الاستقرار السياسي في أفريقيا)، نقلا عن:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=144192, acceded:29-12-2017.

180- عبد الحليم أميرة ، الغرب الأفريقي: (نيجيريا بين الداخل الديني والخارج النفطي، المصدر السياسة الدولية)، نقلا عن:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=887220&eid=121
acceded:05/03/2017

181- واليس وليام ، (مزيج الفقر والبطالة وقود لانفجار بوكو حرام)، نقلا عن،
http://www.rasd24.net/newsdetails.aspx?id=862683, acceded:28-05-2017.

182- واليس وليام ،(سرقة النفط النيجيري تهدد القدرات المالية للبلاد)، نقلا عن:

http://www.aleqt.com/2012/07/13/article_673984.html, acceded:25-05-2019.

183- وقيع الله محمد، (دور العامل الأثني في السياسات الافريقية: انخراط سبع دول في حرب الكونغو)، نقلا عن:

http://www.albayan.ae/one-world/1998-10-23-1.1020636, acceded:11-12-2017.

184- (غينيا بيساو)، نقلا عن:

http://www.unicef.org/arabic/infobycountry/guineabissau_26491.html, acceded:15/03/2018.

185- (بوكو حرام الجماعة التي تهدد نيجيريا)، نقلا عن:

http://www.noonpost.net/content/2089, acceded : 12/03/2019.

186- الصين وأفريقيا ؛ أية شراكة استراتيجية ، نقلاعن:

http:/ openaccess.leidenuniv.nl/bitestream/handel/1887/12883/asc-075287668-172-01pdf ?sequence acceded, 15-05-2018

187- لاغوس –AFB–، (نيجيريا: حركة تحرير دلتا النيجر تعلق قرار وقف إطلاق النار المعلن من جانبها)، نقلا عن:

http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=171774, acceded: 15-03-2018.

188- موقع AA ، روسيا تبحث عن موطأ قدم ثابتة في أفريقيا للإستثمار نقلا عن:

https://bit.ly/33c08BY, acceded: 15-06-2018

189 - RT ، الكرملين يستعد للعودة إلى إفريقيا، نقلا عن:

https://bit.ly/2Nzs8ZM, acceded: 15-06-2018

تاسعا/ المراجع باللغة الأجنبية

تاسعا/ 1- باللغة الانجليزية:

190- A. E Johnson, Regional conflict resolution mechanisms: A Comparative analysis of two African security complexes, African Journal of Political Science and international Relations, Vol. 3(10) ,(2009).

191- Abebajo Adekye, Building peace in west Africa :Laiberia-Sierra Leon and Giunia Bssau, USA & London, Lynne Rienner Publisher, 2002.

192- Abiodun, Nigeria Democracy and Electoral Process Since Amalgamation : Lessons from Aturbulent Past ,Iosr Journal of Human Ities and Social Science (iosr– jtiss), Vol .19 ,Issue .10 .ver .vt, Oct,2014 .

193- Achunike H ,Solving Nigeria's Political Problems through Good Governance :The Role of the Christian Churches ,"A paper delivered at the Catholic Politics Commission Forum, Enugu Diocese on 21st August, 2014.

194- Adeboyo Bello Abdul-Rahoof, Nigerian Government and Politesse, first Printed, National open University, 2011.

195- Adeleke Ademola, The Politics and Diplomacy of Peacekeeping in West Africa : The Ecowas Operation in Liberia, The Journal of Modern African Studies, Cambridge , Cambridge University Press, vol.33,no4,1999.

196- Adler Immanuel, Security Communities, Cambridge University Press, New York, 1998.

197- Agbese Pita Ogaba, Military Rule and Socio Political Crises in Nigeria in Zones of Conflict in Africa : Theories and Cases ,Praeger, Westport.CT,. 2002

198- Amndisin Anj, Good Governance in Nigeria A Study in Political Economy and Donor Support, Centre for Human Rights , Christian Mikkelsen Institute, Noread Report 17/2010.

199- Animashun Kunle, Regime Character, Electoral Crisis and Prospects of Electoral Reformin Nigeria, Journal of Nigeria Studies ,Vol. 1 ,No .1, fall 2010.

200- Brown Graca Malachi, Nigeria Political System: An Analysis, Interatioal Journal of Humanities and Social Science, Vol .3,No.10, May 2013.

201- Buzan Barry, People State And Fear : An Aganda For International Security Stadies In The Post Cold War (Bonlder : Lynne Rienner Publishers ,1991.

202- Chibuike Anago Thankgod and Department of Philosophy, Machiavellism in Obasanjos' Political Dispensation : Aphilosphical Evaluation, A thesis Presented to The Department of Pohilosophy in the Faculty of Arts of Namdi Azikiwe University, Awka : 2011.

203- Courson Elias, Movement for the Emancipation of the Niger Delta (MEND) : Political Marginalization, Repression and 204- Petro-Insurgency in the Niger Delta, Discussion paper 47, Nordiska Afrikainstitutet, Uppsalla, Stockholm, 2009.

205- Crowder Michael, A Short History of Nigeria, Fredrick A.Praeger Puplisher, New York,1962.

206- Dahl Robert, Politics: Who GetsWhat, When and How, Yale, New Haven, 1966.

207- Dode Robert , Political Parties and the Prospects of Democratic Consolidation in Nigeria ,2006 1999African Journal of Political Science and International Relations , Vol .4 (5) , May.,2010

208- E.Walker Lenore,Psychology and Domestic Violence aronde the world American Psychological Association Vol-54.NO.1,January,1999.

209- Fall Ismaila Madior& Other's ,Nigeria Election Management Bodies in West Africa A comparative study of the of the contribution of electoral

commissions to the strengthening of democracy, Areview by AfriMAP and the Open Society Initiative for West Africa, 2011.

210- Falola Toyin & Heaton Matthew M, Political Parties and the Prospects of democratic Consolidation in Nigeria,2000-1999 :Full Length Research Paper , African Journal of Political Science and International Relation,Vol .4, No .5, May 2010

211- Falola Toyin & Matthew M. Heaton, Ahistory of Nigeria Cambridge University Press, 2008.

212- Falola Toyin &Heaton Matthew M, Ahistory of Nigeria , Cambridge University Press , .

213- Falola Toyin Genova & Ann , Historical Dictionary of Nigeria , Historical Dictionaries of Africa, No . 111 , U.S.A, 2009 .

214- Giddens Anthony, Sociology, 5th, London, Polity, 2011.

215- Griffiths Martin, International Relations for 21 century, London, Routledge, 2012.

216- Guevara Gisela, As relacoes entre Portugal et Aleman haemtorno de Africa, Edicao do NE, Lisboa, 2006.

217- Harneso Seyoum, " issues and Dilemmas amulet-party democracy in African, I, west African Review , N°2(2002).

218- Heinz jurgen, Milososki Antonio and Shwars Oliver, Conflict: a Literature Review, institute of political science,Duisburg, 2006.

219- Innocent Eme Okechukwu & Nkechi Anyadike, Intra and Inter-Part Crises in Nigerias' Fourth Republic: Implications for The Sustainability and consolidation of Democracy in Post Third Term Nigeria, Journal of Social Science and Public Policy, Vol.3, March 2011.

220- Kibeche Abdelkrim, General Theories of International Conflit, Unpublished Work ,Constantine, 2005.

221- Kpundh Sahr Jhon, "Limiting Administrative corruption in Sierra Leone", The Journal of Modern African Studies, (Cambridge: Cambridge Uni. Press, vol.32, no.1, 1994).

222-Kanti Bajpai, Human Security: Concept and Measurement, Kroc Institute Occasional Paper 19:OP:1, August 2000.

223- Levan Arthur Carl, Dictators, Democrat and Development in Nideria, Theses Doctor, Us San Diego, 2006.

224- loyd Aworty, Canada et la securité humaine, un leadership nécessaire, Ottawa 1996.

225- M.j.Balogun, The Route To Power in Nigeria, A Dynamic Engagement Option for Current and Aspiring Leaders,Printed in the United States, 2009.

226- Mary D.Mai-Lafia , Nigerian Governmient and Politics ,National Open University of Nigeria, school of Management Sciences, Course Gulde :MPA 841, Uiniversity of Jos ,Nigeria, Unit 7,.

227- Michael Oyelere &Oluwakemi Owoyemi , Any Prospect for Trade Union Revitalisation in Nigeria through Democratisation and Democratic Leadership ? Journal of Politics and Law, Vol . 4 , No .1 , March 2011.

228- Nwozor Agaptus, Power Rotation , Ethnic Politics and The Challenges of Democratization in Contemporary Nigeria , Journal African Study Monogrophs ,Vol. 35 ,April 2014.

229- Nyewusira Vincent & Nweke Kenneth, An Appraisal of Nigerias Democratization in The Fourth Republic (1999-2010), International Journal Affairs and Global Strategy, Vol.6 , 2012.

230- Ochiai Takehiko, Personal Rule in Nigerian Military Regimes, Centre For Peace and Development Studies, Ryukoku University, 2009.

231- Olatunji E lugbenga & Solomon O Akinboye, Tackling State Vulnerabiliea Through Responsible Legislation: An Assessment of Nigerias National Assembly in Fourth Republic (1999-2013), International Journal Advances in Social and Humanities , Vol.2 , Issue 3, March 2014.

232- Olufemi Aibu Muibi & Others ,'Political Dispensation and Macro Economic Performance in Nigeria 1970-2009, Mpra Munich Personal RepecArchive, Mpar Paper, No.34821, Posted 18 ,November 2011.

233- Oluwakayode Adekson Adedayo, The "Civil Society" Problematique, Deconstructing Civility and Southern Nigeria'sEthnic Radicalization, Library of Congress, Routledge New York and London, 2005.

234- Onuf Nicholas, "Constructivism: a User's Manual" in Nicholas Onuf, Vandulka Kabalkuva, International Relations In a Constructed World, London, Sharp, 1999.

235- Report Back to Rule of Law Assessment Mission to Nigeria, Legal and Judicial Sector Reform in Nigeria, June 19-30, 2000.

236- Rogers Everett, Burdeg Rabel, social change in rural societies, New York, Megraw Hill Company, 1973.

237- Shuaibu Galadima Habu. Sub-regional security co-operation and conflict management in west Africa: the ECOMOG experience. A thesis in partial fulfillment of the requirements for the award of the degree of Doctor Of Philosophy in political sciences , University Of Jos, Faculty Of Social Sciences, Department of Political Science, August 2006.

238- Simpkins John , the Role of Constitution –Building Pocesses, Case study Nigeria , International IDEA, Democracy – Building and Cnflict Management (DCM), Sweden , 2004.
239- Tabiu Muhammad, Law and Social Change Society in the Sokoto Caliphate, in State and Calihate, London, 2001.
240- Tobias Engel, Guinea Bissau, A Seething Country, African Geopolitics, Vol 14, Spring 2004.
241- uilufer karacasulu, elifuzgoren,explaining social contructivist contributions to security studies,perception,summer2007.
242- Viotti Paul R, International Relations Theory, 5th ed, London, Pearson, 2012.
243- Viotti Paul, Kuppi Mark, International Relations Theory, 5th ed, London, Pearson, 2011.
244- Wendt Alexander, "Anarchy What States Make of It", International Organizations, Vol. 46, No 2 Spring 1992 .
245- Wendt Alexander, Social Theory of International Politics, New York Cambridge University Press, 1999.
246- Wight Colin, Agent Structure and International Relations: Politics as Ontology, Cambridge University Press, New York, 2006.
247- Wight Colin, Agent Structure and International Relations: Politics as Ontology, Cambridge University Press, New York, 2009.
248- Zebfuss Maja,constructivisme in internationale relation : the politics of reality (UK cambidge university press;First Edition ;2002.
249- Information Minister Coliuche Chukumerije Interview With British Broadcasting Corportion (BBc) June 30 . 1993,Vol.5,No.11 , August 27, 1993
250- Institut For Security studies , "Non-paper on the operationa lisation of the continental Erly–warning system (CEWS) , (Pretoria Novemer 2004) .
251- F .R .U .S . Douments on Africa 1964-1968. Vol ,xxiv , Washington , August 2 , 1966 .
252- UNDP, Human Development Rapport 1990, New YORK, Oxford University Press, 1990.

تاسعا 2- المواقع الإلكترونية بالإنجليزية:

253- Africa defense forum,on :
https://adf-magazine.com/fr/, acceded: 12/03/2018.
254- Andreas Behank, Post moderning security, on:
www. Essex.c.uk/ecpr/events/jointsessions/pouperchive/w18/bhenk.pdf, acceded, 12/12/2016
255- Baumann Timothy, (Defining Ethnicity), on:

http://gbl.indiana.edu/baumann/Baumann%202004%20-%20Defining%20Ethnicity.pdf, acceded : 12-10-2017.

256- D.Y Bassole,.(2008). Regulation MSC/REG.1/01/08,The ECOWAS Conflict Prevention Framework. Available on: http://www.ecowas.int/...cations/en/framework/ ECPF-Final.pdf..Section11. accecd in:20/7/2016.

257- Geise Christion, Approches théorique sure les conflicts ethniques et les refugies, on :

www.dandurant.uqum .ca/donlood/gripci/geisr/porint.bosnie, doc, acceded, 01/12/2016.

258- Heinz Jurgen Melososki Antonio Schwary Oliver , (Conflict a literature review pdf duisburg). on :

http:// Europeanization. De/downlo ads/ conflict. Review _ fin_pdf :acceded : 05-09-2016.

259- Louise Frechette, the United Nations Deputy Secretary-General, a statement to a high-level panel discussion on the occasion of the twentieth anniversary of the Vienna International Centre (VIC), October 9, 1999, on: http://www.un.org/News/Press/docs/1999/19991012.dsgsm70.doc.html, acceded, 12/05/2018.

260- Maurice Ronai. Failed states, on:

www.cirpes.net/article-pdf.php3 ?id-article=83, acceded: 07-05-2018.

261- Ngwodo Chris, (Understanding Boko Haram: A Theology of Chaos),on : http://chrisngwodo.blogspot.com/10/2010/understanding-boko-haram-theology-of. html , acceded : 12-01-2018.

262- Ogata Sadako, United Nations High Commissioner for Refugees, "Inclusion or Exclusion: Social Development Challenges For Asia and Europe", a Statement at the Asian Development Bank Seminar, 27 April 1998, on: http://www.unhcr.ch/refworld/unhcr/hcspeech/27ap1998.htm>, acceded,17/2/2017

263- Revel Claud: « Une application particulière, l'Afrique »,on : http://www.islamonline.net/iil-arabic/dowabia/qpolitic-1/qpolitic, acceded, 12-05-2018

264- Smith Steve, The concept of Security in world globaliziing, on:

www.kafaya.org.translations/0 402 .instability .htm acceded 01/12/2016.

265- Taje Mehdi," la réalité de la menace d'armi à l'autre des révolutions démocratiques au Maghreb",on : WWW.strategie.international.com/3220.pdf , acceded, 29-03-2018

266- Titilope Ajayi, The UN, the AU and ECOWAS – A Triangle for Peace and Security in West Africa?, (Accessed 10 November 2018) on:

http://library.fes.de/pdf-files/bueros/usa/05878.pdf,accede, 17/04/2018
267- C. I .A .(world fact book 2005),on :
www.odci.gov/cia/puplications/factbook/geos/pu.html. acceded:15/03/2018.
268- Enjeux pétrolières en Afrique, on :
www.politique-africaine.com./ numéros/PDF conjunctures /089127.pdf, acceded, 09-03-2018 .
269- Movement for the Emancipation of the Niger Delta),on : http://en.wikipedia.org/wiki/Movement_for_the_Emancipation_of_the_Niger_Delta, acceded :12/03/2018.
270- (Nigeria Economy 2012),on :
http://www.theodora.com/wfbcurrent/nigeria/nigeria_economy.html,
acceded :12-01-2018.

تاسعا 3- المراجع باللغة الفرنسية:

271- Forestier Patrick, Centrafrique: comment la Russie travaille patiemment à supplanter la France.
272- Geiser Christian, Les approches théoriques sur les conflits ethniques et les réfugiés,19.11.1998.
273- klotz, le constructivisme dans la theorie des relations internationales, in critique internationale, la formation de Europe ,1999.
274- Laidi zaki,vers un contructivisme tempéré le constructivisme et les européen nes, centre d'etudes européennés,avril2008.
275- Marie –Christine, Kessler, La politique étranger de la France, Presse de science po, paris, 1999.
276- Jean Christophe, servant. « Offensive sur l‹or noir africain ». Le monde diplomatique janvier, 2003.
277- Tual François, Les Conflits Identitaires , (Paris : Ellpses , 1995) .
278- poison Anne-Claire, " ou est passé l‹argent du pétrole tchadien ", le monde diplomatique, septembre, 2005.
279- Prévost PAUL, Marie-Ève Fortin et autres, Développer l'exercice de la cyberdémocratie, Canada, Sherbrooke : Université de Montréal, Juillet 2004.
280- prunier Gérard, " Paix fragile et partielle au soudan ", Le monde diplomatique, février, 2005.
281- Group de recherche et de stratégie économique alternative, « le pétrole en Afrique, la violence faite au peuple». Le monde diplomatique, décembre, 2000.

تاسعا 4- المواقع الالكترونية باللغة الفرنسية:

282- ba Oumar,Dorly castaned et Maria Guabrielsen, les états fragiles constituent ils une menace pour la sécurité international,on : www.peacecenter.sciences-po.fr/conf-etats fragiles, 29-04-2018.

283- Braude, pierre Antoine, La chine en Afrique ; Anatomie d'une nouvelle stratégie chinoise, on :
www iss-eu org/ new/anaysise/analy 124 PDF, acceded, 12-02/2018.
284- Jelien, nessi. L'Afrique, nouveau terrain de la chasse de la chine,on :
www. copie.info/pages/art-decript/art42-decryp.html, acceded,24-02-2018.
285- liang Jiang Ching, la chine, le pétrole et Afrique.on :
www.afrik.com/article.9773.html, . acceded, 15-05-2018
286- Luc Martineau Jean-, Djibouti et le « commerce » des bases militaires: un jeu dangereux ? Open Edition,on :
https:// jornals.openedition.org/espacepolitique/4719, acceded :25/04/2018.
287- Pierre Jean, cot. « la coopération franco-africaine en échec ». Le monde diplomatique, janvier, 2001on :
https://www.lipoint.fr/afrique/santerafrique-comment-la-russie-travaille-a-supplanter-la-france-2279472-3826.php, acceded, 26/04/2018.
288- Schutte Robert, La sécurité humaine et l'Etat Fragile,on :
http://www.peacecenter.sciences-po.fr/journal/issue3pdf/issue3_FF_Robert-Schutte.pdf, acceded, 29-04-2018.,
289- Tanguy Struye de swieland , Le retawre de wasshington swile continet afrivcain, on :
http://www.polis.sciences pobordeanx.fr/volv4N2/arti2.html. , acceded, 12-05-2018.
290- Tehri Lehtmen, The Military- Civilian Crisis in Guinea Bissau, on :
www.conflicttransform.net/Guinea PDF, acceded:15/03/2018.
291- Théau Monnet, Avec l'Afrique, la Russie tente de diversifier ses exportations, Jeune Afrique, on :
https://www.jeuneafrique.com/847150/economie/avec-lafrique-larussie-de-diversever-ses-exportation.acceded: 20/05/2018.
292- Thopson Jim Fisher, " L'Afrique revêt une iompoetance stratégique croissante pour les états unis,on :
http://www.burundibwacu.org/spip.php?1302/., acceded, 12-05-2018.
293- Tony, busselen. « Les états unis a nouveau intéressés par l'Afrique. » on :
www.stopusa. be /scripts/text.php. section=b rbe et langue=1et id=25273. , acceded, 15-05-2018
294- Waver Williams et les autres, Analyse de sécurité, on :
www.vevues .org/conflicts / article-php3 ?id. article328 acceded, 05/12/2016.
295- Ministère de l'économie des finance et de l'industrie, « énergie, matière première»on :
Http:// www. Afrology. Com/ eco/amaizo chinafric html, acceded ,15-05-2018

296- Pétrole, sécurité internationale des états unis et défi du développement en Afrique de l‹ouest, .on :
www.fr stratégie.org/barre frs/publications/ colloques/ 20040914 / pierre-noël .PDF, acceded, 12-03-2018

فهرس
الخرائط
والجداول
والأشكال

أولا : الخرائط

خريطة لأهم الموارد المعدنية والطاقوية التي تزخر بها القارة الأفريقية	128
خريطة الموارد المائية المتجددة التي تتوفر عليها القارة الأفريقية	129
خريطة توضح هجمات جماعة بوكوحرام في نيجيريا	214
خريطة توضح منطقة دلتا النيجر وتركيبتها السكانية والاثنية	218
خريطة توضح حجم التأثير الناجم عن النزاعات الاثنية في نيجيريا بالنسبة لأفريقيا	226
ثانيا: الجداول:	
التكاليف الناتجة عن النزاعات الاثنية في بعض الدول الأفريقية	121
ثالثا: الأشكال البيانية:	
العلاقة بين المصطلحات من الأزمة إلى الصراع	22
العلاقة بين التنمية والتحديث والنمو الاقتصادي	57
اللاجئين حسب دول التدفق في أفريقيا	115
بعض دول الاستيعاب	116
اللاجئين داخل دولهم	117
مؤشر تزايد السكان في أفريقيا	123
نسبة سكان افريقيا بالنسبة للعالم	123
مكانة القارة الأفريقية بالنسبة للعالم في مجموعة من الموارد	130

فهرس
المحتويات

شكر	/
إهداء	/
مقدمة	01
الفصل الأول: البناء الفكري والنظري لموضوع النزاعات الاثنية،الامن والتنمية	10
المبحث الأول: البناء الفكري للنزاعات الإثنية، الأمن والتنمية	12
المطلب الأول: النزاعات الاثنية؛ الدلالات ومفهوم	12
الفرع الأول: دلالية النزاع	12
الفرع الثاني: محددات ومرتكزات تصنيف النزاعات	14
أولا: المحددات التي تقوم على الأطراف المشاركة	14
ثانيا: المحددات والمرتكزات التي تقوم على خطورة النزاع	15
ثالثا: محددات ومرتكزات الداخل أو خارج	15
رابعا: محددات ومرتكزات تقوم على أبعاد النزاع	16
1- النزاعات ذات الأبعاد القانونية	16
2- النزاعات ذات البعد السياسي	16
3- النزاعات ذات البعد الاقتصادي	16

الفرع الثالث: النزاع والمصطلحات المترادفة	17
أولا: الاختلاف	17
ثانيا: الأزمة	17
ثالثا: العنف	18
رابعا: الحرب	19
خامسا: الصراع	21
الفرع الرابع: النزاعات الاثنية، الدلالة والمفهوم	22
أولا: تعريف الإثنية	22
ثانيا: الجماعة الإثنية	25
ثالثا: النزاع الإثني	26
المطلب الثاني: مفهوم الأمن	27
الفرع الأول: تطور مفهوم الأمن	29
أولا: الأمن التقليدي (الدولة الوحدة الأساس في العلاقات الدولية)	29
1- مفهوم الأمن عند الواقعية الكلاسيكية	30
2- الأمن عند الواقعيين الجدد	30

ثانيا: مفهوم الأمن؛ من الأمن التقليدي إلى الأمن المجتمعي(مدرسة كوبنهاغن)	32
ثالثا: مفهوم الأمن في الدراسات النقدية (الأمن الانساني)	33
1- تعريف الأمن الانساني	34
2- خصائص الأمن الانساني	35
3- أبعاد الأمن الانساني	36
الفرع الثاني: مستويات الأمن	38
أولا: الأمن الوطني	39
ثانيا: الأمن الإقليمي	41
ثالثا: الأمن الدولي	46
الفرع الثالث: التهديدات التي تواجه الأمن	49
أولا: التهديدات الداخلية	49
ثانيا: العوامل الخارجية	51
المطلب الثالث: التنمية من المفهوم الضيق إلى المفهوم الشامل	51
الفرع الأول: تعريف التنمية	51
الفرع الثاني: التنمية والمصطلحات المشابهة؛ تحديد الدلالة	55

أولا: النمو الاقتصادي	56
ثانيا: التحديث	56
الفرع الثالث: تحول التنمية؛ من التنمية بالانسان إلى التنمية للانسان	57
أولا: التنمية الاقتصادية	58
ثانيا: التنمية الاجتماعية	59
ثالثا: التنمية السياسية	60
رابعا: التنمية الإدارية	62
خامسا: التنمية الإنسانية	63
المبحث الثالث : التصور البنائي لموضوع النزاعات الإثنية، الأمن والتنمية	66
أولا: الفكر البنائي في العلوم الاجتماعية	66
ثانيا: الفكر البنائي في العلاقات الدولية	68
المطلب الثاني :الافتراضات الأساسية للفكر البنائي	73
أولا: الافتراضات الأساسية للفكر البنائي	73
ثانيا: ألكسندر ويندت البنائية الطبيعية	76
ثالثا: الاتجاهات الاساسية للفكر الأناركي	78

المطلب الثالث :مرتكزات الفكر البنائي في تفسير النزاعات الاثنية،الأمن والتنمية	80
أولاً: الدولة والقوة عند البنائيين	80
ثانياً: المصلحة عند البنائيين	81
ثالثا: الهوية –الانتماء الضيق والانتماء الأوسع– في الفكر البنائي	82
رابعاً :الأمن والتنمية عند البنائيين	83
الفصل الثاني: تحديات ورهانات تحقيق الأمن والتنمية في أفريقيا مابعد النزاع	87
المبحث الأول: طبيعة النزاعات الإثنية والتهديدات الأمنية في أفريقيا	88
المطلب الأول: الثروة النفطية في أفريقيا ومثلث الأزمات	90
أولا: أزمة الشرعية	92
ثانيا: أزمة الهوية والإندماج الوطني	94
ثالثا: أزمة التوزيع والفشل الاقتصادي	98
المطلب الثاني: الأمن والنزاعات الاثنية في أفريقيا	98
أولا: النزاعات الإثنية داخل الدولة	98

1- المصالح السياسية والنزاع الإثنوديني في كوت ديفوار	99
2- سياسة الإقصاء والنزاع الإثني في غينيا بيساو	100
3- خصائص النزاعات الاثنية داخل الدولة	102
ثانيا: النزاعات الاثنية ذات الأبعاد الاقليمة	105
1- النزاع بين الهوتو والتوتسي	106
2- إنتقال العدوى؛ النزاع في الكونغوالديمقراطية	109
المطلب الثالث: ما بعد النزاعات الاثنية في أفريقيا	110
أولا: انهيارالمؤسسات وفشل الدولة	111
ثانيا: معظلة اللاجئين؛ التدفق والاستيعاب	112
ثالثا: النزاعات الإثنية وتجنيد الأطفال؛ حتمية الميدان وجريمة القانون	117
رابعا: تراجع معدلات النمو	118
المبحث الثاني: آليات تحقيق الأمن والتنمية في أفريقيا؛ الإمكانيات والجهود	122
المطلب الاول: إمكانيات الأمن والتنمية في أفريقيا؛ الحجم والمأمول	122
أولا: الامكانيات البشرية	122

ثانيا: الامكانيات الطبيعية	123
1- الموارد المعدنية	124
2- الموارد الطاقوية	124
3- الموارد المائية	128
المطلب الثاني جهود المنظمات الأفريقية لتحقيق الأمن والتنمية؛ الواقع والآفاق	130
أولا : الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإكواس)؛ العوائق والآفاق	130
1- آليات الاكواس لتحقيق الأمن والتنمية والحد من النزاعات الاثنية	132
1-1- آلية منع وإدارة وحل النزاعات	132
- جمعية رؤساء الدول والحكومات	133
- مجلس الوساطة والأمن	133
- السكرتارية التنفيذية	134
- لجنة الدفاع والأمن	134
مجلس الشيوخ	134
مجموعة الإيكواس لمراقبة وقف إطلاق النار	135
1-2- البروتوكول التكميلي حول الديمقراطية والحكم الراشد	135

1-3- إطار منع النزاعات لدى الجماعة الاقتصادية	137
ثانيا: مجلس السلم والأمن الافريقي؛ الواقع والمأمول	139
1- طبيعة المجلس وأهدافه ومبادئه وتشكيله	139
1-1- طبيعة المجلس	139
1-2- أهداف مجلس السلم والأمن الافريقي؛ الرهانات والتحديات	139
1-3- مبادئ مجلس السلم والأمن الأفريقي	140
1-4- تشكيل مجلس السلم والأمن الافريقي	140
2- مهام المجلس وسلطاته وهياكله وآلياته وعلاقته بالمنظمات الدولية	140
2-1- مهام مجلس السلم والأمن الافريقي	140
2-2- سلطات مجلس السلم والأمن الأفريقي	141
2-3- مجلس الاسلم والأمن الأفريقي؛ الهياكل واللجان الفرعية	141
2-4 آليات مجلس السلم والأمن الأفريقي	142
- هيئة الحكماء	142
نظام الإنذار المبكر	142
القوة الأفريقية الجاهزة	143

صندوق السلم	143
- علاقة المجلس بالأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى	144
- علاقة المجلس بالبرلمان الأفريقي ومنظمات المجتمع المدني الأفريقي	144
المطلب الثالث: دور الفواعل الدولية في تحقيق الأمن والتنمية؛ الفرص والتحديات	144
أولا: الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في أفريقيا؛ التنافس والصراع	145
1- الولايات المتحدة الأمريكية في أفريقيا؛ تحقيق الهيمنة	145
2- الاتحاد الأوروبي وأفريقيا؛ الحق في الارث الاستعماري	150
ثانيا: دول مجموعة دول البريكس	152
1- روسيا في أفريقيا؛ إسترجاع النفوذ	152
2- الصين في أفريقيا وحتمية التطوير الاقتصادي	156
الفصل الثالث: نيجيريا ما بعد النزاع الإثني وحتمية الأمن والتنمية؛ الآليات والعوائق	164
المبحث الأول: التطورات السياسية في نيجيريا وتأثيرها على الأمن والتنمية	165
المطلب الأول: فترة الاستعمار البريطاني والتأسيس للولاء الإثني	165
أولا: سياسة الاستعمار البريطاني مع بداية الاحتلال	165
ثانيا: السلطة الاستعمارية؛ وضع الدستور وبسط السيطرة	167

1- دستور لوجارد الصادر عام 1914ومحاولة توحيد الأقاليم	167
2- دستور هيوج كليفورد 1922	167
3- دستور ريتشارد 1946 والتأسيس للنظام الفيدرالي	167
4- دستور جون ماكفرسون 1951 وتطبيق النظام الفيدرالي	168
5- دستور أوليفر ليتليتون1954 والتأكيد على الفيدرالية	168
المطلب الثاني: نيجيريا بعد الاستقلال ومحاولات التأسيس للولاء الوطني	169
أولا: قيام الجمهورية الأولى وأزمة الحرب الأهلية – حرب بيافرا	169
ثانيا: قيام الجمهورية الثانية ومحاولة التأسيس للدولة المدنية	172
1- إعداد ووضع الدستور	173
2- السلطة التشريعية	174
3- السلطة التنفيذية	175
4- السلطة القضائية	176
5- تشكيل الخارطة السياسية	177
ثالثا: قيام الجمهورية الثالثة ومحاولة الاستمرار في النظام المدني	179
1- إدارة الحكم المدني، 1979-1983	179

2- تنظيم إنتخابات 1983	180
رابعا: التطورات السياسية من 1985 -1993	183
1- الانقلاب العسكري	183
2- التحول من الحكم العسكري إلى الحكم المدني	185
3- إصدار ووضع دستور1989	186
4- تشكيل الأحزاب السياسية	187
5- تنظيم الانتخابات	188
خامسا: الاوضاع السياسية 1993-1997 ومحاولة العودة إلى للحكم المدني	191
المطلب الثالث: قيام الجمهورية الرابعة والتحول نحو الحكم المدني وفقا لدستور 1999	195
أولا: السلطة التنفيذية	196
ثانيا: السلطة التشريعية	197
ثالثا: السلطة القضائية	197
رابعا: تشكيل الأحزاب السياسية	199
المبحث الثاني: آليات وعوائق تحقيق الأمن والتنمية في نيجيريا	201
المطلب الأول: آليات تحقيق الأمن والتنمية؛ الفعالية والفاعلية	201

أولا – الأطر القانونية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في نيجيريا	202
1- الإطار التشريعي	202
2- الإطار المؤسساتي	203
ثانيا- التوقيع على معاهدات الاتحاد الأفريقي والإكواس في مجال حقوق الإنسان	205
ثالثا- تحقيق الديمقراطية التوافقية وتعزيز العملية الانتخابية	207
رابعا – تمكين الشباب والمرأة من الحصول على الموارد الاقتصادية	209
المطلب الثاني: عوائق تحقيق الأمن والتنمية؛ الواقع والمأمول	210
أولا: النزاع في شمال نيجيريا وظهور جماعة بوكوحرام	210
1- أسباب النزاع في شمال نيجيريا	210
2- نشأة جماعة بوكوحرام	212
3- تطور العلاقة بين جماعة بوكوحرام والحكومة النيجيرية	212
المرحلة الأولى :التكوين وبناء القدرات	212
المرحلة الثانية :استعمال السلاح لتغيير الوضع	213
4- وضع الأمن والتنمية في ظل تهديدات بوكوحرام	216
ثانيا: النزاع في جنوب غرب نيجيريا (دلتا النيجر)	217

1- الأهمية الاستراتيجية لمنطقة جنوب غرب نيجيريا (حوض دلتا النيجر)	217
2- التكوين الاثني في منطقة دلتا النيجر	218
2- الأهمية الاقتصادية لمنطقة دلتا النيجر	219
. ثانيا: أسباب النزاع في منطقة حوض دلتا النيجر	219
ثالثا: وضع الأمن والتنمية في ظل تهديد حركة دلتا النيجر	224
المطلب الثالث: مستقبل النزاعات الاثنية في نيجيريا: نحو تفعيل بناء الوحدة الوطنية	227
أولا: فساد الأنظمة السياسية وغياب العدالة المجتمعية	227
ثانيا: تردي مستوى الفعالية المؤسسية	228
3 - أزمة الشرعية	228
4- مسألة التهميش ومشكلة توزيع الثروات الوطنية	229
5- الاندماج المجتمعي وتحقيق الولاء الوطني	229
6- إشكالية الاستقرار السياسي	230
خاتمة	231
قائمة المصادر والمراجع	237
فهرس الخرائط والجداول والأشكال	260

فهرس المحتويات	262
ملخص	/

النزاعات الاثنية واشكالية الامن والتنمية في إفريقيا "
نيجيريا انموذجا

ملخص:

الأمن والتنمية من المرتكزات الأساسية التي تنطلق منها الدول للوصول إلى الحلول الحقيقية للمشاكل التي تعاني منها، كما هو الحال بالنسبة لنيجيريا فيما يخص النزاعات الإثنية التي تهدد التساند المجتمعي في الدول ذات التعدد الإثني، كما يمكنها تحقيق السلام بين تلك المجموعات، من خلال التوزيع العادل للفرص وضمان جميع الحقوق لمختلف المجموعات الاثنية، فقد بينت العديد من التجارب في كثير من الدول المتعددة الإثنيات خلق نوع من التوازن والتعايش فيما بينها والحفاظ على الأمن، بالتوزيع العادل للفرص على جميع المستويات.

ولتحقيق هذا الهدف لابد من تهيئة الظروف المواتية لها من خلال التنشئة المجتمعية السليمة التي تقوم على مبدأ المواطنة، والايمان الراسخ بأن الوطن فوق كل اعتبار لدى الشعب النيجيري سواءً الانتماء الاثني أو الديني، مبنية على مبدأ التعدد في إطار الوحدة، هذا لتجاوز معضلة النزاعات الاثنية التي أثرت على البناء المجتمعي والمؤسساتي للدولة في نيجيريا.

ونيجيريا من حيث عدد المجموعات الإثنية واللغات والديانات والثقافات متعددة جدا، ولها من الطاقات البشرية الهائلة والثروات الطبيعية الكثيرة، هذه الموارد تجعل منها في مصاف الدول الرائدة على المستوى القاري أو حتى الدولي، من خلال ضمان تحقيق الأمن والتنمية واحتواء النزاعات الاثنية، من أجل الوصول إلى تنمية شاملة ومتكاملة تضمن الأمن لكل المجموعات الإثنية ومصالحها في إطار الدولة الواحدة وتجاوز معظلة النزاعات الاثنية.

Ethnic Conflicts, Security And Development Problems In Africa "Nigeria Is A Model

Summary:

Security and development are among the basic pillars that the State of Africa lacks in order to arrive at real solutions to the problems it is experiencing, particularly ethnic conflicts that arise between ethnic groups in multi-ethnic States and can achieve peace among those groups. From multi-ethnic states to create a kind of balance and co-existence among them and maintain security, equitable distribution of wealth and development projects.

In order to achieve this goal, it is necessary to create conditions favorable to it by spreading the culture of citizenship among the African peoples, and belonging to the homeland instead of the sense of self versus the other planted among these peoples within the ethnic group, tribal or clan. That is, the propagation and implantation of new common values based on the principle of pluralism within the framework of unity.

Nigeria is the container of this study in terms of the number of ethnic groups, languages, religions and cultures, and the enormous human potential and natural resources that it possesses. These resources make it either a component of security and development for the individual if it is rationally exploited away from narrow interests and vice versa.

That ethnic diversity and the containment of conflicts in Nigeria can be achieved through development and diffusion in order to achieve a comprehensive and integrated development that ensures the security and interests of all ethnic groups within a single State.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر باتنة –1–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

النزاعات الإثنية في افريقيا وإشكالية الأمن والتنمية

"نيجيريا أنموذجاً"

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالب الباحث: حموته صابر

إشراف الأستاذ: أ.د: زغدار عبد الحق

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ/د. راقدي عبد الله	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة –1–	رئيساً
أ/د. زغدار عبد الحق	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة – 1–	مشرفاً ومقرراً
د/ محمدي صليحة	أستاذ محاضر – أ–	جامعة باتنة –1–	عضوا مناقشا
د/ منصوري سفيان	أستاذ محاضر –أ–	جامعة بومرداس	عضوا مناقشا
د/ البار أمين	أستاذ محاضر –أ–	جامعة تبسة	عضوا مناقشا
د/ بوستي توفيق	أستاذ محاضر –أ–	جامعة قالمة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية

2021/2020م
1442/1441هـ